حَوَاشِي اللُّبَابِ

لتاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني

المتوفى سنة ٦٨٤ هـ

دراسة وتحقيق

د. عبد العزيز بن صالح بن عبد الله العُمَري

١٤٣٦هـ

المقدِّمةُ

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد:

فإن مؤلفات الإسفراييني نالت حظوة واهتماماً من العلماء الذين أتوا من بعده، ولا سيما كتابه (لباب الإعراب) الذي كثر شارحوه والناقلون عنه، وكان الإسفراييني من أولئك العلماء الذين وضعوا مؤلفاً على كتابه هذا، فقد وضع (حواشي اللباب) ليوضح بعض غوامضه ويحل إشكالاته.

وقد دفعني الاهتمام بكتاب (لباب الإعراب) إلى أن أسعى إلى تحقيق (حواشي اللباب) الموضح له؛ إذ إن الإسفراييني أعرف الناس بكتابه وبمراده، وعقدت العزم على إخراجه للقراء لأول مرة يُحقَّق فيها.

وبدأت عملي في هذا الكتاب بتمهيد، وجعلته في ثلاثة مباحث:

أولها: تاج الدين الإسفراييني: نسبه وحياته، وآثاره.

وثانيها: كتابه (لباب الإعراب): قيمته، وشروحه وحواشيه.

وثالثها: منهج الإسفراييني في (حواشي اللباب).

وبدأت بعده في القسم المحقق: ابتدأته بمقدمة فيها إثبات اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه، وعرض للنسختين المخطوطتين له، ومنهجي في التحقيق، ثم أتبعت ذلك بالنص المحقق، ثم بفهارس فنية كاشفة.

وتمثلت صعوبة عملي هذا في رداءة نسخة دار الكتب الظاهرية الذي كثر فيها السقط الكبير المخل والمضيع لمراد المؤلف، وكثر فيها كذلك التقديم والتأخير بين العبارات

والأبواب المخالفة لترتيب الكتاب المشروح، وكثر فيها كذلك التصحيف والأخطاء الإملائية، وتذللت هذه الصعوبات بحمد الله بوجود نسخة دار الكتب المصرية التامة.

ختامًا أسأل الله أن يوفقني للصواب والسداد في إخراج هذا العمل، إنه وليّ ذلك، والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

التمهيد:

المبحث الأول: تاج الدين الإسفراييني: نسبه وحياته، وآثاره:

أولا: نسبه وحياته.

ثانيًا: آثاره.

المبحث الثاني: كتابه (لباب الإعراب): قيمته، وشروحه وحواشيه:

أولا: قيمته.

ثانيًا: شروحه وحواشيه.

المبحث الثالث: منهج الإسفراييني في (حواشي اللباب).

المبحث الأول: تاج الدين الإسفراييني: نسبه وحياته، وآثاره:

أولاً: نسبه وحياته :

تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد بن السيف الإِسْفَرايِيني، المتوفى سنة ٦٨٤هـ[١].

ولم تذكر كتب التراجم سنة ولادته، ولم تذكر شيئًا عن حياته أو شيوخه وتلاميذه، بل ذكر السيوطي أنه لم يقف له على ترجمة[٢].

ثانيًا: آثاره:

اكتسبت كتب الإسفراييني شهرة، ولا سيما النحوية، وهي:

١ ــ **حواشي اللباب**: ألَّفها الإسفراييني على كتابه (لباب الإعراب)، وهي موضوع التحقيق، وسيأتي الحديث عنها مفصلاً.

٢ ــ **رسالة في الجملة الخبرية**[٣].

٣ ــ **شرح القصيدة الطنطرائية**: شرح مختصر على قصيدة نظمها معين الدين أبو نصر أحمد الطنطرائي المراغي (ت ٤٨٥هـ) في مدح الوزير نظام الملك[٤].

٤ ــ **ضوء المصباح**: شرح صغير لكتاب (المصباح) للمطرزي، وهو مختصر لشرحه

---

(١) انظر: مفتاح السعادة ١/ ١٧٣، وشرح أبيات مغني اللبيب ٤/ ١٨٥، وخزانة الأدب ٩/ ٢٥٤، كشف الظنون ٢/ ١٥٤٥، وهدية العارفين ٢/ ١٣٤، وتاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٦٩، والأعلام ٧/ ٣١، ومعجم المؤلفين ٣/ ٦٢٠، والإسفراييني ومنهجه في درس النحو ٢٩.

(٢) انظر: بغية الوعاة ١/ ٢١٩.

(٣) لها نسخة ضمن مجموع في دار الكتب المصرية، برقم (٦٣٧ مجاميع). انظر: فهرس دار الكتب المصرية ٢/ ١١٢.

(٤) له نسخة ضمن مجموع في المكتبة الأزهرية، برقم (٤١٧ مجاميع ١٦٢٩٤) انظر: فهرس المكتبة الأزهرية ٥/ ١٥١.

الكبير (المفتاح)[١].

٥ـ **فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة** : بنى الإسفراييني كتابه على إعراب سورة الفاتحة ، ويعرض للأبواب النحوية وما يتعلق بها من أحكام في ثنايا أعاريبه[٢].

٦ـ **كتاب في التصريف**: أثبته مصنِّفك شارح كتاب (لباب الإعراب)[٣].

٧ـ **لباب الإعراب**: هو الكتاب الذي وضعت الحواشي – موضوع التحقيق – عليه، وسيرد الحديث عنه مفصلاً.

٨ ـ **لب الألباب في علم الإعراب** : كتاب مختصر في النحو[٤].

٩ ـ **المفتاح في شرح المصباح**: شرح مفقود كبير لكتاب (المصباح) للمطرزي[٥].

المبحث الثاني: كتابه (لباب الإعراب): قيمته، وشروحه وحواشيه:

أولا : قيمته:

كتاب (لباب الإعراب) أشهر كتب الإسفراييني[٦]، وبه عرف فيقال له: (صاحب اللباب)، وقرنه الجامي بـ(المفصل) و(المفتاح)، قال: « قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل

---

(١) حققه د.حسين بدري النادي من جامعة الأزهر. والكتاب مطبوع أيضًا في الهند ١٢٦١هـ/ ١٨٥٠م.

(٢) طبع الكتاب بتحقيق د عفيف عبد الرحمن، وهو من منشورات جامعة اليرموك سنة ١٤٠٠هـ.

(٣) ٤٣٧/ ب.

(٤) حققته الباحثة أسماء بنت عبد الله الغامدي سنة ١٤٢٣هـ في كلية التربية للبنات بجدة.

(٥) انظر: مفتاح السعادة ١/ ١٧٩، وكشف الظنون ٢/ ١٧٠٨.

(٦) حُقق مرارًا؛ إذ حققه بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن لنيل درجة الماجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وهو مطبوع في دار الرفاعي. وحققه أيضًا د. شوقي المعري، وهو مطبوع في مكتبة لبنان. وحققه عبدالسلام الخزرجي لنيل درجة الماجستير في جامعة الأزهر.

والمفتاح واللباب »[١]. وقسَّم الإسفرايني كتابه على مقدمة وأربعة أقسام:

ـ المقدمة: ذكر فيها تعريف الكلمة وأقسامها، وعلامات كل قسم، وختمها بما يجب على النحوي أن يعتني به.

ـ القسم الأول: في الإعراب، وذكر فيه وجوه الإعراب في الاسم، ثم في الفعل. ثم ذكر قسمي الإعراب: الصريح، وغير الصريح؛ ويعني بالثاني إعراب الضمائر.

ـ القسم الثاني: في المعرب، وصدَّره بالحديث عن المبنيات؛ إذ بتعينها يتعين المعرب.

ـ القسم الثالث: في العامل: الأفعال، فالحروف، فالأسماء، ثم العامل المعنوي.

ـ القسم الرابع: في المقتضي للإعراب، وهو توارد المعاني المختلفة على الكلام بسبب التركيب، وهي: الفاعلية، والمفعولية، والإضافة.

ثانيًا : شروحه وحواشيه:

عُني العلماء بكتاب (لباب الإعراب)، وشرحه كثيرون، منهم:

- قطب الدين الفالي، وهو أقدم الشراح (ت بعد ٧١٢هـ)[٢].
- نقرة كار: (ت ٧٧٦هـ) ، وأسماه (العباب في شرح اللباب)[٣].
- محمد بن عثمان الزُّوزني (ت٧٩٢هـ)[٤].

---

(١) الفوائد الضيائية ٢/ ١٧٦.

(٢) حقق الكتاب عوض أحمد سالم في رسالة دكتوراه، في جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، سنة ١٤٠١هـ. واشترك في تحقيقه في ثلاث رسائل ماجستير: محمد المهدي عبد الحي عمار، وبرهان محمد فرحات، وعبد المنعم الشيخ عثمان، في الجامعة الإسلامية بالمدينة ، سنة ١٤٠٦هـ .

(٣) حقق الكتاب سمير أحمد عبد الجواد في رسالة دكتوراه. وحققه محمد ناصر الحاج ولطفي حسين الدخيلي في رسالتي ماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة .

(٤) حقق الكتاب فؤاد محمود سندي، في جامعة الأزهر؛ لنيل درجة الدكتوراه، سنة ١٤٠٦هـ.

- مُصنِّفك: علاء الدين علي البسطامي (ت٨٧٥هـ) [١].
- جمال الدين محمد بن محمد الأقسرائي، وسمى شرحه (كشف الإعراب)[٢].
- نور الله: ذكره الشارح مصنفك في حواشي شرحه[٣].
- حسام الدين: ذكره الشارح مصنفك في حاشية شرحه[٤].
- سديد الدين الإستراباذي: ذكره الشارح الزوزني في شرحه [٥].
- الفاضل اليمني يحيى بن القاسم، توفي بعد سنة ٧٥٠هـ[٦].
- شرح لمجهول: انتهى منه مؤلفه في رمضان سنة ٧٤٠هـ[٧].
- شرح لمجهول: (أُلِّفَ حوالي سنة ٧٢٨هـ) [٨].

ووضع الإسفراييني (حواشي اللباب). وهو موضوع التحقيق.

هذه هي الشروح التي استطعت الوقوف على خبرها ، وهي ما بين مطبوع ومخطوط ومجهول ومفقود.

---

(١) حقق الكتاب في رسالتي دكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، في سنة ١٤٢٨هـ، للباحثين عبد العزيز العمري، ومحمد الخريف.

(٢) حقق الكتاب الباحث موسى الموسى في رسالة دكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، في سنة ١٤٣٤هـ.

(٣) انظر: شرح لباب الإعراب لمصنفك (تحقيق العمري) ١٩، ٣٠، ٣٨، ٤١، ١٠٧، ١٠٩، ١١١، ١١٨، ١٢٧..

(٤) انظر: شرح لباب الإعراب لمصنفك (تحقيق العمري) ١٨٣.

(٥) انظر: ٢/ ٥٣٤.

(٦) انظر: بغية الوعاة ٢/ ٣٣٩، وكشف الظنون ٢/ ١٥٤٤، والأعلام ٨/ ١٦٣.

(٧) انظر: فهرس مخطوطات مركز إحياء الميراث الإسلامي، المجلد الخامس، رقم المخطوط (١٦٤٣).

(٨) ذكر بروكلمان أنه في الإسكوريال (ثان ١٦٩)، وفي بطرسبرج (ثالث ٩٠٨). انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٧٠.

المبحث الثالث: منهج الإسفراييني في (حواشي اللباب):

تستمد (حواشي اللباب) قيمتها من قيمة الكتاب المشروح (لباب الإعراب)؛ إذ إن الإسفراييني كان اشتهاره بكتاب (لباب الإعراب)، وتلقاه العلماء بالقبول، وسبقت الإشارة إلى ذلك[١].

ولما وضع الإسفراييني كتابه أراد أن يتمِّمه ويشرح مشكلاته، فألف الحواشي، قال في مطلعها: « لما فرغت من إنشاء (لباب الإعراب) وضبط معاقده، وقضيت لبانتي من ربط أوابده = لم أُرِدْ أن تكون مسائله غفلاً عن سمة الإيضاح، عُطلاً من حلية الإفصاح، يعافه الطالب لوعورة مسلكه، ويُحار فيه الناظر لدقة سلكه، فأخذت في تعليق حواشٍ تجري مجرى الشرح لبعض مشكلاته »[٢].

وتجلَّى منهج الإسفراييني في الآتي:

أولاً: لم يلتزم الإسفراييني بالتعليق على جميع الأبواب والموضوعات، بل كان ينتقي منها ما يحتاج إلى تعليق، فلم يذكر شيئًا عن باب التأكيد، ولا البدل، ولا أفعال القلوب، ولا نواصب الفعل المضارع، ولا جوازمه، ولا كثير من الحروف غير العاملة، ولا اسم الفاعل، ولا اسم المفعول.

ثانيًا: لم يستقصِ الإسفراييني في الأبواب التي مرَّ عليها في الحواشي كل ما أورده في كتابه، بل انتقى بعض ما فيها، ومن أمثلته أنه لم يذكر في باب أفعال المقاربة إلا مضرب قولهم: « عسى الغوير أبؤسًا » وإعرابه[٣].

---

(١) انظر: ص٧-٨.

(٢) التحقيق ص١.

(٣) انظر: التحقيق ص١٣٧.

ثالثًا: لم يلتزم الإسفراييني بذكر النص المراد التحشية عليه، بل كان يذكره تارة، وتارة يذكر جزءًا منه، وتارة لا يذكره، بل يعلق عليه مباشرة. وأورث هذا صعوبة في تحقيق هذه الحواشي؛ لفصل كل باب على حدة وعدم خلطها ببعض.

رابعًا: ذكر الإسفراييني بعض المسائل الدقيقة في حواشيه، وأشار إليها بعبارات تنبئ عن ذلك؛ كقوله في تحقيق قولهم : (هذا بسرٌ أطيب منه رطبًا): « فتأمل؛ فإنه بيان لم أسبق إليه »[(١)]، وكقوله في تحرير كون العلم المركب كلمة واحدة: « والمسألة من مزالق الصنعة ومداحضها، وما ذكرت هو الأقرب فيما أظن، وكثيرًا ما تردَّدت فيها، أُقدِّمُ رجلاً، وأُؤخِّرُ أخرى»[(٢)].

وأورد الإسفراييني رواية نادرة في المسألة الزنبورية مخالفة للرواية المشهورة، قال: « ووجدت في بعض الكتب هذه الحكاية على غير هذا الوجه، قيل: سأله الفراء في مجلس الرشيد عن هذه المسألة، فقال: فإذا هو إياها، وخطأه الكسائي، وأُدخل القشيريون من بني شيبان، فكلٌّ يقول: فإذا هو هي، فارتبق سيبويه، وسُقط في يده ... فبين الروايتين تدافعٌ، والله أعلم بما هو الصحيح منهما»[(٣)].

خامسًا: ناقش الإسفراييني العلماء في مسائله وردَّ عليهم، كردِّه على الزجاج والفارسي وعبد القاهر الجرجاني وابن الحاجب[(٤)].

سادسًا: شرح الإسفراييني في الحواشي كثيرًا من الشواهد والأمثال الواردة في الكتاب، وذكر قائليها، ومضرب الأمثال الواردة فيها البالغة (٥٣) مثلاً.

---

(١) التحقيق ص٩٨.

(٢) التحقيق ص٣.

(٣) التحقيق ص٣٦.

(٤) انظر على الترتيب: ص١٠٣، ١١٢، ٨٦، ١٣٥.

سابعًا: لم يحل إلى كتاب من كتبه إلا مرة واحدة، وهي إحالته إلى كتابه (ضوء المصباح) في تحقيقه لاسمية أسماء الأفعال، قال: « إنما يكون النصب على المصدر أوجَه؛ لتحقُّق اسمية هذه الأسماء، وقد لخصته في (ضوء المصباح)»[(١)].

ثامنًا: عدم رغبته في الإطالة فيما لا علاقة له بغرض الكتاب والحواشي، كقوله عندما عرض للحد والجنس والفصل: « واستقصاء هذا البحث مُحالٌ على علوم أُخَر»[(٢)]، وكقوله عندما عرض للحديث عن أصول الجبر والمقابلة: « وفي شرحها طول خارج عن الغرض»[(٣)].

هذه هي أهم ملامح منهج الإسفراييني في هذه الحواشي.

(١) التحقيق ص٢٧.

(٢) التحقيق ص٥.

(٣) التحقيق ص١٤٢.

التحقيق:

أولاً: مقدمة التحقيق:

أولا: اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه.

ثانيًا: وصف النسختين المخطوطتين.

ثالثًا: منهج التحقيق.

ثانيًا: نماذج من النسختين المخطوطتين.

ثالثًا: النص المحقق.

أولا: اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه:

١ - اسم الكتاب:

أثبت لهذا الكتاب من الأسماء ما يأتي:

أولاً: (حواشي اللباب)؛ إذ ذُكر في غلاف نسخة دار الكتب المصرية: (حواشي اللباب لمؤلفه). وكذلك ذكر الناسخ في آخرها.

ثانيًا: (حاشية اللباب)، أُثبت في اللوحة الأولى من نسخة دار الكتب الظاهرية.

ثالثًا: (التعليق)، ذكره شرّاح (لباب الإعراب) كالفالي[١]، والزوزني[٢]، والأقسرائي[٣]، ومصنفك[٤].

والراجح عندي أن اسمه (حواشي اللباب)؛ لإثباته في نسخة دار الكتب المصرية، وهي أقوى النسختين كما سيأتي. أما زيادة (في علم الإعراب) المذكورة في آخر لوحة من النسخة فالراجح أنها زيادة من الناسخ للإيضاح لا للتسمية.

أما مرد إطلاق (التعليق) عليها في كتب الشرّاح فهو لورود هذا اللفظ في كلام الإسفراييني في مقدمته؛ إذ قال: « لما فرغت من إنشاء (لباب الإعراب) ... لم أُرِدْ أن تكون مسائله غفلاً عن سمة الإيضاح ... فأخذت في تعليق حواشٍ تجري مجرى الشرح لبعض مشكلاته »[٥].

---

(١) شرح لباب الإعراب للفالي ص٦، ٦٢، ٨٣، ٢٨٢.

(٢) شرح الزوزني ص٢٨٣، ٣٣٩، ٣٦٨، ٤١٨، ٥٥٢،٦٣٣،٦٠٣، ٦٤٣، ٦٥١، ٦٥٤، ١٠٣٩.

(٣) كشف الإعراب ص٢٢٢، ٤٨٠، ٦٩٧.

(٤) شرح لباب الإعراب لمصنفك ص٥٨٥، ١٠٧٥.

(٥) التحقيق ص١.

ويؤكد ذلك إطلاق الزوزني اللفظين معًا في مطلع شرحه، قال: « جمعت حواشي الإمام العلامة تاج الملة والدين محمد بن محمد بن أحمد بن السيف الإسفراييني المعروف بالفاضل – شكر الله له سعيه – على كتابه المسمى باللباب وتعليقه عليه وفوائد أخرى من مصنفاته كإعراب الفاتحة وغيره »[(١)].

وفي هذا دلالة على أن لفظ (التعليق) إنما ورد في كتب الشراح متابعة لبعضهم البعض دون أن يكون هو الاسم الذي سمّى به الإسفراييني كتابه.

٢ - توثيق النسبة:

نسبة الكتاب للإسفراييني ثابتة ثبوتًا قاطعًا، لأمور هي:

أولاً: إثبات اسمه في اللوحة الأولى من النسختين المعتمد عليهما في التحقيق؛ ففي نسخة دار الكتب المصرية أثبت عليها (حواشي اللباب لمؤلفه)، ومن المعروف أن مؤلف اللباب هو الإسفراييني، وفي نسخة دار الكتب الظاهرية أثبت عليها (حاشية اللباب للإمام الإسفراييني صاحب ضوء المصباح على كتاب لباب الإعراب للمصنف).

ثانيًا: مقدمة المؤلف أثبت فيها أنه وضع هذه الحواشي على كتابه (لباب الإعراب) المتفق على نسبته للإسفراييني، قال: « لما فرغت من إنشاء (لباب الإعراب) وضبط معاقده، وقضيت لبانتي من ربط أوابده = لم أُرِدْ أن تكون مسائله غفلاً عن سمة الإيضاح ... فأخذت في تعليق حواشٍ تجري مجرى الشرح لبعض مشكلاته »[(٢)].

ثالثًا: إحالة المؤلف على كتابه (ضوء المصباح) في كتابه هذا، قال: « وقد لخصته في

(١) التحقيق ص١.

(٢) التحقيق ص١.

(ضوء المصباح)»[(١)]، و(ضوء المصباح) نسبته ثابتة إلى الإسفراييني.

رابعًا: موافقة ما نقله شرّاح (لباب الإعراب) عن الإسفراييني لما في كتابه هذا[(٢)].

ثانيًا: وصف النسختين المخطوطتين:

وقفت على نسختين للكتاب، هما:

النسخة الأولى: نسخة دار الكتب المصرية، ضمن مجموع برقم (٦٠٠٤) وهي أوله، وتقع في (٥٥) لوحة، وفي كل لوحة (١٧) سطرًا، ورمزت لها بـ(أ).

النسخة الثانية: نسخة دار الكتب الظاهرية، ورقمها (٩٦١٤)، ومصورتها في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وتقع النسخة في (٢٢) لوحة، وفي كل لوحة (٢٤) سطرًا، ورمزت لها بـ(ب).

واتخذت نسخة دار الكتب المصرية أصلاً، وجعلتها هي النسخة الأم؛ لما يأتي:

أولاً: قدم النسخة؛ فهي منسوخة في الرابع عشر من شهر رمضان من سنة (٦٩٤هـ) كما أُثبت في خاتمتها؛ أي بعد وفاة الإسفراييني بعشر سنوات فقط؛ إذ إن وفاته كانت في (٦٨٤هـ)، وهذا يُقوّي تمامها وصحتها. بخلاف نسخة دار الكتب الظاهرية؛ فهي مجهولة تاريخ النسخ.

ثانيًا: كمال النسخة؛ بخلاف النسخة (ب) التي كثر فيها السقط كثرة مخلة، وتنوع

---

(١) التحقيق ص٢٧.

(٢) انظر مثلاً: شرح لباب الإعراب للفالي ص٦، ٦٢، ٨٣، ٢٨٢، وشرح الزوزني ص٢٨٣، ٣٣٩، ٣٦٨، ٤١٨، ٥٥٢، ٦٠٣، ٦٣٣، ٦٤٣، ٦٥١، ٦٥٤، وكشف الإعراب ص٢٢٢، ٤٨٠، ٦٩٧، وشرح لباب الإعراب لمصنفك ص٥٨٥، ١٠٧٥.

السقط، فكان في مواضع كبيراً، وفي غيرها كان صغيراً. وأثبتُّه كله في مواضعه من التحقيق.

ثالثًا: توافق النسخة في الترتيب مع الكتاب المحشَّى (لباب الإعراب)، وهذا بخلاف النسخة (ب) التي كثر فيها التقديم والتأخير، وتعقبته وأثبتُّ مواضعه في التحقيق.

رابعًا: سلامتها الغالبة من الأخطاء الإملائية، وهذا بخلاف النسخة (ب) التي كثرت أخطاؤها الإملائية وتحريفاتها كثرة مضعفة لهذه النسخة.

لما سبق كله اتخذت نسخة دار الكتب المصرية أصلاً أقمت النص عليه.

ثالثًا: منهج التحقيق:

سرت في تحقيقي للنص على الأمور الآتية:

١. اعتماد النسخة المصرية أصلاً، ورمزت لها بـ(أ)، وقابلت بها النسخة الأخرى، ورمزت لها بـ(ب)، وأثبتُّ ما خالفت فيه النسخة (ب) في الهوامش. واعتماد ترقيم النسخة (أ) في التحقيق وإثبات أرقام لوحاتها في مواضعها.

٢. الإثبات في الهوامش لكل السقوط التي وقعت في النسخة (ب)، ولكل مواضع التقديم والتأخير فيها.

٣. تحرير النص وفق القواعد الإملائية المتبعة، وضبط ما يحتاج إلى ضبط من النصوص، ومراعاة علامات الترقيم.

٤. تمييز كلام الإسفراييني في (لباب الإعراب) عن الحواشي بتسويد خط المتن وتكبيره، ووضعه بين علامتي التنصيص. واعتماد تحقيق د بهاء الدين عبد الوهاب بن عبدالرحمن له وتوثيق المتن من تحقيقه.

٥. وضع عنوانات للأبواب التي كتب الإسفراييني الحواشي عليها، وجعل كل عنوان بين معقوفتين، وذلك لتحرير نص الحواشي ومعرفة ارتباطها بالكتاب المشروح.

٦. ربط الحواشي بنص لباب الإعراب، وإثباته في هوامش النص؛ لمعرفة النص الأصل الذي وضعت الحواشي عليه.

٧. تخريج الآيات والتزام رسم المصحف العثماني في كتابتها، وتخريج القراءات من كتب القراءات المعتمدة.

٨. تخريج الأحاديث والآثار من المصادر المعتمدة وإكمالها وشرح غريبها وضبطها عند الحاجة وفق المنهج المتبع من ذكر الكتاب والباب ورقم الحديث والجزء والصفحة.

٩. تخريج أقوال العرب وأمثالها من مصادرها الأصيلة، ابتداء بكتب الأمثال ثم المجاميع ثم كتب النحو إن وردت فيها واحتيج إلى ذلك.

١٠. تخريج الأشعار والأرجاز من الدواوين والمجاميع وكتب النحو لبيان الشاهد منها، وذلك وفق المنهج المتبع من ذكر البحر والإشارة إلى قائله، وذكر الشاهد إن كان غامضًا، وضبط البيت بالشكل.

١١. التعريف بالأعلام الواردة في النص المحقق من كتب الأعلام المعتمدة، وذلك بذكر اسم العلم ونسبه وسنة وفاته وأشهر مؤلفاته .

١٢. توثيق أقوال العلماء النحويين وغيرهم مما ورد في النص المحقق، وذلك من كتبهم مباشرة، فإن تعذر فمن أقرب المصادر إليهم زمانًا. وترتيب المصادر في ذلك وفق وفيات أصحابها.

١٣. التعليق في الهوامش عند الحاجة لذلك؛ كأن يكون النص غامضًا محتاجًا إلى إيضاح، أو مجملاً محتاجًا إلى تفصيل، أو خطأ محتاجًا إلى تصويب.

١٤. وضع فهارس مفصلة للكتاب المحقق شملت: فهرس الآيات، وفهرس الأحاديث والآثار، وفهرس الأمثال، وفهرس أقوال العرب، وفهرس الشعر، وفهرس الأعلام، وثبت المصادر والمراجع. ثم ختامه بفهرس الموضوعات.

نماذج من النسختين المخطوطتين

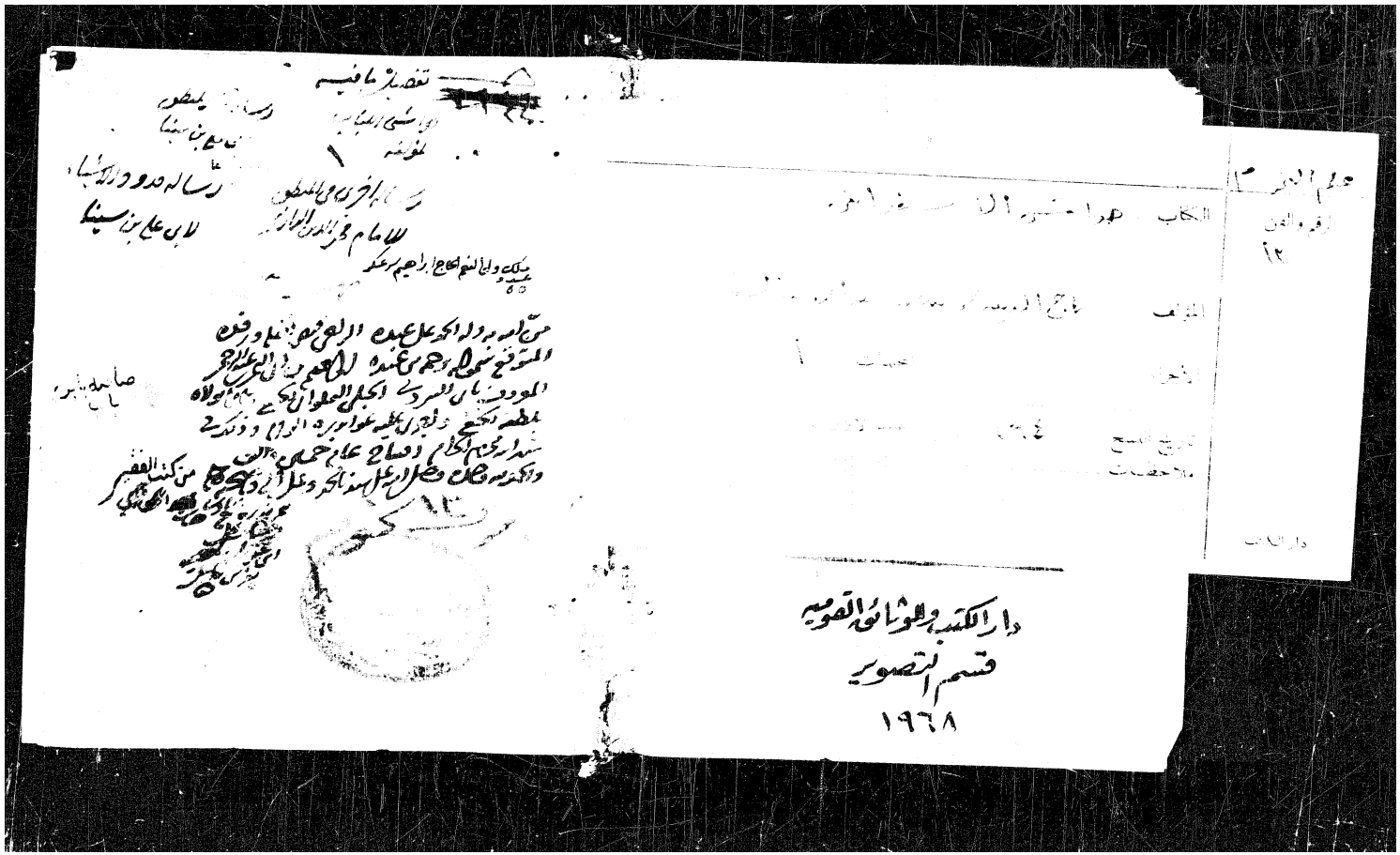

لوحة الغلاف من نسخة دار الكتب المصرية (أ)

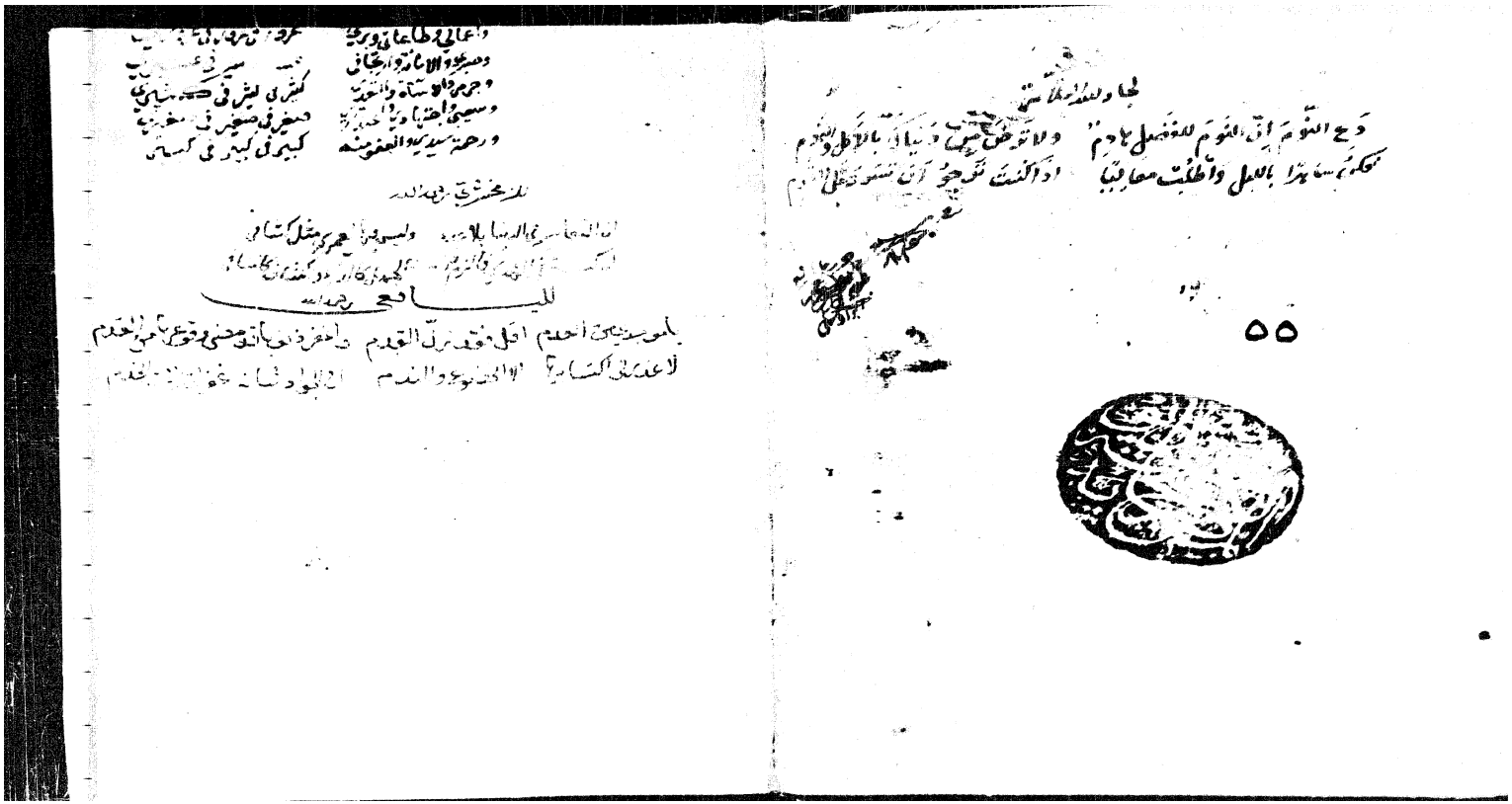

اللوحة الأولى من نسخة دار الكتب المصرية (أ)

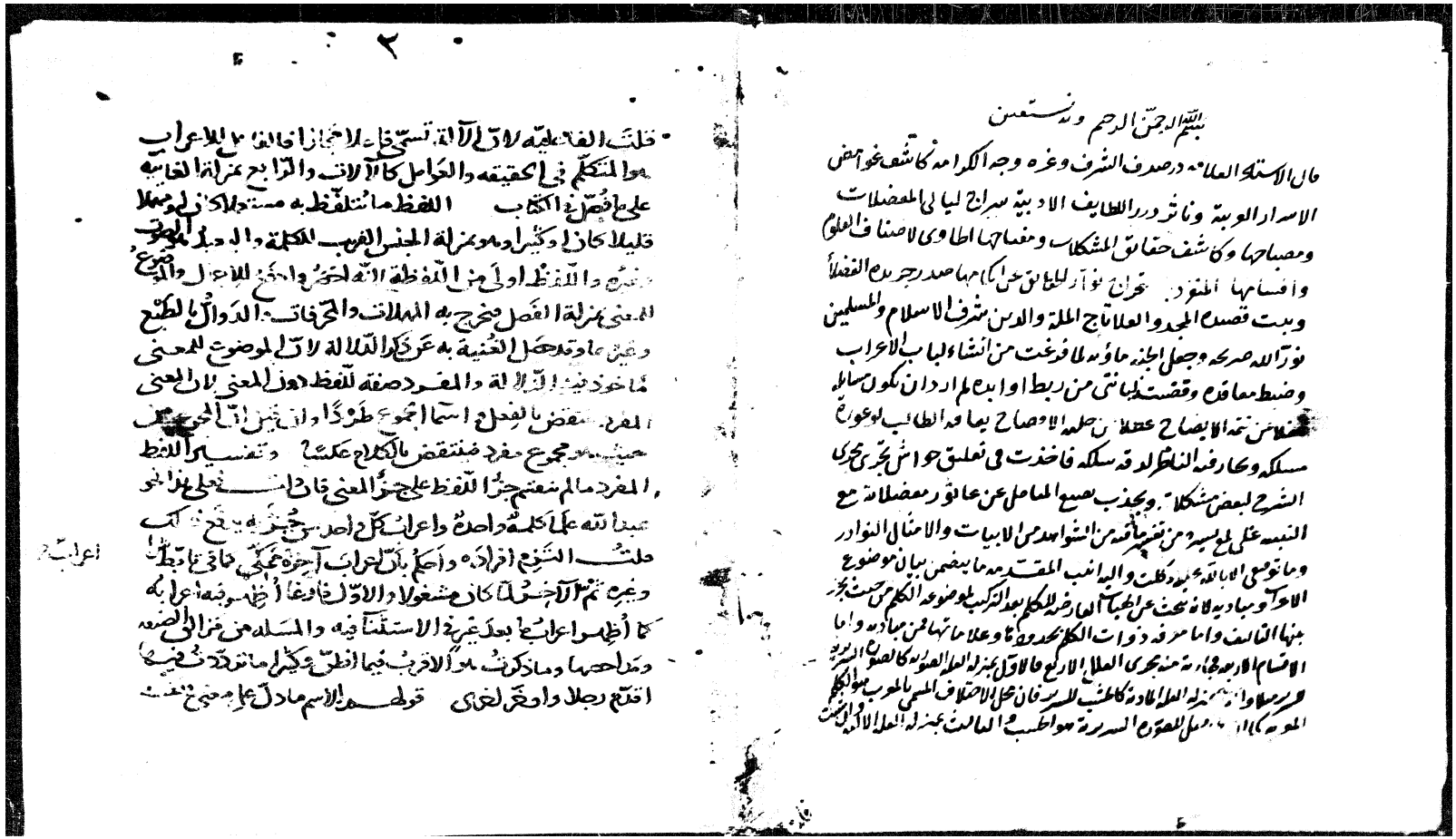

اللوحة الثانية من نسخة دار الكتب المصرية (أ)

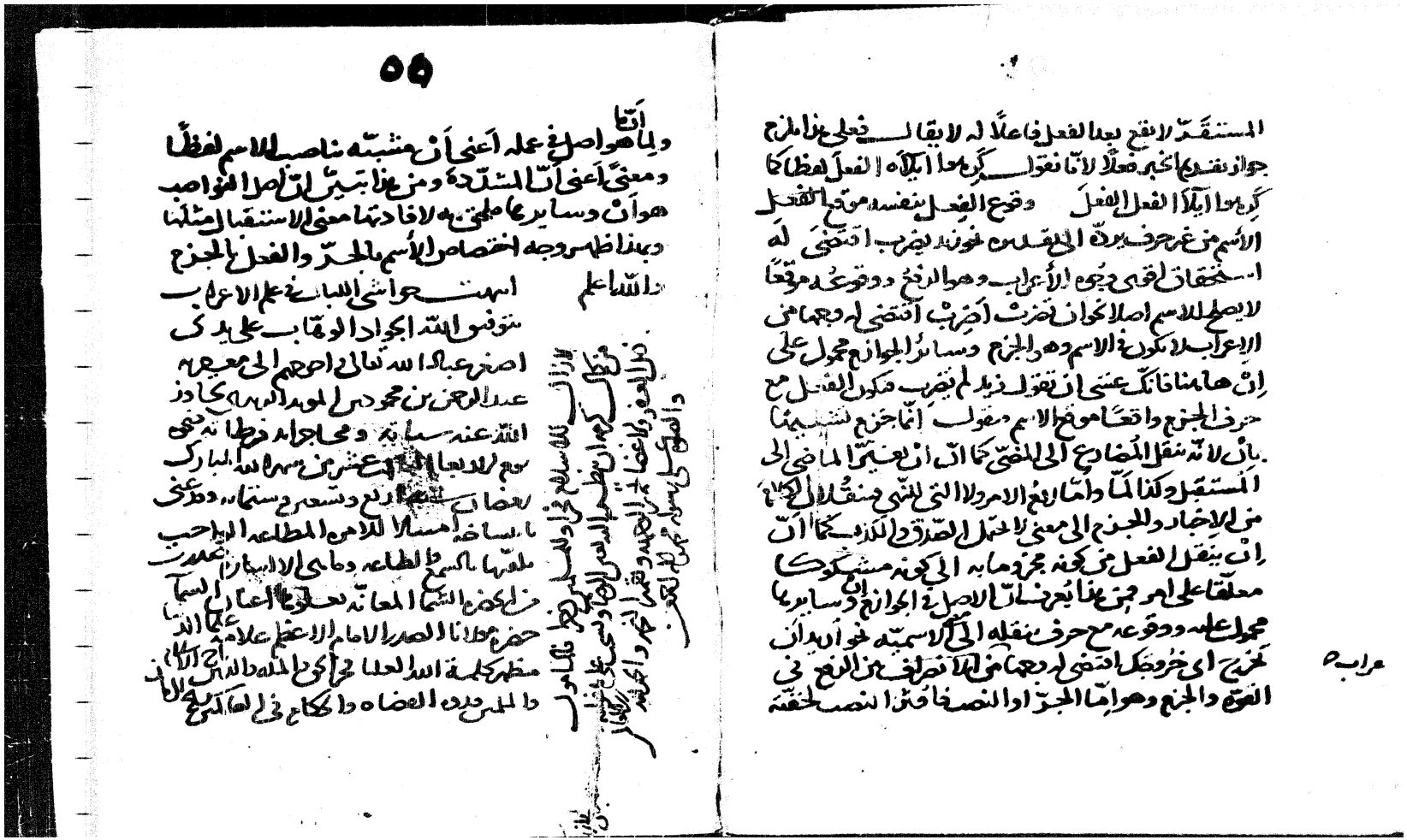

اللوحة الأخيرة من نسخة دار الكتب المصرية (أ)

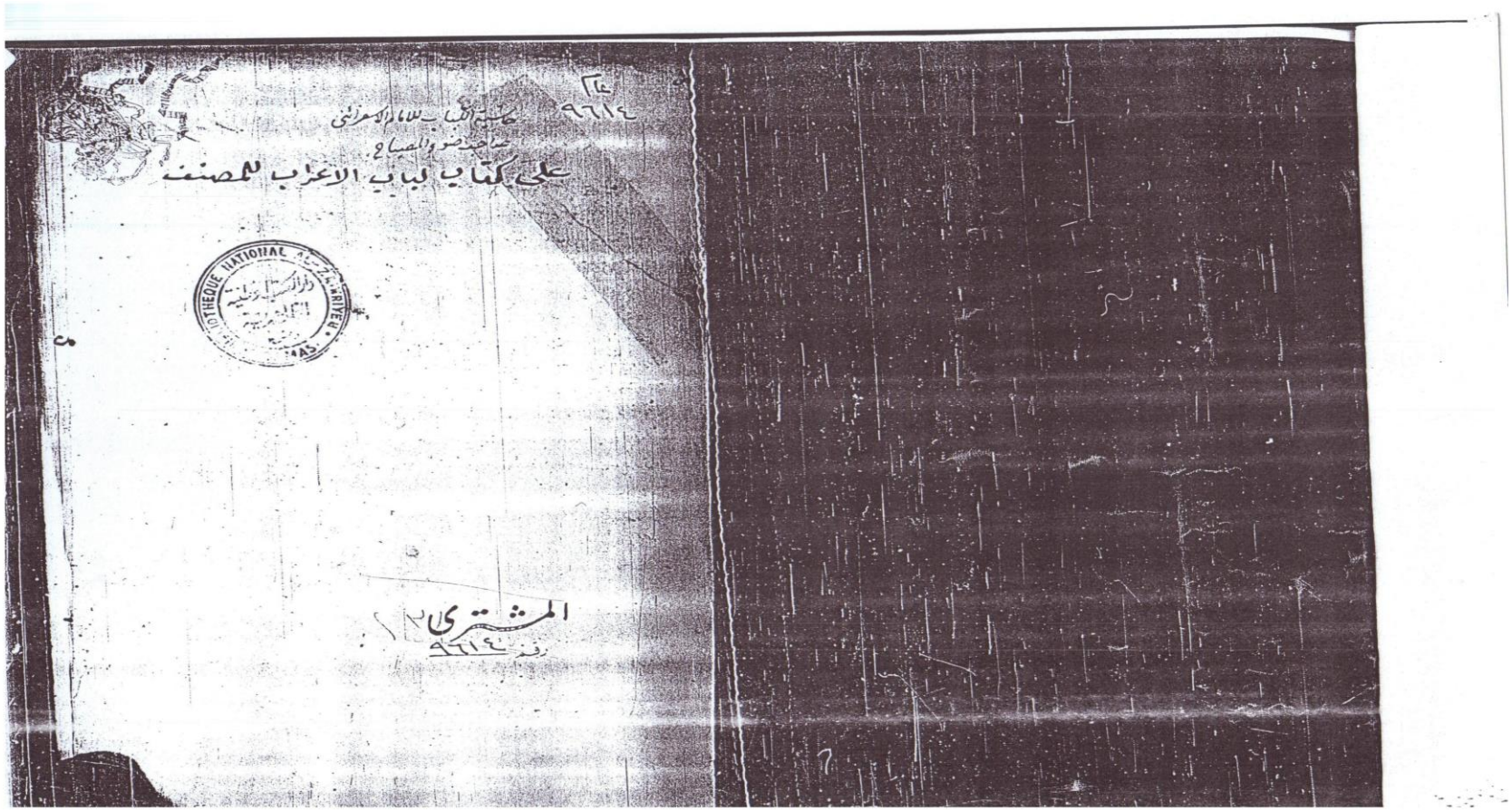

اللوحة الأولى من نسخة دار الكتب الظاهرية (ب)

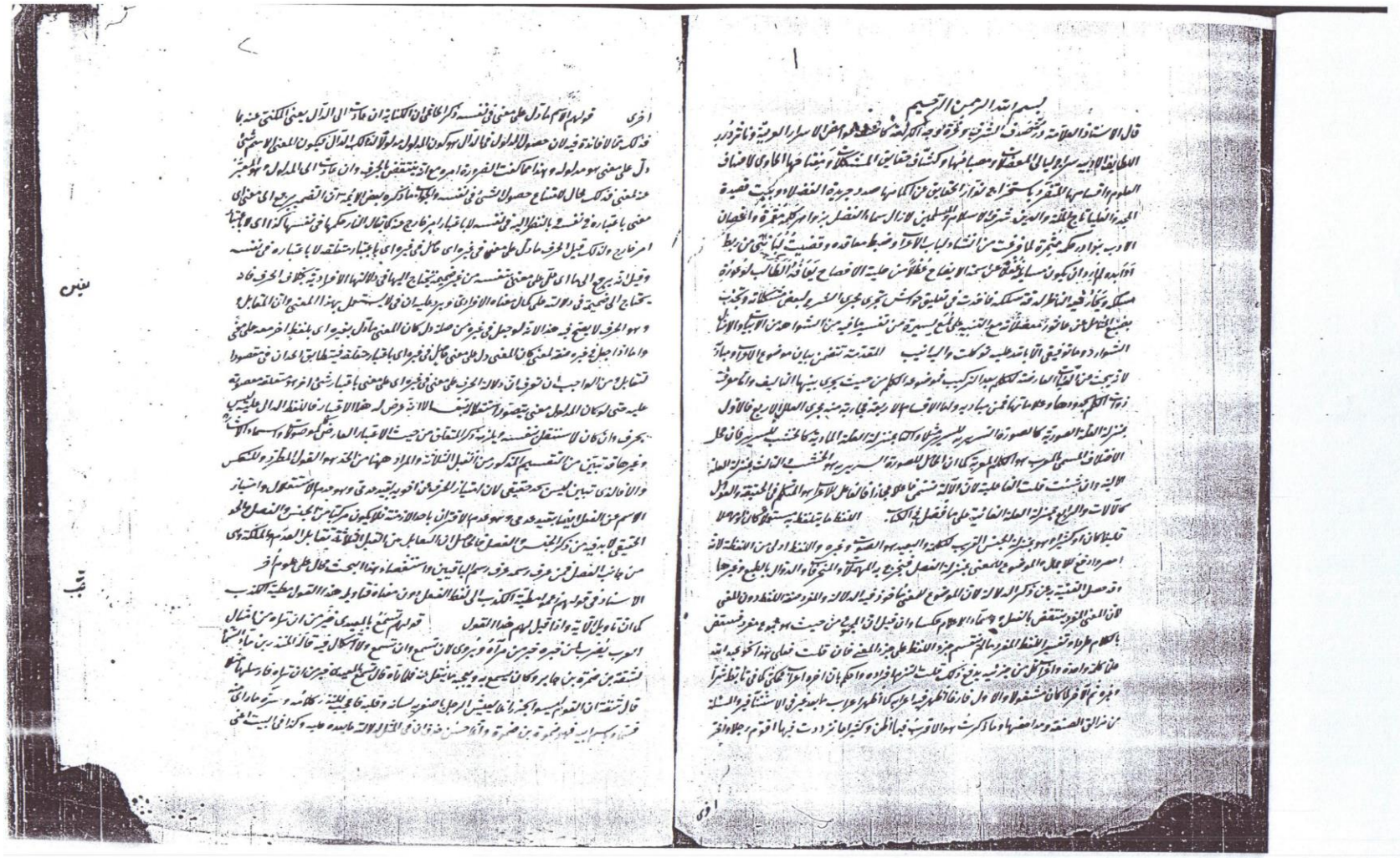

اللوحة الثانية من نسخة دار الكتب الظاهرية (ب)

اللوحة الأخيرة من نسخة دار الكتب الظاهرية (ب)

النَّصُّ الْمُحَقَّقُ

[١/ب] بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين[١]، قال الأستاذ العلاَّمة - دُر[٢] صدَف الشرف، وغُرَّة وجه الكرامة، كاشف غوامض الأسرار العربية، وناثر دُرَر اللطائف الأدبية، سراج ليالي المعضلات ومصباحها، وكاشف[٣] حقائق المشكلات ومفتاحها، الحاوي لأصناف العلوم وأقسامها، المتفرِّد باستخراج نُوَّار الحقائق عن أكمامها، صدر جريدة الفضلاء، وبيت قصيدة المجد والعلياء، تاج الملة والدين شرف الإسلام والمسلمين، نوَّر الله ضريحه، وجعل الجنة مأواه[٤]- :

لَمَّا فرغتُ من إنشاء لباب الإعراب وضبْط معاقده، وقضيت لبانتي من ربط أوابده = لم أُرِد أن تكون مسائله غُفلاً عن سمة الإيضاح، عُطلاً من حلية الإفصاح، يعافه الطالب لوعورة مسلكه، ويحار فيه الناظر لدقة سلكه، فأخذت في تعليق حواشٍ تجري مجرى الشرح لبعض مشكلاته، وتجذب بضَبْع[٥] المتأمل عن عاثور[٦] معضلاته، مع التنبيه على لُمَع يسيرة من تفسير ما فيه من الشواهد من الأبيات والأمثال النوادر[٧]، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب.

المقدّمة ما[٨] تتضمَّن بيان موضوع الإعراب ومبادئه؛ لأنه يبحث عن الهيئات العارضة للكلم بعد التركيب؛ فموضوعه الكلِم من حيث يجري بينها التأليف، وأما معرفة ذوات الكلم بحدودها وعلاماتها فمن مبادئه.

---

(١) قوله: "وبه نستعين" ساقط من : ب.

(٢) في ب: درة.

(٣) في ب: وكشاف.

(٤) في ب: "لا زالت سماء الفضل بزواهر كلمه مُقمرة، وأغصان الأدب بنُوادر حكمه مُثمرة" بدلاً من قوله: "نور الله...مأواه".

(٥) الضبع: العضد. الصحاح ٣/ ٥٢٧-٥٢٨ (ضبع) .

(٦) العاثور: حفرة تحفر للأسد وغيره ليصاد. والعاثور: الشدة. انظر : الصحاح ٢/ ٤٣٦ (عثر).

(٧) في ب: الشوارد.

(٨) ساقط من: ب.

وأما الأقسام الأربعة[١] فجارية منه مجرى العِلل الأربع؛ فالأول بمنزلة العلة الصورية كالصورة السريرية للسرير مثلاً[٢]، والثاني بمنزلة العلة المادية كالخشب للسرير؛ فإن محل الاختلاف المسمى بالمعرب هو الكلِم المعربة، كما أن الحامل للصورة السريرية هو الخشب[٣]، والثالث بمنزلة العلة الآلية، وإن شئت [٢/أ] قلت الفاعلية؛ لأن الآلة تُسمَّى فاعلاً مجازًا؛ فالفاعل للإعراب هو المتكلم في الحقيقة، والعوامل كالآلات[٤]، والرابع بمنزلة [العلة][٥] الغائية[٦]، على ما فُصِّلَ في الكتاب[٧].

[تعريف الكلمة[٨]:]

اللفظ: ما يُتلفَّظ به مستعملاً كان أو مهملاً، قليلاً كان أو كثيراً ، وهو بمنزلة الجنس القريب للكلمة، والبعيد هو الصوت وغيره.

و(اللفظ): أولى من (اللفظة)؛ لأنه أخصر وأدفع للإجمال[٩].

و(الموضوع للمعنى) بمنزلة الفصل، فيخرج به المهملات والمنحرفات[١٠] والدوالّ بالطبع وغيرها[١١].

---

(١) أقسام الكتاب الأربعة: الإعراب، والمعرب، والعامل، والمقتضي للإعراب.

(٢) العلة الصورية: ما يُوجِد الشيء بالفعل، ومثالها صورة السرير. انظر: الحدود والرسوم للكندي ٦٧، والحدود الفلسفية للخوارزمي ١٠٦، والتعريفات ١٥٧، وكشاف اصطلاحات الفنون ٣/ ٣٢٠.

(٣) العلة المادية: ما يُوجِد الشيء بالقوة ؛ كالنطفة بالنسبة إلى الإنسانية، ومثل الخشب الحامل للصورة السريرية. انظر : الحدود والرسوم للكندي ٦٧، والتعريفات ١٥٧، وكشاف اصطلاحات الفنون ٣/ ٣٢١.

(٤) العلة الفاعلية : ما يُوجَد الشيء بسببه ، وتسمى العلة الآلية ، ومثالها القدُّوم المستعمل في نجر السرير . انظر : والحدود الفلسفية للخوارزمي ١٠٦، والتعريفات ١٥٧، وكشاف اصطلاحات الفنون ٣/ ٣٢١.

(٥) زيادة من : ب.

(٦) العلة الغائية: ما يوجد الشيء لأجله، وهي التي دعت الفاعل إلى الفعل، كما إذا تصور النجار أنه يأخذ أجرته على نجر السرير، أو يحتاج إليه ليجلس عليه فدعاه ذلك إلى نجره. انظر: الحدود والرسوم للكندي ٦٧، والتعريفات ١٥٧، وكشاف اصطلاحات الفنون ٣/ ٣٢١.

(٧) انظر: لباب الإعراب ١٥٠.

(٨) قال الإسفراييني : « أما المقدمة فهي أن الكلمة هي اللفظ الموضوع للمعنى مفرداً ». لباب الإعراب ١٢٤.

(٩) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٢.

(١٠) انظر: فصول البدائع في أصول الشرائع ١/ ٨١.

(١١) الدوالّ هي: الخط، والإشارة، والعقد، والنصبة، وما يُفهم من حال الشيء، وحديث النفس. انظر: البيان

وقد حصل الغُنية به عن ذكر الدلالة؛ لأن الموضوع للمعنى مأخوذ فيه الدلالة.

و(المفرد) صفة للفظ[١] دون المعنى؛ لأن المعنى المفرد ينتقض بالفعل وأسماء الجموع[٢] طرداً[٣]، وإن قيل: إن المجموع من حيث هو مجموع مفرد ، فينتقض بالكلام عكساً[٤].

وتفسير اللفظ المفرد ما لم ينقسم جزء اللفظ على جزء المعنى[٥].

فإن قلت : فعلى هذا نحو (عبد الله) علماً كلمةٌ واحدةٌ، وإعرابُ كلِّ واحدٍ[٦] من جُزئيه يدفع ذلك = قلت : التزِمْ إفراده ، واحكمْ بأن إعرابَ آخرِه[٧] محكي، كما في (تأبَّط شرًّا) وغيره ، ثم الآخر لما كان مشغولاً والأول فارغًا أظهر فيه إعرابه، كما أظهر إعراب ما بعد (غير) في الاستثناء فيه.

والمسألة من مزالق الصنعة ومداحضها، وما ذكرت هو الأقرب فيما أظن، وكثيراً ما تردَّدت فيها، أُقدِّمُ رجلاً، وأُؤخِّرُ أخرى.

[تعريف الاسم[٨]:]

قولهم : (الاسم ما دل على معنى في نفسه)[٢/ ب] ذكر الحاتمي[٩] أن الكناية إن

والتبيين ١/ ٧٨-٨١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٨٥-٨٧، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٦٨.

(١) في ب: اللفظ.

(٢) في ب: الأعلام.

(٣) في ب: عكساً.

(٤) في ب: طرداً.

انظر شرح لباب الإعراب لمصنفك ٤٧-٥٠ .

(٥) انظر : إيضاح المبهم من معاني السلم ٣٤.

(٦) ساقط من : ب.

(٧) في ب: "آخرَه إعرابٌ" بدلاً من :"إعراب آخره".

(٨) قال الإسفراييني : « وهي اسم إن دلّ على معنى في نفسه» . لباب الإعراب ١٢٤.

(٩) الحاتمي (٠٠٠-٣٨٨هـ) : محمد بن الحسن بن المظفر البغدادي، أديب، شاعر ، لغوي، أدرك ابن دريد وأخذ عنه. من آثاره (حلية المحاضرة في صناعة الشعر). انظر : معجم الأدباء ٥/ ٣١٣-٣٢٩، وبغية الوعاة ١/ ٨٧-٨٩، ومعجم المؤلفين ٣/ ٢٣٨-٢٣٩.

عادت إلى الدالّ يعني المكنيّ عنه بـ(ما) فذلك مما لا فائدة فيه ؛ لأن حصول المدلول في الدالّ هو كون المدلول مدلولاً لذلك الدالّ ، فيكون المعنى: الاسم شيء دلّ على معنى هو مدلوله، وهذا مما كفت الضرورة أمره، مع أنه ينتقض بالحرف. وإن عادت إلى المدلول وهو المعبر عنه بـ(معنى) فذلك محال لامتناع حصول الشيء في نفسه[١].

والجواب ما ذكره بعض الأئمة أن الضمير يرجع إلى معنى (أي معنى) باعتباره في نفسه، وبالنظر إليه في نفسه لا باعتبار أمر آخر[٢] خارج عنه، كما يقال: الدار حكمها في نفسها كذا؛ أي: لا باعتبار أمر خارج، ولذلك قيل: الحرف ما دل على معنى في غيره؛ أي: حاصل في غيره؛ أي: باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه[٣].

وقيل: إنه يرجع إلى (ما)؛ أي: ما[٤] دل على معنى بنفسه من غير ضميمة يحتاج إليها في دلالتها الإفرادية، بخلاف الحرف فإنه محتاج[٥] إلى ضميمة في دلالته على كمال معناه الإفرادي. ويَرِد عليه أن (في) لا يستعمل بهذا المعنى، وإنما المقابل - وهو الحرف - لا يصح فيه هذا ؛ لأنه لو جعل (في غيره) من صلة (دل) كان المعنى : ما دل بغيره ؛ أي : بلفظ آخر معه على معنى، وأما إذا جعل (في غيره) صفة لـ(معنى) كان المعنى: دلّ على معنى حاصل في غيره؛ أي: باعتبار متعلقه، فيتطابق الحدّان في مقصود التقابل[٦].

ومن الواجب [٣/ أ] [أن تعرف][٧] أن دلالة الحرف على معنى في غيره - أي: على معنى باعتبار شيء آخر هو متعلقه- مقصورة عليه، حتى لو كان المدلول معنى يتصور استقلاله بنفسه، إلا أنه عرض له هذا الاعتبار؛ فاللفظ الدالّ عليه ليس بحرف، وإن كان لا يستقل بنفسه، ويلزمه ذكر المتعلق من حيث الاعتبار العارض كالموصولات وأسماء الإشارة وغيرها.

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) ساقط من : ب.

(٣) المجيب هو ابن الحاجب في : الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٩.

(٤) ساقط من : ب.

(٥) في ب: يحتاج.

(٦) نقل الإسفراييني القولَ وما يَرِد عليه بلفظ قريب جدًا من ابن الحاجب في : الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٩.

(٧) زيادة من : ب.

« **قد تبيَّن** » من التقسيم المذكور حدُّ كل واحد[١] من القُبُل الثلاثة[٢].

المراد[٣] ههنا من الحد هو القول المطرد والمنعكس، وإلا فالذي « تبين » ليس بحد حقيقي؛ لأن امتياز الحرف عن أخويه بقيد عدمي وهو عدم الاستقلال، وامتياز الاسم عن الفعل أيضًا بقيد عدميّ وهو عدم الاقتران بأحد الأزمنة، فلا يكون مركبا من الجنس والفصل، والحد الحقيقيّ لا بد فيه من ذكر الجنس والفصل، فالحاصل أن التقابل بين القُبُل الثلاثة تقابل العدم والملَكة وهي من جانب الفصل؛ فمن عرف رسمه عرف رسم الباقيين[٤]؛ لأن الأعدام إنما تعرف بواسطة الملكات[٥]، واستقصاء هذا البحث مُحالٌ على علوم أُخَر[٦].

[من علامات الاسم جواز الإسناد[٧]:]

الإسناد في قولهم: « **زعموا مطيةُ الكذبِ** »[٨] إلى لفظ الفعل دون معناه، فتأويله:

---

(١) قوله : "حد كل واحد" ساقط من : ب.

(٢) يُشير إلى قوله : « وهي اسم إن دلَّ على معنى في نفسه ولم يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة كـ(رجل)، فعلٌ إن اقترن به كـ(ضرب) ، وإلا فهي حرف كـ(قد). ولكل منها حد – وقد تبيّن – وعلامات ». لباب الإعراب ١٢٤.

(٣) في ب: والمراد.

(٤) انظر: إصلاح الخلل ٧-٨، ومسائل خلافية ٤٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٨، وشرح اللمحة البدرية ١/ ١٥٣.

(٥) قوله: " لأن الأعدام إنما تعرف بواسطة الملكات" ساقط من : ب.

(٦) انظر: روضة الناظر ١/ ٨٧، ومفتاح العلوم ٥٤٥، وشرح الحدود النحوية ٢٣٠، وكشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٣٩١.

(٧) قال الإسفراييني : « فالتي للاسم منها جواز الإسناد إليه، ونحو (زعموا مطية الكذب)، و﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ﴾ متأول، ونحوُ : (تسمعُ بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه) محمولٌ على حذفِ (أنْ) مثلَها في :

ألا أيُّهذا اللائمي أحضرُ الوغى وأن أشهدَ اللَّذاتِ هل أنت مخلدي

فيمن روى مرفوعًا ، أو على تنْزيلِ الفعلِ منْزلةَ المصدرِ مثلَه في قولِه :

فقالوا ما تشاءُ فقلتُ ألهو إلى الإصباحِ آثرَ ذي أثيرِ »

لباب الإعراب ١٢٥-١٢٦.

(٨) انظر : تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف ١/ ٤٧-٤٨، ٤/ ٤١، ومغني اللبيب ٥/ ١٢٠، ٢٤٥، وهمع الهوامع ١/ ١١، ١٥.

هذا القول مطية الكذب، كما أن تأويل الآية[١]: وإذا قيل لهم هذا القول.

قولهم: « **تسمعُ بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه** »[٢] من أمثال العرب، يُضرب لمن خبره خير من مرآته[٣]، ويُروى: لأن تسمع، وأن تسمع [٣/ ب]، ولا إشكال فيه.

قاله المنذر بن ماء السماء[٤] لشِقَّة بن ضَمْرة بن جابر[٥]، وكان يسمع به ويعجبه ما يُنقل عنه ، فلما رآه قال: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»، فأرسلها مثلاً، قال شقة: «إن القوم ليسوا بِجَزَر، إنما يعيش الرجل بأصغَريه لسانِه وقلبِه»، فأعجب المنذر كلامه، وسرَّه ما رأى منه، فسمَّاه باسم أبيه، فهو ضَمْرة بن ضَمْرة.

وإنما حسُنَ حذف (أن) في المثل لدلالة ما بعده عليه، وكذا في البيت؛ أعني:

ألا أيُّهذا اللائمي أحضُرُ الوَغى وأنْ أشهدَ اللَّذَّاتِ هل أنت مُخْلدي[٦]

ويُروى «أحضرَ » بالنصب على إضمار (أن)، والمعنى : لأن أحضرَ[٧]، أو: على أن أحضر.

يُقال: «افعلْ ذاك آثرًا ما »، قالوا: معناه افعلْ ذا أوَّلَ كل شيء؛ أي: افعلْ مُؤثرًا له، وقال الأصمعي[٨] معناه: افعل ذلك عازمًا عليه، و(ما) تأكيد. ويُقال أيضًا: «افعله

---

(١) يقصد قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ ﴾[البقرة : ١٣، ٩١].

(٢) انظر المثل وقصته في: البيان والتبيين ١/ ١٧١، والفاخر٦١-٦٣، والصحاح ٢/ ١٠٥-١٠٦ (عدد)، وجمهرة الأمثال ١/ ٢٢٧-٢٢٨، وفصل المقال ١٢٠-١٢١، ومجمع الأمثال ١/ ١٧٨-١٨٠، والمستقصى ١/ ٣٧٠،

(٣) في ب: مرآه.

(٤) المنذر بن ماء السماء ، من ملوك الحيرة ، كان يلقب بذي القرنين لضفيرتين من شعر كانتا له. انظر : ثمار القلوب ٢٣١-٢٣٥، وخلاصة السير الجامعة ١١٢.

(٥)من فرسان بني تميم الفصحاء الشعراء، وكان والده أحد ندماء النعمان. انظر: المفضليات ٣٢٤، والاشتقاق ٢٤٤، وجمهرة اللغة ٢/ ٦٦٥، ومجمع الأمثال ١/ ١٧٨-١٨٠.

(٦) من الطويل ، لطرفة بن العبد . انظر : الديوان ٤٤ ، والكتاب ٣/ ٩٩، والمقتضب ٢/ ٨٥، والأصول ٢/ ١٦٢، وإعراب القرآن للنحاس ٥/ ٢٣٢، ومجالس ثعلب ١/ ٣١٧، والشعر ٢/ ٤٠٤، والخزانة ١/ ١١٩-١٢٠.

(٧) في ب بعدها: الوغى.

(٨) الأصمعي (١٢٢-٢١٦هـ) : عبد الملك بن قُريب ، أبو سعيد، عالم اللغة والشعر والغريب ، من الطبقة الرابعة من اللغويين البصريين. انظر : أخبار النحويين البصريين ٧٢-٨٢، وطبقات النحويين واللغويين ١٦٧-١٧٤.

آثر ذي أثير»؛ أي: أول كل شيء[١].

والبيت لعُروة بن أبي الورد[٢]، ومعناه : فقلت أشاء اللهوَ إلى الصبح آثرَ كل شيء يُؤثر فعله[٣].

[من علامات الاسم دخول حرف التعريف[٤]؛]

الألف[٥] واللام في الفعل مما لا يُعرَّجُ عليه، والبيت شاذّ نادر، والذي جرأّه على إدخالهما على (يُتقصَّعُ) وهو فعل مضارع أنه رآهما في الصفات بمعنى (الذي) فأدخلهما في الفعل دخول (الذي)؛ أي: جحره الذي يتقصّع فيه؛ أي: يدخل فيه، وهو القاصعاء[٦].

والنافقاء: إحدى جحرة اليربوع؛ يكتمها ويظهر غيرها ، وهو موضع يُرقِّقه، فإذا أُتِيَ من قبل القاصعاء ضرب النافقاء برأسه فانتفق؛ أي: خرج، والنَّفقة: بوزن الهمزة [٤/أ] مثلها، تقول : نفق اليربوع ونافق أي أخذ في نافقائه، ومنه اشتقاق المنافق في الدين[٧].

والبيت لذي الخِرَق الطُّهَوي[٨]، وقبله:

---

(١)انظر : معاني القرآن للفراء ٢/ ١١، والفاخر في الأمثال ٣٩، والصحاح ٢/ ٢٠٥ (أثر) ، ومجمع الأمثال ٢/ ٩٢-٩٣، وأساس البلاغة ١/ ٢٠ (أثر) .

(٢) عروة بن الورد العبسي: شاعر جاهلي، فارس، كثير الغارة جواداً ، يلقب عروة الصعاليك؛ لجمعهم وقيامه بأمرهم عند اختلافهم. انظر: الشعر والشعراء ٢/ ٦٧٥-٦٧٧، والاشتقاق ٢٧٩.

(٣)انظر : ديوان عروة ٣٤، والخصائص ٢/ ٤٣٣، والكشاف ٤/ ٥٧٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٩٥، ولسان العرب ٤/ ٩ (أثر) ، وهمع الهوامع ١/ ١٣.

(٤) قال الإسفراييني : « ومنها دخول حرف التعريف ، ونحو :

ويُستخرَجُ اليربوعُ من نافقائه ومن جُحْره بالشِّيحة اليُتقصَّعُ

شاذ ، وأما (أشدُّ الهلِّ) فلجعله اسمًا ، على أنه مردود » .لباب الإعراب ١٢٦-١٢٧.

(٥) في ب: والألف.

(٦) انظر : تهذيب اللغة ١/ ١٧٥-١٧٦ (قصع)، والصحاح ٣/ ٥٥٢ (قصع).

(٧) انظر : تهذيب اللغة ٩/ ١٩٢ (نفق) ، والصحاح ٤/ ٣٢٩ (نفق).

(٨) خليفة بن حمل بن عامر ، فارس وشاعر جاهلي ، يشترك مع شاعرَين آخرَين في اللقب ، وكلهم من بني طهية. انظر : النوادر ٦٦-٦٧، وشرح شواهد المغني ١/ ١٦٢، وخزانة الأدب ١/ ٤٢.

أتـــاني كـــلامُ الثَّعْلـــبيِّ ابـــنِ دَيْسَـــقٍ ففـــــي أيِّ هـــــذا ويلَـــــهُ يَتَتَـــــرَّعُ
يقـولُ الخنـا وأبغـضُ العُجْـمِ ناطقًـا إلى ربِّنـــا صـــوتُ الحمـــارِ اليُجـــدَّعُ[١]

يقال : حمار مُجدَّع؛ أي : مقطوع الأذن[٢].

قال الأخفش[٣]: أراد الذي يُجدَّع، كما تقول: هو اليضربك[٤]. وهو من أبيات (الكتاب)[٥]. وقال ابن السراج[٦]: «لما احتاج إلى رفع القافية قلَب الاسم فعلاً، وهو من أقبح الضرورات»[٧].

قال الخليل[٨]: قلت لأبي الدُّقيش[٩]: «هل لك في ثريدة كأنَّ ودَكها عيونُ الضَّياون؟[١٠]»، فقال: «أشد الهلِّ»[١١].

---

(١) الأبيات من الطويل. والثعلبي هو طارق بن ديسق ، ينتهي نسبه إلى ثعلبة ابن يربوع ، شاعر إسلامي .
يتترع : يسرع ، رجل ترِع : سريع إلى الشَّر والغضب.انظر: النوادر لأبي زيد ٦٦-٦٧، والمسائل العسكرية ١٥٤-١٥٥، ومجمل اللغة ١/ ١٤٦-١٤٧(ترع)، وشرح أبيات مغني اللبيب ١/ ٢٩٢-٣٠٢.

(٢) انظر : جمهرة اللغة ١/ ٤٤٨ (جدع).

(٣) أبو الحسن الأخفش الأوسط (٠٠٠-٢١٥هـ): سعيد بن مسعدة المجاشعي، أخذ عن الخليل وسيبويه، له (العروض)، و(القوافي)، و(معاني القرآن). انظر: طبقات النحويين واللغويين ٧٢-٧٤، وإنباه الرواة٢/ ٣٦-٤٣.

(٤) انظر : الصحاح ٣/ ٤٥١(عجم).

(٥) لم أجد هذا البيت في كتاب سيبويه، وذكر أيضًا الجوهري أنه في الكتاب. وقد نفى ابن بري كونه من أبيات الكتاب، قال البغدادي: « وهذا لا أصل له، وقد تصفحت شواهد سيبويه في عدة نسخ ، ولم أجده فيها ».
انظر: الصحاح ٣/ ٤٥١(عجم) ، ولسان العرب ٨/ ٤١ (جدع)، ونفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم ٣٠١، وخزانة الأدب ١/ ٣٥-٣٦، وشرح أبيات مغني اللبيب ١/ ٢٩٤.

(٦) محمد بن سهل(٠٠٠-٣١٦هـ): أخذ عن المبرد وثعلب، من تلاميذه الزجاجي وأبو سعيد السيرافي وأبو علي الفارسي والرماني، من مؤلفاته(الأصول) و(الموجز) .انظر : أخبار النحويين البصريين ١١٤، والبلغة١٩٧.

(٧) نصَّ البغدادي على أنه في كتاب (الأصول)، ولم أجده. وقد عزاه الجوهريُّ أيضًا إلى ابن السراج. انظر : الصحاح ٣/ ٤٥١(عجم)، وخزانة الأدب ١/ ٣١.

(٨) الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٠٠- ١٧٥هـ): شيخ سيبويه، وواضع علم العروض، أخذ عن أبي عمرو وعيسى ابن عمر، من مؤلفاته (العين).انظر: أخبار النحويين البصريين ٥٤-٥٦، وطبقات النحويين واللغويين ٤٧-٥١.

(٩) أبو الدقيش القناني الغنوي، من الرواة الأعراب. انظر : الفهرست ٧٠، وإنباه الرواة ٤/ ١٢١.

(١٠) الضياون : جمع ضيون، وهو القط. انظر: جمهرة اللغة١/ ١٥٠ (طقق)، والصحاح ٥/ ١٥٥(هلل).

(١١) انظر : الصحاح ٥/ ١٥٥(هلل) ، ولسان العرب ١١/ ٧٠٩ (هلل).

وقال[١] ابن السكِّيت[٢]: إذا قيل: (هل لك في كذا وكذا)؟ قلت: (لي فيه)، أو (أن لي فيه) ، أو (ما لي فيه)، ولا تقل: (إن[٣] لي فيه هلاً)، والتأويل: هل لك[٤] فيه حاجة؟ فحذفت للعلم بها، وحذفها الراد كما حذفها السائل، ومن قال: (إن لي فيه هلاً) فكأنه ظن أنه سد ههنا[٥] مسد الحاجة لما لم يستعمل معه، فجعله اسمًا للحاجة، وشدّده[٦] لما أن الاسم المتمكن لم يوجد أقل من ثلاثة أحرف ، ونظيره :

..... إنَّ ليتًـــــا وإنَّ لـــــوًّا عنـــــاءُ[٧]

[من علامات الاسم دخول حرف الجر:]

« قوله:

واللهِ مـــا ليلـــي بنـــامَ صـــاحبُه ولا مُخـــالط الليـــانِ جانبُـــه[٨]»[٩]

فالتأويل[١٠]: ما ليلي بليلٍ نامَ صاحبه ، فحذف الموصوف، وأقيم الصفة مقامه، كما في قوله:

---

(١) في ب: قال.

(٢) ابن السكيت (١٨٦-٢٤٤هـ): يعقوب بن إسحاق، أخذ عن الفراء وابن الأعرابي والأصمعي، أخذ عنه أبو سعيد السكري، له: إصلاح المنطق، والألفاظ. انظر: مراتب النحويين ١٥١-١٥٢، وإنباه الرواة ٤/ ٥٦-٦٣.

(٣) ساقط من: ب.

(٤) ساقط من: ب.

(٥) في ب: ههنا سد.

(٦) في ب: وشدد.

(٧) من الخفيف، لأبي زبيد الطائي. انظر: شعره ٢٤، والكتاب ٣/ ٢٦١، والمقتضب ١/ ٢٣٥، ٤/ ٣٢، ٤٣، والمنصف ٢/ ١٥٣، وشرح المفصل ٦/ ٣٠، ١٠/ ٥٧.

(٨) من الرجز، غير معروف القائل، وعزاه الصبان إلى القناني. انظر: الخصائص ٢/ ٣٦٦، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٤٠٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٦٢، وخزانة الأدب ٩/ ٣٨٨-٣٩٠، وحاشية الصبان ٣/ ٢٧.

(٩) قال الإسفراييني: « ومنها دخول حرف الجر، ونحو قوله:

والله ما ليلي بنام صاحبه ولا مخالط الليان جانبه

متأول، وكذا قولهم: (نعم السير على بئس العير) على اختلاف فيه ». لباب الإعراب ١٢٧-١٢٨.

(١٠) في ب: والتأويل.

أنـــا ابـــنُ جَـــلا وطَـــلاَّعُ الثَّنايـــا ..... [١]

أي : رجلٍ جلا.

وأما[٢] قولهم :«**نِعمَ السيرُ على بئسَ العيرُ**»[٣]، ونظيره قول حسان[٤] [٤/ ب]:

ألســـتُ بـــنِعْمَ الجـــارِ يُؤلِـــفُ بيتَـــه أخـــا قلَّـــةٍ مُعـــدِمَ المـــالِ أو مُصْـــرَما[٥]

وحكى الفراء[٦] أن أعرابيًا بُشِّر بابنة وُلدت له، فقيل له[٧]: نعم الولد هي ، فقال : «والله ما هي بنعم الولد، نصرُها بكاءٌ ، وبرُّها سرقةٌ »[٨].

= ففيمن[٩] جعل (نعم) و(بئس) اسمين لا إشكال[١٠]، وفيمن يجعلهما فعلين فعلى تقدير الحكاية ؛ أي : نعم السير على عير مقول فيه : بئس العير[١١]. وكذا الباقي.

---

(١) من الوافر ، لسُحيم بن وَثيل ، وتمامه : ..... متى أضع العمامة تعرفوني

انظر: الأصمعيات ١٩، وإصلاح المنطق ١٥٦، والمقتضب ٣/ ٣٣٢، ٤/ ٣٧، ومجالس ثعلب ١/ ١٧٦، والعضديات ١٠٦، وخزانة الأدب ٨/ ٦٥-٧٠.

(٢) في ب: أما.

(٣) انظر : الإنصاف ١/ ٩٨.

(٤) حسان بن ثابت (٠٠٠-٥٤هـ): صحابي، أنصاري، شاعر الرسول ﷺ، عاش في الجاهلية ستين سنة، وفي الإسلام ستين سنة. انظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ٢١٥-٢٢٠ ، والشعر والشعراء ١/ ٣٠٥-٣٠٨.

(٥) من الطويل. انظر: ديوان حسان بن ثابت ٤٢٢، والإنصاف١/ ٩٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٢٧، وأسرار العربية ٩٧، وخزانة الأدب ٩/ ٣٨٩.

(٦) الفراء (١٤٤-٢٠٧هـ): يحيى بن زياد، رأس المدرسة الكوفية بعد الكسائي، وأخذ عن الرؤاسي ويونس بن حبيب، من مؤلفاته (معاني القرآن) و(المذكر والمؤنث) و(الأيام والليالي والشهور). انظر: طبقات النحويين واللغويين ١٣١-١٣٣، وإنباه الرواة ٤/ ٧-٢٣.

(٧) قوله: "فقيل له" ساقط من: ب.

(٨) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٠٤-٤٠٥. وانظر أيضًا: دراسة في النحو الكوفي ٣٢٩.

(٩) في ب: وفيمن. وهو جواب (أما).

(١٠) هذا الرأي معزو إلى الكوفيين في: التبيين ٢٧٤، والإنصاف١/ ٩٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٠٢.

ونقله ثعلب عن الفراء في: مجالس العلماء ٤٨. وما في (معاني القرآن) يُخالف ما عُزِيَ إليه. انظر: معاني القرآن ١/ ٢٦٨، ٢/ ١٤١ . وانظر أيضًا: النحو وكتب التفسير ١/ ٢٦١-٢٦٥.

(١١) اختار البصريون فعلية (بئس)، وعُزي إلى الكسائي. انظر: المقتضب ٢/ ١٤٠-١٤١، والأصول ١/ ١١١، ومجالس العلماء ٤٨، والإيضاح العضدي ١٢٢، وشرح المفصل ٧/ ١٢٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٠٢.

[من علامات الاسم التنوين[١]:]

التنوين خمسة أنواع:

- تنوين المكانة: وهي التي تلحق الأسماء المتمكنة علامة للصرف.

- وتنوين التنكير: وهي التي تلحق الأسماء المبنية ؛ فرقا بين المعرفة والنكرة ، نحو : (صه)؛ فإنك إذا قلت (صهْ) بغير تنوين[٢] فمعناه[٣]: افعل السكوت، وإذا قلت : (صهٍ) بالتنوين فمعناه : افعل سكوتًا[٤].

- والتي تلحق الاسم عوضًا من المضاف إليه نحو: كان ذاك إذٍ؛ أي: إذ كان كذا وكذا.

وهذه الثلاثة تختص الاسم؛ لأن الانصراف والإضافة من خصائص الاسم، والافتقار إلى الفرق بين المعرفة والنكرة إنما هو في الاسم دون غيره ؛ لأن تواردهما[٥] إنما يتصور فيه.

- وأما[٦] التي تلحق القافية المطلقة بدلاً من حرف الإطلاق في نحو قول جرير[٧]:

أقلِّي اللَّومَ عاذلَ والعِتابَنْ ..... [٨]

---

(١) قال الإسفراييني : « ومنها التنوين غير ما لحق القافية المطلقة بدلاً من حرف الإطلاق، أو المقيدة وهو الغالي ، نحو (زيد) و(صه) و(إذ) ». لباب الإعراب ١٢٨.

(٢) في ب: التنوين.

(٣) ساقط من : ب.

(٤) في ب تبديل بين الجملتين، ونصه فيها: "فإنك إذا قلت (صه) بالتنوين فمعناه: افعل سكوتا، وإذا قلت (صه) بغير التنوين: افعل السكوت".

(٥) في ب: توردهما.

(٦) في ب: أما.

(٧) جرير بن عطية الخطفى (٠٠٠- ١١٠هـ): من بني تميم، ولد ومات باليمامة، من فحول شعراء العصر الأموي، بينه وبين الفرزدق نقائض مشهورة . انظر : طبقات فحول الشعراء ٢/ ٢٩٧، والشعر والشعراء ١/ ٤٦٤-٤٧٠.

(٨) من الوافر ، وتمامه : وقُولي إنْ أَصبْتُ لقدْ أصابَنْ

انظر : ديوان جرير ٦٤، والكتاب ٤/ ٢٠٥، والنوادر لأبي زيد ١٢٧، وسر الصناعة ٢/ ٤٧١، والمفصل ٣٣٦.

والقافية المقيدة وتسمى غاليا لمجاوزتها حد القافية[١] نحو قول رؤبة[٢]:

وَقــاتِمِ الأَعْمــاقِ خــاوي الْمُخْتَــرَقِنْ[٣]

فلا اختصاص لهما بالاسم.

[من علامات الاسم الجمع[٤]:]

«قد بَلَغْتَ منَّا البُلَغين »[٥]؛ أي الدَّاهية، قالت عائشة لعلي –رضي الله عنهما[٦]– حين أخذت يوم الجمل: «قد بَلَغْتَ منَّا البُلَغين»، ويُراد بالجمع على هذه الصيغة [٥/أ] الدَّواهي العِظام، وأصله من البلوغ ؛ أي : داهية بلغت النهاية في الشر[٧].

---

(١) في ب بعدها: في.

(٢) رُؤبة بن العجاج التيمي السعدي (٠٠٠- ١٤٥هـ) : الراجز المشهور ، من مخضرمي الدولتين ، من أشهر أعراب البصرة الفصحاء. انظر : الشعر والشعراء ٢/ ٥٩٤-٦٠١، ومعجم الأدباء ٣/ ٢٤١-٢٤٢.

(٣) من الرجز . الأعماق: ما بعد من أطراف المفاوز، والمخترق : الطريق.

انظر : ديوان رؤبة ١٠٤، والكتاب ٤/ ٢١٠، ومجاز القرآن ١/ ٣٨٠، والإيضاح العضدي ٢٦٧، وسر الصناعة ٢/ ٤٩٣، ٥٠٢، والخصائص ٢/ ٢٢٨، والمقتصد ١/ ٧٥.

(٤) قال الإسفراييني عما جُمِعَ جَمْعَ مذكر سالمًا على وجه الشذوذ : « وقد شذَّ (حَرّون) و(إوزون) و(أرَضون) ، ونحو (بَلَغْتَ منا البُلَغين) متأول » . لباب الإعراب ١٣٠-١٣١.

(٥) انظر: الأمثال لأبي عبيد ٣٤٩، والنهاية ١/ ١٥٣، والفائق ١/ ١٣٠.

(٦) في ب: كرم الله وجهه.

(٧) في ب بعدها : " وفي (الفائق) :«هي الدواهي كقولهم : البُرَحين، قال: والتحقيق فيهما أن يُقال: كأنه قيل : خطبٌ بِلَغ؛ أي: بليغ، وأمرٌ بِرَح ؛ أي: مبرح ؛ كقولهم : مكان سوًى ودينًا قِيَمًا ، ثم جمعا جمع السلامة ؛ إيذانًا بأن الخطوب في شدة نكايتها بمنزلة عقلاء الذين لهم قصد وتعمد.

وقال : وفي إعراب نحو هذا طريقان : أحدهما : أن يجري الإعراب على النون، ويقرّ ما قبلها ياء ، فيقال : هذا البُلَغينُ ولقيت البُلَغينَ ، وأعوذ بالله من البُلَغينِ.والثاني : أن تُفتح النون أبدًا ، ويُعرب ما قبلها ، نحو : هذا البُلَغون، ولقيت البُلَغين، وأعوذ بالله من البُلَغين».

الفائق ١/ ١٣٠. وفيه (هذه البلغون) بدلاً من (هذا البلغون).

[من علامات الاسم التصغير[١]:]

قولهم: «**جاء بأمّ الرُّبَيق على أُرَيق**» أمُّ الرُّبيق: الداهية، وأصلها من الحيات[٢].

ذكر الميداني[٣]– رحمه الله[٤]– أن التركيب يدلّ على شيء يُحيط بالشيء ويدور به كالربقة، و(ربقت فلانًا في هذا الأمر)؛ أي: أوقعته[٥] فيه حتى ارتبق وارتبك، فكأن أم الرُّبيق داهية تحيط وتدور بالناس حتى يرتبقوا ويرتبكوا فيها.وأُرَيق: أصله وُرَيق تصغير أورق[٦] مرخمًا، وهو الجمل، لونه لون الرماد، وقال أبو زيد[٧]: هو الذي يضرب لونه إلى الخضرة. قال الأصمعي: تزعم العرب أنه من قول رجل رأى الغول على جمل أورق[٨].

«..... دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْها الأَنامِلُ[٩]»[١٠]

---

(١) قال الإسفراييني عن تصغير الترخيم : «وقد يُردّ المزيد فيه إلى حروفه الأصول، نحو (زُهير، وحُريث) في (أزهر، وحارث) ، ومنه (أُرَيق) في قولهم : (جاء بأمِّ الرُّبيق على أُرَيق) ». لباب الإعراب ١٣٩.

(٢) انظر: فصل المقال ٣٣٩، والمستقصى ٢/ ٤١، وشرح اللباب للزوزني ١/ ١٢٢، ولسان العرب ١٠/ ١١٤(ربق).

(٣) أحمد بن محمد الميداني (...–٥١٨هـ) : النيسابوري ، أديب نحوي لغوي ، له (مجمع الأمثال) و(نزهة الطرف في علم الصرف). انظر : معجم الأدباء ٢/ ٢٤–٢٨، وبغية الوعاة ١/ ٣٥٦–٣٥٧.

(٤) قوله : "رحمه الله" ساقط من : ب.

(٥) في ب: أوقعت.

(٦) قوله: "تصغير أورق" ساقط من : ب.

(٧) أبو زيد الأنصاري(١٢١–٢١٥هـ): سعيد بن أوس، من الطبقة الثالثة من اللغويين البصرين، له (النوادر) و(الهمز) و(اللبأ واللبن). انظر : أخبار النحويين البصريين ٦٨–٧٢، وطبقات النحويين واللغويين ١٦٥–١٦٦.

(٨) انظر : الصحاح ٤/ ٢٢٢ (ربق)، ومجمع الأمثال ١/ ٢٢٣–٢٢٤.

(٩) من الطويل. انظر : ديوان لبيد بن ربيعة ٢٥٦، والشعر ٢/ ٣٩١، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٦، ٢/ ٢٥٧، وشرح الشافية للرضي ١/ ١٩١، ومغني اللبيب ١/ ٣٠٦، ٢/ ٣٢٧، وشرح شواهد شرح الشافية ٨٥.

(١٠) قال الإسفراييني في حديثه عن أغراض التصغير : « وقد يجيء للتعظيم نحو قوله :

..... دُوَيهَية تصفرُّ منها الأناملُ

وللمدح نحو قولهم : أنا جُذيلها المُحَكَّك ، وعُذيقها المرجَّب، وللدنو من الشيء نحو (مُثيل هاتيًا) و(دُوَين ذاك) ، ومنه (أُسيِّد) ؛ أي لم يبلغ السواد ، ونحو:

يا أُمُيلحَ غِزلانا شدَنَّ لنا من هؤليَّاء بين الضَّالِ والسَّمُرِ

ليس على ظاهره ، وإنما المراد الذي وصف بالملح » . لباب الإعراب ١٤١–١٤٢.

يريد بها الموت، ولا شيءَ أعظمُ من الموت، وهو للبيد[١]، وقبله:

وكـلُّ أُنـاسٍ سـوفَ تـدخلُ بيـنهم .....

«أنا جُذَيلُها المحكَّكُ[٢]»، قاله حباب بن المنذر الأنصاري[٣] يوم السقيفة[٤].

والجذيل: تصغير الجذل، وهو أصل شجرة تُغرزُ في الحائط، فتحتكُّ[٥] به الجربى من الإبل[٦]، أراد أنه يُستشفى برأيه كما تستشفي الإبل بالاحتكاك.

والعِذق: بالفتح النخلة، وبالكسر الكباسة، وهو[٧] من التمر بمنزلة العنقود من العنب، والمراد[٨] ههنا النخلة[٩].

وأصل التَّرجيب[١٠]: التعظيم، يقولون: إن فلانًا لمرجَّب؛ أي: معظم، والترجيب: التدعيم[١١] أيضًا، وكأنها إذا مالت النخلة الكريمة رجَّبوها؛ أي: دعموها لئلا تسقط[١٢]. [٥/ ب]

---

(١) لبيد بن ربيعة العامري (٠٠٠-٤١هـ): أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية، أدرك الإسلام، ووفد على النبي ﷺ، ترك الشعر في الإسلام. انظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ١٣٥، والشعر والشعراء ١/ ٢٧٤.

(٢) في ب بعدها: "وعذيقها المرجب".

(٣) الحباب بن المنذر بن الجموح بن زيد بن حرام الأنصاري، كان صاحب الرأي في منزل المسلمين في بدر، مات في خلافة عمر رضي الله عنه. انظر: جمهرة أنساب العرب ٣٥٩، والإصابة ٢/ ١٠.

(٤) انظر: صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة ، باب قول النبي ﷺ : « لو كنت متخذًا خليلاً »، رقم الحديث ٣٦٦٨، ص٧٠٠. كتاب الحدود، باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت، رقم الحديث٦٨٣٠ ، ص ١٣٠٢-١٣٠٣، وتاريخ الطبري ٣/ ٢٠١-٢١١، والإصابة ٢/ ١٠.

(٥) في ب: فتُحكُّ.

(٦) انظر: الصحاح ٤/ ٤٥٠ (جذل).

(٧) قوله: "هو" ساقط من :ب.

(٨) في ب: وأصل المراد.

(٩) انظر: العين ٥/ ٣١٦ (كبس).

(١٠) في ب: والترجيب.

(١١) في ب: الدعم.

(١٢) انظر : الغريب المصنف ١/ ٤٨٨، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٤٠٣، والنهاية في غريب الحديث ٢/ ١٩٧.

يـــا مـــا أُمَـــيلِح غِزلانًـــا شَـــدَنَّ لنـــا ..... [١]

تمامه :

..... مـــن هؤليـــائكن الضَّـــالِ والسَّـــمرِ

وهذا مما يستدل به الفراء وأصحابه في أن أفعل التعجب من قبيل الأسماء دون الأفعال[٢]، وعند البصريين أن هذا التصغير لفظي فقط ؛ من حيث إنه مُتوجِّه إلى من وُصِفَ بالملح[٣].

وقيل: إنه مُتوجِّه في المعنى إلى المصدر الذي دلَّ عليه الفعل بلفظه، وكأنهم أرادوا تصغير المصدر لفظًا، ولكنهم رفضوا ذكر المصدر مع هذا الفعل؛ لما أنهم سلبوه التصرف؛ لأنه قد خرج عن مذهب الأفعال وأشبه الحروف[٤]، فصغَّروا الفعل لفظًا ، ووجَّهوا التصغير إلى المصدر معنى ؛ لأن الفعل يقوم في الذكر مقام مصدره[٥].

الاسم الذي يزيد حروفه على أربعة ولم يكن قبل آخره مدة = يجب ردُّها إليها في التصغير[٦]؛ حتى يصير على مثال (فُعَيلِل)، وجاز زيادة المدة عوضًا من المحذوف، فيصير على (فُعَيليل)، فيقال في (منطلق) مثلاً: (مُطَيلِق) أو (مُطَيليق)[٧].

---

(١) من البسيط. عُزِي للمجنون العامري، ولذي الرمة، ولغيرهما. انظر: ديوان المجنون ١٦٨، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٨٣، والإنصاف ١/ ١٢٧، وشرح التسهيل ٣/ ٤٠، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢/ ١٠٩١، ومغني اللبيب ٦/ ٦٥٨، وخزانة الأدب ١/ ٩٣، ٩٧-٩٨، ٩/ ٣٦٣، وشرح أبيات مغني اللبيب ١/ ٧٢-٧٣.

(٢) اختار البصريون والكسائي أن (أفعل) التعجب فعل، واختار الكوفيون أنه اسم . انظر : الكتاب ١/ ٧٢-٧٣، والمقتضب٤/ ١٧٣، والأصول ١/ ١٠٠، ومجالس العلماء ١٢٥، والإيضاح العضدي ١٣١، والإنصاف ١/ ١٢٦.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٤٧٨، وشرح الكافية للرضي١/ ١/ ٣٦، والعباب ١٨/ ب.

(٤) في ب: "بالجمود الحرف" بدلا من: "الحروف".

(٥) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٨٤، وشرح الشافية للرضي ١/ ٢٨٠، والعباب ١٨/ ب، وشرح لباب الإعراب لمصنفك ٢٣٣-٢٣٤.

(٦) قال الإسفراييني: «و(فُعيعِل) لما هو على أربعة أحرف كيف كانت ، نحو (جُعيفِر) و(مُجيلس) و(خُدَيْبّ) بالجمع بين الساكنين على حدِّه كـ(دابَّة) أو على أكثر، وجاز (فُعَيعيل) أيضًا، إلا أن يكون الرابع مدة، فإنه يجب هناك نحو (دُنَينير) ». لباب الإعراب ١٣٦-١٣٧.

(٧) انظر: شرح لباب الإعراب للفالي ٣٧-٣٨.

[من علامات الاسم النسب[١]:]

والتُزِمَ التعويض في تصغير (مُهَوِّم) فيمن يقلب الواو ياء، ويُدغم فيها ياء التصغير فرقًا بينه وبين اسم الفاعل من (هيَّمه)، ولهذا قيل في النسبة : (مُهَيِّيْمي) دون (مُهَيمي)[٢].

« **شُعوبي** »[٣] قيل: منسوب إلى لفظ الجمع دون معناه ؛ لأنهم تعلقوا بظاهر قوله تعالى:﴿ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ ﴾[٤].

فلا يُفضلّون العرب على العجم؛ إذ الفضل عندهم بالتقوى، كما أن (اخشوشنيّ وتمعدديّ) منسوب إلى قول عمر– رضي الله عنه[٥]–: «اخشوشنوا [٦/ أ] وتمعددوا»[٦]؛ أي (تشبهوا بِمَعَدٍّ)، وكانوا أهل غلظة، وأراد بقوله: « اخشوشنوا » الخشونة في المطعم والمشرب[٧].

[الفعل المضارع:]

«والياء لما عداها»[٨] أولى من قولهم: الياء للغائب المذكر؛ لصحة قولنا : يفعل الله

---

(١) قال الإسفراييني: «ومنها النسبة إليه بإلحاق آخره ياء مشددة ... وقالوا : (مُهَيِّيمي) في تصغير (مُهَوِّم) على التعويض ؛ فرقًا بينه وبين (مُهيِّم) من (هيَّمه) » . لباب الإعراب ١٤٢-١٤٣.

(٢) انظر : الكتاب ٣/ ٣٧١-٣٧٢، والأصول ٣/ ٧٣، والمفصل ٢٠٢، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣٣-٣٥.

(٣) قال الإسفراييني: «وإذا نسب إلى الجمع رُدّ إلى الواحد كـ(فرَضي)، إلا أن يجري مجرى أسماء الأعلام كـ(أنباري) و(أنصاري) ، ونحو (شُعوبي) متأول كـ(اخشوشنيّ) و(تمعدديّ) » . لباب الإعراب ١٤٤-١٤٥.

(٤) الحجرات : ١٣. وفي ب بعدها تتمتها : ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ﴾.

(٥) قوله : "رضي الله عنه" ساقط من :ب.

(٦) انظر : التمهيد ١٤/ ٢٥٢-٢٥٣، والمقاصد الحسنة ٢٨. ورواه ابن حبان بلفظ آخر في : صحيح ابن حبان ، كتاب اللباس وآدابه، باب ذكر الإباحة للمرء أن يكون مطلق الإزار في الأحوال ١٢/ ٢٦٨ ، رقم الحديث (٥٤٥٤)، والكشاف ٥/ ٤٣٣، والكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف ٢٥٠.

(٧) انظر: السيرة النبوية لابن هشام ١/ ١١، وتفسير الطبري ٢/ ١٧٨، وجمهرة أنساب العرب ٩-١٠، والخصائص ٣/ ٢٦٤، والنهاية ٢/ ٣٥، والبحر المحيط ٤/ ٢٨٤.

(٨) قال الإسفراييني: «والثاني ما يتعاقب في صدره الزوائد الأربع، وهي: الهمزة للمتكلم الواحد مذكرًا كان أو مؤنثًا، والنون له إذا كان معه غيره، والتاء للمخاطب مطلقًا وللغائب المؤنث والمؤنثين، والياء لما عداها ...

ما يشاء ، ونحو ذلك ، واسم الغائب لا يُطلق عليه تعالى وتقدّس[١].

حرف المضارعة مضموم[٢] في الرباعي وما يوازنه إلحاقًا كـ(جلبب) أو غير إلحاق كـ(أكرم وكرَّم وكارَم) ، ودليل الإلحاق اتحاد المصدرين[٣].

[صيغتا التعجب[٤]:]

أجاز الكوفيون : (ما أسوده) و(ما أبيضه)؛ لأنهما أصلا الألوان، ومنهما يتركب سائرهما، فجاز أن تثبت لهما ما لا تثبت لغيرهما.

والجواب أن علة الامتناع قائمة فيهما كما في سائر الألوان ، وهي أن باب الفعل فيهما أن يأتي على (افعلّ) و(افعالّ)[٥].

« **معنى (ما أفعله): شيء جعله فاعلا تقديراً** »[٦]، وقيد[٧] التقدير لا بد منه؛ لأن المعنيين متنافيان[٨]؛ تحقيقًا للتنافي بين لازميهما، وهو احتمال الصدق والكذب وعدمه، وهذا الحكم في (أفْعِلْ به)؛ فإنه ليس بإخبار وإن حُكم بأنه في معنى: صار كذا.

وحروف المضارعة مضمومة في مجرد الرباعي كـ(يدحرج) وما يوازنه ، مفتوحة فيما سواهما ». لباب الإعراب ١٤٦.

(١) انظر : شرح لباب الإعراب للفالي ٦٢، وللزوزني ١/ ١٥٩، ولمصنفك ٢٧٣-٢٧٤.

(٢) في ب:مضمومة.

(٣) ومضارعها : يُكرم ، ويُكرِّم ، ويُكارِم . انظر : شرح لباب الإعراب لمصنفك ٢٧٨.

(٤) قال الإسفراييني: « ومنه صيغتا التعجب، وهما: (ما أفعله) و(أفعلْ به)، ولا يبنيان إلا من الثلاثي المجرد، ليس بمعنى (افْعلَّ) و(افْعالَّ)، خلافًا للكوفيين فيما هو أصل الألوان، وهو السواد والبياض ». لباب الإعراب ١٤٨.

(٥) انظر : الإنصاف ١/ ١٤٨-١٥٥، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١/ ٧٦٨، ٢/ ٢/ ١٠٩٢.

(٦) قال الإسفراييني: « ومعنى (ما أفعله): شيء جعله فاعلاً تقديراً ، والفعل مسند إلى ضمير (ما) . ومعنى (أفعِلْ به): صار ذا كذا » . لباب الإعراب ١٤٨.

(٧) في ب: وهذا.

(٨) في ب: متساويان.

[حكم المضاف إلى ياء المتكلم[١] :]

الأكثرون[٢] على أن المضاف إلى ياء المتكلم مبني على الكسر، وبعض المتأخرين على أنه معرب[٣] إعرابًا تقديريًا[٤]؛ إذ الإعراب اللفظي قد تعذر لمكان الياء، ويعضد هذا المذهب أن الإضافة إلى الياء لو كانت تُوجب البناء لما تخلف عنها الحكم، وقد تخلَّف في التثنية والجمع[٥].

[الإعراب التقديري بحركة[٦] :]

إذا قلت (من زيدًا؟) في استعلام [٦/ب] من يقول : رأيت زيدًا ، فـ(زيدًا) معرب مرفوع في التقدير، ولم يظهر لوجود الإعراب المحكي[٧]، وكذا[٨] ما فيه إعراب محكي أو بناء محكي إذا جعل علمًا؛ فإن امتناع الإعراب اللفظي للتعذر لامتناع اجتماع المثلين.

إذا قلت: (جاءني صالحو القوم) فإن علامة الرفع هو الواو المقدر الساقط

---

(١) قال الإسفراييني: « وإعرابه تقديراً بحركة فيما آخره ألف مقصورة، نحو: عصًا ، أو أضيف إلى ياء المتكلم مفرداً، أو جمعًا إعرابه بحركة، نحو: غلامي ورجالي على رأي ، والأعرف أنه مبني، ويعضد الأول قولهم: مسلماي ومسلميّ بالإعراب » . لباب الإعراب ١٥٣-١٥٤.

(٢) في ب: والأكثرون.

(٣) في ب: يعرب.

(٤) ممن اختار البناء الجرجاني وابن الخشاب والمطرزي والعكبري وابن الخباز . وأكثر النحويين على أنه معرب ، ولا صحة لقصر القول بالإعراب على المتأخرين فقط ، بل هو رأي المتقدمين وإن لم ينصوا عليه صراحة ؛ لأن المضاف إلى ياء المتكلم ليس فيه علة بناء البتة ، فكان عندهم معربًا ؛ لموافقته الأسماء المعربة في انتفاء موجب البناء.انظر: الجمل ٥٧ ، والمقتصد ١/ ٢٤٠، والمرتجل ١٠٩، والمصباح ٦٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٩٥، والمتبع في شرح اللمع ١/ ١٩٣، والغرة المخفية ١/ ١١٠، ومغني اللبيب ٥/ ٦٦٢.

(٥) انظر : شرح لباب الإعراب لمصنفك ٣٧١-٣٧٢.

(٦) قال الإسفراييني: «وإعرابه تقديراً بحركة فيما آخره ألف مقصورة نحو عصًا... ومنه ما فيه إعراب محكي جملة منقولة كان أو مفرداً، نحو: تأبط شراً ، وقول أهل الحجاز : (مَنْ زيدًا)؟ في استعلام من يقول: (رأيت زيدًا) » . لباب الإعراب ١٥٣-١٥٤.

(٧) هذا على لغة أهل الحجاز ، أما بنو تميم فإنهم يرفعون . انظر : الكتاب ٢/ ٤١٣.

(٨) في ب بعدها: كل.

لالتقاء الساكنين، فيكون إعرابه بالحروف تقديراً، كما في: (جاءني مسلميّ)؛ فإن الإعراب بالواو المقدر المنقلب[١] ياء لاجتماعه مع ياء المتكلم.

[الضمير[٢]:]

مثال ما تقدم ذكره لفظًا تحقيقًا:

« إنَّ الجبـانَ حتفُـه مـن فوقِـه »[٣]

فإن الهاء عائد إلى (الجبان)، وقد تقدَّم لفظه تحقيقًا. والحتف : الهلاك ، وخصَّ هذه الجهة؛ لأن التحرُّز مما ينزل من السماء غير ممكن، يشير[٤] إلى أن الحتف إلى الجبان أسرع منه إلى الشجاع؛ لأنه يأتيه من حيث لا مدفع له. وقبله :

لقــد حسَــوْتُ المــوتَ قبــل ذَوقِــه

والحسو: مقدمة الذوق؛ أي : وطَّنت نفسي على الموت ؛ فكان بتوطين[٥] القلب عليه كمن لقيه صراحًا[٦].

ومثال ما تقدمه لفظ تقديراً: **«على أهلِها تجني براقشُ»**؛ لأن التقدير: تجني براقش

---

(١) في ب: المنقلبة.

(٢) قال الإسفراييني: « وقد يقال الإعراب صريح وغير صريح ... وغير الصريح أن تكون الكلمة موضوعة على وجه مخصوص من الإعراب، وذلك في المضمر لا غير، وهو ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب، تقدم ذكره لفظًا أو تحقيقًا، أو تقديرًا، أو معنًى، أو حكمًا، نحو :

إن الجبانَ حتفُه من فوقه

والثَّور يحمي أنفه بِرَوْقِه

ونحو: (على أهلها تجني براقش) و(عادت لعترها لميس) و﴿هُوَأَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ ونحو: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ﴾، ونحو: ﴿قُلْهُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ » . لباب الإعراب ١٥٩-١٦٠.

(٣) القائل هو عمرو بن أمامة، وهو مثل يضرب لبيان أن الحذر لا ينجي من القدر . انظر : الأمثال لأبي عبيد ٣١٦، وفصل المقال ٣١٤، ومجمع الأمثال ١/ ٣٩ ، والمستقصى ١/ ٤٠٣.

(٤) في ب قبلها: وفيه.

(٥) في ب: فكأني بتوطيني.

(٦) انظر : مجمع الأمثال ١/ ٣٩، وشرح لباب الإعراب للزوزني ١/ ٢٢٠.

على أهلها، والمثل يضرب لمن عمل عملاً يرجع ضرره إليه[١].

ومنه قول الشاعر :

لم تكـــن عـــن جنايـــةٍ لحقتـــني لا يســـاري ولا يميـــني جنتـــني
بـــل جنـــاه أخٌ علـــيّ كـــريمٌ وعلـــى أهلهـــا بـــراقش تجـــني[٢]

وبراقش: اسم كلبة لقوم من العرب أغير عليهم ، فهربوا ، ومعهم براقش ، فاتَّبع القوم آثارهم بنباحها، فهجموا عليهم، واصطلموا. وقيل: براقش امرأة لقمان بن عاد [٧/ أ]، وكان لقمان[٣] من بني ضدٍّ، وكانوا لا يأكلون لحم الإبل، فأطعمته من لحم الجزور، فأعجبه، فأقبل على إبلها وإبل قومها، فأسرع فيها، وكذلك فعل[٤] بنو أبيه لما أكلوا لحم الجزر، فقيل: على أهلها تجني براقش[٥].

وأما قولهم: «**عادت لعِترها لميسُ**» فمعناه: عادت لميس لعترها، والعِتْر: الأصل. يُضرب لمن يرجع إلى عادة سوء تركها[٦].

ومثال ما تقدم ذكره معنى قوله تعالى: ﴿ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾[٧]، فإن قوله : ﴿ٱعْدِلُوا۟﴾ لما دل على العدل صار كأنَّه مقدَّم من حيث المعنى ، وكذلك قوله : ﴿وَلِأَبَوَيْهِ﴾[٨]؛ لأنه لما تقدم ذكر الميراث دلَّ على أن ثمة موروثًا.

---

(١) انظر : البيان والتبيين ١/ ٢٦٩، والحيوان ١/ ٢٦٠، وجمهرة الأمثال ٢/ ٤٦، ومجمع الأمثال ٢/ ١٨، والمستقصى ٢/ ١٦٥.

(٢) من الخفيف ، والقائل هو حمزة بن بيض . انظر : البيان والتبيين ١/ ٢٦٩، ومجمع الأمثال ٢/ ١٨، والمستقصى ٢/ ١٦٥.

(٣) ساقط من: ب.

(٤) ساقط من: ب.

(٥) بنو ضد: قبيلة من عاد. ولقمان بن عاد: من بني وائل، معمَّر جاهلي ، من ملوك حمير في اليمن ، يلقب بالرائش الأكبر. انظر المصادر المذكورة في تخريج المثل. وانظر أيضًا : ثمار القلوب ٧٣، ٢٦٣، ٣٨٦، ولسان العرب ٣/ ٢٦٤ (ضد)، والأعلام ٥/ ٢٤٣.

(٦)انظر : فصل المقال ٢٨٥، والصحاح ٢/ ٤٣٤ (عتر)، ومجمع الأمثال ٢/ ٨، والمستقصى ٢/ ١٥٥.

(٧) المائدة : ٨. وانظر : البحر المحيط ٣/ ٤٥٥.

(٨) النساء : ١١. وانظر : شرح الكافية للرضي ٢/ ١/ ١١٣-١١٤.

ومثال ما تقدم ذكره حكمًا ضمير الشأن؛ فإنه أضمر لتفخيم شأن الحديث؛ فكأنه في حكم المذكور السابق لتعقُّله في الذهن، وعلى هذا الضميرُ في: نِعْمَ رجلاً ، ورُبَّه رجلاً، وفي: ضربني وضربت زيدًا.

[الضمير المنفصل للمرفوع[١] :]

فبينـــاه يشـــري رحلـــه..... .....[٢]

أي : بينا هو يبيع رحله . والملاطُ: العضد[٣].

[الضمير المنفصل للمنصوب[٤] :]

مذهب الخليل أن اللواحق بـ(إيَّا) مجرورة المحل بإضافة (إيَّا) إليها[٥]، يُؤنس به قولهم : «إذا بلغ الرجلُ الستين فإيَّاه وإيَّا الشَّوابِّ»[٦]؛ حيث أضيف[٧] (إيَّا) إلى الاسم المظهر؛ أي : فليتَّقِ نفسه أن يتعرَّض للشوابِّ ، وليتَّقِ الشوابُّ أن يفتنه[٨].

وفيه شذوذان: إضافة (إيّا)، واستعماله في التحذير غيبة ، وإنما الاستعمال في الخطاب لا غير، نحو: إياك والأسد.

---

(١) قال الإسفراييني: « والرابع : أنا، نحن، هو ، وجاز حذف الواو ، نحو:

فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جملٌ رخو الملاط نجيبُ »

لباب الإعراب ١٦٢.

(٢) من الطويل، عزي إلى العجير السلولي ، وإلى المخلب الهلالي. انظر: الأصول ٣/ ٤٦٠، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣١٩، وفرحة الأديب ٧٩، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٠٦، والإنصاف ١/ ٥١٢، وخزانة الأدب ٥/ ٢٥٧.

(٣) انظر : الصحاح ٣/ ٤٠٩(ملط).

(٤) قال الإسفراييني: «والخامس: إيّاي، إيّانا، وإيّاه إلى إيّاهنّ، وإياكنّ إلى إياكنّ. واللواحق بـ(إيّا) حروف دوالّ على أحوال المرجوع إليه على أسدّ المذاهب . ونحو: (فإيّاه وإيّا الشوابّ) مما لا يعتدّ به. وكذا اللواحق بـ(أنْ) إجماعًا » . لباب الإعراب ١٦٢-١٦٣.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٢٧٩، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ١٧٣، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١/ ١٣٨.

(٦) انظر: الكتاب ١/ ٢٧٩، وعلل النحو ٤١٦، وسر الصناعة ٣١٤، والمفصل ١٢٩، والمرتجل ٣٣٥، والتبيان ١/ ٧.

(٧) في ب: أضيفت.

(٨) في ب: يقتلنه.

[الأسماء المبنية[١]:]

المبني: هو المناسب لما لا تمكُّن له أصلاً؛ أي الحروف والأفعال، وذلك كأسماء الإشارة لجريها في عدم الاستقلال مجرى الحروف[٢]، وكأسماء الأفعال [٧/ب] لوقوعها مواقعها، وغير ذلك مما يُنبه عليه تفصيل الأسماء المبنية[٣].

«**أو وُضِعَ لا لغرضِ التركيبِ**» كالأصوات التي يُزجر بها البهائم والسِّباع أو تُدعى أو تُسكَّن[٤].

فإن قلت : الغرض من وضع الكلم التركيب لامتناع وضعها لا لفائدة وامتناع الفائدة فيها غير مركبة لامتناع استعمالها من أجل إفادتها المسميات لاستلزامه الدور؛ لتوقف إفادتها على العلم بكونها مختصة بها غير مستوية النسبة إليها وإلى غيرها؛ لاستحالة ترجُّح أحد المتساويين على الآخر، وتوقُّف العلم باختصاصها بها على العلم بها نفسها.

فالجواب أن هذه الشبهة هي التي غرَّت من حكم على هذه الأسماء بأنها أسماء الأفعال ؛ فإن قولك (نخ) استدعاء للإناخة[٥]، و(حَبْ) و(حَلْ) طلب للزجر ؛ فكأنه قيل: استنخ وانزجر، وكذا سائرها. وعلى هذا قولهم:(وي)؛ فإنه إنشاء للتعجب، فكأنه قيل : أتعجب[٦]؛ وعلى هذا لا تكون موضوعة لا لغرض التركيب[٧].

ومن قال: إنها ليست بأسماء الأفعال= فمعذرته أن البهائم لم يقصد مخاطبتها

---

(١) قال الإسفراييني : «ومنها الأسماء المبنية ، وهي التي تناسب ما لا تمكن له أصلاً ، أو وضع لا لغرض التركيب، أو لتأدية الهيئة من غير تصرف » . لباب الإعراب ١٦٩.

(٢) في ب: الحرف.

(٣) مثل: المضمرات والموصولات والمركَّبات والكنايات وبعض الظُّروف.

(٤) انظر: لباب الإعراب ١٧١.

(٥) في ب: للاستناخة.

(٦) ممن جوّز كونها أسماء أفعال الرضي في: شرح الكافية ٢/ ١/ ٣٣٩. وانظر عن الشبهة وردها في : مفتاح العلوم ٢٢١، وشرح لباب الإعراب للفالي ١١٤، وللزوزني ٢/ ٢٥٣، ولمصنفك ٤٧٢-٤٧٣.

(٧) قوله : " وعلى هذا ... التركيب" ساقط من: ب.

العقلاءُ وإرادةَ معانٍ في النفس بالخطاب تفهمها البهائم ؛ فإن البهائم لا تفهم المركَّبات وإن فهمت المفردات ، وإنما هي ألفاظ يقولها[١] قائلها عند إناخة البعير؛ لعلمه أن العادة أنه إذا سمعها استناخ ، لا أنه يقوم بنفسه طلبا[٢] للإناخة من البعير، وكذا حكم (وي) وأخواتها؛ لأن المتعجب يقول[٣] عند التعجب (وي) ولا[٤] يقصد بأنه يعجب، كما يقول المتألم : (آه). ولذلك[٦] يقولها المتعجب [٨/ أ] منفرداً ، ولو كان اسم فعل لم يقلها إلا مخاطبًا . كذا[٧] ذكره بعض الأئمة[٨].

ولقائل أن يقول: إن إفادة هذه الألفاظ هذه المعاني لا يخلو من أن يكون بالوضع أو بالطبع إفادة الصفير التعجب مثلاً، وإفادة أصوات السعال المشهور بعارض تلك العلة[٩] وغير ذلك:

- فإن كان بالوضع فلا يخلو من أن تكون هذه الإفادة في نفس الكلمة ، فيكون (نخ) مثلاً يدل على طلب الاستناخة دلالة (هلم) على طلب الإقبال ، وحينئذ لا شبهة في انخراطها في سلك أسماء الأفعال ، أو يكون لا على سبيل الاستقلال بل على نحو إفادة (ألا) لمعنى التنبيه و(يا) لطلب الإقبال وغير ذلك ، وحينئذٍ كانت من قبيل الحروف على ما هو مذهب بعضهم[١٠].

- وإن كان[١١] بالطبع فلا تكون هذه الألفاظ من قبيل الكلم فضلا عن أن تكون اسمًا أو لتأدية الهيئة من غير تصرف كـ(طيخ) وهو حكاية صوت الضاحك[١٢]،

---

(١) في ب: يقول.

(٢) في ب: طلبها.

(٣) في ب: بقوله.

(٤) في ب: لا.

(٥) في ب: بل.

(٦) في ب: وكذلك.

(٧) في ب: هكذا.

(٨) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٨٦.

(٩) في ب: الحركة.

(١٠) انظر: شرح المقدمة الكافية ٣/ ٧٤١-٧٤٣، وشرح المفصل ٤/ ٢٧، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٨٩.

(١١) ساقط من: ب.

(١٢) انظر : الكتاب ٣/ ٣٢٣، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٠٠، والمفصل ١٥٦.

و(مض) حكاية التمطق وهو التصويت باللسان والغار الأعلى عند الرد[١]، وليست بجواب لقضاء حاجة، ولا رد لها صريحًا؛ ولهذا قيل: «إن في مِضٍّ لسيمى»[٢]؛ أي لعلامة درك، والمثل يُضرب في موضع الشك لنيل شيء، وعلى هذا أصوات الحيوانات والجمادات المحكية .

فإن قلت : فما بال أسماء الأصوات بُنِيت ، وأسماء الحروف أُعرِبت؟

فالجواب[٣] أن أسماء الأصوات وضعت لتأدية الهيئة حكاية فلم يلِقْ بها التغيير. وبيانه أنهم أرادوا حكاية هذه الأصوات [٨/ ب] كما هي على وجه يكون ملفوظًا بها، فلم يتأتَّ لهم ذلك لما أنها أجراس خالية عن الهيئات التي بها تصير حروفًا، فعمدوا إلى أشد الحروف مناسبة، وركَّبوا منها هذه الأسماء، وأوهموا أنها حكاية تلك، ولم يُغيِّروها لذلك.

وأما أسماء الحروف فليس المراد بها تأدية الحروف حكاية؛ إذ لو كان المراد ذلك للفظوا بالحروف أنفسها إذ كان ذلك ممكنًا، فلما لم يفعلوا علمنا أنهم وضعوا هذه الأسماء بإزاء هذه الحروف وضع (رجل) و(فرس) لمسمَّياتهما فأعربوها؛ حيث لم يمنع من الإعراب مانع، أو أريد بيان لحرف اللين بالحركة كما في[٤] (هوَ) و(هيَ)؛ فإنهما بُنِيا على الحركة لذلك؛ فإن البيان قد أمكن في الواو والياء، بخلافه في الألف، نحو (ما) و(متى) ونحوهما، أو عنه في (أنَا) و(حيهَلَ) - بفتح الهاء واللام - فإن الفتح[٥] فيهما للدلالة على الألف المرجوع إليه في الوقف[٦].

---

(١) انظر : المفصل ١٥٤، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١/ ٣٥٠.

(٢)انظر : مجمع الأمثال ١/ ٨٥، والمستقصى ١/ ٤١٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٧٨.

(٣) في ب: والجواب.

(٤) ساقط من : ب.

(٥) قوله : "فإن الفتح" ساقط من: ب.

(٦) انظر : المفصل ١٤٧-١٤٨، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٧٤.

[أسماء الأصوات والأصوات المحكيَّة[١] :]

الأصوات التي يُتندَّم بها أو يُتعجَّب لَمْ يلزمها الحكاية، وكذا ما يُزجر بها البهائم والسِّباع، بل تارة تكون حكاية، كما في قولهم : « **إنَّه لواهًا من الرجال**»؛ أي: لَمَن يُقال فيه هذه الكلمة[٢]، وكذا قوله:

..... كما رُعْتَ بالجُوتِ الظِّماءَ الصَّواديا[٣]

أي: بهذا الصوت، وتارة تكون تلك الأصوات كما لو قلت في حالة التندم:(أوه)، أو في حالة التعجب:(وي)، أو حالة زجر الإبل[٤]: «**حَبْ لا مشيْتَ**»، فإنها ليست بحكاية الأصوات، بل هي نفس الأصوات .

وأما نحو (مِضَّ) و(طيخ) و(غاق) فيلزمها الحكاية؛[٩/ أ] لأن الأصوات المحكية بها[٥] ليست بألفاظ فضلاً عن أن تكون أسماء أو حروفًا؛ لأنها ليست بأصوات مقطَّعة.

(ده) ذكر الزمخشري[٦] أنه زجر للإبل مثل (هيد) و(هاد). وذكر في أمثاله أن (ده) بفتح الدال وكسرها كلمة فارسية ، معناه الضرب، قد استعملها العرب في كلامها،

---

(١) قال الإسفراييني: « فمن الأول أسماء الأصوات فيمن لم يجعلها حروفًا لزمتها الحكاية ، كـ(طيخ) و(مِضَّ) ... وكأصوات الحيوانات أو الجمادات المحكية، كـ(غاق) و(طِقْ) و(قَبْ)، أو لم تلزمها كالأصوات التي يُتندم بها أو يُتوجع أو يُتعجب، أو التي تُزجر بها البهائم والسباع والطيور، أو تُدعى، أو تُسكَّن كـ(وي) و(أو) و(واهًا) وما جرى مجراها، ونحو: حَلْ، وحَبْ في قولهم: حلْ لا حلبت، وحَبْ لا مشيت... و(ده) في قولهم: (إلا دَهٍ فلا دَهٍ)، ومنه:(دَجْ، وتُشوء، وسَأ) في قولهم: (إذا وقف الحمار على الردهة فلا تقل له:سأ)». لباب الإعراب١٧٠-١٧٢.

(٢) واها : كلمة يقولها المعجب بالشيء المسرور به . انظر : مجمع الأمثال ١/ ٤٨، والمستقصى ١/ ٤٢٤.

(٣) من الطويل، عُزي إلى سحيم عبد بني الحسحاس، وإلى عُويف القوافي. وصدر البيت:

دعاهُنَّ رِدْفي فارْعَوَيْنَ لصَوتِه .....

انظر : كتاب الشعر ١/ ٣٥، والمفصل ١٥٥، وتهذيب اللغة ١١/ ١٦٤ (جوت)، وخزانة الأدب ٦/ ٣٨١-٣٨٤.

(٤) في ب: الجمل.

(٥) ساقط من : ب.

(٦) الزمخشري (٤٦٧-٥٣٨هـ): محمود بن عمر أبو القاسم، إمام في التفسير واللغة والأدب، سافر إلى مكة فجاور بها زمنًا ، فلقب بجار الله، له المفصل، وأساس البلاغة، والمستقصى في الأمثال، والكشاف، والفائق في غريب الحديث. انظر: نزهة الألباء ٣٣٨-٣٣٩، وإشارة التعيين ٣٤٥-٣٤٦.

وأصله أن الموتور يلقى واتره ، فلا يتعرَّض له، فيقال له ذلك ؛ أي : إنك إن لم تضربه الآن فإنك لا تضربه أبدًا، وتقديره: إن لم يكن ده فلا يكون ده؛ أي: إن لم يُوجد ضرب الساعة فلا يُوجد ضرب أبدًا، ثم اتسعوا فيه، فضربوه مثلاً لكل شيء لا يُقدِم عليه الرجل وقد حان حينه من قضاء دين قد حلَّ، أو حاجة طُلِبت، أو ما يشبه ذلك من الأحوال التي لا يسوغ تأخيرها[١].

وأنشد أبو عبيد[٢] :

فاليومَ قد نهنهني تنبُّهي
وأوَّلُ حلمٍ ليسَ بالمسَفَّهِ
وقُوَّلٌ إلاَّ دَهٍ فلا دَهِ
وحَقَّةٍ ليست بقولِ التُّرَّهِ[٣]

أي: زجر من زواجر العقل، ورجوع حلم لا ينسب إلى السفه ، ورجوع نساء يقلن: إن لم تتب الآن مع قيام هذه الدواعي فلا تتوب أبدًا. ويقال : حقَّة وحقّ، كما يقال : أهل وأهلة؛ يريد الموت وقربه[٤].

وذكر هشام بن محمد الكلبي[٥] في حكاية طويلة أن هذا من قول الكاهن الذي تنافر إليه عبد المطلب وحرب بن أمية وقد خبَّؤوا له رأس جرادة في خَرْز مزادة، وجعلوه في قلادة كلب لهم يقال سوَّار، فقال: خبَّأتم [٩/ب] لي شيئًا طار فسطع، فتصوَّب فوقع ، فالأرض منه بقع، فقالوا[٦]: لا ده؛ أي: بينة، قال: هو شيء طار

---

(١) انظر : المستقصى ١/ ٣٧٤.

(٢) في ب: عبيدة. والنقل عن أبي عبيد ثابت. انظر: تهذيب اللغة ٣/ ٣٥٥-٣٥٦ (ده).
أبو عبيد (١٥٤-٢٢٤هـ): القاسم بن سلام الهروي، أخذ عن أبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي، له الغريب المصنف وغريب القرآن وغريب الحديث. انظر: طبقات النحويين واللغويين ١٩٩-٢٠٠، ونزهة الألباء ١٢٢-١٢٦.

(٣) من مشطور الرجز ؛ لرؤبة. انظر : الديوان ١٦٦، ومجاز القرآن ١/ ١٠٦، وفصل المقال ٢٥٤، وجمهرة الأمثال ١/ ٨٦، ومجمع الأمثال ١/ ٧٩، وخزانة الأدب ٦/ ٣٩١. وفي الديوان : (تنهنهي) بدلاً من (تنبهي).

(٤) انظر : خزانة الأدب ٧/ ٣٩٢-٣٩٣.

(٥) هشام بن محمد بن السائب الكلبي (٠٠٠-٢٠٤هـ) نسابة أخباري ، روى عن أبيه . توفي بالكوفة ، له جمهرة الأنساب . انظر : وفيات الأعيان ٥/ ٦٧، وشذرات الذهب ٢/ ٢٧.

(٦) في ب بعدها: له.

فاستطار، ذو ذنب جرار، وساق كالمنشار، ورأس كالمسمار، فقالوا: لا ده، قال: إلا ده فلا ده، هو رأس جرادة، في خرز مزادة، في عنق سوَّار ذي القلادة، قالوا: صدقت[١].

(سأ، تشوء) دعاء للحمار إلى الشرب، يقال: «قرِّب[٢] الحمار من الرَّدهة ولا[٣] تقُل له: سَأْ»، والرَّدهة: نقرة في صخرة يستنقع بها الماء، والجمع رِدْهٌ ورداهٌ، والمثل يضرب للرجل يعلم ما يصنع؛ أي: كِلْ إليه الأمر، ولا تكرهه على فعله إذا رأيت رشده[٤].

[إعراب أسماء الأفعال[٥]:]

إنما يكون النصب على المصدر أوجَه؛ لتحقُّق اسمية هذه الأسماء، وقد لخصته في (ضوء المصباح)[٦].

[الأسماء المعدولة[٧]:]

و« **لا تبلّ فلانًا عندي بلالِ** » أي: لا تعطفه عندي[٨] عاطفة[٩].

---

(١) انظر: تهذيب اللغة ٥/ ٣٥٥-٣٥٦، (ده)، ولسان العرب ١٣/ ٤٩٠، وخزانة الأدب ٦/ ٣٩٣-٣٩٤.

(٢) في ب: إذا قرب.

(٣) في ب: فلا.

(٤) انظر: الصحاح ٦/ ١٣٢(رده)، وجمهرة الأمثال ٢/ ١٠٥، ومجمع الأمثال ٢/ ١١٤، والمستقصى ٢/ ١٩٧-١٩٨.

(٥) قال الإسفراييني: « ومنه أسماء الأفعال كـ(رويد زيدًا) وأخواته وستذكر، ولا محل لها من الإعراب على رأي لوقوعها موقع ما لا إعراب له، ومرفوعة المحل بالابتداء على رأي ... والنصب على المصدر أوجه عندي » . لباب الإعراب ١٧٢-١٧٣.

(٦) لم أعثر عليه في مظانه في (ضوء المصباح)، ونقله عنه الزوزني ومصنفك، وذكره الإسفراييني بمعناه في (فاتحة الإعراب).انظر: فاتحة الإعراب ٢٤٨-٢٤٩، وشرح لباب الإعراب للزوزني ٢/ ٢٧٢، ولمصنفك ٤٩٨.

(٧) قال الإسفراييني: « ومنه ما بني على (فعالِ) إما بمعنى الأمر كـ(نزالِ)، أو معدولاً عن المصدر المعرفة كـ(فجار) و(هجاجِ) ونحوه، أو عن الصفة مختصة بالنداء نحو: (يا خباثِ)، أو غير مختصة كـ(طمار) و(قطاطِ) و(لا تبل فلانًا عندي بلالِ)، أو عن (فاعلة) في الأعلام كـ(حذامِ) و(قطامِ) و(عرارِ) في قولهم: (باءت عرار بكحل) » . لباب الإعراب ١٧٣.

(٨) في ب: عليَّ.

(٩) انظر : الصحاح ٤/ ٤٣١-٤٣٢ (بلل).

«**باءت عرار بكَحل** » مثل للمستويين أحدهما بإزاء الآخر ، يقال : باء الرجل بصاحبه إذا قتل به، ويقال: بؤ به؛ أي: كن ممن يُقتل به. وعرار وكحَل بقرتان تناطحتا[١]، فماتتا جميعًا[٢].

ويُقال: كان كُثيِّر بن شهاب الحارثي[٣] ضرب عبد الله الحجاج[٤] بالريِّ، فلما عُزل كُثيِّر أُقيدَ منه عبد الله[٥]، فهتم فاه[٦]، وقال:

باءت عرارُ بكحلَ فيما بيننا والحقُّ يعرفُه ذوو الألبابِ[٧]

وذكر الزمخشري– رحمه الله[٨] – أنه (كحل) يجوز أن يصرف ولا[٩] يصرف، وقيل: كحل ثور ، وعلى هذا لا يكون إلاَّ منصرفًا، قال: وقيل: عرار سنة غرق الناس بالشر، وكحل كذلك، وهما مؤنثان علمان، وذلك أنهم أصابتهم سنة هلكوا فيها، ثم أصابتهم [١٠/أ] أخرى مثلها في الشدة، فقيل: باءت عرار بكحل؛ أي: صارت[١٠] مثلاً لها، وقال: ويضرب أيضًا في تبائي الرجل قتل أحدهما بصاحبه[١١].

---

(١) في ب: انتطحتا.

(٢) انظر: الصحاح ١/ ٤٤ (بوأ)، ومجمع الأمثال ١/ ١٣٣، والمستقصى ٢/ ٢ .

(٣) في ب: المازني.

كُثيِّر بن شهاب بن الحصين: قيل إن له صحبة، وقيل تابعي، شهد القادسية، نزيل الكوفة، استعمله المغيرة بن شعبة على الري. انظر: الإصابة ٩/ ٢٤٢-٢٤٤، والكامل لابن الأثير ٣/ ٢٧٨.

(٤) عبد الله بن حجاج بن محصن التغلبي، كان مع كثير بن شهاب حين غزا الديلم، كان شاعراً فاتكًا. انظر: الإصابة ٩/ ٢٤٣، والمحبر ٤٣، والكامل لابن الأثير ٣/ ٢٧٨.

(٥) لفظه (عبد الله) غير واضحة في أ . والقصة بهذا اللفظ في: ما بنته العرب على فعال ٤٢-٤٣.

(٦) كان كثير أميرًا على الري، فضرب عبد الله بن الحجاج في الخمر، وقيل: إنه أخذ مالاً منه، وناشده في رده، فلم يفعل، فترصد له ليلاً، فضربه على وجهه بالسيف أو بعصا هشم وجهه. انظر: مصادر ترجمتيهما. وانظر أيضًا: ربيع الأبرار ١/ ٦١٠-٦١٢.

(٧) من الكامل، لعبد الله بن الحجاج الثعلبي . انظر: تهذيب اللغة ١/ ١٠٢ (عرر)، والمستقصى ٢/ ٣، ولسان العرب ١١/ ٥٨٥ (كحل).

(٨) قوله : "رحمه الله" ساقط من: ب.

(٩) في ب: وإلا.

(١٠) في ب: صار.

(١١) انظر : المستقصى ٢/ ٢-٣.

[أسماء الإشارة[١] :]

« ﴿ إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ ﴾ »[٢] قد ذكر فيه أقوال، أصوبها أن هذه لغة كنانية؛ فإنهم يتركون ألف التثنية في الأحوال الثلاث بحالها[٣].

واختلف في أنه تثنية صناعية أو صيغة موضوعة للتثنية[٤]:

- فمن قال بالأول ذهب [إلى][٥] أن النون عوض من الحركة والتنوين ، وإن كان الواحد مبنيًا لا حركة فيه ولا تنوين؛ لأنه بالتثنية فارق الحرف وعاد إلى حكم التنوين فقُدِّر[٦]، وعن بعضهم أن النون فيه عوض من الألف الأصلية حين حذفت في التثنية لالتقائها مع ألف التثنية.

- ومن قال بالثاني قال : إن أسماء الإشارة لا يصح تثنية شيء منها؛ لأن التثنية إنما تأتي في الأسماء النكرة ، وأسماءُ الإشارة لا يصح تنكيرها ، ولو التزم ملتزم تنكيرها لزمه أن يُعرِّف المثنى بالألف واللام كالعلَم[٧].

---

(١) قال الإسفراييني: « وكذا تثنيتهما فيمن قال: (ذان) و(تان) في الأحوال الثلاث، عليه قوله تعالى:﴿ إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾ على أحد الوجوه، وأما فيمن يقول: (ذان) و(ذين) فليس مما نحن فيه على الظاهر » لباب الإعراب ١٧٤-١٧٥.

(٢) طه : ٦٣. قرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي : (إنَّ) مشددة النون، و(هذان) بألف خفيفة النون. وقرأ ابن كثير: (إنْ هذانِّ) بتشديد نون (هذانِّ) وتخفيف نون (إنْ). وقرأ أبو عمرو وحده: (إنَّ) مشددة النون و(هذين) بالياء. واختلف عن عاصم؛ فروى أبو بكر: (إنَّ هذان)، وروى حفص عنه: (إنْ) ساكنة النون، و(هذان) خفيفة. انظر: السبعة ٤١٩، والنشر ٢/ ٣٢٠-٣٢١.

(٣)انظر : النوادر ٥٨، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٤٤، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٤، وسر الصناعة ١/ ٤٧٦، ٧٠٤، والتذييل والتكميل ١/ ٢٤٥- ٢٤٨.

(٤) اختار الزجاج أنها صيغة صناعية كـ(مسلمان) و(مسلمَين)، فتكون معربة. واختار عبد القاهر الجرجاني وابن الحاجب أنها صيغة موضوعة للتثنية، فتكون مبنية. انظر: معاني القرآن وإعرابه ١/ ٧١، والمقتصد ١/ ١٩١، والأمالي النحوية لابن الحاجب ١/ ٦٢، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٥٨-٤٥٩.

(٥) زيادة يستقيم بها المعنى.

(٦) في ب: مقدرا.

(٧) انظر القولين في : شرح المقدمة الكافية ٣/ ٧٢٣-٧٢٤، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١/ ١٨٨، والتذييل والتكميل ٣/ ١٨٢،٢٨٤، وشرح لباب الإعراب للزوزني ٢/ ٢٨٣-٢٨٤.

[(مَنْ) الموصولة[١] :]

إنما قيل : من حمراء جاريتك، ولم يجز: من[٢] أحمر؛ لأن (أحمر) ليس بفعل يدخل في مؤنثه الهاء، ولا هو أيضًا باسم الفاعل يجري مجرى الفعل في تذكيره وتأنيثه؛ ولذا لم يجز: من أحمر جاريتك، وجاز: من محسن جاريتك؛ إذ ليس بين (محسن) و(محسنة) في اللفظ والبناء إلا الهاء، ونحو (أحمر) و(حمراء) ليس كذلك، و(من محسن) مجاز[٣] أيضًا ، والأصل غيره[٤]، وهو عربي كثير[٥].

[(ذا) الموصولة[٦] :]

قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ ١٢ يَدۡعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦۚ ﴾[٧]، ذُكر فيه وجوه: أحدها ما اختاره الزَّجَّاج[٨] [١٠/ب] أن ﴿ ذَٰلِكَ ﴾ من الأسماء الموصولات، وما بعده صلته منصوب الموضع بـ﴿ يَدۡعُواْ ﴾ مؤخرًا، والتقدير: يدعو الذي هو الضلال البعيد ، وقوله: ﴿ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦۚ ﴾ مستأنف مبتدأ ، وخبره : ﴿ لَبِئۡسَ ٱلۡمَوۡلَىٰ ﴾، وعلى هذا فلا إشكال في موقع اللام[٩].

---

(١) قال الإسفراييني: «وتقول : (من حمراء جاريتك) ولم يجز : (من أحمر) للفظ ، و(من محسن جاريتك) جائز » . لباب الإعراب ١٨٠.

(٢) ساقط من: ب.

(٣) في ب: جاز.

(٤) ساقط من: ب.

(٥) انظر: الأصول ٢/ ٣٤٣ ، وشرح التسهيل ١/ ٢١٣، وشرح لباب الإعراب للفالي١٣٢، ولمصنفك ٥٨٥.

(٦) قال الإسفراييني: « وحمل الزجاج قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ ﴾ على أنه بمعنى (الذي) منصوب المحل بـ(يدعو) بعده ؛ ليكون ما بعده جملة ابتدائية، فيصح اللام. والأحسن أنه على أصله ، وما بعد ﴿ يَدۡعُواْ ﴾ جملة محكية للكافر يوم القيامة ، وأما تقدير التأخير في اللام فتعسف » . لباب الإعراب ١٨٥-١٨٦.

(٧) الحج : ١٢-١٣.

(٨) الزجاج (...-٣١٦هـ) : إبراهيم بن السري بن سهل، أخذ عن المبرد وثعلب، صنف معاني القرآن وإعرابه ، وما ينصرف وما لا ينصرف . انظر : طبقات النحويين واللغويين ١١١-١١٢، وأخبار النحويين البصريين ١١٣.

(٩) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٤١٦.

وقيل: إن معناها[١] التأخير، والتقدير: يدعو[٢] من لضره أقرب من نفعه[٣]. وهذا تعسف بارد.

وقال المبرد[٤]: ﴿ يَدْعُواْ﴾ في موضع الحال؛ أي: ذلك هو[٥] الضلال البعيد في حال دعائه إياه، وما بعده جملة مستأنفة. وهذا إنما يستقيم لو كان (يُدعى) بدل ﴿ يَدْعُواْ﴾؛ أي: ذلك الضلال[٦] مدعوًّا، ومجيئُه بصيغة فعل الفاعل ليس فيه ضمير يرجع إلى المدعو يُضعِّف هذا الوجه[٧].

وقال الأخفش والزَّجاج في أحد قوليه: إن ﴿ يَدْعُواْ﴾ في معنى (يقول) كما في قول عنترة[٨]:

يـــدعون عنـــترُ والرِّمـــاحُ كأنَّهـــا أشـــطانُ بئـــرٍ في لبـــانِ الأدهـــمِ[٩]

وما بعده مبتدأ محذوف الخبر، يقول: لمن ضره أقرب من نفعه هو مولاي. وهذا التقدير فاسد؛ إذ كيف يقرُّ الكافر بأن ضرَّ الوثن أقرب من نفعه، وهو ضلال بعيد، ويزعم أنه مولاه ، وهذا يصح أن[١٠] لو كان اللام لام الجر.

---

(١) في ب: معناه.

(٢) ساقط من: ب.

(٣)ممن اختاره الفراء وابن الشجري ، وعُزي إلى الكسائي. انظر : معاني القرآن للفراء ٢/ ٢١٧، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ٤١٥، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٨٩، والبحر المحيط ٦/ ٣٣١-٣٣٢، ومغني اللبيب ٣/ ٢٦٧.

(٤) محمد بن يزيد (٢١٠ - ٢٨٦هـ): أبو العباس المبرد، إمام أهل البصرة في زمانه، من شيوخه الجرمي والمازني، له(الكامل) و(المقتضب) و(الفاضل). انظر: نزهة الألباء ١٩٣-٢٠١، وإنباه الرواة ٣/ ٢٤١-٢٥٣.

(٥) ساقط من: ب.

(٦) في ب بعدها: البعيد.

(٧) عزا ابن الشجري القول للمبرد. انظر القول والرد عليه في: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٤١٥-٤١٦، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٤٤١، والبحر المحيط ٦/ ٣٣١.

(٨) عنترة بن عمرو بن شداد العبسي، من شعراء المعلقات ، جاهلي شجاع. انظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ١٥٢، والشعر والشعراء ١/ ٢٥٠-٢٥٤.

(٩) من الكامل. انظر: ديوان عنترة ٢١٦، والكتاب ٢/ ٢٤٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ٤٠٣، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣١٧، ورصف المباني ٣١٧.

(١٠) في ب: "إنما يصح" بدلا من: "يصح أن".

وقيل: التقدير لمن ضره أقرب من نفعه إلهه[١]. وهذا إنما يصحُّ لو كان﴿ يَدۡعُواْ﴾ في معنى (يزعم)، فيُعلَّق باللام.

فالصواب أن يُقال: لا محذوف في الكلام، والجملة محكية بعد ﴿ يَدۡعُواْ﴾؛ أي : يقول الكافر يوم القيامة لمن ضره أقرب من نفعه لبئس المولى[٢].

[(أي) الموصولة[٣] :]

يقال : لأضربن أو سأضرب أيهم في الدار ، ولا يجوز : ضربت ، [١١/ أ] وهذه المسألة[٤] سُئل الكسائيُّ[٥] في حلقة يونس[٦] عن علتها، فقال : «(أيٌّ) خُلِقَت كذا »[٧]، قال ابن السراج : «وذلك لأن (أيًّا) بعض لما تُضاف إليه مُبهم مجهول ، فإذا كان الفعل ماضيًا فقد عُلِم البعض الذي وقع به الفعل وزال المعنى الذي وضعت (أيٌّ) له، والمستقبل ليس كذلك»[٨].

قلت: ولعل هذا المعنى قول الكسائي: إنها خلقت كذا، فكأنه عبّر عن وضعها للمعنى الذي يُنافي الماضي دون المستقبل بأنها خُلقت كذا.

---

(١) في ب: الله.

(٢) انظر قولي الأخفش والزجاج والرد عليهما مفصلاً في : انظر : معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٥٠ ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ٤١٦، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٨٩، والكشاف ٤/ ١٨٠، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٤٤١-٤٤٢، والبحر المحيط ٦/ ٣٣١، ومغني اللبيب ٣/ ٢٦٩-٢٧٠، ٥/ ١٧٦-١٧٧.

(٣) قال الإسفراييني: « ولا يليها من الأفعال إلا المستقبل دون الماضي ، وقد خلقت كذا ». لباب الإعراب ١٨٧.

(٤) ساقط من: ب.

(٥) الكسائي (٠٠٠-١٨٩هـ): علي بن حمزة، أحد القراء السبعة، إمام الكوفيين في النحو واللغة، أخذ عن معاذ الهراء والخليل. انظر: طبقات النحويين واللغويين ١٢٧-١٣٠، وإشارة التعيين ٢١٧.

(٦) يونس بن حبيب (٩٤- ١٨٢هـ): أبو عبد الرحمن الضبي، أخذ عن أبي عمرو، وأخذ عنه سيبويه والكسائي. انظر: طبقات اللغويين والنحويين ٥١-٥٣، ونزهة الألباء ٥٢-٥٤.

(٧) انظر: الأصول ٢/ ٣٢٦، وأخبار النحويين البصريين ٥١، والخصائص ٣/ ٢٩٢، وأوضح المسالك ١/ ١٥٢.

(٨) الأصول ٢/ ٣٢٦ .

[حكم الموصول مع صلته[١]:]

«ولا يجوز : الذي الذي كان أبواه راغبين فيه منطلق »؛ أي: لما كان من حكم الموصول أن ينزل[٢] بصلته منزلة اسم واحد لم يجز أمثال هذا بدون خبر آخر؛ لأنك لو جعلت نحو (منطلق) في هذا المثال خبرًا من الموصول الثاني كان الموصول الثاني بصلته وخبره صلة للموصول الأول ؛ فكان المجموع بمنزلة اسم مفرد مرفوع المحل بالابتداء، فيفتقر لا محالة إلى خبر. ولو جعلته خبرًا عن الموصول الأول كان الثاني بصلته بمنزلة اسم مفرد ، والمفرد لا يصلح صلة للموصول ، فلابد له من خبر حتى يتم جملة ؛ فعلى التقدير الأول لزمك أن تقول: الذي الذي [كان][٣] أبواه راغبين فيه منطلق أخوك، وعلى التقدير الثاني: (الذي الذي كان أبواه راغبين فيه أخوك منطلق)، ولا يجوز العكس؛ لأن الموصول لا يُخبر عنه قبل تمام الصلة ، كما لا يُوصف ولا يُبدل منه ولا يُؤكد[٤]، وأحد الضميرين في (كان أبواه راغبين فيه) للموصول الأول ، والثاني للثاني ؛ لأنه صلة للثاني، وجزء صلة[٥] للأول[٦].

[مسألة في الإخبار[٧]:]

(الضارب) منصوب؛ لأنه مفعول (أكرم)، و(الشاتم)[١١/ب] مفعول

---

(١) قال الإسفراييني: « ومن حكم الموصول أن يُنزَّل مع صلته منزلة اسم واحد، فلا يوصف ما وصف منه، ولا يؤكد، ولا يبدل منه قبل تمام الصلة...ولا يجوز نحو: (الذي الذي كان أبواه راغبين فيه منطلق) حتى تجيء لأحدهما بخبر ظاهر أو مقدر » . لباب الإعراب ١٨٨.

(٢) ساقط من: ب.

(٣) زيادة من: ب.

(٤) في ب: "ولا يؤكد ولا يبدل منه" بدلا من: "ولا يبدل منه ولا يؤكد".

(٥) في ب: " وخبر وصلة" بدلا من: وجزء صلة".

(٦) انظر: شرح لباب الإعراب للزوزني ٢/ ٣٣٨، ولمصنفك ٦٥١-٦٥٢.

(٧) قال الإسفراييني: « وإذا قلت: (الضاربَ الشاتمَ المكرمَ المعطيَه درهمًا القائمُ في داره [أخوك] سوطًا بشرٌ بكرًا عمرًا خالدًا عبدَ الله أكرمَ الآكلُ طعامَه غلامُه) فالبدل الأول للموصول الأخير ، والذي بعده للذي قبله ، وهكذا على الترتيب ، وإلا فالإبدال قبل تمام الصلة » . لباب الإعراب ١٨٨-١٨٩. سقطت كلمة (أخوك) من المطبوع.

(الضارب)، و(المكرم) مفعول (الشاتم)، و(المعطيه) مفعول (المكرم)، والضمير المتصل به عائد إلى اللام المصدر به هو وهو مفعول أول، و(درهمًا) مفعول ثان، و(القائم) فاعل (للمعطي)، و(في داره)من[١]صلة (القائم)، والهاء عائدة إلى اللام في (القائم)، و(أخوك) فاعل له، و(سوطًا) مفعول مطلق (للضارب)، و(بشر) بدل من (القائم) بصلته؛ لأنك لو جعلته موضعه ولم تذكره لاستقام ، و(بكرًا) بدل من (المعطي) بصلته ولا[٢] يجوز أن تقدمه على (بشر)؛ لأنه يلزم التفريق بين[٣] الصلة والموصول، و(عمرًا) بدل من (المكرم)، و(خالدًا) من (الشاتم)، و(عبد الله) من (الضارب)، والبدل من (القائم) وصلة(المعطي) ومن (المعطي) في صلة (المكرم) ، وهكذا.

ولا يجوز أن يُقدَّم البدل من (الضارب) الذي هو الموصول الأول على اسم من المبدلات الباقيات ، ولا من الأبدال[٤] ؛ لأنها كلها في صلة (الضارب)[٥].

[مسألة في الإخبار[٦]:]

لو[٧] قلت: (الذي ضرب أو في الدار زيد) وزعمت أنك حذفت المبتدأ، والتقدير: (الذي هو ضرب أو هو في الدار) لم يجز للإلباس؛ إذ الفعل والظرف يستقلان[٨] بالصلة من غير هذا التقدير ، ولا قرينة للحذف.

ولو قلت: (الذي وزيد ضرب) و(الذين أجمعون في الدار) لم يجز - وإن كان لا يلتبس؛ إذ المراد: (هو وزيد) و(هم أجمعون)؛ لقرينة التابع - تبعًا لما فيه الإلباس؛ أعني :

---

(١) ساقط من: ب.

(٢) في ب: لا.

(٣) ساقط من: ب.

(٤) في ب بعدها: كلها.

(٥) انظر المسألة في : المقتضب ١/ ٢٢، والأصول ٢/ ٣٣٦، وتفسير المسائل المشكلة ١٥٥، وشرح لباب الإعراب للفالي١٥٠، وللزوزني٢/ ٣٣٩، ٣٤٠ ولمصنفك ٦٥٣-٦٥٤.

(٦) قال الإسفراييني: « ولا يجوز الحذف مع الفعل والظرف؛ لإلباسه حيث لا تابع، فتبعه المتبوع » . لباب الإعراب ١٨٩-١٩٠.

(٧) في ب: ولو.

(٨) في ب: يشتغلان.

« حيث لا تابع »[١].

[ما لزم الإضافة إلى الجملة : (إذا) الفجائية[٢] :]

ذكر صاحب الإنصاف[٣] أن الكوفيين على أنه يجوز: كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور [١٢/ أ] فإذا هو إياها ، ويدلُّ عليه الحكاية المشهورة، وهي أن سيبويه وفد على البرامكة[٤]، وطلب أن يناظر الكسائي في مجلس يحيى بن خالد[٥]، فسُئل عن هذه المسألة، فقال: فإذا هو هي، ولا يجوز النصب، قال الكسائي: لحنت، وليس هذا من كلام العرب، فقال يحيى: اختلفتما وأنتما رئيسا[٦] بلدكما، فمن يحكم بينكما؟ فقال الكسائي: العرب اجتمعت ببابك، وقد قنع بهم أهل المصرين، فأُدخلوا فوافقوا الكسائي.

قالوا: والقياس أن إذا (إذا) كانت للمفاجأة كانت ظرف مكان، والظرف يرفع ما بعده، ويعمل في الخبر عمل (وجدت).وعن ثعلب (هو) عماد، و(إياه) منصوب بـ(إذا)؛ لأنها بمعنى (وجدت). والبصريون على أنه لا يجوز إلا (إذا هو هي) بالرفع مبتدأ وخبر[٧].

وما رُوي من موافقة العرب الكسائي فلا حجة فيه للتهمة؛ إذ رُوي أنهم أُعطوا جُعلاً على متابعة الكسائي. وقولهم: (إذا بمعنى وجدت) باطل؛ لأنه لم يعمل عمله .وما

---

(١) انظر: شرح لباب الإعراب للفالي ١٥٣، ولمصنفك ٦٥٥.

(٢) قال الإسفراييني: « وأما في قولهم: (كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي) فلا يجوز فيه إلا الرفع عند سيبويه، والكوفيون يقولون: (فإذا هو إياها). ورُوي عكس هذا في المناظرة التي جرت بين الكسائي وسيبويه. وزعم بعضهم أن (إذا) حرف مفاجأة عند وقوع الجملة بعدها » . لباب الإعراب ١٩٤-١٩٥.

(٣) أبو البركات الأنباري (٠٠٠-٥٧٧هـ): عبد الرحمن بن محمد، صاحب الإنصاف في مسائل الخلاف، ونزهة الألباء، وأسرار العربية. انظر: بغية الوعاة ٢/ ٨٦-٨٨.

(٤) البرامكة: ينسبون إلى جدهم برمك من مجوس بلخ، كانت لهم دولة منذ استخلاف هارون الرشيد إلى أن قتل جعفر بن يحيى، ومدتها (١٧) سنة و(٧) أشهر. انظر: وفيات الأعيان ١/ ٣١١، والأعلام ٢/ ٢٩٥، ٨/ ١٤٤.

(٥) يحيى بن خالد بن برمك (١٢٠-١٩٠هـ): أبو الفضل، أدَّب الرشيد، وكان له منزلة في عهده. انظر: وفيات الأعيان ٥/ ١٨٢-١٩١، وشذرات الذهب ٢/ ٤١٧-٤١٩، والأعلام ٨/ ١٤٤.

(٦) في ب: سيدا.

(٧) هذا الموضع هو نهاية النقل عن الأنباري في : الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٧٠٢-٧٠٤.

ذكره ثعلب باطل؛ لأن الفصل والعماد عند الفريقين لا يجوز حذفه[١]، ولا يختل به الكلام، وههنا لا يسوغ حذفه[٢].

ووجدت في بعض الكتب هذه الحكاية على غير هذا الوجه ، قيل: سأله الفراء في مجلس الرشيد عن هذه المسألة، فقال: فإذا هو إياها، وخطأه الكسائي، وأُدخل القشيريون من بني شيبان، فكلٌّ يقول: فإذا هو هي، فارتبق[٣] سيبويه، وسُقط في يده[٤].

ورُوي عن أبي بكر [١٢/ب] أنه قال: سألت أبا بكر الأنباري عما ادعى سيبويه من حجته ، فقال : إنه لما ذكر الظن بدءًا أضمره عودًا ، كأن المعنى: ظننت أن العقرب أشد لسعة من الزنبور، فلما لسعني الزنبور ظننته هو إياها، فحذف الظن مع المتصل به من الضمير، وترك ضمير المنفصل[٥]، فبين الروايتين تدافع ، والله أعلم بما هو الصحيح منهما[٦].

[ما جاء على لفظ الحرف لفظًا وتقديراً[٧] :]

« ما جاء على لفظ الحرف لفظًا أو[٨] تقديراً » القيد الأخير احتراز عن نحو (إلىً) واحد (الآلاء)؛ فإن ألفه منقلب، بخلاف الحرف .

---

(١) في ب: "يجوز حذفه عند الفريقين" بدلا من: "عند الفريقين لا يجوز حذفه".

(٢) تنظر المسألة والردود في :مجالس العلماء ٩-١٠، وأمالي الزجاجي ٢٣٩-٢٤١، وطبقات النحويين واللغويين ٧٠-٧١، وتاريخ العلماء النحويين ١٠١-١٠٥، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٤٨-٣٥٠،ومغني اللبيب ٢/ ٦٤-٦٥.

(٣) الربق: حبل فيه عده عرى، وربقت الصيد أربُقه وأربِقه إذا جعلت رأسه في الربقة فارتبق؛ أي: علق. انظر: الصحاح ٤/ ٢٢٢ (ربق).

(٤) لم أقف عليها.

(٥) في ب: "الفصل" بدلاً من : "ضمير المنفصل".

(٦) انظر : لباب الإعراب ١٩٤، وشرح لباب الإعراب للزوزني ٢/ ٣٦٨، ولمصنفك ٧٢٨-٧٢٩.

(٧) قال الإسفراييني: « ومنه ما جاء على لفظ الحرف لفظًا وتقديراً مع قرب معناه من معناه ، كـ(على) و(عن) والكاف و(مذ) و(منذ) » . لباب الإعراب ١٩٦.

(٨) كذا في النسختين ، والصواب: « وتقديراً » لا « أو تقديراً »؛ بالواو لا (أو) ؛ حتى يستقيم المعنى . وهو المثبت في لباب الإعراب .

[بناء (الآن)[١]:]

بُني (الآن) لتضمُّنه معنى حرف التعريف، وليس الألف واللام فيه للتعريف؛ إذ ليس هو (آن) دخلتا عليه، بل هو موضوع في أول أحواله بالألف واللام، وليس حكم لام التعريف ذلك، فوجب أن يكون تعريفه بأمر مقدَّر[٢].

[المبني العارض[٣]:]

ما تضمن معنى الحرف تحقيقًا نحو (خمسة عشر)؛ فإن معناه يُنبئ عن أن الأصل فيه العطف، وما تضمنه تقديراً نحو (خازباز)[٤]؛ فإنه لما استُعمل مبنيًا قُدِّر أنه متضمن للحرف؛ إلحاقًا له بما عرف التضمن حقيقة.

الأصل في (بادي بدا): (بادئ بداء أو بديء) بالإضافة؛ أي مبتدئًا؛ إلا أنه لما كثر استعماله في هذا المعنى وسبق إلى الوهم هذا المعنى من غير نظر إلى جزئه جعلوهما بمنزلة اسم واحد كـ(معديكرب)، وتركوا الهمزة تخفيفًا، وبنوا الأول لتنزُّله منزلة شق الكلمة، ولولا ذلك لنصبوه؛ لأنه حال بخلاف الثاني؛ لانتفاء علة البناء، فهو منصوب في التقدير على الحال، ولم يظهر [١٣/أ] لأن حرف الإعراب غير قابل[٥].

وكذا حكم (أيدي سبأ)؛ لأن المعنى: تفرَّقوا مثل أيدي سبأ بن يشجب في

---

(١) قال الإسفراييني: « ومنه كلمات خانها نظام الضبط فلا بد من عدِّها، وهي (الآن): وهي للزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم، وقد وقعت في أول الوهلة بالألف واللام، وهي علة بنائها على ما ذكر ». لباب الإعراب ١٩٦.

(٢) انظر: الأصول ٢/ ١١٣، وحروف المعاني ٧١-٧٢، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٩٧، والإنصاف ٢/ ٥٢٠-٥٢٤، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١/ ٤٨٣-٤٨٤.

(٣) قال الإسفراييني: « ومن الثاني المركبات بجعل الكلمتين واحدة، والصدر هو المبني فقط إذا لم يتضمن العجز الحرف تحقيقًا أو تقديراً، كـ(بعلبك) و(حضرموت) و(بادي بدا) و(أيدي سبأ)...ومنه (الخازباز) في لغاته المبني هو فيها؛ لأنه كأنه في الأصل العطف؛ حيث استعمل مبنيًا إلحاقًا له بما عُرف فيه التضمن حقيقة ». لباب الإعراب ١٩٨-١٩٩.

(٤) في ب: خاز.

الخازباز: ضرب من العشب، وذباب يكون في العشب، وصوت الذباب، وداء في اللهازم، والسنور. انظر: العين ٤/ ٢١٠ (خزب)، وجمهرة اللغة ١/ ٢٨٩ (خزب)، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١/ ٣٧٢.

(٥) انظر : الكتاب ٣/ ٣٠٤، والمقتضب ٤/ ٢٧، والمفصل ١٦٢، وشرح الكافية للرضي٢/ ١/ ٣٦٤، ٣٦٦.

تفرقهم في البلاد حين أرسل عليهم سيل العرم، والأيدي كناية عن الأُسْرة؛ لأنهم في التقوي بهم بمنزلة الأيدي، ثم لما كثر استعماله في معنى التفرق حتى كان يُفهَم منه ذلك من غير نظر إلى معنى (الأيدي) و(سبأ) جعلوهما[١] واحداً[٢].

[الغايات[٣] :]

الكوفيون على أن (غير) بمعنى (إلاَّ) مبنيٌّ ، سواء أُضيف إلى متمكِّن أو غيره ، نحو: ما نفعني غير قيام زيد، أو غير أن قام؛ لأنه وقع موقع الحرف فيبنى، وعلى هذا يلزمهم أن يبنوا (مثل) لوقوعه موقع الكاف، بل نقول: إن الأصل ألا[٤] يُبنى المضاف، ومحل الإجماع على خلاف الأصل فلا يُلحق به غيره[٥].

[صرف (أيّ) و(أيّة)[٦] :]

« **والذي أُعرِبَ إن كان مضافًا فلا إشكالَ** » المراد به (أية)؛ فإنها اقتطعت عن الإضافة ؛ فمذهب أبي عثمان[٧] أنها نكرة ك(من) و(ما) في الاستفهام، قال: والدليل على ذلك أنك تقول: أيَّةٌ صاحبتُك، ولو كانت معرفة لم تنصرف، قال: وكان الأخفش يقول: هي معرفة، ولكن نُوِّن؛ لأن التنوين وقع وسط الاسم، فهو بمنزلة امرأة سميتها بـ(خير منك)، قال: وكان غيره لا يصرفها، فيقول[٨]: أيَّةُ صاحبتُك؛ لأنها معرفة. هكذا

---

(١) في ب بعدها: علما.

(٢) انظر: المفصل ١٦٥، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٩٨، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١/ ٣٦٧.

(٣) قال الإسفراييني: « والكوفيون أجازوا بناء (غير) بمعنى (إلا) مطلقًا ». لباب الإعراب ٢٠٢.

(٤) في ب:لا.

(٥) انظر: الإنصاف ١/ ٢٨٧-٢٩٣، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١/ ٤١٨، ومغني اللبيب ٢/ ٤٦٣.

(٦) قال الإسفراييني: « فالتعريف شرطه إلا يكون بحرف ولا إضافة ، ولا يلزم المضمر والمبهم للزوم بنائهما ، والذي أُعرب إن كان مضافًا فلا إشكال، وإن كان مفردًا فقد قيل بتنكيره، ولا إشكال أيضًا، وقد قيل بتعريفه ومنع صرف مؤنثه؛ لأن الصيغة كأنها موضوعة للتأنيث وإن كان بالتاء، وقيل: لا يسوغ حذف تنوينه البتة؛ لوقوعه وسطًا تقديرًا فكان في حكم المسماة بـ(خير منك). وهذا قول الأخفش، وفيه نظر ». لباب الإعراب ٢٠٣-٢٠٤.

(٧) المازني (٠٠٠-٢٤٧هـ): هو بكر بن محمد المازني، أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي، ألَّف (التصريف) و(علل النحو).انظر: أخبار النحويين البصريين ٨٥-٩٥، ونزهة الألباء ١٦٢-١٦٦.

(٨) في ب: ويقول.

حكاه ابن السراج[١].

وأقول: الظاهر أنها نكرة؛ لأنك إذا قلت: أيةُ امرأةٍ صاحبتُك؟ فتكون في التقدير مضافة إلى نكرة، فتكون نكرة، وإن كان قد جرى ذكر جماعة من النساء فتقول: [١٣/ب] أيةٌ صاحبتك؟ كان معرفة على تقدير: أيتهن، ولكن لا يلزم منع الصرف لوجهين: أحدهما أن الإضافة مقدَّرة وهي مانعة، والثاني أن التأنيث ليس بلازم ، فهي كضاربة. ومن قال بمنع الصرف جعل الصيغة كأنها مصوغة للتأنيث وإن كانت بالتاء، وجعلها معرفة من غير نظر إلى تقدير الإضافة[٢].

[المنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل[٣]:]

شلَّم: علم لبيت المقدس، يُقال له: أَوْرَى شَلَّم[٤].

الفرق بين (أسود وأرمل) أن الثاني إما اسم في الأصل وُصف به كـ(أربع)، وإما وصف قابل للتاء بخلاف (أسود)، وأما (أسودة) للأنثى فإن التاء طارئة بعد استعمالها اسمًا.

[المنع من الصرف للوصفية والعدل[٥]:]

(ثُلاث)[٦] وأخواته معدول عن نحو: ثلاثة ثلاثة، والدليل عليه أنه مسوق لإرادة[٧] تقسيم الشيء على العدد المخصوص، وأصل ذلك في كلام العرب أن يُكرَّر

---

(١) انظر : الأصول ٢/ ١٩٦.

(٢) انظر : شرح لباب الإعراب للفالي ١٨١، وللزوزني ٢/ ٤١٨، ولمصنفك ٨٤٥-٨٥٥.

(٣) قال الإسفراييني: «وأما وزن الفعل فشرطه أن يكون مختصًا بالفعل كـ(شمَّر)؛ لأن هذا الوزن لم يوجد في الأسماء إلا منقولاً كـ(بذَّر) و(خضَّم) أو مرتجلاً للعلمية كـ(شلَّم) أو أعجميًا كـ(بقّم)، أو يكون أوله زيادة كزيادته بغير هاء كـ(أحمر) » . لباب الإعراب ٢٠٧.

(٤) انظر : الصحاح ٥/ ٣١٢-٣١٣.

(٥) قال الإسفراييني: « وأما العدل فهو أن يذكر لفظ ويُراد غيره، وقد يستدل عليه بدليل غير منع الصرف ، وقد لا يستدل إلا به، فمن الأول (أُحاد) و(مَوحَد) إلى (عُشار) و(مَعشَر) ... ومنه (أُخَر)، فإنه معدول عن (الآخر) على رأي، وعن (آخَر مِن) على الصحيح » . لباب الإعراب ٢٠٨-٢٠٩.

(٦) في ب قبلها: قالوا.

(٧) في ب: "أن مسوق الإرادة" بدلاً من : "أنه مسوق لإرادة".

المقسوم عليه ، نحو: جاءني القوم رجلاً رجلاً، أو اثنين اثنين ، أو جماعة[١] جماعة[٢].

[المنع من الصرف للتعريف والعدل[٣] :]

أما (سَحَر) معرفة فإنه معدول عن (السحر)، فإن الأصل في اسم الجنس المفرد إذا استُعمل معرفة أن يُصدَّر باللام.

فإن قلت : جاز أن يكون تعريفه بالعلمية، فلا يُعرف العدل إلا باستعماله ممنوعًا من الصرف، فيكون من القسم الثاني = فالجواب أن الأعلام المسبوقة بالجنسية – أعني التي غلبت من الشائعة – أصلها بحكم الاستقراء أن تكون باللام أو بالإضافة ، و(سحر) من تلك وليس بمضاف، والأصل فيه اللام كـ(النجم) وغيره. [١٤/ أ]

فإن قلت: جاز أن يكون موضوعًا علمًا للجنس كـ(أسامة) فالعدل فيه مُقدَّر لا محقق، فيكون من القسم الثاني= قلت: كثرة استعمالهم إياه منكرًا ومعرفًا باللام يأباه.

فإن قلت : جاز أن يكون موضوعًا للجنس والعلم بالاشتراك = قلت: الاشتراك خلاف الأصل، فلا يُصار إليه إلا لضرورة ، وقلما يوجد لفظ مشترك بين جنس وعلم ذلك الجنس.

فإن قلت : أليسوا قد قالوا: بَوارِ وبَلاءِ[٤]= فالجواب منع الاشتراك؛ فإن المعرفة معدول عن الجنس معرفًا باللام ، على أن صيغتي الجنس والعلم مختلفان تقديرًا وإن عرض لهما أن اتحدتا[٥] كـ(الفلك) واحدًا وجمعًا.

هذا وإن المراد بـ(سحر) سحر بعينه لا جنس السحر.

فإن قلت: فعلى[٦] هذه العبرة غدوةُ وبكرةُ وفينةُ وعشيةُ وعتمةُ أعلامًا

---

(١) في ب بعدها : "أو".

(٢) انظر: شرح المقدمة الكافية ١/ ٢٦٥، وشرح الكافية للرضي ١/ ١/ ١١٤.

(٣) قال الإسفراييني: « ومنه (سحَر)؛ فإنه معدول عن (السحر) علمًا ... ومنه (جُمَع) فإنه عن (جُمْع) مسكن العين على رأي ، وعن (جَماعي) على رأي ». لباب الإعراب ٢٠٩-٢١٠.

ويلحظ أن الإسفراييني في الحاشية قدَّم الحديث عن (جُمع).

(٤) يقال: نزلت على الكفار بَلاءِ وبَوارِ. انظر: ما بنته العرب على (فَعال) ٦، ٢٩ ، والمزهر ١/ ١٣١.

(٥) في ب: لفظًا.

(٦) في ب غير واضحة.

معدولات = قلت: بلى، إلا أنهم اكتفوا بالتأنيث الظاهر عن العدل الغامض.

فإن قلت: فهل يجوز أن يكون معدولاً عن (السحر) غير علم ، قلت: لا ، وإلا يلزم انصرافه؛ إذ لا سببَ ثانيَ لا سيما فيمن يشترط في التعريف الذي هو أحد الأسباب العلمية ، وكذا فيمن لم يشترطها؛ لأن التعريف اللامي غير مؤثر وفاقًا.

فإن قلت: فقد آل الأمر إلى أن معدوليته عرفت باستعماله غير منصرف= قلت: هب أن علميته المعدول عنه إنما[١] عُرفت به ومعدوليته غير تلك، على أن تعريف الاسم المتمكن بشهادة الاستقراء إنما هو بالعلمية أو اللام لفظًا أو الإضافة إلى المعرفة[٢] لفظًا أو تقديرًا، ولا اسم جنس متمكنًا يُعرف بتقدير اللام.

فإن قلت: [١٤/ب] فهذا ممنوع جدًا؛ فإن تعريف نحو (عشية وعتمة) فيمن يصرفه معين إنما هو بتقدير اللام= قلت: ما الدليل عليه جاز أن يكون بتقدير الإضافة كما في (أجمع) وأخواته ، وهذا أولى لما أن له نظيرًا[٣] بخلاف ذاك[٤].

فإن قلت: فهلا حُكم ببناء (سحر) لتضمنه معنى لام التعريف ك(أمس)= قلت: التزمه عدة من المتأخرين[٥]، إلا أن الجمهور على أن فتحته إعرابية، وقد لزمت للزوم ظرفيته استعمالاً[٦]، وسقط التنوين لعدم صرفه[٧]، ولعل السر فيه أن بناء الاسم لتضمنه اللام لم يوجد[٨] مقطوعًا به إلا في (أمس)، والقياس اللغة الأخرى ، فلا يُتَّخذ أصلاً مقيسًا عليه.

---

(١) ساقط من : ب.

(٢) قوله: "إلى المعرفة" ساقط من : ب.

(٣) في ب: شرطًا.

(٤) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٩٨، والأمالي النحوية ٤/ ٩١، وشرح الكافية للرضي ١/ ١/ ١٢٥، ٢/ ١/ ٤٧٩.

(٥) ممن عدَّها مبنية صدرُ الأفاضل الخوارزمي ، وأجازه ابنُ الحاجب. انظر : التخمير ١/ ٤٠٠، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٩٩، وهمع الهوامع ١/ ٨٧.

(٦) ساقط من : ب.

(٧) انظر: الكتاب٣/ ٢٨٣-٢٨٤، والمقتضب٣/ ٣٧٨،والأصول٢/ ٨٨-٨٩،وأمالي ابن الشجري٢/ ٥٧٧-٥٧٨.

(٨) قوله : "لم يوجد" ساقط من : ب.

وأما (أُخَر) فمعدول[١] عن (الآخر)؛ لأن اسم التفضيل[٢] غير مضاف إذا فارقته (مِنْ) حقه أن يُعرَّف باللام[٣]. ويَرِدُ عليه ما اعترض به الفارسي، وهو أن المعدول لا يفارق المعدول عنه إلا في اللفظ، والمعنى كما هو، وههنا المعدول نكرة، والمعدول عنه معرفة، فالصحيح أن يقال: إنه معدول عن (آخر من)؛ لأن اسم التفضيل نكرة تصحبه (من)، ويلزمه التوحيد في أحواله، فحذفت (من)، وعُدل عن صيغة (أفعل) إلى (فُعَل)[٤].

وأما (جُمَع) فقد قيل: إنه معدول عن (جُمْع) مسكن العين؛ لأن (فعلاء) يُجمع على (فُعْل) نحو (حُمْر)[٥]، واعترض الفارسي بأن (فُعْلاً) إنما يجمع[٦] عليه (فعلاء أفعل) في الألوان والعيوب الممتنع جمع مذكره بالواو والنون، [١٥/أ] و(جمعاء) ليس منه[٧]، فالأولى أن يقال: إنه معدول عن (جَماعى)؛ لأن (فعلاء) التي ليست بصفة إنما تجمع على (فَعالى)[٨].

[المنع من الصرف للعلمية والعدل[٩] :]

قالوا: إن (عمر) لا يُثنَّى ولا يُجمع؛ لأنه لم يوجد في كلامهم جنسًا، والعلم لا

---

(١) في ب: "آخر معدول" بدلاً من : "وأما أخر فمعدول".

(٢) في ب: المفضل.

(٣) هذا رأي الخليل وسيبويه والجمهور . انظر : الكتاب ٣/ ٢٢٤، والمقتضب ٢/ ١٤، ٣/ ٣٧٦، وما ينصرف وما لا ينصرف ٥٤، وشرح المقدمة الكافية ١/ ٢٦٨-٢٦٩.

(٤) انظر: المسائل المنثورة٢٩٠. وانظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٩٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ١/ ١١٩.
هذه الفقرة والتي تليها وردتا في ب متقدمتين، وذلك بعد الحديث عن منع (ثلاث) وأخواته عن العدل.

(٥) ممن اختاره الخليل وسيبويه والأخفش والزجاج ، وعزي إلى المازني. انظر: الكتاب ٣/ ٢٢٤، والمقتضب ٣/ ٣٤٢، وماينصرف ومالا ينصرف٥٣-٥٤، وأمالي ابن الشجري٢/ ٣٤٩، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٩٦.

(٦) في ب: جمع.

(٧) في ب بعدها: قال.

(٨) انظر : الإغفال ٢/ ١٥٣-١٥٤، وشرح المقدمة الكافية ١/ ٢٧٤، وشرح الكافية للرضي ١/ ١/ ١٢١-١٢٢.

(٩) قال الإسفراييني: «وأما العدل فهو أن يُذكر لفظ ويُراد غيره، وقد يستدل عليه بدليل غير منع الصرف، وقد لا يستدل إلا به ... ومن الثاني (عُمر) فإنه لم يوجد إلا علمًا غير منصرف، ولهذا قالوا: إنه لا يُثنى ، ولا يجمع، فيقال : جاءني عمر كلاهما، وعمر كلهم ». لباب الإعراب ٢٠٨، ٢١٠.

يثنى ولا يجمع[١] إلا بعد أن يُجرى مجرى الجنس؛ فلذلك كرهوا تثنيته وجمعه، ونظيره في امتناع التثنية والجمع نحو: تأبط شراً[٢].

[المنع من الصرف للتعريف والعدل : وزن (فَعَال)[٣] :]

قولهم:« **من دخلَ ظفارَ حمَّرَ** » ظفار : اسم قرية باليمن[٤]، يكون بها المغرة، وهي الطين الأحمر[٥]. وحمّر: أي تكلم بالحميرية، قالوا: إن واحداً دخل على بعض ملوك حمير ، فقال له: ثب، وهو بلغتهم (اقعد)، فوثب الرجل[٦]، فخجل الملك، وقال: «ليس عندنا عربيت، من دخل ظفار حمّر»، وقيل : حمّر أي صبغ ثوبه بالحمرة؛ لأنه يعمل بها المغرة[٧].

[المنع من الصرف للوصف ووزن (أفعل)[٨] :]

من منع (أجدل وأخيل وأفعى) توهَّم الوصفية لما فيها من قوة الاشتقاق؛ فإن (أجدل) من الجدل، وهو إحكام الفتل، ومنه مجدول الخلق، و(أخيل) من الخيلان؛ فإنه طائر ذو خيلان، و(أفعى) توهم فيه معنى الخبث، ومنه قولهم: تفعَّى[٩]. وحجة هذا

---

(١) قوله : "لأنه ... ولا يجمع" ساقط من : ب.

(٢) نُقل عن المازني أنه يُقال: جاءني رجلان كلاهما عمرُ ، أو رجالٌ كلهم عمرُ . انظر : الغرة المخفية ٢٠٨-٢٠٩، والمقتصد ٢/ ١٠١٠.

(٣) قال الإسفراييني: « ومن باب (قطامِ) في تميم على ما ذكر ، وفي الحجاز هو مبني على الكسر ، وعليه قوله:

إذا قالت حذامِ فصدِّقوها فإن القول ما قالت حذامِ

إلا ما كان آخره راء ، فإن تميمًا وافقوا الحجاز في بنائه. ومنه قولهم: (من دخل ظفار حمّر) ». لباب الإعراب ٢١٠-٢١١.

(٤) انظر: الأمكنة والجبال والمياه ١٧١، ومعجم البلدان والقبائل اليمنية ١/ ٩٧٤.

(٥) انظر: تهذيب اللغة ٨/ ١٢٧(مغر) .

(٦) ساقط من :ب.

(٧) انظر: إصلاح المنطق ١٦٢، والمنصف ٣/ ٣٣، ومجمع الأمثال ٢/ ٣٦١، والمستقصى ٢/ ٣٥٥.

(٨) قال الإسفراييني: «وأما الوصف فشرطه أن يكون في الأصل ، فلا يقدح فيه الغلبة ؛ ولذا صُرف : مررت بنسوة أربعٍ ، ومنع (أسود) اسمًا للحية ونحوه ، وقد منع عند قوم (أجدل) و(أخيل) و(أفعى) لتوهم معنى الوصفية ، وإنه ضعيف ». لباب الإعراب ٢١١-٢١٢.

(٩) انظر الحديث عن هذه الألفاظ الثلاثة في : الكتاب ٣/ ٢٠١، والمقتضب ٣/ ٣٣٩، وما ينصرف وما لا ينصرف

المذهب قول حسان:

ذَريــني وعِلمــي بــالأمورِ وشــيمتي فمَــا طــائري فيهــا عليــك بــأخيلا[١]

قيل: إن الفرزدق لما قال:

وعــضُّ زمــانٍ يــا ابــنَ مَــرْوانَ لَمْ يَــدَعْ مِــنَ الْمَــالِ إلاَّ مُسْــحِتًا أَوْ مُجَلَّــفُ[٢]

بلغ الشعر عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي[٣]، فقال: قولوا لأبي فراس: لحنت، فهجاه الفرزدق، وقال:

فلــو أن[٤] عبــدَ اللهِ مــولًى..... .....[٥]

البيت[٦]. فقال: [١٥/ ب] قولوا لحنت في هذا البيت أيضًا حين حركت ياء (موالي) في الخفض.

[المنع من الصرف للعلمية والعجمة[٧] :]

لَمُك بن متوشلخ: أبو نوح عليه السلام[٨].

١٤، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٩٤، وشرح الكافية للرضي ١/ ١/ ١٣٥-١٣٦.

(١) من الطويل. انظر: ديوان حسان ٢٧١، والاشتقاق ٣٠٠، والمقاصد النحوية .٣/ ٣١٨.

(٢) من الطويل. انظر : ديوان الفرزدق ٥٥٦، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٢-١٨٣،ومجاز القرآن ٢/ ٢١، وطبقات فحول الشعراء ١/ ١٨، والشعر والشعراء ١/ ٨٩، ومعاني القرآن للزجاج ٢/ ١٧٧.

(٣) عبد الله بن أبي إسحاق (٠٠٠-١١٧هـ): مولى آل الحضرمي، أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل ، من الطبقة الثالثة من النحويين البصريين. انظر : طبقات النحويين ٣١-٣٣، وأخبار النحويين البصريين ٤٢-٤٥.

(٤) في ب: كان.

(٥) من الطويل . انظر : الكتاب ٣/ ٣١٣، ٣١٥، وطبقات فحول الشعراء ١/ ١٨، والشعر والشعراء ١/ ٨٩، والمقتضب ١/ ١٤٣.

(٦) في ب وردت تتمة البيت :

.....هَجَوْتُهُ وَلَكِنَّ عبدَ اللهِ مولى مواليا

(٧) قال الإسفراييني: «وأما العجمة فهي كون الكلمة من غير أوضاع العربية، وشرطها علمية في العجمة، والزيادة على الثلاثة، أو تحرك الأوسط كـ(إبراهيم) و(لَمَك) » . لباب الإعراب ٢١٤.

(٨) انظر : تاريخ الطبري ١/ ١٧٣-١٧٤، وتفسير الطبري ٢٩/ ٩٠، وشرح لباب الإعراب للزوزني ٢/ ٤٧٠ .

[صرف ما لا ينصرف[١]:]

الكوفيون على أن (أفعل من كذا) لا يجوز صرفه في الضرورة؛ لأن (مِنْ) لما اتصلت به منعت من صرفه لقوة اتصالهما. وقال بعضهم: لأن (مِنْ) تقوم مقام الإضافة، ولا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة. وهذا يبطله لحوق التنوين بـ(خير منه) و(شر منه)، ويدل على أن منع الصرف ليس لأجل (مِن)[٢].

[حكم العلم الممنوع من الصرف إذا نُكِّر[٣]:]

قولهم : « **لكلّ فرعونٍ موسى** » ليس المراد به مسمى بفرعون ومسمى بموسى ، بل المراد : لكلِّ جبَّارٍ مُبطلٍ قهارٌ محقٌّ[٤].

[فواتح السور[٥]:]

« **يُـــذكِّرُني حـــاميمَ.....** ..... » [٦]

---

(١) قال الإسفراييني: « ويجوز صرف غير المنصرف للضرورة مطلقًا ، خلافًا للكوفيين في (أفعل من كذا)، وما تمسكوا به يبطله لحوق التنوين بـ(خير منه) و(شر منه) » . لباب الإعراب ٢١٥-٢١٦.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٣٢، والإنصاف٢/ ٤٨٨-٤٩٢، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٥٢٢، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٩١-٨٩٢، وائتلاف النصرة ٦٤.

وينظر رأي البصريين في: الكتاب١/ ٢٦، والمقتضب ٣/ ٣٥٤، والأصول ٣/ ٤٣٧، وسر الصناعة ٢/ ٥٤٦.

(٣) قال الإسفراييني: « وما أحد سببيه أو أسبابه العلمية انصرف عند التنكير ... وطريق تنكير العلم أن يُتأول بواحد من الأمة المسماة به نحو : هذا زيدٌ ورأيت زيدًا آخر ، أو يكون صاحبه قد اشتهر بمعنى من المعاني ، فيجعل الجنس الدال على ذلك المعنى، نحو قولهم: لكل فرعونٍ موسى » . لباب الإعراب ٢١٧-٢١٨.

(٤) انظر : شرح الكافية للرضي ٢/ ١/ ٥١٧، وشرح لباب الإعراب للزوزني ٢/ ٤٨١-٤٨٢.

(٥) قال الإسفراييني: « وأما ما يتأتى فيه الإعراب بأن يكون اسمًا فردًا كـ(ص) ونحو أو أسماء عدة مجموعها على زنة مفرد كـ(طس) بوزن (قابيل) وكذا (طسم) بجعلها واحدًا كـ(دارابجرد) فسائغ فيه الحكاية ، والإعراب مع منع الصرف للعلمية والتأنيث ، وعليه قوله :

يذكِّرني حاميم والرمح شاجر فهلا تلا حاميم قبل التقدُّمِ » .

لباب الإعراب ٢١٩-٢٢٠.

(٦) من الطويل ، يُعزى لشريح بن أوفى العنسي والأشتر النخعي وعصام بن مقشر . انظر : المقتضب ١/ ٢٣٨، ٣/ ٣٥٦، والاشتقاق ١٤٥، ومعجم الشعراء ١٠١، والخصائص٢/ ١٨١، وشرح اللباب لمصنفك١٠٣١-١٠٣٢.

البيت لقاتل محمد بن طلحة بن عبد الله[١] يوم الجمل ، وقبله :

وَأَشْـــعَثَ قَـــوَّامٍ بآيـــاتِ ربِّـــهِ قليـلِ الأذى فيمـا تـرى العـينُ مُسْـلِمِ

[الفاعل:]

« **تواهق رجلاها يداها** ....[٢] »[٣]

جاز أن يكون وارداً على لغة بني كنانة؛ فإنهم يتركون التثنية على الألف في الأحوال الثلاثة.

مواهقة الإبل: مد أعناقها في السير، يُقال: تواهقت الركاب[٤]؛ أي: تسايرت، وهذه الناقة تواهق هذه؛ كأنها تباريها[٥] في السير[٦].

« **قولهم: أتُعلِّمني بضبٍّ أنا حرشته** »[٧]؛ أي: لم يحرشه إلا أنا، والمعنى: أتعلمني بشيء اختصَّ به علمي[٨]؟[٩].

---

(١) محمد السجاد (٠٠٠-٣٦هـ) : ابن طلحة بن عبيد الله القرشي التيمي، ويقال له: السجاد؛ لكثرة تعبده، قتل يوم الجمل. انظر : الطبقات الكبرى لابن سعد ٧/ ٥٦-٥٩، والإصابة١٠/ ٣١-٣٤.

(٢) من الطويل، لأوس بن حجر . انظر: ديوان أوس ٧٣، والكتاب ١/ ٢٨٧، والمقتضب ٣/ ٢٨٥، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٥٦، والخصائص ٢/ ٤٢٥، وشرح أبيات مغني اللبيب ١/ ١٧١.

(٣) قال الإسفراييني عن الفاعل: « ولا يكون إلا واحداً؛ إذ المسند لا يسند، وقولهم: (قام الزيدان) فالمسند إليه المجموع ، لا كل واحد منهما ، وأما قوله :

تُواهق رجلاها يداها ورأسُه لها قَتَبٌ خلف الزميلة رادفُ

فيمن روى فقد قيل: إن الفاعل لما لم يتميز عن المفعول بالذات بل بالوضع لكون الفعل مما يستوي فيه الطرفان بحيث ينعكس عكسًا سواء = رفع الاسمين معًا على سبيل توهيم الفاعلية فيهما معًا » . لباب الإعراب ٢٢١-٢٢٢.

(٤) في ب: الإبل.

(٥) في ب: تنازعها.

(٦) انظر : العين ٤/ ٦٤ (وهق) ، ولسان العرب ١٠/ ٣٨٥ (وهق) .

(٧) قال الإسفراييني عن وجوب تأخر الفاعل عن فعله : « وقولهم (أتعلمني بضب أنا حرشته) من قبيل الثاني ، والأصل أن يلي الفعل ؛ لأنه كالجزء منه يدل على ذلك... وردُّ العين في (قولا) » . لباب الإعراب ٢٢٢-٢٢٣.

(٨) في ب: "لي علمه" بدلاً من : "به علمي".

(٩) انظر: تهذيب اللغة ٤/ ١٨١-١٨٢(حرش)، وجمهرة الأمثال ١/ ٧١ ، ومجمع الأمثال ١/ ١٧٣.

وجه الاستدلال بردِّ العين في (قولا) أن الفاعل لو لم يكن بمنزلة الجزء وكان في حكم الانفصال لكان اللام في حكم السكون، فلم يردَّ العين الساكن كما في (قل الحق).

« **إذا أردت قصر الفاعل على المفعول** [١٦/أ] **بالنفي والاستثناء**»[(١)] قلت : ما ضرب زيدٌ إلا عمرًا؛ « **فالأولى تقديم الفاعل** »، وفي العكس تقديم المفعول، نحو[(٢)]: ما ضرب عمرًا إلا زيدٌ ؛ لأن قصر الصفة قبل تمامها على الموصوف لا يحسن، ولك أن تقول: ما ضرب إلا زيد عمرًا، وما ضرب إلا عمرًا زيد؛ إذ لا إلباس.

«**ممطول**» جار على «**عزة**»، وهو للغريم[(٣)]، فأضمر فيه اسم الغريم على شريطة التفسير، هذا إذا أُعمل الثاني، فلو أُعمل الأول لزم إبراز الضمير؛ لأن التقدير: وعزة ممطول غريمها مُعَنًّى هو، ولهذا استدل به الفارسي على إعمال الأقرب من العاملين[(٤)].

والبيت[(٥)] لكثير[(٦)]، ورُوِي أنه بعث غلامه للتجارة، فاشترت منه عزة[(٧)] سلعة ومطلته بثمنها، فأنشد البيت، وكان لا يعرف أنها عزة، فأُخبر بذلك، فلم يأخذ منها الثمن، وأخبر كُثيِّرًا، فأعتقه.

---

(١) قال الإسفراييني: «وإذا أردت قصر الفاعل على المفعول بالنفي والاستثناء فالأولى تقديم الفاعل ، وفي عكسه تقديم المفعول نحو :ما ضرب زيدٌ إلا عمرًا ، وما ضرب عمرًا إلا زيدٌ » . لباب الإعراب ٢٢٥-٢٢٦.

(٢) قوله : "ما ضرب زيدٌ... نحو" ساقط من : ب.

(٣) قال الإسفراييني عن مجيء الفاعل ضميرًا: « ويضمر إما منفصلاً... أو أضمر العامل... أو جرى الفعل على غير ما هو له في موضع يلتبس نحو: زيد عمر يضربه هو... إلا أن يكون قد أضمر على شريطة التفسير نحو قوله :

قضى كل ذي دَين فوفّى غريمه وعزَّةُ ممطولٌ معنًّى غريمها » .

لباب الإعراب ٢٢٦-٢٢٧.

(٤) انظر: الإيضاح العضدي ١٠٩.

(٥) في ب: البيت.

(٦) كُثَيِّر (٠٠٠-١٠٥هـ) : ابن عبد الرحمن الخزاعي ، يكنى أبا صخر ، شاعر أهل الحجاز ، متيم ، وفد على عبدالملك بن مروان. انظر : طبقات فحول الشعراء ٢/ ٥٤٠، والشعر والشعراء ١/ ٥٠٣، والأعلام ٥/ ٢١٩.

وينظر البيت والقصة في: ديوان كُثَيِّر ١٤٣، والإيضاح العضدي ١٠٩، والإنصاف ١/ ٩٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٨، وشرح التسهيل ٢/ ١٦٦، وخزانة الأدب ٥/ ٢٢٣.

(٧) في ب: "عزة منه" بدلاً من : "منه عزة".

ورُوي أن أم البنين بنت[١] عمر بن عبد العزيز[٢] سألت عزة عما مطلته به ، فقالت: «وعدته قُبلة ، فتحرَّجت»، فقالت: «أنجزي وعليّ إثمها »، ثم إنها أعتقت أربعين رقبة كفارةً لتلك الكلمة، وكانت تقول أبدًا: «ليتني[٣] لم أقلها»[٤].

[نائب الفاعل[٥] :]

« **لقد حِيلَ بين العير[٦] والنزَوان** »[٧] إسناد هذا الفعل ههنا إلى المصدر المدلول عليه بالفعل كما في (قيم وقعد) على ما حكاه سيبويه[٨].

و(بين) للزومه الظرفية لا يصلح مسندًا إليه إلا فيمن يقول: إنه فاعل في قوله تعالى: ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾[٩] وإن كان منصوبًا ؛ فإن أبا الحسن يذهب [١٦/ ب] إلى أن معناه معنى المرفوع؛ لأنه لما جرى في كلامهم منصوبًا ظرفًا وكثر استعماله تركوه على ما يكون عليه في أكثر الكلام، وكذا قال في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُفْصَلُ بَيْنَكُمْ ﴾[١٠]،

---

(١) كذا في النسختين، والصواب: أخت .

(٢) في ب: الله العزيز .

(٣) في ب قبلها : يا.

(٤) انظر : المقتصد ١/ ٣٤٢، وعيون الأخبار ٢/ ٣٧٩، والأغاني ٩/ ٣٦-٣٧، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٧٥.

(٥) قال الإسفراييني عن نيابة غير المفعول به: «وإذا لم يكن في الكلام فالمسند إليه إما المجرور بحرف أو المصدر ... واستحسن وصف المصدر والمبهم من الزمان ، وأجاز سيبويه : قيم وقُعِد؛ بالإسناد إلى المصدر المدلول عليه بالفعل ، ومنه المثل : (وقد حيل بين العير والنزوان) » . لباب الإعراب ٢٤١-٢٤٢.

(٦) في ب : "والعير" بدلاً من : "بين العير".

(٧) انظر المثل في : الشعر والشعراء ١/ ٣٤٥، وفصل المقال ٨١، ومجمع الأمثال ٢/ ١١٧-١١٨، والمستقصى ٢/ ٦٩.

(٨) ما عزاه الإسفراييني إلى سيبويه غير مسلم له به؛ إذ إن سيبويه أجاز الإسناد إلى المصدر المقيد بوصف ونحوه . وأكد الرضي ذلك ؛ إذ ذكر أن سيبويه أجاز إضمار المصدر المعهود ، فيقال لمن ينتظر القعود : قد قُعِدَ ، أو الخروج : قد خُرِجَ ؛ بناء على قرينة التوقع . وقد أنكر الزوزني على الإسفراييني عزوه هذا . انظر : الكتاب ١/ ٢٢٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ١/ ٢٤٥، وشرح لباب الإعراب للزوزني ٢/ ٥٥٢.

(٩) الأنعام : ٩٤.

(١٠) الممتحنة : ٣. قرأها ابن كثير ونافع وأبي عمرو بضم الياء وتسكين الفاء وفتح الصاد. انظر: السبعة ٦٣٣، والنشر ٢/ ٣٨٧.

وفي قوله: ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾[١]؛ لأنه في موضع الرفع عنده ، وإن كان منصوب اللفظ كما يقال: منَّا الصالح ومنَّا الطالح[٢]. وهذا الرأي مُزيَّف جدًّا.

والمثل لصخر بن عمرو[٣] حين سُئلت امرأته كيف زوجها ، فقالت : «لا حيٌّ فيُرجى ، ولا ميتَ فيُنعى »، فاستدعى السيف وهمَّ بقتلها ، فلم يستطع[٤]، فقال في أبيات :

أهــمُّ بــأمرِ الخــيرِ لــو أســتطيعُه وقــد حِيــلَ بــين العــيرِ والنَّــزوانِ[٥]

[المبتدأ[٦]:]

« سَمِعْتُ النَّاسُ ينتجعون غيثًا ..... »[٧]

لذي الرمة[٨]، وتمامه :

..... فقلْــتُ لصــيدحَ انتجعــي بــلالا

---

(١) الجن: ١١.

(٢) انظر عزو الرأي إلى الأخفش في: المحرر الوجيز ٢/ ٣٢٥، والبحر المحيط ٤/ ١٨٦، والدر المصون ٦/ ٣٩٣.

(٣) صخر بن عمرو (٠٠٠-نحو ١٠ق.هـ): ابن الحارث الرياحي السلمي، من قيس عيلان، من سادة بني سليم وفرسانهم. انظر: جمهرة أنساب العرب ٢٦١، والأعلام ٣/ ٢٠١.

(٤) في ب: يستطيع لضعفه.

(٥) انظر: الأصمعيات ١٤٦، والشعر والشعراء ١/ ٣٤٥، وفصل المقال ٨١، ومجمع الأمثال ٢/ ١١٧-١١٨، والمستقصى ٢/ ٦٩، وشرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ١١٦-١١٧.

(٦) قال الإسفراييني: «أما المبتدأ فيحمل بالاشتراك على شيئين، أحدهما الاسم المجرد عن ملابسة العوامل اللفظية معنى – من حيث هو اسم- للإسناد إليه، نحو: زيد قائم، وبحسبك درهم،

و: سمعت الناسُ ينتجعون غيثًا فقلت لصيدحَ انتجعي بلالا

و: وجدنا في كتاب بني تميم أحق الخيل بالركض المعار »

لباب الإعراب ٢٤٣-٢٤٤.

(٧) انظر: ديوان ذي الرمة ٣/ ١٥٣٥، والعين ١/ ٢٣٣ (نجع)، والنوادر ٣٢، والمقتضب ٤/ ١٠، وسر الصناعة ١/ ٢٣٢، والكشاف ١/ ١٣١، والبحر المحيط ١/ ٣٨٤، وخزانة الأدب ٩/ ١٦٧.

(٨) ذو الرمة (٧٧-١١٧): غيلان بن عقبة، أحد عشاق العرب المشهورين. انظر: الشعر والشعراء ١/ ٥٢٤، وخزانة الأدب ١/ ١٠٦، والأعلام ٥/ ١٢٤.

وصيدح اسم ناقة له ، وبلال هو ابن بردة ابن أبي موسى الأشعري[١].

« **وجـدْنا في كتـابِ بـني تمـيمٍ** ..... »[٢]

قالوا[٣]: إنه لبشر بن أبي خازم يصف الفرس[٤]، وقيل: للطرماح[٥]. وقبله[٦]:

كـــأنَّ حفيـــفَ مَنخِـــرِهِ إذا مـــا كَـــتَمْنَ الرَّبـــو كِـــيرٌ مُســـتعارُ

قالوا: والكير إذا كان عارية كان أشد لكدِّه، والمعنى لا شفقة لك على العارية؛ لأنها ليست لك، وقيل: المعار المسمّن، من أعرت الفرس إعارة إذا سمّنته[٧]، قال الشاعر:

أعـــيروا خـــيلَكم ثمَّ اركُضُـــوها أحـــقُّ الخيـــلِ بـــالركضِ المعـــارُ[٨]

ويُروى: (المغار) بالغين المعجمة؛ أي: المضمر، من: أغرت الحبل إذا فتلته[٩].

« **المشتري والمرّيخ** »[١٠]: غلبا على الكوكبين المخصوصين من بين ما يوصف

---

(١) الصواب أنه ابن أبي بردة ، لا ابن بردة ؛ واسمه عامر بن عبد الله بن قيس ، ولي قضاء الكوفة بعد شريح ، كان علامةً كثيرَ الحديث. انظر : الثقات لابن حبان ٥/ ١٨٧-١٨٨، وتقريب التهذيب ١١١٢.

وبلال بن أبي بردة (٠٠٠- نحو١٢٦هـ): أمير البصرة وقاضيها، كان راوية فصيحًا أديبًا، وكان ثقة في الحديث. انظر: الثقات لابن حبان ٦/ ٩١، وتقريب التهذيب ١٧٩، والأعلام ٢/ ٧٢.

(٢) من الوافر . انظر : الكتاب ٣/ ٣٢٧، والنوادر لأبي زيد ٣٢، والمقتضب ٤/ ١٠، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٦١، وسر الصناعة ١/ ٢٣١، وخزانة الأدب ٩/ ١٦٨ .

(٣) في ب: قال.

(٤) انظر : ديوانه ١١٣.

(٥) في ب: الطرماح. انظر : ملحقات ديوانه ٣١٢.

(٦) ساقط من: ب.

(٧) انظر : المخصص ٦/ ١٨٥.

(٨)لم أقف على قائله . وانظر البيت في : تنقيح الألباب ٤٠٦، والمخصص ٦/ ١٨٥، ومجمع الأمثال ١/ ٢٦٥، والتنبيه والإيضاح ٢/ ١٧٥ (عير) ، ولسان العرب ٤/ ٦٢٥ (عير).

(٩) كل ما تقدم في هذا البيت ومن الأقوال فيه ورد في : مجمع الأمثال ١/ ٢٦٥-٢٦٦.

(١٠) قال الإسفراييني : «العلم قصديًا كان ك(زيد) و(عمرو) أو اتفاقيًا نحو: ابن عمر والنجم والصعق، وما غلب من الشائعة من نحو: الدبران، والعيّوق، والسماك، والثريا؛ لأنها غلبت من بين ما يوصف بهذه الصفات، وما لم يعرف باشتقاق فملحق بما عرف ك(المشتري) و(المريخ) ». لباب الإعراب ٢٤٥.

بالاشتراء [١٧/أ] والتمريخ وإن كان لا يعرف معناهما على التفصيل فيهما إلا أنا ألحقناهما بما عرفنا إذ ربما يعرف غيرنا ما جهلنا.

« **شخبٌ في الإناء وشخبٌ في الأرض** »[١]؛ أي: شخب واحد في الإناء، وشخب آخر في الأرض، يُقال: شخبَ اللبنُ أو الدم؛ إذا خرج من موضعه ممتدًا، والشّخب بالفتح المصدر، وبالضم الاسم. وأصل المثل في الحالب فتارة يخطئ فيحلب في الأرض، وتارة يصيب فيحلب في الإناء ، فيضرب مثلاً لمن تكلم فيخطئ مرة ويصيب أخرى[٢].

وقولهم: « **إن ذهبَ[٣] عَيرٌ فعَيرٌ في الرباط** » أي: عيرٌ آخرٌ ، والرِّباط: ما تُشدُّ به الدابة ، ويُقال: قطع الظبي رباطه؛ أي: حبالته، يُقال[٤] للصائد: إن ذهب عيرٌ فلم يعلق بالحبالة فاقتصر على ما علق ، يضرب في الرضا بالحاضر وترك الغائب[٥].

« **(كم) الخبرية**[٦] » موصوفة في المعنى؛ لأنك إذا قلت: (كم رجلٍ عندي) كان المعنى: كثيرٌ من الرجال[٧]، أو رجالٌ كثيرون عندي.

« **ثُكلٌ أرأمها ولدًا** »[٨]؛ أي: ما أرأمها ولدًا إلا ثكل، والمثل لبيهس الملقب بنعامة حين قُتِلَ أخوته وأحبته أمه، وقال الناس: إن بيهس قد أحبته أمه، فقال ذلك[٩].

---

(١) قال الإسفراييني عن وقوع المبتدأ نكرة: « ولا يسوغ تنكيره إلا إذا تخصص بوجه ما ، وذلك : بالوصف تحقيقًا نحو (وأجل مسمى عنده) أو تقديرًا نحو (شخب في الإناء وشخب في الأرض) و(إن ذهب عَيرٌ فعيرٌ في الرباط) ، أو معنًى كما في (كم) الخبرية » . لباب الإعراب ٢٤٦.

(٢) انظر: فصل المقال ٦٣، والصحاح ١/ ٢٢٩ (شخب)، ومجمع الأمثال ١/ ٤٥٦، والمستقصى ٢/ ١٢٧.

(٣) قوله: "إن ذهب" ساقط من: ب.

(٤) في ب: ويقال.

(٥) انظر: الصحاح ٣/ ٣٦٣ (ربط)، مجمع الأمثال ١/ ٥٦، والمستقصى ١/ ٣٧٢.

(٦) في ب بعدها: نكرة.

(٧) في ب بعدها: عندي.

(٨) قال الإسفراييني: « أو بكونه فاعلاً معنًى، قُدِّم للتخصيص نحو (ثُكلٌ أرأمها ولدًا)، ولا يكون الخبر هنا إلا جملة فعلية، وقولهم: (شرٌّ أهرَّ ذا ناب) » . لباب الإعراب ٢٤٦-٢٤٧.

(٩) انظر: مجمع الأمثال ١/ ٢٠٣، والمستقصى ١/ ٣٠٨.

«**شرٌّ أهرَّ ذا ناب**» يحتمل أن يكون من[١] الموصوف تقديراً؛ لأن المعنى: شر عظيم أو متفاقم، وأن يكون التقدير: ما أهر ذا ناب إلا شر، كأنهم سمعوا هرير كلب في وقت لا يهر فيه مثله إلا بسوء[٢]، فقالوا ذلك، أي: الكلب إنما حمله على الهرير شر، يُضرب [١٧/ ب] فيما يستدل به على وقوع الشر[٣].

قولهم : « **شرٌّ مرغوبٍ إليه فصيلٌ ريّانٌ** »[٤] أصله أن الناقة لا تدرُّ إلا على ولد أو على بوٍّ، فإذا كان الفصيل ريان لم يَمْرِها فبقي أربابها من غير لبن، يُضرب للغني التجأ إليه محتاج[٥].

قولهم : « **كلُّ شاة برجلها معلَّقةٌ** » من قول وكيع بن سلمة بن زهير بن إياد ، وكان ولِيَ أمر البيت بعد جرهم[٦]، ولما حضرته الوفاة جمع إياداً وقال لهم : «اسمعوا[٧] وصيتي الكلام كلمتان ، والأمر بعد البيان ، من رشد فاتبعوه ، ومن غوي فارفضوه ، وكلُّ شاةٍ برجلها مُعلَّقة»[٨].

« **أمتٌ في الحجر لا فيك** »[٩] من الشواذ، والزمخشري جعله منصوباً في الأصل كـ(سلام عليك)[١٠]، ثم قال : والمثل على أسلوب قولهم : «به لا[١١] بظبي»[١٢].

---

(١) في ب: " أي: ما أهر ذا ناب إلا شر، كأنه" بدلاً من : "يحتمل أن يكون من".

(٢) في ب: بشر.

(٣) انظر : مجمع الأمثال ١/ ٤٦٧، والمستقصى ٢/ ١٣٠.

(٤) قال الإسفراييني: « أو نكرة تتناول كل واحد على سبيل الاستغراق نحو : تمرة خير من جرادة ، وما أحد خير منك ، و(شر مرغوب إليه فصيلٌ ريان) و(كل شاة برجلها معلقة) » . لباب الإعراب ٢٤٧.

(٥) انظر: الصحاح ٦/ ٥٠٩ (مري)، ومجمع الأمثال ١/ ٤٧٠، وشرح لباب الإعراب للفالي ٢٦٥.

(٦) انظر : أخبار مكة للفاكهي ٥/ ١٤٥، وسمط النجوم العوالي ١/ ٢٢٤.

(٧) في ب: اسمعي.

(٨) انظر: مجمع الأمثال ٢/ ١٧١، والمستقصى ٢/ ٢٢٦-٢٢٧، وشرح لباب الإعراب للزوزني ٢/ ٥٧٧.

(٩) قال الإسفراييني: « أو مقدمًا عليه الظرف خبرًا له في نحو (في الدار رجل) ، قال سيبويه : وقد يكون نكرة على غير هذا نحو : (أمتٌ في الحجر لا فيك) ، وهو شاذ » . لباب الإعراب ٢٤٨.

(١٠) انظر : الحجة للفارسي ٤/ ٣٦٢، والمستقصى ١/ ٣٦٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٨٧.

(١١) في ب: ولا.

(١٢) انظر: جمهرة الأمثال ١/ ١٨٠، والمستقصى ٢/ ١٦، وأساس البلاغة ١/ ٦٢٢ (ظبي).

وجه الاستدلال بقولهم: « **ما يكن فإني آتيك** »[١] أن الجزاء وحده لو كان هو الخبر لبقي المبتدأ بلا عائد من الخبر.

« **علمي بزيد كان ذا مال** »[٢] لم يجز، كذا ذكره أبو علي؛ لأن (علمي) مبتدأ، و(بزيد) مفعول به ، والباء مزيدة كما في: قرأت بالسورة ، والضمير في (كان) إن عاد[٣] لزم أن يكون العلم ذا المال ، وإن عاد إلى زيد بقي بلا عائد[٤].

وأقول : لو جعل الضمير لـ(علمي) و(ذا مال) حالاً سد مسد الخبر لكان يصح فيما أظن ، والمعنى: علمي بزيد إذ كان ذا مال ، وكذا لو جعلت مزيدة و(ذا مال) حالاً سد مسد الخبر، كما يُقال : معرفتي زيداً ذا مال.

« **سواءٌ عليَّ أقمت أم قعدت** »[٥] الفعل ههنا نزل منزلة المصدر [١٨/أ] كما في: «تسمع بالمعيدي»، فيمن لا يقول بحذف (أن)[٦]، وكما في الأفعال المضاف إليها أسماء الزمان والمكان، والمعنى: سواءٌ عليَّ قيامك وقعودك، وفي (سواء) ضمير القيام والقعود، والمعنى: القيام والقعود مستويان.

وعلى هذا قولهم : « **مررت برجلٍ سواءٌ هو والعدم** » إذا رفع (سواء)، وإن جعل مجروراً على الوصفية فهو تأكيد للمستكنِّ فيه جيء به ليستقيم العطف.

وقولهم : « **مُكرَهٌ أخوك لا بطلٌ** » من قول أبي حنش خال بيهس، وذلك أن

---

(١) قال الإسفراييني عن وقوع الخبر جملة شرطية: « ونحو (بكراً إن تعطه يشكرك) ، وقد يكون مجموع الشرط والجزاء خبراً ، من غير أن يكون معهما حرف الشرط، ولا بد أن يكون المبتدأ اسماً من الأسماء الشرطية أو مضافاً إليه نحو: من يأتني أو غلام من يأتني أكرمُه) ، وبعضهم على أن الخبر هنا الجزاء وحده ، والشرط من صلة المبتدأ . وجوازُ (ما يكن فإني آتيك) مما يعضد الأول » . لباب الإعراب ٢٤٩-٢٥٠.

(٢) قال الإسفراييني: « ولا بد في الجملة الواقعة خبراً من ضمير يرجع إلى المبتدأ إلا إذا كان ضمير الشأن ... أو كانت مشتملة على جنس... ومن ثم لم يجز: علمي بزيد كان ذا مال ». لباب الإعراب ٢٥٠-٢٥١.

(٣) في ب بعدها: إليه.

(٤) انظر: الإيضاح العضدي ٩٣. وانظر أيضًا : المقتصد ١/ ٢٩٦، ومغني اللبيب ٥/ ٥٩٩-٦٠٠.

(٥) قال الإسفراييني: « ويجوز تقديمه للاهتمام بذكره، نحو: تميميٌّ أنا، وسواء عليّ أقمت أم قعدت؛ أي: قيامك وقعودك، ومررت برجل سواءٌ هو والعدم؛ إذا رفع (سواء)، وفي المثل: مكرهٌ أخوك لا بطل». لباب الإعراب٢٥٣.

(٦) انظر الحديث عن المثل وتخريجه في : ص٦ هـ٢.

بيهس بلغه أن ناسًا من أشجع في غار يشربون وهم قاتلو إخوته ، فقال لخاله : «هل لك في غار فيه ظباء لعلنا نصيب منها؟»، وانطلق به حتى أقامه على فم الغار، ثم دفعه في الغار ، فقال: «ضربًا أبا حنش»، فقال بعضهم[١]: «إن أبا حنش لبطل»، فقال أبو حنش: «مكره أخوك لا بطل»[٢].

« **في بطن زهمان زادُه** »[٣] زهمان: اسم كلب ، وهو مفتوح الزاي في رواية أبي الندى[٤] وابن الأعرابي[٥]، مضموها في رواية أبي الهيثم[٦] وابن دريد[٧]. يضرب لمن كان[٨] معه عدته مما يحتاج إليه، وقال أبو عمرو[٩]: أصله أن رجلاً نحر جزورًا، فقسمها فأعطى زهمان نصيبه، ثم رجع زهمان ليأخذ أيضًا مع الناس، فقال صاحب الجزور: في بطن زهمان زاده . يُضرَب للرجل يطلب الشيء وقد أخذ مرة[١٠].

«أو[١١] كان الخبر فعلاً والمبتدأ يصلح فاعلاً له لو تأخره أو تأكيداً لفاعله»[١٢]،

---

(١) قوله:"ضربًا ... بعضهم" ساقط من: ب.

(٢) انظر : جمهرة الأمثال ٢/ ١٩٦، ومجمع الأمثال ١/ ٢٠٤، ٢/ ٣٧٥، والمستقصى ٢/ ٣٤٧.

(٣) قال الإسفراييني عن وجوب تقديم الخبر: « ويلزم إذا كان مفردًا متضمنًا للاستفهام ... أو اتصل بالمبتدأ ضمير لمتعلقه نحو: على التمرة مثلها زُبدًا، ومنه المثل: (في بطن زهمان زادُه) ». لباب الإعراب ٢٥٤.

(٤) أبو الندى: محمد بن أحمد الغندجاني، عالم باللغة والشعر، شيخ الأسود الغندجاني. انظر: بغية الوعاة ١/ ٥٢.

(٥) ابن الإعرابي: (١٥٠-٢٣١هـ): محمد بن زياد، مولى بني هاشم، عالم باللغة والشعر والرواية، أخذ عنه ثعلب، له النوادر والأنواء والخيل. انظر: طبقات النحويين واللغويين ١٩٥-١٩٧، ونزهة الألباء ١١٩-١٢٢.

(٦) أبو الهيثم الرازي (...-٢٧٦)، إمام لغوي. انظر: بغية الوعاة ٢/ ٣٢٩.

(٧) ابن دريد (٢٢٣-٣٢١هـ): عالم باللغة، واسع الحفظ، أخذ عن السجستاني، وأخذ عنه السيرافي والمرزباني، له جمهرة اللغة، والملاحن. انظر : نزهة الألباء ٢٢٥-٢٢٧، وبغية الوعاة ١/ ٧٦-٨١.

(٨) في ب: يكون.

(٩) أبو عمرو بن العلاء (٠٠٠-١٥٤هـ): أحد القراء السبعة، إمام أهل البصرة في القراءة والنحو، من نحويي الطبقة الرابعة، أخذ عن أبي إسحاق. انظر: طبقات النحويين واللغويين ٣٥-٤٠، وإنباه الرواة ٤/ ١٣١-١٣٩.

(١٠) كل ما تقدم مذكور في: مجمع الأمثال ٢/ ٨٣ . وانظر: جمهرة الأمثال ٢/ ٨٥، والمستقصى ٢/ ١٨٢-١٨٣.

(١١) في ب: إذا.

(١٢) قال الإسفراييني عن امتناع تقديم الخبر: « أو كان الخبر فعلاً والمبتدأ يصلح فاعلاً له لو تأخره أو تأكيدًا لفاعله، كما في: زيد قام، وأنا قمت، بخلاف: زيد قام أبوه، و(أكلوني البراغيث) فيمن يجعله مبتدأ. ومن زعم بأن (الحكم) في قول الضب: (في بيته يؤتى الحكم) مبتدأ تقدمه الخبر فقد سها ». لباب الإعراب ٢٥٤-٢٥٥.

هذه العبارة أولى من أن يقال: (أو[١] كان الخبر فعلاً له)؛ لما فيه من التنبيه على العلة الموجبة [١٨/ ب] لامتناع التقديم، وهو حصول الإلباس، ولما أن تلك لا تشمل قولهم: زيد ضرب؛ فإن التقديم ممتنع ، والخبر ليس بفعل للمبتدأ، اللهم إلا أن يُفسَّر ذلك بالإسناد، ولا يحسن أيضًا ؛ لأن[٢] المسند إليه الفعل ليس المبتدأَ بل ضميرَه، ولما أن[٣] قولهم: «أكلوني البراغيث »[٤] الخبر فيه فعل المبتدأ مع أن التقديم لم يمتنع؛ فإن[٥] السيرافي[٦] ذكر في أحد الوجوه أن (البراغيث) مبتدأ، و(أكلوني) خبر مقدم[٧].

وقيل: إن (البراغيث) فاعل، والواو حرف زيد، ينوون من أول الوهلة أن الفاعل جمع، وهذا الوجه هو المروي عن سيبويه[٨].

وقيل: إن الفاعل قد[٩] أضمر على شريطة التفسير، و(البراغيث) بدل منه، وكان من حقه أن يقال: أكَلَتني؛ لأن البراغيث ليست مما تعقل[١٠].

وزعم السيرافي أنها لما وُصفت بصفات العقلاء مجازًا أُجريت مجرى ما يعقل كما في: ﴿ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾[١١].

واعتُرض عليه بأن الأكل ليس مما يختص بمن يعقل بل يشركهم فيه غيرهم ، بدليل: أكلت الهرة الفأرة، والذئب الشاة، ونحو ذلك. وأجيب بأن الأكل ههنا[١٢]

---

(١) في ب: إذا.

(٢) في ب بعدها: من.

(٣) في ب: في.

(٤) عزيت هذه اللغة لطيئ وأزد شنوءة. انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٧٣٩، وهمع الهوامع ٢/ ٢٥٧. وانظر: الكتاب ٢/ ٤١، ٣/ ٢٠٩، ومجاز القرآن ١/ ١٠١، ١٧٤، ٢/ ٣٤، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٢٨٦، وعلل النحو ٢٧٢.

(٥) في ب: قال.

(٦) أبو سعيد السيرافي (٢٨٤-٣٦٨هـ) : الحسن بن عبد الله، ولي قضاء بغداد، قرأ على ابن مجاهد وابن السراج، له (شرح الكتاب) و(أخبار النحويين البصريين). انظر : نزهة الألباء ٢٦٦-٢٦٧، وإشارة التعيين ٩٣-٩٤.

(٧) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ١٢، ١٩، ٦/ ١٢٢.

(٨) انظر: الكتاب ٢/ ٤٠، وشرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٨-٩، ١٩، ٦/ ١١٦-١١٨، وشرح المفصل ٣/ ٨٧.

(٩) ساقط من: ب.

(١٠) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ١٩، وعلل النحو ٢٧٣، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٠٨.

(١١) يوسف: ٤. وانظر : شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ١٩-٢٠.

(١٢) ساقط من: ب.

محمول على معنى التعدي والجور، كما يُقال: أكل فلان جارَه؛ إذا تعدى عليه، وهذا مما يختص به ذوو العقول[١].

ذكر ابن الأنباري أن قولهم:«في بيته يُؤتى الحكم» من تقديم الخبر على المبتدأ[٢].

وليس بصواب؛ لأن (الحكم) يصلح فاعلاً لـ(يُؤتى)[٣]، والمعنى: يُؤتى الحكم في بيته ، فلا معنى لتقدير التقديم الملبس.

وقد روت[٤] العرب في خرافاتها [١٩/أ] أن الأرنب التقط[٥] تمرة، فاختلسها الثعلب، فأكلها، فانطلقا يختصمان إلى الضب، فقال الأرنب: يا أبا الحسل، فقال: سميعًا دعوت، قال: أتينا لنختصم إليك، قال: عادلاً حكَّمتما، قال: فاخرج إلينا، قال: في بيته يُؤتى الحكم، قال: إني وجدت تمرة، قال: حلوة فكلها، قال: اختلسها الثعلب، قال: لنفسه بغى الخير، قال: فلطمته لطمة، قال: بحقك أخذت، قال: فلطمني، قال: حرٌّ انتصر، قال: فاقض بيننا، قال: حدِّث امرأة حديثين، فإن أبت فأربعة . فذهب أقواله كلها أمثالاً[٦].

الحَظْوة بفتح[٧] الحاء : المرماة ، قال أبو عبيد[٨]: هي التي لا نصل لها. والحُظَيَّة: تصغير الحَظْوة[٩] . وذكر الجوهري أن الحَظوة سهم صغير بقدر ذراع ، فإذا لم يكن فيه

---

(١) انظر : شرح لباب الإعراب للزوزني ٢/ ٦٠٣، ولمصنفك ١٢٧٠.

(٢) انظر: الإنصاف ١/ ٦٥-٦٦.

(٣) جرى الشارح هنا في إعرابه (الحكم) فاعلاً على ما اصطلح عليه بعض العلماء من تسمية نائب الفاعل فاعلاً. انظر: المقتصد ١/ ٣٤٦، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٥٨، وشرح الكافية للرضي ١/ ١/ ٢٠٣.

(٤) في ب: "وهذا في قول الضب على ما زعمت" بدلاً من : " وقد روت".

(٥) في ب: التقطت . وورد بالتأنيث أيضًا في هذه النسخة كل ما يتعلق بالأرنب في هذه القصة.

(٦) انظر: جمهرة الأمثال ١/ ٣١٨، ٢/ ٨٦، ومجمع الأمثال ٢/ ٨٨، والمستقصى ٢/ ٦٠-٦١، ١٨٣.

(٧) ساقط من: ب.

(٨) في ب: عبيدة.

(٩) قال الإسفراييني عن حذف المبتدأ : « وقد يُحذف المبتدأ عند الدلالة ... وفي المثل: (إحدى حُظيّات لقمان)، و(خير قليل وفضحت نفسي). ويلزم ذلك في نحو: (زيدٌ الخبزَ آكلُه) بنصب (الخبز) ... وفي المثل: (كلاهما وتمرًا) فيمن روى. ويجب ذلك فيما التُزم في موضعه غيره نحو ... أرخص ما يكون البر مُدَّان بدرهم أو مُدَّين . وقد رُوي في قوله: الحربُ أول ما تكون فَتِيَّة تسعى ببزَّتها لكل جهولِ
رفع الاسمين ونصبهما واختلافهما ». لباب الإعراب ٢٥٥-٢٥٧.

نصل فهي حُظَيَّة[١].

ولقمان هذا لقمان بن عاد ، وكان بينه وبين رجلين يُقال لهما كعب وعمرو ابنا تقن بن معاوية قتال، وكانا ربَّي[٢] الأبل، وكان لقمان رب غنم، فأعجبه الإبل، فأرادهما[٣] عنها، فأبيا أن يبيعاه، فلم يزل يهتبل منهما غرة رجاء أن يصيبهما، فيذهب بالإبل، فلم يُصِب منهما غرة، قالوا[٤]: وكانت لعمر بن تقن امرأة فطلقها، فتزوجها لقمان، وكانت[٥] تكثر أن تقول: لا فتى إلا عمرو، فقال لقمان يوما[٦]: لقد أكثرت في عمرو ، فوالله لأقتلن عمرًا، فقالت: لا تفعل، وكانت لابني تقن سمُرة يستظلان بها حتى ترد إبلهما فيسقيانها، فصعدها لقمان، فلما وردت الإبل [١٩/ب] تجرد عمرو، وأكبَّ على البئر يستقي[٧]، فرماه لقمان من فوقه بسهم في ظهره، فقال: حسّ، إحدى حُظَيَّات لقمان، فذهبت مثلاً لمن يُعرف بالشر، فإذا جاءت هنة منه قيل: إحدى حُظَيَّات لقمان؛ أي: إنه فعلة من فعلاته[٨].

قولهم : « **خيرٌ قليلٌ وفضحْتُ نفسي** »؛ أي: هذا الفعل خير قليل، ويُروى:« نفع قليل »، وأول من قاله[٩] فاقرة امرأة مُرَّة الأسدي، وقد غاب عنها زوجها، فهويت عبدًا لها كان يرعى ماشيتها، فلما همَّت به أقبلت على نفسها، فقالت:«يا نفسُ، لا خير في الشِّرَّة، فإنها تفضح الحُرَّة، وتُحدث العَرَّة ». ثم أعرضت عنه حينًا، ثم همَّت به، فقالت: « يا نفسُ، موتة مريحة خير من الفضيحة وركوب القبيحة، وإياك والعار ولبس الشنار وسوء الشعار ولؤم الدثار »، ثم همَّت به، ثم قالت: « إن كانت مرة واحدة فقد

---

(١) انظر : الصحاح ٦/ ٢٥١-٢٥٢ (حظو).

(٢) في ب: ربا.

(٣) في مجمع الأمثال : فراودهما .

(٤) ساقط من: ب.

(٥) في ب بعدها: هي.

(٦) في ب: "لها" بدلاً من "يوما".

(٧) في ب: يستقي.

(٨) كل ما ذكر ورد بلفظ قريب في: مجمع الأمثال ١/ ٦٨-٦٩.وانظر: فصل المقال١٠٠، والمستقصى١/ ٦٠.

(٩) في ب: قالته.

تصلح الفاسدة وتكرم العائدة». ثم جسرت على أمرها ، وقد أقبل زوجها وكان غائبًا ، فنعب غراب، فأخبره أن امرأته لم تفجر قط ، ولا تفجر إلا تلك الليلة ، فركب فرسه وسار مسرعًا ، فانتهى إليها ، وقد قام عنها العبد ، وقد ندمت ، وهي تقول : «خير قليل وفضحت نفسي»، فدخل عليها وهو يرعد لما به من الغيظ ، فقالت له: «ما يُرعدك»؟ فقال مُرَّة لتعرف[(١)]: «خير قليل »، فشهقَتْ شهقة وماتت، فقال مُرَّة:

لحـــا اللهُ ربُّ النـــاسِ فـــاقرَ ميتـــةً وأهـــونْ بهـــا مفقـــودةً حـــين تُفقَـــدُ

لعَمـــرُكِ مـــا تعتـــادني منـــكِ لَوعـــةٌ ولا أنـــا مـــن وجـــدٍ عليـــك مُســـهَّدُ

[٢٠/ أ] ثم قام إلى العبد فقتله[(٢)].

إذا قلت : « **زيدٌ الخبزَ آكلُه** » فنصبت (الخبز) فلا بد من أن تضمر له ناصبًا ليكون الذي بعده مشتغلاً عنه بضميره ، وذلك الناصب هو الخبر لـ(زيد)، و(آكله) مرفوع على ما كان مرفوعًا به مفسره ، فلا بد من تقدير مبتدأ ويلزم حذفه لئلا يُتوهَّمُ أنه جملة أخرى مستأنفة.

« **كلاهما وتمرًا** »؛ قاله عمرو بن حراز بن الأقرع الجعدي، وذلك أنه دُفع إليه برجل قد أضرَّ به العطش والسغوب، وعمرو قاعد وبين يديه زبد وتمرة وتامِك، فدنا منه الرجل، فقال : أطعمني من هذا الزبد والتامك، فقال: نعم[(٣)]، كلاهما وتمرًا؛ أي : لك كلاهما وأزيدك تمرًا ، ورُوي: كليهما؛ أي: أطعمك كليهما. وحُكي أن الرجل قال: أنلني مما بين يديك ، فقال عمرو: أيما أحب إليك زبد أم سنام ؟ فقال الرجل : كلاهما وتمرًا ؛ أي: مطلوبي كلاهما وأزيد تمرًا ، ولو نصب لكان المعنى: أعطني كليهما وزدني تمرًا[(٤)].

« **أرخصُ ما يكونُ البرُّ مدَّان بدرهمٍ** » جاز في (مدان) الرفع والنصب ؛ فالرفع على الابتداء، والخبر (بدرهم)، والجملة منصوبة المحل حالاً سد بها مسد الخبر، والعائد

---

(١) في ب: "لتعلم أنه قد علم" بدلا من: "لتعرف".

(٢) انظر: مجمع الأمثال ١/ ٣١٠، والمستقصى ٢/ ٣٧٠.

(٣) كل ما سبق من بداية هذه الفقرة إلى هذا الموضع ساقط من: ب.

(٤) انظر: الفاخر في الأمثال ١١١، وفصل المقال ١٠٥، ومجمع الأمثال ٢/ ١٨١.

إلى ذي الحال محذوف، والتقدير: أرخص ما يكون البر إذا كان مدان منه بدرهم، كما في: أخطب ما يكون الأمير قائمًا، وأما النصب[١] فعلى الحال كما في قولهم: (كلَّمته فاه إلى فيَّ)[٢]؛ على ما سيجيء[٣].

« الحــربُ أوَّلُ مــا تكــونُ فتيَّــةً ..... »[٤]

البيت[٥]. وبعده :

حــتَّى إذا اسْــتَعرت وشــبَّ ضــرامُها عــادَت عجــوزًا غــيرَ ذاتِ حليــلِ

[٢٠/ب] وأجيز فيه[٦] أربعة أوجه : رفع (أول) على أنه بدل من (الحرب) بدل الاشتمال، و(فتيةٌ) لأنه خبر. ونصبهما على أن يكون (أول) ظرفًا ، و(فتية) حال من المستكن في (تكون)، والخبر (تسعى)؛ أي: الحرب أو زمان حصولها فتية . ونصب (أول) على الظرف، ورفع (فتية) على الخبرية. وعكس هذا على أن يكون (أول) مبتدأ ثانيًا ، و(فتية) حال سد بها[٧] مسد الخبر، والجملة خبر عن (الحرب)؛ أي: الحرب أول حصولها إذا كانت فتيَّة، أو أول أوقاتها إذا كانت فتية[٨].

ومذهب الكوفيين في هذه المسائل أن العامل في الحال هو المصدر، والخبر محذوف؛ أي: ضربي زيدًا قائمًا حاصل[٩].

---

(١) في ب: "والنصب" بدلاً من : "وأما النصب".

(٢) ساقط من: ب.

(٣) انظر: ص ٩٦-٩٧ .

(٤) من الكامل . انظر : ديوان عمرو بن معديكرب ١٥٤-١٥٥، والكتاب ١/ ٤٠١، والمقتضب ٣/ ٢٥١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٢٩٩، والتمام في تفسير أشعار هذيل ٦٧.

(٥) في ب تتمته: "تسعى ببزَّتِها لكلِّ جَهولِ".

(٦) في ب: وفيه أجيز.

(٧) ساقط من: ب.

(٨) قوله: "أو أول أوقاتها إذا كانت فتية" ساقط من: ب.

انظر هذه الوجوه في : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٢٩٩، والأمالي النحوية لابن الحاجب ٣/ ١٤٢، وشرح لباب الإعراب للزوزني ٢/ ٦١٢-٦١٣.

(٩) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٦٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ١/ ٣١٩-٣٢٠.

وهذا فاسد للوجهين المذكورين في المتن[١]، وقريب منه: (زيدٌ الخبزَ آكلُه)؛ لأن (زيد) مبتدأ، والخبر محذوف يدل عليه التفسير، والتُزِمَ حذفه استغناء عنه بتفسيره إلا أن التفسير لما لم يكن في موضع الخبر وإنما هو بعد معموله لم يجر مجرى الأمثلة السابقة.

« **المضارع** »[٢] من قبيل المضارع للمعرفة كـ(أفعل من كذا)؛ لأن المعنى الموجب لـ(أفعل) المضارعة قائم فيه، وهو تقدير الألف واللام، واتصال (مِنْ) به يمنع من ظهورهما، ولا يصح في نحو (منطلق)؛ إذ لا مانع فيه من التلفظ بهما، فإذا قُصد معناهما وجب الإظهار، وهكذا حكم الفعل المضارع يصح تقديرهما فيه؛ إذ الفعلية تمنع من ظهورهما لفظًا.

لا يُقال: وهذا قائم في الماضي بعينه؛ لأنا نقول: تقدير الألف واللام – وهما من خواص الاسم– [٢١/أ] إنما يصح فيما بينه وبين الاسم مناسبة قوية وهو المضارع دون الماضي.

[الإخبار بـ(الذي) أو اللام:]

« **متصرفًا فعلها** »[٣] احتراز عن نحو (عسى) و(ليس) و(نِعْمَ) و(بئس)؛ إذا لا يمكن صوغها اسم فاعل أو مفعول.

« **وإنه منصوبًا جاز إيلاؤه الفعل [متصلاً]**[٤] **وإن لم يله الاسم الموضوع هو موضعه إذا لم يلبس**»[٥] مثاله ما إذا قلت في الإخبار عن (درهمًا) في (أعطيت زيدًا

---

(١) قال الإسفراييني: «ومذهب الكوفيّين يُخرج الكلام عمَّا هو المقصود؛ إذ المقصود أن وقوع الحدث إنما هو في هذه الحال، وتقديرُهم يُفيد أن الحدث الواقع في هذه الحال واقع، وهذا لا يُنافي وقوعه في غير هذه الحال، وأيضًا على تقديرهم لا يكون الحال في موقع الخبر، بل هو من تتمَّة المبتدأ، فلا يلزم حذف الخبر، يدلُّ عليه جواز: ضربي زيدًا قائمًا خيرٌ من ضربِه قاعدًا» . لباب الإعراب ٢٥٧-٢٥٨.

(٢) قال الإسفراييني عن دخول ضمير الفصل: «وإذا كان الخبر معرفة أو مضارعًا لها في امتناع دخول حرف التعريف عليه كـ(أفعل من كذا) والفعلِ المضارع= جاز تخلل ضمير الفصل بينهما ». لباب الإعراب ٢٦٠.

(٣) قال الإسفراييني عن الإخبار بالمكني عنه باللام: « ومن هذا الباب الإخبار عن الشيء مكنيًا عنه بـ(الذي) أو اللام التي في معناها، ومجال الأولى أوسع من مجال الثانية؛ حيث دخلت الأولى الجملتين، واختصت الثانية بالفعلية متصرفًا فعلها بعد صوغه مبنيًا للفاعل أو المفعول اسم فاعل أو مفعول ». لباب الإعراب ٢٦٢.

(٤) زيادة يستقيم بها النص وهي في نص لباب الإعراب المطبوع في : ص٢٦٢.

(٥) قال الإسفراييني: « والإخبار سائغ عن كل اسم في جملة إلا إذا تعذر الوفاء بشرطه ، وشرطه: تصدير الجملة

درهمًا): (الذي أعطيت زيدًا إياه درهم)، هذا أصل الكلام، ولكن جاز لك أن تجعل الضمير متصلاً بالفعل نحو: (الذي أعطيته زيدًا درهم)؛ حيث لم يُلبس[١]، وإن أردت في (أعطيت زيدًا عبد الله) أن تقول: (الذي أعطيته زيدًا عبدُ الله) لم يجز للإلباس.

الضمير المتصل في نحو: (الضاربي والضاربك) ضمير منصوب عند الأخفش، وضمير مجرور عند سيبويه، فلا يكون منصوبًا إلا معنى، فعلى هذا لو قلت في: (ضربت زيدًا): (الضارب أنا زيد) لم يحسن[٢].

[الإخبار عن المضاف إلى الأعداد[٣]:]

اسم الفاعل المشتق من العدد لا يخلو من أن يكون: من العشرة فما دونها، أو مما وراء ذلك :

والأول: يُضاف من العدد إلى ما هو منه أو إلى ما[٤] دونه.

والثاني: لا يُضاف إلا إلى[٥] ما هو منه، تقول: (هذا ثالث ثلاثة وثالث اثنين)؛ أي: جاعلها ثلاثة، وكذلك: (رابع ثلاثة) من: (ثلثتهم وربعتهم)، وتقول: (هذا ثاني

بالموصول مبتدأ، وتأخير الاسم المراد عنه الإخبار خبرًا؛ بوضع ضمير للموصول موضعه، وإنه منصوبًا جاز إيلاؤه الفعل متصلاً – وإن لم يله الاسم الموضوع هو موضعه إذا لم يلبس – وحذفه متصلاً منصوبًا أيضًا في صلة اللام كان أو في صلة (الذي) فيمن يجعل المتصل بالوصف منصوبًا لفظًا ومعنى وإلا فهو ضعيف فيه » . لباب الإعراب ٢٦٢-٢٦٣.

(١) في ب: يلتبس.

(٢) انظر الرأيين في: الكتاب ١/ ١٧١، ١٨٧، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٩٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٢٤، وشرح لباب الإعراب للفالي ٢٩٦، وللزوزني ٢/ ٦٣٣.

(٣) قال الإسفراييني: « وإذا كان المضاف إليه المركب من العشرة مع ما نيف عليها –والمضاف اسم الفاعل المشتق من العدد ولا يكون إلا منه – ففي الإخبار يجب رد المحذوف من المضاف؛ لزوال علته، ولا يسوغ فيه اللام، وكذا في كل ما أضيف إلى العدد المشتق هو منه. وأما في المضاف إلى ما دونه – ولا يكون إلا فيما دون العشرة – فلا منع؛ لأنه بما يُؤخذ من الفعل أشبه. قال الأخفش: وجاز في القياس: (الثاني اثنين أنا)، واستهجن: (الثانيهما أنا اثنان)؛ لعدم الفائدة، بخلاف: (الضاربهما أنا رجلان) ». لباب الإعراب ٢٦٤-٢٦٥.

(٤) في ب بعدها: هو.

(٥) ساقط من: ب.

اثني عشر ، وثالث ثلاثة عشر)، والأصل: ثاني عشر اثني عشر، وثالث عشر ثلاثة عشر، إلا أنهم كرهوا إضافة اسم جُمع من اسمين إلى اسم قد جُمع من اسمين للطول، فحذفوا الثاني من الأول[١].

ولا تقول: (ثالث اثني عشر)؛ [٢١/ب] بمعنى: جاعلهم ثلاثة عشر؛ إذ ليس ثمة مصدر يفيد التصيير على هذا العدد المركب.

فإن أردت الإخبار عن المضاف إليه في قولك: (هذا ثالث ثلاثة) قلت: (الذين هذا ثالثهم ثلاثة)، ولو قلت بالألف واللام: (الثالثهم هذا ثلاثة) لم يجز؛ لأن اللام إنما تدخل الفعلية تحقيقًا أو تقديرًا؛ وليس[٢] هذا من (فعَلَ)؛ لأنه بمعنى: واحد من ثلاثة. قال الأخفش: ألا ترى أن العرب لا تقول: هذا خامس خمسة غدًا.

وأما في المضاف إلى ما دونه فتقول: الذين هذا رابعهم ثلاثة، وجاز: الرابعهم هذا ثلاثة.

قال ابن السراج: وهو ضعيف أيضًا؛ لأنه ليس له فعل معلوم، وإنما هو مشتق من العدد، وليس بمشتق من مصدر معروف، كما اشتق (ضارب) من (الضرب)، وتقول في: (هذا ثالث ثلاثة عشر): الذين هذا ثالث عشرهم ثلاثة عشر، فترد ما حذفت لزوال علته.

أما إجازة الأخفش في القياس: (الثاني اثنين أنا)[٣] فليست مما يُعرَّج عليه؛ لأنه في معنى: الذي ثنّى اثنين أنا، وليس في الكلام (ثنى) حتى يصاغ منه الثاني بمعنى الواحد، ولو كان لما نصب؛ لأنه غير متعد.

وإنما استُهجن: (الثانيهما أنا اثنان) لما أن اللذين أنت ثانيهما لم يكونا إلا اثنين، فأخبرت عنهما بشيء كفت الضرورة أمره، بخلاف (الضاربهما أنا رجلان)؛ لأنك إذا قلت: (الضاربهما) لم يُعلم أرجلان أم امرأتان، قال: ولو قالت المرأة: (الثانيهما أنا

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٥٦٠، والأصول ٢/ ٣٣١، والإنصاف ١/ ٣٢٢.

(٢) في ب: إذ ليس.

(٣) انظر: الأصول ٢/ ٣٣٢.

اثنان) كان كلامًا ؛ لأنها قد تقول : الثانيتهما أنا اثنان[١].

[الإخبار عن الضمير في (ويحه رجلاً)[٢]:]

قال المازني: الهاء في (ويحه رجلاً) [٢٢/أ] جاءت بعد مذكور، ويجوز الإخبار عنها ، كما يجوز عن المضمر المذكور، نحو: الذي ويحه رجلاً هو[٣].

وفيه قبح؛ لأن (ويح) في معنى الدعاء مثل الأمر والنهي، و(الذي) لا يوصل بهما؛ لأنهما لا يُوضِّحانه، والدعاء بتلك المنزلة، قال: إلا أن هذا أسهل؛ لأن لفظه كلفظ الخبر، وقال ابن السراج: وهو عندي غير جائز؛ لأن هذه أخبار جعلت في موضع الدعاء، فلا يجوز أن يحال عن ذلك[٤].

[امتناع الإخبار عن الضمير الذي يستحقه غير الموصول[٥]:]

مثال المضاف إلى المضمر المستحق لغيره: (زيد ضربت غلامه)، فلو ذهبت تخبر عن (الغلام) قائلاً: (الذي زيدٌ ضربته غلامُه) عاد الضمير الموضوع موضعه إلى الموصول ، وبقي المبتدأ بلا عائد، فيخلو المستحق عما استحقه.

ومثال المشتمل على ضمير يستحقه غيره قولك: (الذي التي أبوها أبوه هند زيد) على معنى: الذي أخته هند زيد؛ فالموصول الثاني بصلته مشتمل على ضمير الموصول الأول، وهو الهاء المتصل بـ(أبوه)، فلو ذهبت تخبر عنه قائلاً: (التي الذي هي هند زيد التي أبوها أبوه) لم يجز؛ لأنه يبقى (الذي) بلا عائد .

وكذا إذا قلت: (زيد أبوك رجل يحبه)، فـ(رجل يحبه) مشتمل على ضمير (زيد)، فلو أخبرت عنه قائلاً: (الذي زيد أبوك هو رجل يحبه) بقي المبتدأ بلا عائد.

---

(١) انظر: شرح لباب الإعراب لمصنفك ١٣٢٠-١٣٢١.

(٢) قال الإسفراييني: « وأجيز عن الضمير في (ويحه رجلاً)، والأظهر منعه ». لباب الإعراب ٢٦٦.

(٣) انظر: الأصول ٢/ ٢٩٩، وشرح لباب الإعراب للفالي ٣٠٥، وللزوزني ٢/ ٦٤٣.

(٤) الأصول ٢/ ٢٩٩.

(٥) قال الإسفراييني: « وكذا في الضمير الذي يستحقه غيره، مبتدأ كان أو موصوفًا أو موصولاً. وكذا المضاف إليه، أو المشتمل عليه لخلو المستحق مما يستحقه ». لباب الإعراب ٢٦٦.

وكذا إذا قلت: (زيد إكرامي غلامه واجب)، فلو أخبرت عن (إكرامي غلامه) قائلاً: (الذي زيد هو واجب إكرامي غلامه) بقي المبتدأ بلا عائد.

[امتناع الإخبار عن الموصول بدون صلته[١]:]

لا يجوز الإخبار عن الموصول [٢٢/ب] بدون صلته؛ لأنك لو قلت في: الذي أبوه زيد عمرو: (الذي هو أبوه زيد عمرو الذي) فقد جعلت الجملة صلة للضمير ، وأخليت (الذي) المؤخر عن الصلة.

لا يمتنع[٢] في القياس أن يوصل (الذي) بـ(الذي) إلا أنه لم يسمع، ولكنه شيء وضعه النحويون للتدرُّب والرياضة[٣].

[الإخبار بعد تتالي الموصولات[٤]:]

بيان المسألة المحكية عن المازني في تتالي الموصولات أن (الذي) مبتدأ ، و(التي) مبتدأ ثان، و(اللذان) مبتدأ ثالث، و(التي) مبتدأ رابع، و(أبوها) مبتدأ خامس، و(أبوهما) خبر للمبتدأ الخامس، والجملة – أعني المبتدأ الخامس بخبره – صلة لـ(التي)[٥]، و(أختها) خبر لـ(التي)، و(التي) بصلتها وخبرها جملة واقعة صلة لـ(اللذان)، والعائد إليهما هو المتصل بـ(أبوهما)، و(أخواك) خبرهما، ثم(اللذان)بصلتهما وخبرهما[٦] صلة

---

(١) قال الإسفراييني: « وكذا في الموصول بدون صلته ؛ لتعذر وصل الضمير وخلوه من الصلة ، وأما مع الصلة فلا منع كالموصوف والمضاف » . لباب الإعراب ٢٦٦-٢٦٧.

(٢) في ب: يمنع.

(٣) انظر : الأصول ٢/ ٣٥٤، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١/ ٢٣١، وشرح لباب الإعراب لمصنفك ١٣٣٣.

(٤) قال الإسفراييني: «ولا بد فيه من ضميرين: أحدهما له والآخر للأول، وإن كان الذي بعد السابق اثنين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة أو ما بلغ فالحكم ما ذكر من افتقار كل واحد إلى ما يكون صلة، وإلى ما يكون خبراً كالمسألة المحكية عن المازني، وهي: (الذي التي اللذان التي أبوها أبوهما أختها أخواك أخته زيد).

وامتحان صحته بإقامة اسم مقام كل موصول بصلته في معناه، حتى يرتد الجميع إلى واحد، فإن أردت الإخبار فيها عن الموصول الأول أو الثاني بصلته فلك ذاك، وكذا عن خبر الأول، وأما سائر ما في صلته فلا يتأتى فيه ذلك، إلا في خبر الموصول الثالث والمتصل به لما تقدم، فتذكره ». لباب الإعراب٢٦٧- ٢٦٨.

(٥) في ب بعدها: والعائد إليها هو الهاء في (أبوها).

(٦) في ب: "وصلتهما بخبرهما" بدلا من: "بصلتهما وخبرهما".

لـ(التي)، والعائد إليها هو المتصل بـ(أختها)، ثم (التي) بصلتها وخبرها صلة لـ(الذي)، والعائد إليه هو الهاء في (أخته) ، و(زيد) خبر لـ(الذي)[١].

وامتحانه أن تعمد إلى (التي أبوها أبوهما) فتضع موضعها (أختهما)؛ لأن التي أبوها أبو شخصين آخرين فهي أختهما ، فيصير[٢]: الذي التي اللذان أختهما أختها أخواك أخته زيد.

ثم تعمد إلى (اللذان أختهما أختها) فتضع موضعهما (أخواها)؛ لأن اللذين أختهما أخت امرأة فقد يكونان أخويها ، فيصير الكلام : الذي التي أخواها أخواك أخته زيد[٣].

ثم تعمد إلى (التي) بصلتها وتقيم مقامها (أختك)؛ لأن التي أخواها أخواك [٢٣/أ] قد[٤] تكون أختك ، فيصير الكلام : الذي أختك أخته زيد ، فيرتدُّ الجميع إلى واحد، ويظهر منه[٥] صحة الكلام.

فإن أردت الإخبار عن الموصول الأول بصلته فلك ذلك نحو : الذي هو زيد الذي التي اللذان[٦] أبوها أبوهما أختها أخواك[٧]، والمعنى: الذي[٨] هو زيد الذي أختك أخته.

وإن أردت الإخبار عن الموصول الثاني بصلته قلت : التي[٩] الذي هي أخته زيد التي اللذان أبوها أبوهما أختها أخواك ؛ أي: التي أخوها زيد التي أخواها أخواك.

---

(١) انظر: الأصول ٢/ ٣٢١-٣٢٢، وشرح لباب الإعراب للفالي ٣٠٧، وللزوزني ٢/ ٦٤٦.

(٢) في ب بعدها: الكلام.

(٣) ساقط من: ب.

(٤) في ب: فقد.

(٥) ساقط من: ب.

(٦) ساقط من: ب.

(٧) في ب بعدها: أخته.

(٨) ساقط من: ب.

(٩) ساقط من: ب.

ولو أردت ذلك في الموصول الثالث فقلت: اللذان الذي التي هما أخواك أخته زيد اللذان التي أبوها أبوهما أختها لم يجز؛ لأن الموصول الثالث بصلته مشتمل على ضمير الموصول الثاني، وهو المتصل بـ(أختها)، فيبقى بلا عائد.

وكذا إذا أردت الإخبار عن الموصول الرابع لاشتمال صلته على ضمير الموصول الثالث، وهو المتصل بـ(أبوهما)، فيبقى بلا عائد. وكذا في المبتدأ الذي ليس بموصول؛ لأنه مضاف إلى ضمير الموصول الرابع، وفي خبره لإضافته إلى ضمير الموصول الثالث. وكذا في خبر الموصول الرابع لإضافته إلى ضمير الموصول الأول[١].

وأما خبر الموصول الأول فسائغ عنه الإخبار نحو: الذي الذي التي اللذان التي أبوها أبوهما أختها أخواك أخته هو زيد. وكذا عن خبر الموصول الثالث نحو: اللذان الذي [٢٣/ ب] التي اللذان التي أبوها أبوهما أختها هما أخته زيد أخواك ؛ أي: اللذان أخوهما زيد أخواك.

[الإخبار عن الاسم المعطوف عليه[٢] :]

إذا قلت: (جاءني زيدٌ وعمرٌو) فإن أردت[٣] الإخبار عن (زيد) قلت: الذي جاءني هو وعمرو زيد، فتُؤكِّد المستكنَّ في (جاءني) بالمنفصل؛ ليتأتَّى العطف عليه. وهذا[٤] هو المراد بـ « **رعاية ما يُشترط** ».

« **وأما في جملتين معطوف إحداهما على الأخرى ولا مُلابسة بينهما** » إنما قلنا : «ولا مُلابسة[٥]» احتراز عن مثل: (ضربت زيداً وأكرمت عمراً عنده) فلك أن تقول: (الذي ضربته وأكرمت عمراً عنده زيد).

---

(١) في ب: الثاني.

(٢) قال الإسفراييني: «وأما الاسمان معطوفًا أحدهما على الآخر في جملة فقد يتأتَّى الإخبار عن كل واحد منهما وحده، وعن كليهما مع رعاية ما يشترط. وأما في جملتين معطوف إحداهما على الأخرى ولا مُلابسة بينهما فلا يتأتَّى في واحد منهما ». لباب الإعراب ٢٦٨.

(٣) في ب: "فأردت" بدلا من: فإن أردت".

(٤) في ب: هذا.

(٥) في ب بعدها: بينهما.

[الإخبار عن البدل[١]:]

قال ابن السراج في معنى قول المازني في استقباح الإخبار عن البدل: لأنك جئت بالبدل بعدما قدَّرت كلامك تقديراً فاسداً: «يعني أن حق المبدل أن يستغني بنفسه قبل دخول البدل؛ لأن حق البدل أن يكون متى أسقط استغنى الكلام، فلو قلت: (المارُّ أنا برجل أخوك) لم يجز؛ لأنه لم يرجع شيء إلى الألف واللام، فكان[٢] الكلام فاسداً، وكذا لو قلت: (زيد ضربت أخاك إياه) لم يجز؛ لأنه لم يرجع إلى (زيد) شيء، وقولك:(إياه) بعدُ بمنزلة ما ليس في الكلام، قال المازني: وكلا القولين مذهب وليس بقوي»[٣].

[الإخبار عن الاسم المرفوع المتنازع عليه[٤]:]

إذا قلت: (ضربت وضربني زيد) فأردت الإخبار عن (زيد) قلت: (الذي ضربته وضربني زيد)، ولا تحذف المفعول لما ذكره في المتن.

وقال المازني: الوجه (الضارب أنا والضاربي زيد)، على أن يكون (أنا) خبر (الضارب)، والمفعول محذوف، والخبر في الجملة الثانية [٢٤/أ] مبين عنه كما في الأصل[٥].

وأقول: لو كان العامل الأول نحو: (ضربني وضربت زيد) لزم أن يُقال: (الضاربي والضارب أنا زيد)، ولا يُبرز الضمير؛ لأنه أضمر على شريطة التفسير كما في

---

(١) قال الإسفراييني: «وأما البدل فإن أردت الإخبار عنه في نحو: (مررت برجل أخيك) قلت: (المار أنا برجل به أخوك)، واستقبحه المازني؛ لأنك جئت بالبدل الذي لا يصح الكلام إلا به، فجعلته بعدما قدَّرت كلامك تقديراً فاسداً ، ومن أجاز هذا أجاز: زيد ضربت أخاك إياه ». لباب الإعراب ٢٦٩.

(٢) في ب: وكان.

(٣) انظر : الأصول ٢/ ٣٠٤-٣٠٥، بتصرف . وانظر : شرح لباب الإعراب للزوزني ٢/ ٦٥١.

(٤) قال الإسفراييني:«وإذا أردت الإخبار عن الاسم الذي يتنازعه فعلان معطوف أحدهما على الآخر في الفاعلية والمفعولية فاعلاً لأحدهما، والمفعول محذوف، فإنما يتأتَّى بإضمار المفعول، وإن حُذِف حُذِف للطول لا على ما حذف في الأصل، وإلا يلزم إخلاء الصلة عما يعود إلى الموصول. ورأي المازني أن يجعل الكلام جملتين اسميتين معطوفًا إحداهما على الأخرى محذوف المفعول كما في الأصل. ولا يحسنُ هذا عندي إذا أُعمِلَ الأول ، وإلا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه». لباب الإعراب ٢٧٠.

(٥) انظر: الأصول ٢/ ٣١٥-٣١٦، وشرح الكافية للرضي٢/ ١/ ٢٤٠، وشرح لباب الإعراب للزوزني٢/ ٦٥٤.

قوله :

..... وعـــزَّةُ ممطـــولٌ معـــنًّى غريمُهـــا[١]

و(زيد) خبر (الضاربه)[٢]، فيكون قد عطف قبل تمام المعطوف، فلا يحسن[٣].

[الإخبار عن المفعول المتنازع فيه[٤]:]

وإذا قلت في: (ضربني وضربت زيدًا) أو (ضربت وضربني زيد): (الضاربي والضاربه أنا زيدٌ) أو(الضاربه أنا والضاربي زيد) فلا محذوف في الكلام؛ لأن ضمير اللام مستكن في الوصف في إحدى الجملتين، وبارز في الثانية ، فلا فساد.

إلا أن المازني لا[٥] يفرِّق، ويقول: الوجه أن يقال: (الضاربي هو والضاربه أنا زيد) كما في المسألة السابقة[٦]. وليس بالوجه؛ لأنه ليس من الإخبار عما ذكرنا في شيء، ولا أدري ما دعاه إلى هذا التكلف هنا.

[خبر (إنَّ) وأخواتها[٧]:]

« **أشبهَ شرجٌ شرجًا لو أنَّ أُسَيمرًا** » قاله لقيم بن لقمان، وكان هو وأبوه قد نزلا منزلاً يقال له شرج، فذهب لقيم يعشِّي إبله، وقد كان لقمان يحسد لقيمًا، وأراد هلاكه، فاحتفر له خندقًا، وقطع كل ما هناك من السمر، ثم ملأ به الخندق، فأوقد عليه ليقع فيه لقيم، فلما أقبل عرف المكان، وأنكر ذهاب السمر، فعندها قال ذلك[٨].

---

(١) سبق تخريجه في: ص٤٧ هـ٦.

(٢) في ب: الضاربي.

(٣) انظر : شرح لباب الإعراب للفالي ٣١٥، وللزوزني ٢/ ٦٥٥.

(٤) قال الإسفراييني: « وإن كان مفعولاً له والفاعل مضمر فالإخبار على طريقه ، ولا فساد ، ولا حاجة إلى ما تكلفه المازني وإن كان لا يفرق » . لباب الإعراب ٢٧١.

(٥) في ب: لم.

(٦) انظر : شرح لباب الإعراب للفالي ٣١٦، وللزوزني ٢/ ٦٥٦، ولمصنفك ١٣٤٨-١٣٤٩.

(٧) قال الإسفراييني : « ويحذف في نحو : (إنَّ محلاً وإن مرتحلاً) ، وفي نحو (أشبه شرج شرجًا لو أن أُسيمرًا) ». لباب الإعراب ٢٧١-٢٧٢.

(٨)انظر :جمهرة الأمثال ١/ ٥٩، ومجمع الأمثال١/ ٤٥٨، والمستقصى ١/ ١٨٨.

وشرج ههنا: موضع بعينه، والشرج في غير هذا الموضع: مسيل الماء من الحرة إلى السهل[١]. وأسيمر: تصغير أسمر ، جمع سمُرة. وأراد: لو أن فيه أسيمراً.

يضرب في الشيئين يتشابهان [٢٤/ب] في شيء ويفترقان في شيء، قال الزمخشري: أي أشبه هذا المكان الذي رحت إليه المكان الذي غدوت عنه لو أن السمرات التي عهدتها به كانت قائمة الآن[٢].

(ليت) في البيت[٣] جارٍ مجرى: أتمنى، ولا محذوف في الكلام عند الكسائي[٤]، وعند الفراء أن (رواجعًا) خبر (كان) مضمرة[٥]؛ أي: كانت رواجع[٦].

فإن قلت: فعلى هذا فالخبر (كانت) وقد حذفت، فيكون الخبر محذوفًا على ما هو مذهب البصريين[٧]. قلت: المحذوف هو الخبر عند البصريين، نحو: يا ليت لنا أيام الصبا، و(رواجعا) حال[٨]، وعند الفراء المحذوف جزء الخبر لا كله؛ لأن الخبر إنما هو (كانت) مع اسمها وخبرها، والخبر لم يحذف، فظهر الفرق[٩].

---

(١) انظر : الصحاح ١/ ٤٧٩-٤٨٠ (شرج).

(٢) انظر : المستقصى ١/ ١٨٨.

(٣) قال الإسفراييني ممثلا لحذف الخبر: « ونحو : يا ليت أيام الصبا رواجعا عند أصحابنا خلافًا للكسائي والفراء ». لباب الإعراب ٢٧٢.
والبيت من الرجز ، عزي لرؤبة وللعجاج . وذكر البغدادي أنه لم يقف على قائله.
انظر: الكتاب ٢/ ١٤٢، والمفصل ٥٣، وطبقات فحول الشعراء ١/ ٧٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٠، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٣٤-٢٣٦.

(٤) انظر: الأصول ١/ ٢٤٨، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٨١، وشرح التسهيل ٢/ ٩-١٠.

(٥) انظر: معاني القرآن ١/ ٤١٠. وانظر أيضًا: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٢٥، والتسهيل ٦١، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢/ ١٢٣٦.

(٦) هذه الفقرة: "ليت في البيت ... كانت رواجع" ساقطة من: ب.

(٧) انظر: الأصول ١/ ٢٤٨، والمفصل ٥٣، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٨٠، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢/ ١٢٣٧.

(٨) انظر المصادر المذكور في الهامش السابق.

(٩) هذه الفقرة: "فإن قلت ... فظهر الفرق" ساقطة من: ب.

[خبر (لا) النافية للجنس:]

« **لا غلامَ رجلٍ** »[١] « **ظريفٌ** » ههنا هو الخبر قطعًا ولا يحتمل الوصف؛ لأن (غلام)[٢] منصوب لفظًا ومعنًى، بخلاف: لا رجل ظريف؛ فإن (ظريف) يحتمل أن يكون صفة محمولة على محل (لا) مع المنفي[٣].

[المضارع المرفوع[٤]:]

(زيد سيضرب) الفعل[٥] بانفراده لم يقع موقع الاسم؛ لأن الاسم لا يقع بعد السين، ولكنه مع السين واقع موقعه، وإنما تقيد بقولنا: « **لا يكون عاملاً فيه** » احترازا عن نحو[٦]: لم يضرب ولن يضرب.

[المفعول المطلق:]

« **فعاديت شيئًا**..... .....[٧]»[٨]

أي: عداءً ، والعِداء: الموالاة بين الصيدين ، يصرع أحدهما على إثر الآخر في طلق واحد[٩]. والدريس: الثوب الخلق، وفي معناه الدرس[١٠]. والموم: البرسام، يقال:

---

(١) قال الإسفراييني: « ومنها خبر (لا) التي لنفي الجنس، وهي في قول أهل الحجاز نحو: لا غلام رجل ظريف ». لباب الإعراب ٢٧٣.

(٢) في ب: الغلام.

(٣) في ب: النفي.

(٤) قال الإسفراييني : « وأما مرفوع الفعل فهو المضارع الواقع بحيث يصح وقوع الاسم إما مجردًا ، أو مع حرف لا يكون عاملاً فيه نحو : زيد يضرب أو سيضرب ». لباب الإعراب ٢٧٤.

(٥) ساقط من: ب.

(٦) في ب بعدها: زيد.

(٧) من الطويل ، لأبي خراش الهذلي . انظر : ديوان الهذليين ٢/ ١٤٤، والشيرازيات ١/ ٢٩٤، والمقتصد ١/ ٥٠٢.

(٨) قال الإسفراييني: « وقد يقرن بالفعل غير المصدر مما هو بمعناه مصدرًا كان ... أو غير مصدر... وجاز فيما هو أعم منه كقوله : فعاديت شيئًا والدريسُ كأنما يُقلّبه وِردٌ من الموم مُردِمِ

ومنه قولهم: (ما أغفله عنك شيئًا)؛ إذ المعنى: انظر وتفكر شيئًا، ولكنه حذف للكثرة ».لباب الإعراب٢٧٥-٢٧٦.

(٩) انظر : الصحاح ٦/ ٤٠٨ (عدو).

(١٠) في ب: الدريس. انظر : الصحاح ٣/ ٩٠ (درس).

ميَم الرجل فهو مَمُوم[١]. وأردمت الحمَّى: دامت ، يُقال: وِرْدٌ مُرْدِم وسحاب مُرِدْم[٢].

ذكر سيبويه [٢٥/أ] قولهم: « **ما أغفلَه عنك شيئًا** »، وفسَّره بقوله: «أي دع الشك عنك »، ثم قال: « فحذف هذا لكثرة استعمالهم هذا الكلام »[٣].

ورُوي عن أبي عثمان أنه قال: سألت الأخفش عنه فقال: لم أزل أسأل عن هذا، وقال المازني: سألت الأصمعي وأبا زيد وأبا هلال عنه، فقالوا: ما ندري ما هو؟[٤].

وقال الزجاج: سمعت المبرد يقول: كان أصحابنا لا يعرفون معنى هذا الحرف[٥]؛ يعني المازني والجرمي[٦].

وقال أبو سعيد: ما فسّره من مضى إلى أن مات المبرد، وفسَّره الزجاج، فقال: معناه على كلام قد تقدم؛ كأن قائلاً[٧] قال: زيد ليس بغافل عني، فقال المجيب: بلى، ما أغفله عنك؛ أراد أن يبعثه على أن يعرف صحة كلامه، فقال: انظر شيئًا؛ فإنك تعرف صحة ما أقول لك، كما تقول: انظر قليلاً[٨].

وحكى أبو العلاء المعري[٩] عن بعضهم أن الذي قيل له هذا الكلام كان له صديق عوّده أن يبره ويحسن إليه، وأنه ذكر صنيعه به، فقال له السامع: ما أغفله عنك شيئًا، قال فالكلام يتم عند قوله: (عنك)، وقوله: (شيئًا) من كلام مستأنف؛ كأنه قال:

---

(١) انظر : الصحاح ٥/ ٤٢٩ (موم).

(٢) انظر: الصحاح ٥/ ٢٦٩ (ردم).

(٣) الكتاب ٢/ ١٢٩.

(٤) انظر : الصحاح ٥/ ٣٩ (عقل) ، ولسان العرب ١١/ ٤٦٦ (عقل).

(٥) في ب: الحروف.

(٦) انظر: تأويل مشكل القرآن ٩٠، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥١٥.

الجرمي (٠٠٠-٢٢٥هـ): هو صالح بن إسحاق ، أخذ عن يونس والأخفش الأوسط ، صنف الفرخ ، قرأ كتاب سيبويه على الأخفش . انظر : طبقات النحويين واللغويين ٧٤، وأخبار النحويين البصريين ٨٤ .

(٧) ساقطة من: ب.

(٨) انظر: شرح السيرافي ٢/ ٤٦١ (دار الكتب العلمية).

(٩) أبو العلاء المعري (٣٦٣-٤٤٩هـ): أحمد بن عبد الله التنوخي، ولد بمعرة النعمان، نحوي شاعر لغوي، سمى نفسه رهين المحبسين، ذهب بصره وهو ابن أربع سنين، من مؤلفاته: سقط الزند، ورسالة الغفران، ورسالة الملائكة. انظر: معجم الأدباء ١/ ٣٩٦-٣٩٧، وبغية الوعاة ١/ ٣١٥-٣١٧.

فكِّر[١] شيئًا؛ أي: تفكيرًا قليلاً؛ أي: إنه قد انتقل عن الحال التي كنت تجده عليها ، فكأن الرجل المثني على الصديق شكَّ في أمره ولم يدر ما أغفله عنه، فقال له من حضر: فكّر[٢] شيئًا؛ أي: دع الشك ؛ لأنه إذا فكر وجب أن يضح له الأمر[٣].

«**مشى البعير العِرَضنة**»[٤] بكسر العين وفتح الراء، وكذلك (العرضنى) [٢٥/ب] إذا مشى مشية في شق فيها بَغْيٌ[٥]؛ أي: اختيال ومرح، والنون زيدت للإلحاق[٦].

يُقال: مات حتف أنفه وحتف أنفيه[٧]؛ أي: مات ولم يقتل، وأصله أن يموت الرجل على فراشه، فتخرج نفسه من أنفه وفمه[٨].

عرقوب[٩]: اسم رجل من العمالقة ضربت به العرب المثل في الخلف، وذلك أنه أتاه أخ له يسأله شيئًا ، فقال: إذا أطلع نخلي، فلما أطلع قال: إذا أبلح، فلما أبلح قال : إذا أزهى، فلما أزهى قال: إذا أرطب، فلما أرطب قال: إذا صار تمرًا، فلما صار تمرًا أخذه من[١٠] الليل ولم يعطه شيئًا[١١].

---

(١) في ب: فكره.

(٢) في ب: فكره.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ١٢٩، والمستقصى ٢/ ٣١٣، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥١٤.

(٤) قال الإسفراييني: « وقد يحذف ويقام وصفه مقامه، نحو: قمت طويلاً، وضربت شديداً، فإن كان الموصوف مأخوذاً في حده صلح انتصابه على المصدر، نحو: قعدت القرفصاء، ومشى البعير العِرَضْنة». لباب الإعراب ٢٧٦.

(٥) في ب بعدها: من نشاط.

(٦) انظر: العين ٢/ ٣٢٥ (عرضن) ، والكتاب ٤/ ٣٢٠، وجمهرة اللغة ٢/ ٧٤٨ (عرض).

(٧) قوله: "وحتف أنفيه" ساقط من: ب.

(٨) انظر: تهذيب اللغة ٤/ ٤٤٤ (حتف) ، ومجمع الأمثال ٢/ ٣١٤، والمستقصى ٢/ ٣٣٨.

(٩) قال الإسفراييني: « وينتصب بإضمار فعل إما مستعمل إظهاره، نحو : خيرَ مقدم، ومواعيد عرقوب، وجزاء سمنار ، كقوله: وعَدتَ وكان الخُلف منك سجيةً مواعيدَ عرقوب أخاه بيترب

وقوله : جزَتنا بنو سعد بحسن فعالنا جزاء سِنِمَّار وما كان ذا ذنبِ » .

لباب الإعراب ٢٧٧.

(١٠) في ب: في.

(١١) انظر : مجمع الأمثال٢/ ٣٦٧-٣٦٨، والمستقصى ١/ ١٠٨.

و(يترَب) بالتاء المنقوطة بنقطتين وفتح الراء[١]: اسم موضع قريب من اليمامة ، ويُروى (يثرب) بالثاء ذات الثلاث وهي اسم مدينة الرسول عليه السلام[٢]، والأول أصح لأن العمالقة لم يسكنوا[٣] المدينة[٤].

سِنمَّار: اسم رجل رومي بنى الخورْنق[٥] للنعمان بن امرئ القيس[٦]، فلما فرغ منه ألقاه من أعلاه، فخرَّ ميتًا؛ كيلا يبني مثله لغيره[٧]، فضربت به العرب المثل[٨].

قولهم: (فعلت ذلك أيضًا) قال ابن السكيت: «هو مصدر قولك: آض يئيض أيضًا؛ أي: عاد، قال: وإذا قال: (فعلت ذلك أيضًا) قلت: (قد أكثرت من أيض ودعني من أيض)»[٩].

« **فضلاً** » في البيت المنشد[١٠] نصب على المصدر ، والتقدير: فضل انتفاء أن نرى إنسانًا يصدها عن الفتك، فضلاً عن رؤيتنا إنسانًا يصيدها لنا، فـ(فضل) ههنا مصدر فضل [٢٦/أ] من الشيء كذا؛ إذا بقيت منه بقية، كقولك: أنفقت أكثر

---

(١) ساقط من: ب.

(٢) قوله : "عليه السلام" ساقط من : ب.

(٣) في ب: تسكن.

(٤) انظر: معجم البلدان ٥/ ٤٩٢، وشرح لباب الإعراب للفالي ٣٢٩.
وانظر البيت المذكور في: الكتاب ١/ ٢٧٢، والخصائص ٢/ ٢٠٧، وتهذيب اللغة ٣/ ٢٩٠ (عرقب).

(٥) الخورنق: اسم قصر، فارسي معرب. انظر : المعرب ١٢٧، ومعجم البلدان ٢/ ٤٥٨.

(٦) النعمان بن امرئ القيس من ملوك الحيرة، وهو جد النعمان بن المنذر. انظر: المحبر ٣٥٨-٣٥٩، والروض الأنف ١/ ١٥٥.

(٧) في ب تقديم وتأخير: لغيره مثله.

(٨) انظر : مجمع الأمثال ١/ ٢١٢-٢١٣، والمستقصى ٢/ ٥٢.

(٩) انظر: إصلاح المنطق ٣٤٢-٣٤٣.

(١٠) قال الإسفراييني: «وينتصب بإضمار فعل إما مستعمل إظهاره...أو غير مستعمل سماعًا، نحو: سقيًا ورعيًا...
ومنه (فضلاً) في قوله : ووحشية لسنا نرى من يصدُّها عن الفتك فضلاً أن نرى من يصيدُها
ومنه : ويلك وويحك ... وفاها لفيك ، ومنه :
هينئًا مريئًا غير داء مخامر ..... » .
لباب الإعراب ٢٧٦-٢٧٩.

دراهمك، والذي فضل منها ثلاثة[١].

«فاها لفيك» كما يقال : «تربًا لفيك »، والهاء كناية عن الأرض، وفم الأرض هو التراب؛ لأنها به تشرب الماء، وقيل: كناية عن الداهية ومعناه الخيبة[٢]، قال الشاعر يصف ذئبًا قصد ناقته:

فقلتُ لـه فاهـا لفيـك فإنَّهـا قَلوصُ امرئٍ قاريك ما أنت حاذرُهْ[٣]

يريد الرمي بالنبل.

قيل: كان كُثيِّر في حلقة البصرة ينشد أشعاره[٤]، فمرَّت به عزة مع زوجها، فقال لها زوجها: أغضبيه، فاستحيت من ذلك، فقال لها: لتُغضبِنَّه أو لأضربَنَّك، فدنت من تلك الحلقة، فأغضبته، وذلك أنها قالت: كذا وكذا بفم الشاعر، فعرفها كُثيِّر، فقال:

يكُلِّفُهـا الخنزيـرُ شـتمي ومـا بهـا هـواني ولكـنْ للمليـكِ اسـتذلَّتِ
هنيئًـا مريئًـا غـيرَ داءٍ مُخـامرٍ لعـزةَ مـن أعراضِـنا مـا اسـتحلَّتِ[٥]

«إنما أنت خلاف الضبع الراكبَ[٦] » [٧]؛ لأن الضبع إذا رأت راكبًا خالفته وأخذت في ناحية هربًا منه ، والذئب يعارض مضادة للضبع ، يضرب لمن يخالف الناس فيما يصنعون[٨].

---

(١) انظر: أمالي ابن الشجري ٣/ ٦٧، وشرح لباب الإعراب للفالي ٣٣٠.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٣١٥-٣١٦، والأصول ٢/ ٢٥٢، وتهذيب اللغة ٦/ ٤٥٣ (فاه)، وجمهرة الأمثال ٢/ ٧٨، والمستقصى ٢/ ١٧٩.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٣١٦، وجمهرة الأمثال ٢/ ٧٨، ومجمع الأمثال ٢/ ٨٧، والمستقصى ٢/ ١٧٩.

(٤) ساقط من: ب.

(٥) انظر: ديوان كثير ١٠٠، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٥٣.

(٦) قال الإسفراييني عن انتصاب المفعول المطلق بإضمار فعل غير مستعمل قياسًا: « وقياسًا فيما إذا وقع مثبتًا بعد نفي أو معناه داخل على اسم لا يكون خبرًا عنه، نحو: ما أنت إلا سيرًا ، و(إنما أنت خلافَ الضبعِ الراكبَ) » . لباب الإعراب ٢٧٩.

(٧) في ب بعدها: أي تخالف خلاف الضبع الراكب.

(٨) انظر: مجمع الأمثال ١/ ٥٧، وشرح لباب الإعراب للفالي ٣٣١، ولسان العرب ٩/ ٩٠ (خلف).

قيل : « **دواليك** » في البيت[١] في موضع الحال ، ومعناه: إذا شق برد شق بالبرد مثله متداولين؛ وذلك لأن من عادة العرب إذا أرادت عقد تأكيد المودة بين الرجل والمرأة لبس كل واحد منهما برد صاحبه ، ثم تداولا على تخريقه؛ مرة هذا ، ومرة هذا ، [٢٦/ ب] فهو يصف تداولهما على شق البرد حتى لا يبقى فيه ملبس[٢].

وأما « **هذاذيك** » فإنه مأخوذ من: هذَّ يهذُّ؛ إذا أسرع في القراءة والضرب[٣]، وانتصاب (ضربًا) على المصدر؛ أي: يضرب ضربًا، و(هذاذيك) نصب على المصدر أيضًا، وهو بدل من الأول، وثنّي للتكثير؛ كأنه يقطع الأعناق[٤] ويبلغ الأجواف بطعنه[٥]، والوخض: الطعن الجائف[٦].

« **زيد أظنه منطلق**»[٧] الضمير للظن ، وليس بمتوسع فيه ، وإلا يلزم أن يكون جاريًا مجرى المفعول به ، والملغى لا ينصب المفعول به.

وأما قولهم: « **المعلِمُ والمعلِمُه زيدٌ عمرًا خيرَ الناس إياه أنا**» فـ(المعلم) مبتدأ ، و(المعلمه) معطوف عليه ، والهاء في موضع المفعول الأول، و(زيد) فاعل، و(عمرًا) هو المفعول الثاني، و(خير الناس) هو الثالث، و(إيَّاه) ضمير المصدر؛ أي الإعلام، ولا يجوز

---

(١) قال الإسفراييني : « أو وقع مضافًا مثنى، نحو: (لبَّيك) .. و(سعديك) و(حنانيك) و(دواليك) ، قال:

إذا شُقَّ بُردٌ شُقَّ بالبُرد مثلُه دواليك حتى ليس للبُرد لابسُ

وقيل: إنه في البيت في موضع الحال ، وكذلك (هذاذيك) ، قال :

ضربًا هذاذيك وطَعنًا وَخْضا

وحاصله يرجع إلى السماع إلا أن حذف الفعل قياس » . لباب الإعراب ٢٨١.

انظر البيت وشرحه في: ديوان سحيم ١٦، والكتاب ١/ ٣٥٠-٣٥١، وجمهرة اللغة ٣/ ١٢٧٣، وشرح المفصل ١/ ١١٩، وشرح لباب الإعراب للفالي ٣٣٤.

(٢) قوله: "على شق... ملبس" ساقط من: ب.

(٣) في ب تقديم وتأخير: الضرب والقراءة.

(٤) في ب بعدها: بضربه.

(٥) في ب: قطعه.

(٦) انظر: الكتاب ١/ ٣٥٠-٣٥١، والجمل للزجاجي ٣٠٦، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٠٣.

(٧) قال الإسفراييني: « ويضمر متوسعًا فيه، منزلاً منزلة المفعول به، نحو: أعجبني الضرب الذي ضربته، وغير متوسع فيه، نحو: زيدٌ أظنه منطلقٌ؛ أي: أظن ظني . ومنه : المعلم والمعلمه زيدٌ عمرًا خيرَ الناس إياه أنا ؛ أي: الإعلام » . لباب الإعراب ٢٨٣.

أن يكون متوسعًا فيه؛ لأن التوسع في الأفعال المتعدية إلى الثلاثة مما لا يجوز قطعًا إذ لم يبق أصل يلحق به، و(أنا) خبر المبتدأ، كما تقول : القائم والواضع يده على رأسه أنا.

وهذا من باب توحيد الفعلين وإعمال الثاني ؛ كأن الأصل : أعلمت وأعلمني زيد عمرًا خير الناس ، فحذف المفاعيل الثلاثة للأول[١] استغناء عنها بها بعد الثاني ، ثم أخبر عن ضمير المتكلم الذي هو فاعل ومفعول باللام بمعنى (الذي) على طريقه فصار هكذا .

وفي كلام بعضهم ما يُشعر بأن (أنا) خبر عنهما جميعًا؛ لأن (المعلمه)[٢٧/أ] وإن كان عطفًا على (المعلم) فإنه المعلم، فلذلك كان (أنا) خبرًا عنهما جميعًا، وهذا بخلاف: زيد وعمرو منطلق؛ فإن (منطلقًا) لا يصلح خبرًا عنهما، بل يقدر لأحدهما خبر محذوف؛ على ما سيجيء[٢] بعد[٣].

[المفعول له[٤]:]

و﴿ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا ﴾[٥]؛ فالخوف ليس فعلاً للمُري تعالى عنه علوًّا كبيرًا ؛ فالتأويل: جعلكم[٦] رائين البرق خوفًا، والحاصل أن ﴿ يُرِيكُمُ ﴾ يدل على رؤيتهم؛ لأن الانفعال يوجد مع الفعل؛ فالتقدير: فرأيتموه خوفًا[٧]، والخوف والطمع من أفعال الرائين[٨].

---

(١) في ب: الأول.

(٢) في ب بعدها: من.

(٣) انظر : شرح لباب الإعراب للفالي ٣٣٨ ، وكشف الإعراب في شرح اللباب ٧٩٤. وانظر: ص ١٣٢.

(٤) قال الإسفراييني: « ومنها المفعول له ، وهو علة الإقدام على الفعل، مما اجتمع فيه أن يكون مصدرًا ، وفعلاً للمقدِم، ومقارنًا للمقدَم عليه ... ونحو قوله تعالى : ﴿ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ متأول » . لباب الإعراب ٢٨٣-٢٨٤.

(٥) الرعد : ١٢.وفي ب تتمتها: ﴿ وَطَمَعًا ﴾.

(٦) ساقط من: ب.

(٧) في ب بعدها: وطمعًا.

(٨) انظر: الكشاف ٣/٣٣٨-٣٣٩، والمقتصد ١/٦٦٨، والمفصل ٧٨، وشرح التسهيل ٢/١٩٧، والبحر المحيط ٧/١٦٣، ومغني اللبيب ٦/١٣٧-١٣٨.

[المفعول فيه[١]:]

البريد: اثنا عشر ميلاً[٢]، وقوله[٣]:

فـدَتْك عَـرابَ اليـومَ أمِّـي وخـالتي ونـاقتي النَّـاجي إليـك بريـدُها[٤]

يعني: سيرها في البريد.

الأكثرون على أن (دخلت) فعل لازم كـ(خرجت)، وإنما يتعدى بالحرف كـ(في) أو (إلى)، فحذفه على خلاف القياس، فيكون شاذًا[٥]، وبعضهم على أنه متعد بنفسه إلى المفعول[٦]، فلا شذوذ إذًا[٧].

وفي[٨] ذوات الاثنين خلاف[٩] نحو: (اليومَ أعطيته زيدًا درهمًا) أجازه بعضهم إلحاقًا له بنحو: أعلمت وأريت، وأباه آخرون من حيث إن المتعدي إلى ثلاثة قليل الاستعمال جدًا ، فلا يتخذ أصلاً مقيسًا عليه[١٠].

فإن قلت: فإذا كانتا معينتين فلا بد من أن يكونا معرفتين، والمتمكن المعرف

---

(١) قال الإسفراييني: «والمبهم : بأنه الذي اسمه باعتبار ما ليس داخلاً في مسماه ؛ كجهات الجسم الست والفرسخ والبريد. وقد شذ: (ذهبت الشام) وفاقا، و(دخلت الدار) على اختلاف ». لباب الإعراب ٢٨٥.

(٢) انظر: الصحاح ٢/ ١٧(برد).

(٣) القائل هو مزرد أخو الشماخ يمدح عرابة الأوسي . انظر : لسان العرب ٣/ ٨٦-٨٧ (برد).

(٤) من الطويل . انظر : الصحاح ٢/ ١٧ (برد) ، والفائق ١/ ٢٤٢، والمستقصى ١/ ٣٦١.

(٥) هذا رأي الجمهور. انظر: الكتاب ١/ ٣٥، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٢٠، والأصول ١/ ١٧٠-١٧١، والمفصل ٢٩٥.

(٦) هذا رأي أبي عمرو الجرمي. انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٢٩٥، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٣٨.

واختاره أيضًا المبرد والفارسي وغيرهما. انظر: المقتضب ٤/ ٣٣٧-٣٣٩، والإيضاح العضدي ١٩٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٢٨.

(٧) هذه الفقرة: "الأكثرون على ... شذوذ إذًا" ساقطة من: ب.

(٨) هنا أول سقط كبير في ب ، يبدأ من قوله : "وفي ذوات الاثنين"، وينتهي عند قوله: "وعتمة ليلتك".

(٩) قال الإسفراييني عن جواز الاتساع بإضمار (في): « وجاز ذلك في غير المتعدي والمتعدي إلى واحد، ولا يجوز في ذوات الثلاثة، وفي ذوات الاثنين اختلاف » . لباب الإعراب ٢٨٦.

(١٠) ذكر أبو حيان أنه عزي القول بالإجازة إلى المبرد، والمنع إلى ابن عصفور. انظر: التذييل والتكميل ٨/ ٩٥.

وممن أجازه ابن مالك وعزي إلى أكثر النحويين. انظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٤٦، والتذييل والتكميل ٨/ ٩٣.

العاري من حرف التعريف والإضافة لا بد أن يكون علمًا. قلت: ما الدليل على تعريهما من الإضافة؟ جاز أن تكون الإضافة مقدرة، كما في : أجمع وأخواته، وفي نحو: مررت بكلٍّ قائمًا ونحو ذلك. ولهذا السر [٢٧/ب] قالوا في (سحر): إنه سحر يوم بعينه، وفي (عشية وعتمة): المراد بهما عشية يومك وعتمة ليلتك[١].

(دون) قريب من (عند)[٢]؛ لأنك لا تقول: (دونك كذا) بالرفع، كما لا تقول: (عندك واسع) مثلاً، وتقول: (من دونه)، كما تقول: (من عنده)، ولا تقول: (جلست في عنده)[٣].

وقد جاء قليلاً: (في دونه)، ومنه المثل : « **في دون هذا ما تُنكرُ المرأةُ صاحبَها** »، وأصله أن الحكم بن صخر الثقفي قال: خرجت حاجًا منفردًا، فرأيت بإمَّرة - وهي موضع[٤] - جاريتين من مزينة لم أر كجمالهما وظرافتهما، فكسوتهما، وأحسنت إليهما، ثم حججت من قابل، ومعي أهلي، وقد اعتللت ونصل خضابي[٥]، فلما صرت بإمَّرة إذا إحداهما[٦] جاءت، فسألت سؤال منكرة، فقلت فلانة؟ قالت: فدى لك أبي وأمي، وأنى تعرفني وأنكرك؟ قلت: الحكم بن صخر، قالت: أُريتك عامًا أول شابًا سوقة ، وإني أراك اليوم شيخًا هلكًا، وفي دون ذا ما تنكر المرأة صاحبها، فذهب مثلاً، قال: قلت: ما[٧] فعلت أختك؟ فتنفست الصعداء، فقالت: قدم عليها ابن عم لها فتزوجها، فخرج بها، فذاك حيث تقول:

إذا مـــا قفلْنـــا أرضَ نجـــدٍ وأهلِـــه فحسـبي مـن الـدنيا قفـولٌ إلى نجـدِ

---

(١) هنا نهاية السقط من: ب المبدوء بقوله: "وفي ذوات الاثنين".

(٢) قال الإسفراييني: « ومنه (وسط الدار) بالسكون، وقريب منه (عند) فإنه ينجر بـ(من) خاصة ، ومثله (دون)، وإن جاء: (في دون هذا ما تُنكر المرأة صاحبَها) » . لباب الإعراب ٢٨٧.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٦٨، والمقتضب ٤/ ٣٣٤، ٣٤٠، والأصول ١/ ١٩٩، ٢٠٤، والمقتصد ١/ ٦٥٢، والمفصل ٧٤، وشرح المقدمة الكافية ٢/ ٤٨٧.

(٤) انظر: معجم البلدان ١/ ٣٠٠.

(٥) نصل الخضاب: زال لونه. انظر: الصحاح ٥/ ١٢٣ (نصل).

(٦) في ب بعدها: قد.

(٧) في ب: فما.

قلت: أما أني لو أدركتها لتزوجتها، قالت: وما يمنعك من شريكتها في حسنها وجمالها وشقيقتها، قلت: يمنعني من ذلك قول كُثيِّر:

إذا وَصَـــلَتنا خُلَّـــة كـــي تزيلنـــا أبيْنـــا وقلْنـــا الحاجبيَّـــةُ أوَّلُ

فقالت: كُثيِّر بيني وبينك، أليس الذي يقول: [٢٨/ أ]

هـــل وصـــلُ عـــزةَ إلا وصـــلُ غانيـــةٍ في وصلِ غانيةٍ من وصلِها خلَفُ

قال صخر[١]: فتركت جوابها، وما يمنعني من ذلك إلا العي[٢].

«عندَ الصَّباحِ يحمدُ القومُ السُّرى»[٣]

قاله خالد بن الوليد[٤]، وبعده:

وينجلـــي عـــنهم غيايـــات[٥] الكـــرى

يضرب للرجل يحتمل المشقة رجاء الراحة.

[المفعول معه[٦]:]

لا يجوز عطف الخشبة على الماء؛ لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستويَ[٧].

[المفعول به:]

« **والمنصوب المحل هو المجرور** »[٨] وإن كان الأكثرون على خلافه؛ لأن الحكم

---

(١) كذا في النسختين، والصواب: ابن صخر.

(٢) انظر : مجمع الأمثال ٢/ ٩٩، وشرح لباب الإعراب للفالي ٣٤٦-٣٤٧.

(٣) قال الإسفراييني: « ويستعمل (عند) في الزمان أيضًا ، في مثل قولهم :

عند الصباح يحمدُ القومُ السُّرى »

لباب الإعراب ٢٨٧.

(٤) من الرجز، وفي نسبته خلاف. انظر: الحيوان ٦/ ٥٠٨، ومجمع الأمثال ٢/ ٥، والمستقصى ٢/ ١٦٨.

(٥) في ب : "عنك غيات" بدلاً من : "عنهم غيايات".

(٦) قال الإسفراييني: « ومنها المفعول معه، وهو المذكور بعد الواو بمعنى (مع) بعد فعل أو معناه، ولم يحسن حملها على العطف، نحو: ما صنعت وأباك؟ واستوى الماء والخشبة». لباب الإعراب ٢٨٨.

(٧) هذه الفقرة ساقطة من: ب. وانظر : شرح الكافية لابن فلاح ٦١٩.

(٨) قال الإسفراييني: « والمنصوب المحل هو المجرور فقط » . لباب الإعراب ٢٩١.

على الجار والمجرور بأنه في محل النصب مع أن الجار يفيد التعدية، وبتوسطه يستطيع الفعل أن يصل إلى الاسم، فكأنه جزء من الفعل؛ إذ اللازم معه يجري مجرى المتعدي، وجزء الفعل لا يكون معمولَ الفعل مما يستشفه الضعف[١].

إنما جوَّزوا : « **أنا زيداً غيرُ ضاربٍ**»[٢] ، فقدَّموا معمول المضاف إليه (غير) عليه مع امتناع قولهم: (أنا زيداً مثل ضارب)؛ لأنه في تأويل: (لا ضارب) ، يُؤنس[٣] به قوله تعالى : ﴿ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[٤]؛ كأنه قيل: لا المغضوب عليهم ولا الضالين[٥].

«**إيَّاكِ أعني واسمَعي يا جارة** »[٦] قاله سهل بن مالك الفزاري حين رأى أخت حارثة بن لأم ، ووقع في نفسه منها شيء ، فجلس بفناء الخباء يومًا وهي تسمع كلامه ، فجعل ينشد:

يا أختَ خيرِ البدوِ والحضارهْ كيف ترينَ في فتى فزارهْ

أصبحَ يهوى حُرَّة مِعطارهْ إياك أعني فاسمعي يا جارهْ

يضرب لمن يصرح كلامه للمخاطب ويُعرِّض [٢٨/ب] بغيره بما يتفطن له وهو

---

(١) هذه الفقرة: "والمنصوب المحل ... يستشفه الضعف" ساقطة من : ب.

يرى سيبويه أن المجرور في محل نصب، ويرى بعض العلماء أن الجار والمجرور كليهما في محل نصب كابن جني والأنباري والعكبري. انظر: الكتاب ١/ ٩٤، وسر الصناعة ١/ ١٣٠، وأسرار العربية١٢٤-١٢٥، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٦٧.

(٢) قال الإسفراييني: «ويتقدم عامله إذا أريد الاختصاص، نحو: (زيداً ضربت) و(بعمرو مررت)، ويلزم ذلك فيما تضمن صدر الكلام، ويمتنع إذا كان العامل مصدراً لفظًا أو تقديراً أو اسم فعل أو فعل تعجب أو مضافًا إليه . وقولهم : (أنا زيداً غيرُ ضاربٍ) متأول ». لباب الإعراب ٢٩١.

(٣) في ب: ويؤنس.

(٤) الفاتحة: ٧.

(٥) قوله: " كأنه ... الضالين" ساقط من : ب.

انظر: الأصول ٢/ ٢٢٦-٢٢٧، والكشاف ١/ ١٢٣.

(٦) قال الإسفراييني: « ويضمر كل منهما متصلاً ، نحو : ضربتك ومررت بك، والأول لا غير منفصلاً إذا فصل بينه وبين عامله بـ(إلا) أو معناه، أو تقدم العامل، أو أضمر عامله نحو : ما ضربت إلا إياك ... وإنما ضربت إياك، و(إياك أعني فاسمعي يا جاره) » . لباب الإعراب ٢٩٢.

حاضر[١].

«**فقد جعلَت نفسي تطيبُ..... .....** »[٢]

البيت للقيط بن مرة الأسدي رثى فيها أخاه أطيطا، وهجا مُرَّة بن عداء ومدرك ابن حصن الأسديين، وقبله:

وأبقَتْ ليَ الأيامُ بعدك مُدرِكًا ومُرَّةَ والدنيا قليلٌ عتابُها
قرينين كالذئبين يقتسمانني وشرُّ صَحابات الرجالِ ذئابُها
وقد جعَلَت نفسي تطيبُ لضَغْمةٍ لضغمهماها يقرعُ العظمَ نابُها[٣]

الضغمة: العضة، ومنه قيل للأسد: ضيغم، يقول: قد جعلت نفسي تطيب لأَنْ أضغمهما ضغمة يقرع لها الناب العظيم. واللام[٤] في (لضغمهما) يتعلق بـ(يقرع)، والجملة من صفة الضغمة، وأضاف الناب إلى ضمير الضغمة؛ لأن الضغم إنما هو بالناب، والهاء في (لضغمهما) عائدة إلى الضغمة، فانتصابها إذًا انتصاب المصادر ، مثلها في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَـٰذَا لَمَكْرٌ مَّكَرْتُمُوهُ ﴾[٥]، وبعده :

فلولا رجاءَ أن تثوبا وما أرى عقولَكما إلا بعيدًا ذهابُها
سيسقيكما قبلَ التفرقِ شربةً شديدًا على باغي الظِّلامِ طلابُها

أي: باغي جزاء الظِّلام وهو الظلم.

---

(١) انظر المثل وقصته والبيتين في: جمهرة الأمثال ١/ ٣٢-٣٣، ومجمع الأمثال ١/ ٨٣، والمستقصى ١/ ٤٥٠.

(٢) قال الإسفراييني: وإذا أضمر المفعولان في بابي (أعطيت) و(علمت) جاز أن يتصلا وأن ينفصل الثاني، وهو المختار في الغائبين وفي باب (علمت) مطلقًا، وقد جاء :

وقد جعَلَت نفسي تطيب لضَغْمَةٍ لضغمهماها يقرع العظمَ نابُها » .

لباب الإعراب ٢٩٢-٢٩٣.

(٣) البيت الثالث ساقط من : ب.

من الطويل ، ويعزى أيضًا إلى مغلس بن لقيط الأسدي. انظر الشاهد في: الكتاب ٢/ ٣٦٥، والإيضاح العضدي ٧٨، والمفصل ١٣٠، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٣٤، ٢/ ٤٩٤-٤٩٦، وشرح المفصل ٣/ ١٠٦.

(٤) في ب: اللام.

(٥) الأعراف : ١٢٣.

«دُهْدُرَّين[١] **سعدُ القين»**[٢] قيل: إن العرب تعتقد أن العجم أهل مكر وخديعة[٣]، وكان العجم يخالطونهم، وكانوا يتجرون في الدر ولا يحسنون العربية، فإذا أرادوا أن يعبروا عن العشرة قالوا: (ده)، وعن الاثنين قالوا: (دو)، فوقع إليهم رجل معه خرزات سود وبيض فلبس عليهم، وقال: (ده در[٤])؛ أي: نوعان من الدر، أو[٥]: (عشرة منه بكذا)، ففتشوا [٢٩/أ] عنه، فوجدوه كاذبًا فيما زعم، فقالوا: (ده درين)، ثم ضموا إلى[٦] هذا اللفظ: (سعد القين)؛ لأنهم عرفوه بالكذب حين قالوا: إذا سمعت بسرى القين فإنه مصبح، فجمعوا بين هذين اللفظين في العبارة عن الكذب، وثنَّوا قولهم: (دُرَين) لمزاوجة (القين)، فإذا أرادوا أن يُعبِّروا عن الباطل[٧] تكلموا بهذا، ثم تصرفوا فيه، فقالوا: (دهدر ودهدن)، و(دهدار)، وجعلوا كلها اسم الباطل والكذب[٨].

ولما خطب عديٌّ[٩] بن أرطاة الفزاري[١٠] إلى عمر بن عبد[١١]العزيز هندًا بنت أسماء بن خارجة الفزاري[١٢] كتب إليه: «أما بعد فإن الفزاري لا ينفكُّ، والسلام ». فلما قرأ عدي الكتاب لم يدر ما أراد، فسأل عنه، فقيل له: إنه أراد قول ابن دارة:

إنَّ الفزاريَّ لا ينفكُّ مُغتلمًا من النواكةِ دهدارًا بدهدارِ

---

(١) في ب قبلها: وهدين.

(٢) قال الإسفراييني: « ويضمر عامله عند الدلالة جوازًا ... ووجوبًا سماعًا في نحو : امرءًا ونفسه، و(هذا ولا زعماتك) و(دُهْدُرَيْنِ سعدُ القين) » . لباب الإعراب ٢٩٤-٢٩٥.

(٣) في ب: وخدع.

(٤) في ب: درين.

(٥) في ب بعدها: قال.

(٦) في ب: إليه.

(٧) في ب: باطل.

(٨) انظر : جمهرة الأمثال ١/ ٣٧٨-٣٧٩، ومجمع الأمثال ١/ ٣٣٩-٣٤١، والمستقصى ٢/ ٨٣.

(٩) في ب: عدوي.

(١٠) عدي بن أرطاة الفزاري الدمشقي: تابعي ولاه عمر بن عبد العزيز على البصرة، قتل(١٠٢هـ). انظر: تقريب التهذيب ٦٧١، والأعلام ٤/ ٢١٩.

(١١) ساقط من: ب.

(١٢) هند بنت أسماء: من أهل الكوفة، تزوجها عبيد الله بن زياد، ثم بشر بن مروان بن الحكم، ثم الحجاج بن يوسف. توفيت نحو (١٠٠هـ) . انظر: المحبر ٤٤٣، والأعلام ٨/ ٩٦.

أي: يأتي باطلا بسبب باطل[١].

وقيل: ثنَّى عبارة عن تضاعف[٢] معنى الباطل والمبالغة فيه، كما جمعوا أسماء الدواهي نحو: الأقورين، وغير ذلك[٣].

وذكر الزمخشري أن أصله أن القين مضروب به المثل في الكذب، ثم إن قينًا ادَّعى أن اسمه سعد، فدُعِي به زمانًا، ثم تبيَّن كذب دعواه، فقيل له ذلك؛ أي: جمعت الباطلين يا سعد القين. ومعنى تثنية الباطل أن القين مشهور بالكذب في السرى، وقد انضم إليه انتحال الاسم[٤].

فـ(دهدرين) منصوب بفعل مضمر، و(سعد) منادى مفرد معرفة ، و(القين) صفة وهو مرفوع أو منصوب، وهذا أصح ما يؤدي إليه[٥][٢٩/ب] النظر والاجتهاد في فسْر[٦] هذا المثل ، يضرب لمن جاء بباطلين.

وقال الجوهري[٧]: « ويقال: إن أصله أن سعد القين كان رجلاً من العجم يدور في مخاليف اليمن يعمل لهم ، فإذا[٨] كسد علمه قال بالفارسية: (دُهْبَدْرُودْ)؛ كأنه يُودِّع القرية؛ أي: أنا خارج غدًا، وإنما يقول ذلك ليستعمل، فعرَّبته العرب، وضربوا به المثل[٩]، قالوا: إذا سمعت بسرى القين فإنه مُصبِّح»[١٠].

---

(١) ذكر الميداني جميع ما تقدم بلفظ قريب جداً. انظر: مجمع الأمثال ١/ ٣٤٠-٣٤١. والقصة لا تثبت.

(٢) في ب: تضاعيف.

(٣) ذكره الميداني بلفظ قريب جداً ، ومثل لأسماء الدواهي أيضًا بالفتكرين والبرحين. انظر: مجمع الأمثال ١/ ٣٤٠. وانظر: أساس البلاغة ٢/ ١٠٨ (قور).

(٤) انظر: المستقصى ٢/ ٨٣.

(٥) ساقط من: ب.

(٦) في ب: تفسير.

(٧) الجوهري (٠٠٠-٣٩٣ هـ): إسماعيل بن حماد، لغوي، نحوي، أخذ عن الفارسي وخاله الفارابي صاحب (ديوان الأدب)، من مؤلفاته (الصحاح). انظر : نزهة الألباء ٢٩٨-٢٩٩، وإنباه الرواة ١/ ٢٢٩-٢٣٣.

(٨) في ب: فلما.

(٩) في ب بعدها: في الكذب.

(١٠) الصحاح ٢/ ٣٢١ (درر) . وانظر أيضًا: الصحاح ٦/ ٦١ (قين).

[المنادى[١]:]

« يا لك من قُبَّرة »[٢]

لطرفة بن العبد[٣]، وقد نزل مع عمه على ماء، فنصب له فخيخًا للقنابر، وبقي عامة يومه، فلم يصد شيئًا، ثم حمل فخه، ورجع إلى عمه، وتحملوا من ذلك المكان، فرأى القنابر يلقطن ما نُثر لهن من الحب، فقال :

يـــا لـــك مـــن قُـــبَّرةٍ بِمَعْمَـــرِ
خـلا لـك الجـوُّ فبِيضـي واصْـفِري
ونقِّـــري مـــا شـــئتِ أن تنقِّـــري
قـد رحـلَ الصـيادُ عنـكِ فأبشـري
ورُفِـــعَ الفـــخُّ فمـــاذا تحـــذري
لا بـدَّ مـن صـيدِك يومًـا فاصـبري

[تابع المنادى:]

كعب بن مامة من أجواد العرب[٤]، وهو الذي كان يُؤثر بالماء حين يقال له :

---

(١) قال الإسفراييني عن دخول اللام الواقعة بعد (يا) التعجب على الضمير: « أو الداخل عليه اللام الجارة للاستغاثة أو التعجب...نحو : (يالله للمسلمين) ... وقولهم : (يا لِلبهيتة) و(يا لِلفليقة) ... وتدخل المضمر، نحو:
فيالك من ليل .....
و: يا لك من قُبَّرة بِمَعْمَر » . لباب الإعراب ٢٩٨-٢٩٩.

(٢) من الرجز. انظر : ديوان طرفة ١٥٧-١٥٨، والحيوان ٣/ ٦٦، والخصائص ٣/ ٢٣٠، وتهذيب اللغة ٢/ ٣٨٤ (عمر)، والمستقصى ٢/ ٧٥.

(٣) طَرَفة بن العَبْد: اسمه عمرو، ولقبه طرفة، من شعراء المعلقات، ومن ندماء عمرو بن هند ، توفي مقتولاً وهو ابن ست وعشرين سنة. انظر: الشعر والشعراء١/ ١٨٥-١٩٦، وطبقات فحول الشعراء ١/ ١٣٧-١٣٨، وشرح المعلقات السبع الطوال ١١٥-١٣٢.

(٤) قال الإسفراييني: «فالمفرد منه أو ما هو في حكمه إذا كان جاريًا على مضموم غير مبهم جاز فيه النصب حملاً على الموضع ، منه قوله:

فما كعبُ بنُ مامةَ وابن سُعدى بأكرمَ منك يا عمرُ الجوادا

والرفع حملاً على اللفظ؛ لأن الضم لاطراده هنا أشبه الرفع ، وعلى هذا : يا زيدُ الكريمُ الخيمِ؛ رفعًا ونصبًا » . لباب الإعراب ٣٠١.

اسق أخاك النمري حتى هلك عطشًا. وابن سُعدى: هو حاتم الطائي[١].

« **الكريم الخيم** » في حكم المفرد[٢]؛ لأن الإضافة ليست بحقيقية.[٣]

« .... **يـا نصـرُ نصـرٌ نصـرا**»[٤]

فيه[٥] أربعة أوجه[٦]:

أحدها: أن يُضم الأول، ويُنصب الثاني والثالث ؛ على عطف البيان من موضع الأول، أو على المصدر ؛ بمعنى: يا نصر انصر نصرًا نصرًا[٧]، أو على أن الأول عطف، والثاني مصدر، أو بالعكس.

والثاني: أن يُضم الأول،[٣٠/أ] ويُرفع الثاني على أنه عطف بيان من اللفظ ، وينصب الثالث على الموضع أو على المصدر.

والثالث: أن يُضم الأول والثاني ؛ على أن الثاني بدل من الأول، ويُنصب الثالث إما على عطف البيان أو على المصدر .

والرابع: أن يُنصب الأول ويُجر الثاني بالإضافة على أن يكون المضاف إليه جنسًا، كما يقال: طلحة الخير وحاتم الجود، والتنكير للتفخيم، ويُنصب الثالث إما على عطف البيان أو على المصدر، أو يكون الأول جنسًا، والثاني علمًا، فكأنه خوطب النصر مجازًا، كما يقال: يا جود معنٍ ، وعلى هذا فالثالث لا يكون إلا مصدرًا.

---

(١) انظر: ديوان جرير١٣٥، والمقتضب٤/ ٢٠٨، والأصول ١/ ٣٦٩، والمستقصى ١/ ١٥٥، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٤٠.
حاتم الطائي: شاعر فارس جاهلي من أجواد العرب. انظر: الشعر والشعراء ١/ ٢٤١-٢٤٩.

(٢) في ب : الخيم.

(٣) في ب بعدها: في.

(٤) قال الإسفراييني: « وجاز في قوله:

إني وأسطارٍ سُطِرْن سطرًا لقائلٌ يا نصرُ نصرٌ نصرا

أربعة أوجه » . لباب الإعراب ٣٠٢.

(٥) ليست في: ب .

(٦) من الرجز. انظر: ملحق ديوان رؤبة ١٧٤، والكتاب ٢/ ١٨٥، والمقتضب ٤/ ٢٠٩، والأصول ١/ ٣٣٤، والخصائص ١/ ٣٤٠، وشرح التسهيل ٣/ ٤٠٤.

(٧) ساقط من: ب.

وما ذكرته أولى مما ذكره عبد القاهر[١]؛ لأنه لم يذكر إلا ثلاثة أوجه، ولم يذكر الأخير منها، وأن حُسِبت التوجيهات فلا يقصر على أربعة بل هي ثمانية، وعلى ما ذكرتُ أحد عشر.

« يا أيها الجاهلُ ذو التَّنزّي[٢] »[٣]

يدل على أن الوصف مرفوع أيضًا لفظًا، وإلا ينتصب[٤] وصفه المضاف.

« يـا أمَّتـا أبصـرني راكـبٌ ..... »[٥]

هذا من قول جارية من العرب[٦]، وبعده:

فقمتُ أحثو التُّربَ في وجهِه عمـدًا وأحمـي حـوزةَ الغائـبِ

فقالت أمها:

الحُصْـنُ أولى لـو تأيَّتِـه مـن حثيِـكِ التربَ علـى الراكـبِ

وقولها: « في مُسحنْفرٍ لاحب » أي: في طريق بيِّنٌ واضح، ويُقال: حثوت التراب أحثوه[٧]، وحثيته أحثيه.

---

(١) انظر: المقتصد ٢/ ٩٢٨.

عبد القاهر الجرجاني (٠٠٠ - ٤٧١هـ)، من كبار أئمة النحو والبلاغة، من مصنفاته: (المقتصد)، و(العوامل المائة)، و(أسرار البلاغة)، و(دلائل الإعجاز). انظر: إنباه الرواة ٢/ ١٨٨-١٩٠، وبغية الوعاة ٢/ ١٠٦.

(٢) قال الإسفراييني: « ولا ينادى ما فيه الألف واللام كراهة اجتماع علامتي التعريف، بل يتوسل إليه بالمبهم نحو: يا أيها الرجل، ويا هذا الرجل، ويا أيهذا الرجل، ولا يسوغ في الوصف هنا إلا الرفع؛ لأنه المقصود بالنداء، وكذا في توابعه؛ لأنها توابع معرب، ويدل على إعرابه نحو: يا أيها الجاهل ذو التنزي».

لباب الإعراب ٣٠٤-٣٠٥.

(٣) من الرجز، لرؤبة. انظر: الديوان ٦٣، والكتاب ٢/ ١٩٢، والمقتضب ٤/ ٢١٨، والأصول ١/ ٣٣٧.

(٤) في ب: لم ينتصب.

(٥) قال الإسفراييني: « وإذا أضيف المنادى إلى ياء المتكلم جاز إسكان الياء وفتحه كما في غير النداء وحذفه اجتزاء بالكسرة... وإبداله ألفًا... وتاء تأنيث في (يا أبت) و(يا أمت) خاصة .. وجاز الألف دون الياء نحو:

يا أبتا علك أو عساكا

وقولها : يا أمتا أبصرني راكب يسير في مسحنفر لاحب ». لباب الإعراب ٣٠٧-٣٠٨.

(٦) من السريع، لامرأة من العرب. انظر: إصلاح المنطق ١٣٩، ٣٧٤، وشرح القصائد السبع ٣٨١، والمحتسب ٢/ ٢٣٩، والمستقصى ١/ ٣١٢، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٤٢.

(٧) في ب: أحثو.

وقولها: « حوزة الغايب » عنت بالغائب فرجها، والحصن العفة. و(لو تأيَّته) معناه: لو تعمدتِه، ويُروى: لو تريدينه[١].

[الندبة:]

« **أو به** »[٢] لا بدَّ منه؛ لأن (واحسرتا) [٣٠/ ب] كلام شائع، وأطبقوا على أن (وا) يختص الندبة، فلو فسر المندوب بالمتفجع عليه - وهو المفقود - لانتقض به[٣].

لو ألحقت الألف في (غلامه وغلامهم) لوقع الإلباس بالمؤنث والتثنية، وهذا أولى من قول من يقول: فإن عرفت اللبس قلت: واغلامكيه ويا غلامكموه؛ لأن المندوب في حكم المنادى وأنه مخاطب وإن لم يكن إقباله مقصودًا وأنت لا تقول: يا غلامك؛ لأن المنادى مخاطب، فلا يتأتّى إضافته إلى ضمير المخاطب؛ لإفضائه إلى إضافة المسمى إلى نفسه أو إلى كون المخاطب غير مخاطب[٤].

[حذف حرف النداء[٥]:]

قيل في (يا رجل): الأصل فيه أن ينادى: (يا أيها الرجل)، و(يا أيهذا الرجل)، وإذا قيل: (يا رجل)، فقد حذف الألف واللام استغناء عنهما بحرف النداء، وحذف ما كان بينهما بحذف اللام، فكرهوا حذف حرف النداء؛ لئلا يجمعوا بين وجوه الحذف فيخلوا[٦].

---

(١) انظر : الصحاح ٦/ ١٩٣-١٩٤ (أيا)، ومجمع الأمثال ١/ ٢٧٣، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٤٤.

(٢) قال الإسفراييني: « وحكم المندوب وهو المتفجع عليه أو به بـ(يا) أو (وا) حكم المنادى في الإعراب والبناء. والأكثر أن يلحق آخره ألفًا، وجاز تركه نحو: يا زيداه. وتقول: (يا غلامهوه ، ويا غلامَهُموه) هربًا من الإلباس». لباب الإعراب ٣٠٨-٣٠٩.

(٣) هذه الفقرة ساقطة من: ب. وانظر: التسهيل ١٨٥، والجنى الداني ٣٥١، وأوضح المسالك ٤/ ٥٢.

(٤) هذه الفقرة ساقطة من: ب. وانظر: الكتاب ٢/ ٢٢٤، والمقتضب ٤/ ٢٧٤، والأصول ١/ ٣٥٧.

(٥) قال الإسفراييني: « ويجوز حذف حرف النداء إلا من اسم الجنس واسم الإشارة والمستغاث والمندوب؛ لما في الأولين من وجوه الحذف، وفي الثانيين من التخفيف المنافي لمقتضاهما، نحو ﴿ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَآ ﴾، وأيها الرجل. ومثلُ : (أصبح ليلُ) و(افتدِ مخنوق) و(أعور عينَك والحجرَ) شاذ » . لباب الإعراب ٣٠٩-٣١٠.

(٦) انظر: الكتاب ٢/ ١٩٧، ٢٣٠، والمقتضب ٤/ ٢٥٨-٢٥٩، والأصول ١/ ٣٣٠-٣٣١.

وكذلك اسم الإشارة، وأصله أن يقول: (يا أيهذا)؛ كراهة اجتماع التعريفين، ثم حذفوا المتوسط؛ إما لأن التعريفين مختلفان، أو لأنهم قدَّروا تعريف الإشارة منتفيًا، كما يُقدَّر انتفاء تعريف العلمية، فبقي: يا هذا، فكرهوا الحذف خوف الإخلال[١].

« **أصبحْ ليلُ** » قيل: إن امرئ القيس بن حجر كان رجلاً مفركًا[٢]، فتزوج امرأة من طيئ، فأبغضته، وجعلت تقول: « يا خير الفتيان، أصبحت أصبحت »، فرفع رأسه وينظر فإذا الليل كما هو، فتقول: « أصبحْ ليلُ »، فذهب مثلاً[٣].

« **افتدِ مخنوقُ** » : مثل يضرب لكل مشفوق عليه مضطر، ويُروى:[٣١/ أ] افتدي مخنوق[٤].

« **أعورُ، عينيك والحجرَ** » أي: احفظ عينيك واحذر الحجر، وأصله أن الأعور إذا أصيبت عينه الصحيحة بقي لا يبصر، ويقال: إن غرابًا وقع على دبرة ناقة، فكره[٥] صاحبها أن يرميه، فجعل يشير إليه بالحجر، ويقول: أعور، عينك والحجر. والغراب يُسمَّى أعور لحده بصره؛ على التشاؤم أو على القلب[٦].

[إلحاق الزيادة بآخر (هن) في النداء[٧] :]

تقول:(يا هناهُ) في الواحد، ولو كانت الزيادة مجانسة لحركة المنادى لكانت واوًا، وأنها بدل من الواو التي هي لام على أن الاصل: (هَناوٌ)، فأبدلت الواو هاء[٨]، ومن

---

(١) انظر: المصادر السابقة.

(٢) المفرك: المتروك المبغض. انظر: الزاهر ٢/ ٣٦٤.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٢٣١، والمقتضب ٤/ ٢٦١، وجمهرة الأمثال ١/ ١٦٦، ومجمع الأمثال ١/ ٥٠٦، والمستقصى ١/ ٢٠٠.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٢٣١، والمقتضب ٤/ ٢٦١، ومجمع الأمثال ٢/ ٩٤، والمستقصى ١/ ٢٦٥.

(٥) في ب: فكر.

(٦) انظر: مجمع الأمثال ٢/ ٩، والمستقصى ١/ ٢٥٥.

(٧) قال الإسفراييني: « وللنداء أحكام أُخر تختص به من الزيادة والحذف واختلاف الصيغة؛ فالأول إلحاقهم الزيادة بآخر (هن) في أحواله لغير الندبة والاستغاثة، وتكون مجانسة لحركة المنادى، إلا في الواحد، فإنها فيه ألف نحو (يا هناه)، والهاء بدل من الواو التي هي لام على رأي، ومن الهمزة المنقلبة عن الواو على رأي ... » . لباب الإعراب ٣١٠-٣١١.

(٨) انظر: الحلبيات ٣٤٧، وسر الصناعة ٢/ ٥٦١، والمنصف ٣/ ١٣٩، والصحاح ٦/ ٥٧٢ (هنو).

الهمزة المنقلبة عن الواو على رأي على أن الأصل (هناو) ، قلبت الواو همزة لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة، ثم قلب الهمزة هاءً، كما قيل: هنرت الثوب وهرحت الدابة[١]، وأصلية على رأي على أن اللام محذوف كما في (هن) والألف مع الهاء مزيدة[٢]، فوزنه على (فعاه)[٣].

علامات[٤] التثنية والجمع والتأنيث تلحق قبل اللام نحو: (يا هنانيه) و(يا هنوناه) و(يا هنتاه)، و(يا هنتانيه)، و(هناتوه)، إلا أن يُفضي إلى التقاء الساكنين، فتعود إلى حركته[٥] الأصلية، كما إذا سمي بـ(سادّ) مثلاً ، فإن رخَّمته بحذف الطرف التقى ساكنان على غير الحد، فيُحرَّك بحركته التي كانت له في الأصل وهي الكسرة[٦].

[الترخيم[٧]:]

الكرى: مرخَّم الكروان، وقيل: هو الكروان نفسه، وقال الخليل: الكرى الذكر من الكروان، وقيل: هو طائر شبيه بالبطة لا ينام بالليل، فسُمِّيَ بضدِّه[٨].

يُقال: أطرِقْ كرى إنك لن تُرى، [٣١/ ب] يصيدونه بهذه الكلمة، فإذا سمعها تلبد بالأرض فيُلقى عليه ثوب فيُصاد، يُضرَب للذي ليس عنده غناء ويتكلم، فيُقال له: اسكت وتَوَقَّ انتشار ما تلفِظُ به كراهة ما يتعقبه[٩].

---

(١) انظر: توضيح المقاصد ٤/ ٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٣٨-٣٣٩.

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٣٨-٣٣٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٠٥.

(٣) قوله : "وأنها بدل من الواو... على فعاة" ساقط من: ب.

(٤) في ب: علامة.

(٥) في ب: الحركة.

(٦) انظر: الأصول ١/ ٣٤٨-٣٤٩، وتهذيب اللغة ٦/ ٤٣٨ (هنو)، والصحاح ٦/ ٥٧٠ (هنو).

(٧) قال الإسفراييني: «والثاني الترخيم، وهو حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتباط، وشرطه ألا يكون مضافًا ولا مستغاثًا، ولا مندوبًا، ولا جملةً، ويكون إما علمًا زائدًا على ثلاثة أحرف، وإما بتاء تأنيث. ومثل (يا صاح) و(أطرق كرا) من الشواذ ». لباب الإعراب ٣١٠-٣١١.

(٨) انظر: العين ٥/ ٤٠٠ (كرو)، والزاهر ٢/ ٣٦٣، وشرح التسهيل ٣/ ٤٣٢. والمصادر المذكورة في الحاشية الآتية.

(٩) من مجزوء الكامل. انظر : الكتاب ٢/ ٢٣١، والمقتضب ٤/ ٢٦١، والأصول ٣/ ٣٠، وجمهرة اللغة ١/ ١٦٦، ومجمع الأمثال ١/ ٥٤١، والمستقصى ١/ ٤٥.

وقولهم: «إنَّ النعام بالقرى» أي: تأتيك فتدوسك بأخفافها، ويقال[١]: أطرق كرى يحلب لك، يُضرب للأحمق تمنيه الباطل فيصدق. هكذا ذكره الميداني[٢].

وذكر الزمخشري أن الإطراق أن يطأطئ عنقه ويشحذ ببصره إلى الأرض؛ أي : تطأطأ واخفض عنقك للصيد، فإن أكبر منك[٣] أعناقًا[٤] - وهي النعام - قد اصطيد وحمل من الدو[٥] إلى القرية. يضرب لمن يتكبر وقد تواضع من هو أشرف منه[٦].

أي[٧]: في كلامهم هذا نظر[٨]؛ لأن (حمراوي) لو رخم على هذه اللغة لانقلب الواو لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة همزةً كما في (كساء)، وحينئذ إما أن تكون الهمزة للتأنيث كما في المنسوب إليه وكأن الواو ردت إلى الأصل، وحينئذ لا فرق بين المنسوب والمنسوب إليه، والمرخم إن جعل كأنه اسم إلا أنه يخرج عن كونه منتزعًا من (حمراوي)، ولا بد أن تكون همزتها منقلبة عن الواو دون الألف.

وأيضًا ينافي هذا قولهم: و(حمراء) المرخمة تنصرف؛ لأن ألفها ليست للتأنيث[٩]، وإن لم تكن لزم أن تكون همزة (فعلاء) لغير التأنيث ولم توجد لغيره[١٠].

فإن قلت: جاز أن يعتبر (فعلال) دون (فعلاء) فإن الفراء يعتبره أصليا[١١]، كما

---

(١) في ب بعدها: أيضًا.

(٢) انظر: مجمع الأمثال ١/ ٥٤١.

(٣) في ب بعدها: وأطول.

(٤) في ب: عنقًا.

(٥) الدو: المفازة. انظر: الصحاح ٦/ ٢٩٤ (دوى).

(٦) ذكر الزمخشري هذا المثل في المفصل والمستقصى وأساس البلاغة، ولم أقف على هذا النص فيها. انظر: المفصل ٦٦، والمستقصى ١/ ٤٥، وأساس البلاغة ٢/ ١٣٣ (كري).

(٧) هذه الكلمة بداية سقط كبير في: ب ، وينتهي عند قوله: "كزلزال".

(٨) ذكر الإسفراييني في ترخيم المسمى بـ(حمراوي) أنه يقال فيه على لغة من ينتظر: (يا حمراو)، وأنه يقال فيه على لغة من لا ينتظر: (يا حمراء) ، ثم قال: « فيما زعموا بقلب الواو همزة ، قالوا: و(حمراء) هذه المرخمة تنصرف إن سمي بها وفيه نظر ». لباب الإعراب ٣١٢.

(٩) انظر: سر الصناعة ١/ ٩٩-١٠٠، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣١٤.

(١٠) انظر: شرح اللباب للفالي ٣٩٠، وللزوزني ٢/ ٨٢١.

(١١) انظر: إصلاح المنطق ٢٢١.

يجعل الأصلي في حكم المطرح رأسًا، ولذا أجازوا: (يا مِسْكِ) في المسمى بـ(مسكين)، و(يا سَعِي) في (سعيد)، اعتباراً بـ(فِعْل) و(فَعِل)، وإلا فليس [٣٢/ أ] في الكلام (مِفَع) و(فَعي) = فالجواب أن هذا غير مستقيم أيضًا؛ إذ ليس (فَعلال) بفتح الفاء من أبنية غير المضاعف، وإنما هو للمضاعف كـ(زلزال)[١].

«(يا طلحة) بإقحام التاء»[٢]؛ كأنهم أقحموا التاء ساكنة بين الحاء وفتحته[٣]، فالفتحة[٤] على التاء هي[٥] فتحة الحاء الأصلية ، وفتحته عارضة مجتلبة لأجل التاء[٦].

لا يجوز الضم في: يا صاح؛ لأن المضموم جعل اسمًا برأسه لا دلالة فيه على المحذوف، والنكرة لا تحتمل هذا[٧].

في (طيلَسان) لغتان: كسر اللام وفتحها؛ فمن كسر قال في ترخيمه: يا طيلس تعال، ولا يجوز طيلسُ؛ لأنه تجعله في هذه اللغة اسمًا برأسه، وليس في كلامهم (فيعِل) صحيح العين، وإنما جاز ذلك في المعتل كـ(سيّد) و(ميّت)، وأما فيمن فتح فجائز فيه اللغتان ؛ لأن مثال (فيعَل) متسع في الصحيح كـ(حيدر) و(ضيغم) وغير ذلك[٨].

وأجاز السيرافي (يا طيلِسُ) بكسر اللام على لغة من ضم وإن لم يكن في الصحيح اسم على (فَيعِل) تشبيهًا بـ(يا منصُ) على (مفعُ) وإن لم يكن مثله في الكلام[٩].

---

(١) هذه الكلمة نهاية السقط في: ب المبدوء بقوله : "أي في كلامهم".

(٢) قال الإسفراييني: « ... و(يا طلحُ)، وقد أجازوا (يا طلحة)؛ بإقحام التاء بين الحاء وفتحه ... ولا يجوز هذا في (يا صاح) فلا يضم، ولا في ترخيم المسمى بـ(حبلوي) لما يلزم من كون ألف (فُعلى) لغير التأنيث، ولا في المسمى بـ(طيلسان) لما يلزم مما ليس من أبنيتهم » . لباب الإعراب ٣١٢-٣١٣.

(٣) في ب: فتحته.

(٤) ساقط من: ب.

(٥) في ب: وهي.

(٦) انظر: الكتاب ٢/ ٢٠٧، ٢٧٧، والأصول ١/ ٣٦٢، وشرح التسهيل ٣/ ٤٢٨.

(٧) هذه الفقرة: "في طيلسان...وغير ذلك" ساقطة من: ب.

(٨) انظر: المقتضب ١/ ٢٦٢، والأصول ١/ ٣٧٣، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٣٥.

(٩) هذه الفقرة: "وأجاز السيرافي ... في الكلام" ساقطة من: ب.

وانظر: الكتاب ٤/ ٣٦٥، والأصول ١/ ٣٧٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٨/ ٧٥-٧٦، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٢٩.

وإن كان الآخر صحيحًا قبله مدة ولم يبق الاسم بعد الحذف[١] إلا على حرفين لم يُحذف إلا الصحيح[٢]، نحو[٣]: (يا سعيد): (يا سعي) ، و(ثمو) في: (ثمود)، و(عنا) في المسمى بـ(عناق)[٤].

[التحذير:]

«مازِ رأسَك والسَّيفَ»[٥]، قال الأصمعي: أصله أن رجلاً يقال له (مازن) أسَر رجلاً، وكان رجل يطلب المأسور، فدخل عليه، فقال له هذا، فنحى رأسه، فضرب الرجل عنق الأسير[٦].

قال الليث[٧]: إذا أراد الرجل أن يضرب عنق آخر فيقول: أخرج رأسك ، فقد خطأ حتى يقول: ماز رأسك [٣٢/ ب] أو ماز، ومعناه: مدَّ رأسك[٨]. قال الأزهري[٩]: لا أعرف ما[١٠] هذا المعنى إلا أن يكون بمعنى: مايز ، فأخر الياء، فقال: مازِ، وسقط الياء في الأمر[١١].

---

(١) في ب: حذفهما.

(٢) قال الإسفراييني: « فإن كان في آخر الاسم زيادتان في حكم واحدة حذفتا نحو (يا أسمَ) و(يا عُثمَ) . وإن كان حرف صحيح قبله مدَّة زائدة حذفتا أيضًا إن كان الباقي على أكثر من حرفين نحو (يا منصُ) ، وإلا فالصحيح لا غير » . لباب الإعراب ٣١٤.

(٣) في ب : "تقول في" بدلا من : "نحو".

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٢٥٩-٢٦٠، والأصول ١/ ٣٦٥.

(٥) قال الإسفراييني: « ومنها التحذير وهو إما منصوب بتقدير (اتق) تحذيرًا مما بعده ، نحو : إياك والأسد، و(مازِ رأسَك والسيف) » . لباب الإعراب ٣١٧-٣١٨.

(٦) انظر: الكتاب ١/ ٢٧٥، والمقتضب ٣/ ٢١٥، ومجمع الأمثال ٢/ ٣٣٠، والمستقصى ٢/ ٣٣٩.

(٧) الليث بن المظفر: وقيل: ابن رافع، وقيل: ابن نصر ، صاحب الخليل ، عزي إليه وضع كتاب العين. انظر: البلغة ١٧٨-١٧٩، وبغية الوعاة ٢/ ٢٧٠.

(٨) ذكره بنصه الأزهري . انظر: تهذيب اللغة (١٣/ ٢٧٢ (ماز). وانظر: العين ٧/ ٣٤٩ (ماز).

(٩) الأزهري (٢٨٢-٣٧٠هـ): محمد بن أحمد أبو منصور، أخذ عن ابن السراج والهروي، له التهذيب في اللغة وعلل القراءات . انظر: نزهة الألباء ٢٨٠، وبغية الوعاة ١/ ١٩-٢٠.

(١٠) في ب: في.

(١١) انظر : تهذيب اللغة ١٣/ ٢٧٢ (ماز).

[الاشتغال:]

لأن قرينة النصب[١] وهو العطف على الجملة الفعلية وإن وجدت إلا أن (أمَّا) قرينة للرفع أقوى منها؛ لأنها لتضمنها معنى الابتداء لم يلاصقها الفعل[٢].

اتفق القراء على رفع ﴿ ٱلزَّانِيَةُ ﴾[٣]، فقال المبرد: الألف واللام بمعنى (الذي)، ودخل الفاء ليدل على السببية كما في: الذي يأتيني فله درهم، فلا يكون من هذا الباب؛ لأن معنى السببية إنما يكون إذا كان للاسم مبتدأ مخبرًا عنه بالجملة المصدرة بالفاء، وإذا نصبت بفعل مقدر خرج عن ذلك[٤]، وعند سيبويه أنها جملة ابتدائية مستقلة مع قطع النظر عن الفعل الذي بعدها، ثم ذكر الفعل جملة مستقلة بيانًا للحكم الموعود، فلم يجز أن يقدر: (فاجلدوا) قبل الاسم؛ لأنه مبتدأ مخبر عنه بغيره، وهذا من جملة أخرى[٥].

المقصود من الآية: إنا خلقنا كلَّ شيء[٦]؛ أي: مقدرًا مكتوبا في اللوح، والنصب نصٌّ في هذا المعنى، والرفع يحتمله وغيرَه؛ لاحتمال أن يكون ﴿ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ خبرًا، ويكون المعنى على ذا، وأن يكون وصفًا بمعنى: كل مخلوق بقدر، وليس المقصودَ، فالنصب أولى؛ لكونه نصا في المعنى المقصود[٧].

---

(١) يشير إلى قوله : « والرفع بالابتداء أجود عند عدم قرينة خلافه، أو وجود أقوى منها كـ(أما) مع غير الطلب » . لباب الإعراب ٣١٩.

(٢) هذه الفقرة: "لأن قرينة ... يلاصقها الفعل" ساقطة من : ب.

(٣) عدد الإسفراييني وجوه ترجح النصب، وذكر منها أن يكون في موقع هو بالفعل أولى، ثم قال: « وقوله تعالى : ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا﴾ ليس منه؛ فإن الفاء لمعنى الشرط عند المبرد، وجملتان عند سيبويه؛ أي: فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني، ثم ابتدأ: فاجلدوا » . لباب الإعراب ٣٢٠.

(٤) انظر : الكامل ٢/ ٨٢٢-٨٢٣. وانظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٤٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٢١.

(٥) هذه الفقرة: "اتفق القراء ... جملة أخرى" ساقطة من: ب.

وينظر رأي سيبويه في: الكتاب ١/ ١٤٣. وانظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٨٤، ومعاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٨.

(٦) يشير إلى قوله في تعداد وجوه ترجح النصب: « وعند خوف لبس المفسر بالصفة نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ » . لباب الإعراب ٣١٩.

(٧) هذه الفقرة: "المقصود من الآية ... المعنى المقصود" ساقطة من: ب.

انظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٨٤-٨٥، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٤٠٦-٤٠٧، وشرح المقدمة الكافية ٢/ ٤٦٩، وشرح التسهيل ٢/ ١٤٢.

« **ويستويان في مثل (زيد قام وعمرو أكرمته عنده أو في داره)** »[(١)]، لا بد من مثلما ذكرنا من (عنده أو في داره)؛ ليصح عطف الجملة الثانية إذا نصب (عمرو) [٣٣/أ] على الخبر – أعني: قام – لأن من حق المعطوف أن يصح قيامه مقام المعطوف عليه، فلو قلت: (زيد عمرو أكرمته عنده) صح لمكان الضمير في (عنده)، ولولاه لما صح لخلو المبتدأ عما يعود إليه من الخبر[(٢)].

« **المعنى المقصود** »[(٣)]: أن كل ما فعلوه مسطور في الزبر، لا أنهم فعلوا كل شيء في الزبر[(٤)].

[الحال:]

« **قائمًا** »[(٥)]: حال عن الكاف، وهو فاعل معنى، وإن كان مضافًا إليه لفظًا؛ إذ المعنى : ما تصنع قائمًا.

و﴿ شَيْخًا ﴾ حال عن ﴿ وَهَٰذَا ﴾، وهو مفعول معنى، وإن كان مبتدأ لفظًا؛ إذ المعنى: المنبه عليه أو المشار إليه شيخًا[(٦)].

الظاهر أن « **مصعدًا** » حال من الفاعل، و« **منحدرًا** » حال من المفعول، وذكر بعض الأئمة أن العكس أولى لما في هذا من الفصل بين الفاعل وما هو حال منه بالمفعول، وكذا بين المفعول وما هو حال منه بالحال الأول، وفي هذا لا يلزم إلا فصل واحد، وهو

---

(١) تمام النص :« لأن الجملة الأولى ذات وجهين ». لباب الإعراب ٣٢١.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٩١، والمفصل ٧٣، وشرح التسهيل ٢/ ١٤٣-١٤٤.

(٣) يشير إلى قوله :« ويجب النصب إذا وقع بعد كلمة لا يليها إلا الفعل كالشرط والتحضيض نحو: إن زيداً تره تضربه، وهلا زيداً ضربته. وليس منه: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾ ؛ لفساد المعنى المقصود ». لباب الإعراب ٣٢١.

(٤) هذه الفقرة: "المعنى المقصود ... في الزبر" ساقطة من: ب.

انظر: التبيان ٢/ ١١٩٦، وشرح المقدمة الكافية ٢/ ٤٧٣.

(٥) قال الإسفراييني: «ومن المنصوبات الحال، وهي ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول لفظًا أو معنى، نحو: ضربت راكبًا زيدًا، أو ضربت زيداً راكبًا، وما شأنك قائمًا، وفي التنزيل: ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾. وقد تكون لهما على الجمع والتفريق، نحو: لقيته راكبين ومصعداً منحدراً ». لباب الإعراب ٣٢١.

(٦) هذه الفقرة: "وشيخًا حال ... إليه شيخًا" ساقطة من: ب.

الفصل بين الفاعل وحاله بالمفعول وحاله[١].

«**شتّى تؤوبُ الحلَبَةُ**»[٢]، وذلك أنه يوردون إبلهم وهم مجتمعون، فإذا صدروا تفرقوا واشتغل كل واحد بحلب ناقته، ثم يؤوب الأول فالأول. يضرب في اختلاف الناس وتفرقهم في الأخلاق[٣].

وشتَّى: فعلى، من: شت يشت إذا تفرق[٤].

« **وقد أجيز تقديمها أيضًا ظرفًا**» ؛ أي: تقديم الحال على عاملها المعنوي إذا كان ظرفًا مستقرًا نحو: (في الدار هذا زيد) مثلاً[٥].

أجاز ابن كيسان[٦] تقديم الحال على صاحبها المجرور مطلقًا[٧]،[٣٣/ ب] واستدل بقوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾[٨]؛ فإن(كافة) حال من الناس[٩].

ولا حجة فيه لجواز أن يكون (كافة) منصوب على المصدر؛ أي: ما أرسلناك إلا إرسالة عامة ، أو على الحال من الكاف، والتاء للمبالغة؛ أي: ما أرسلناك إلا لتكف الناس عن الشرك وارتكاب الكبائر، وهذا قول الأخفش[١٠].

---

(١) هذه الفقرة: "الظاهر أن ... بالمفعول وحاله" ساقطة من: ب.

(٢) قال الإسفراييني: «وعاملها الفعل أو شبهه، وتتقدمه جوازاً نحو: (شتى تؤوب الحلبة) و(زيد متكئًا جالسٌ) ... وقد أجيز تقديمها أيضًا ظرفًا تشبيهًا للمستقر باللغو ». لباب الإعراب ٣٢١-٣٢٢.

(٣) انظر: مجمع الأمثال ١/ ٤٥٣، والمستقصى ٢/ ١٢٧، وشرح التسهيل ٢/ ٣٤١.

(٤) انظر: الصحاح ١/ ٣٨٠ (شتت)، ١/ ١٧٥ (حلب).

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ١٢٤-١٢٥، والمقتضب ٤/ ١٧٠-١٧١، والمفصل ٧٩.

(٦) ابن كيسان (٠٠٠-٢٩٩هـ): أبو الحسن محمد بن أحمد، أخذ عن المبرد وثعلب، جمع المذهبين البصري والكوفي، له المهذب في النحو. انظر: نزهة الألباء ٢٠٨، وإنباه الرواة ٣/ ٥٧.

(٧) قال الإسفراييني: «ولا تتقدم صاحبها المجرور على الأصح نحو : مررت جالسةً بهند ، إلا أن تكون ظرفًا ، ولا حجة لمجوِّزه مطلقًا في قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾ » . لباب الإعراب ٣٢٢.

(٨) سبأ: ٢٨.

(٩) انظر: أمالي ابن الشجري ٣/ ١٥، وشرح المفصل ٢/ ٥٩، وشرح التسهيل ٢/ ٣٣٧.

(١٠) النص ذكره ابن الشجري بلفظ قريب ، وعزا الرأي إلى الزجاج، ولم أجده بلفظه عند الأخفش ولا الزجاج. انظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٨٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه٤/ ٢٥٤، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٦.
وانظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٣٤٧، والكشاف ٥/ ١٢٣، والبيان للأنباري ٢/ ٢٨٠، والتبيان ٢/ ١٠٦٩.

الأحسن في تعليل امتناع [تقديم][(١)] الحال على صاحبها المجرور أن يقال: إن الجار لا بد له من أن يكون له مشاركة في العمل في الحال لكونه قد عمل في صاحبها ووجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبها، فيلزم تقدم معمول الجار عليها، وإنه مرفوض جدا[(٢)].

« **فأوردها العِراك** .... »[(٣)]

يصف حمارًا وحشيًا وأتنه؛ أي: أوردها يعارك بعضها بعضًا لتزاحمها على الماء[(٤)].

وأصل الدخال أن يدخل بعير قد شرب بين بعيرين لم يشربا يفعل به ذلك لضعفه ؛ كأن ضعفه منعه عن الري في الشرب الأول ، فينغص عليهما شربهما بإدخاله بينهما[(٥)].

ويُروى: نغض، والنغض: كثرة الحركة[(٦)].

« **إلا أنهم وضعوها موضع لوازمها المفردة**»[(٧)]؛ أي:وضعوا (فاه إلى فِيَّ) موضع (شفاهاً)، و(يدًا بيد) موضع (نقدًا) أو (مقبوضًا)، و(شاة) و(درهمًا) موضع

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) هذه الفقرة: "الأحسن في ... مرفوض جداً" ساقطة من: ب.

انظر: أمالي ابن الشجري ٣/ ١٦، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٩١، وشرح المفصل ٢/ ٥٩.

(٣) قال الإسفراييني: «وحقها أن تكون نكرة ، ولذا يمتنع إضمارها نحو : جاءني زيد قائمًا وجاءنيه عمرو. ونحو:

فأوردها العراك ولم يذُدها ولم يُشفق على نغَص الدِّخال

ونحو: فعلته جهدَك وطاقتك ، ومررت به وحدَه وغيره من المصادر متأول » . لباب الإعراب ٣٢٤.

(٤) جزء من بيت من الوافر؛ للبيد بن ربيعة. انظر: الديوان ٨٦، والكتاب ١/ ٣٧٢، والمقتضب ٣/ ٢٣٧، والصحاح ٤/ ٣٨٠ (عرك).

(٥) انظر: تهذيب اللغة ٧/ ٢٧٤ (دخل) ، والصحاح ٤/ ٥٠٨ (دخل)، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٢١.

(٦) انظر : أمالي ابن الشجري ٣/ ٢١. وكل ما تقدم في شرح البيت ورد بلفظ قريب جدًا عنده.

(٧) قال الإسفراييني: « ومنه : كلمته فاه إلى فيّ، وبايعته يدًا بيد، وبعت الشاء شاة ودرهمًا، والأصل فيها الجمل؛ لأن الهيئة إنما فهمت منها دون المفرد، إلا أنهم وضعوها موضع لوازمها المفردة؛ لمبادرة الوهم إليها لكثرة الاستعمال من غير نظر إلى أجزائها، فأعربوا القابل منها إعراب الحال وهو الأول في الأولَين، وكلاهما في الثالث، بعد إبدال العاطف وهو الواو من أداة المصاحبة» . لباب الإعراب ٣٢٥-٣٢٦.

(رخيصًا)[١] أو ما أشبهه؛ أي[٢]: لصلة يد منه بيد مني، فمعنى هيئة المتبايعين وهو التقابض إنما يُفهم من مضمون الجملة، فوضع موضع (متقابضين)، ثم أعرب الجزء الأول إعرابه، واستغنى عن الضمير [٣٤/أ]، وكذلك أصلها: شاة منها بدرهم؛ أي: كل شاة، ثم وُضعت الجملة موضع (رخيصًا) مثلاً، وأُبدل الواو من الباء، ونُصب الاسمان[٣].

الهيئة الحاصلة للمتكلم إنما فهمت من مضمون الجملة التي هي (فوه إلى فيّ) لا من (فوه) وحده؛ فالحال في الأصل هو الجملة، إلا أنهم وضعوا الجملة موضع (مُشافهًا)؛ لكثرة استعمالهم هذا لذلك المعنى، حتى صار يفهم منها معنى المشافهة من غير نظر إلى جزئها، فلما وضعوها موضعه أعربوا الأول إعرابه، فنُصب.

أي: في الحال أو في الظرف المقدر « **لصحته والمشار إليه بلح** »[٤]، فلو كان العامل (هذا) لكان معناه يرجع إلى قولنا: هذا البسر، ولا يصح أن يقال: هذا البسر، وهو غير بسر، ولا يصح أن يقال: هذا زيد قائما، وهو قاعد.

« **حيث لا اسم إشارة** »، كما يقال: تمر نخلتي بسرًا أطيب منه رطبًا، فلا اسم إشارة ههنا فيعمل في الحال.

أي[٥]: إن قيل: إن (أطيب) لو كان عاملاً في (بسرا) وهو عامل في (رطبًا) أدى ذلك إلى أن الشيء الواحد يكون مقيدًا بحالين مختلفين، فالجواب أن الاعتبار مختلف؛ فإن البسر قيد للمشار إليه لا باعتبار الإشارة، بل باعتبار كونه زائدًا في الطيب، والرطب قيد

---

(١) في ب بعدها: أو غاليا.

(٢) هذه الكلمة بداية سقط كبير من: ب. ونهايته عند قوله: (حالين مختلفين).

(٣) انظر: المقتضب٢/ ٢٣٦، والمفصل ٨٠، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٩، والإيضاح في شرح المفصل١/ ٣٠٥-٣٠٦.

(٤) ذكر الإسفراييني أن من الحال الجامد قولهم : (هذا بسرًا أطيب منه رطبًا) ، وأشار إلى الخلاف في عامل الحال على ثلاثة أقوال : اسم الإشارة (هذا)، و(أطيب) ، وفعل محذوف؛أي: هذا إذا وجد بسرًا. ثم قال: « والأصح أنه (أطيب) لصحته والمشار إليه بلح أو رطب استعمالاً ، وحيث لا اسم إشارة». لباب الإعراب ٣٢٦.

(٥) قال الإسفراييني: « ولما يلزم في غيره من تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالة واحدة؛ إذ الأول من تتمة (هذا)، واختلاج لزوم تقييد الواحد بحالين مختلفين يزول باختلاف الاعتبار؛ إذ الأول باعتبار الفضل، والثاني باعتبار المفضولية، وعمله في الأول عمل الفعل الصريح ولذا تقدمه، وفي الثاني عمل المعنى ، فامتنع التقديم» . لباب الإعراب ٣٢٦-٣٢٧.

له باعتبار كونه مزيدا عليه؛ فالأول حال من المستكن في (أطيب)، فيكون عمل (أفعل) فيه على حد عمل الفعل؛ لأن أفعل التفضيل يعمل في المستكن فيه عمل كل فعل في فاعله، والثاني حال من ضمير المجرور في (منه)، وعمل (أفعل) فيه ليس على حد [٣٤/ ب] عمل الفعل في مفعوله، وإنما عمل فيه بما يتضمن من معنى المجازاة المستفادة من معنى التفضيل عمل كل معنى في الظرف، ولهذا ساغ تقديم الأول، ولم يَسُغ تقديم الثاني، فتأمل؛ فإنه بيان لم أسبق إليه.

أي: إذا كان العامل في (بسرًا) (هذا) لكان البسر قيِّد بهذا، والمبتدأ إذا تقيد بقيد لم يتقيد به الخبر بدليل صحة قولك: الجائي راكبا قاعد، فإن الخبر عن الذات ، فإذًا الإخبار عن ذات المشار إليه بأنه أطيب من نفسه، فيلزم تفضيل الشيء على نفسه لا باعتبار حالين مختلفين[١].

قولهم : « **دون ذاك وينفقُ الحمارُ** »[٢]، قالوا : إن إنسانا أراد بيع حمار[٣]، فقال للمشور: اطرِ حماري ولك جُعل ، فلما دخل به[٤] السوق له المشور: هذا حمارك الذي كنت تصيد عليه الوحش ؟ فقال الرجل: دون ذلك وينفق الحمار؛ أي: الزم قولاً دون الذي تقول ؛ فإن الحمار ينفق بدون هذا التنفيق[٥].

قال الميداني: الواو للحال[٦]. والأَولى أن يقال: إنها ليست للحال؛ لأن موجب المضارع إذا وقع حالاً لم يتصدر بالواو ، ولا بد فيه من الضمير ؛ لأنه بمنزلة اسم الفاعل لما بينهما من المضارعة، وقد انتفى الأمران كلاهما ههنا؛ فالأولى أن يُقال: إنها للعطف.

لا يقال: كيف عطف الإخبار على الأمر وبينهما تنافر؟ لأنا نقول: جاز أن تعدد

---

(١) هذه موضع نهاية السقط من: ب المبدوء بقوله : (أي لصلة).

(٢) قال الإسفراييني: «وتكون جملة خبرية ، فالاسمية بالواو والضمير... أو بالواو وحده... أو بالضمير...، والمضارع المثبت بالضمير وحده ، وقولهم : (دون ذاك وينفق الحمار) ليست الجملة فيه حالاً » . لباب الإعراب ٣٢٧-٣٢٨.

(٣) في ب بعدها: له.

(٤) في ب: بها.

(٥) انظر: جمهرة الأمثال ١/ ٣٧٩، ومجمع الأمثال ١/ ٣٣٨، والمستقصى ٢/ ٨٢.

(٦) انظر : مجمع الأمثال ١/ ٣٣٨.

الأخبار نحو : التنفيق دون ذاك ، وجاز أن يؤول المضارع بالأمر ، كما في : يرحمك الله ؛ أي:[٣٥/ أ] لينفق الحمار.

ورُوي بغير واو[١]، وهو الأظهر، وتكون جملة مستأنفة ؛ كأن المخاطب قال: ولِمَ أمرتني بلزوم قول دون ذلك؟، فقال[٢] مجيبًا: ينفق الحمار بدونه.

[مجيء الحال جملة فعلها ماض بغير (قد)[٣] :]

قال سيبويه في قوله: ﴿ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[٤]؛ أي: جاؤوكم قومًا حصرت صدورهم ، فالحال هو المحذوف، والماضي وصف له[٥]، غير أني أقول : إن (قومًا) على تقدير تسليم تقديره حال موطئة لما لا يظهر المقصود بدون وصفه كما في ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾[٦]، وصفة المواطأة حكمها حكم الموصوف في إيجاب تصدرها بـ(قد)، لا سيما و(قد) قامت مقام موصوفها.

والمبرد على أن ﴿ حَصِرَتْ ﴾ ماض في معنى الدعاء، وليس بحال[٧]. وهذا إنما يصح لولا ما يأتي بعده من قوله:﴿ أَوْ يُقَٰتِلُوا۟ قَوْمَهُمْ ﴾؛ فإن ﴿ أَوْ ﴾ ههنا للعطف والمعطوف عليه: عن قتالكم، ونحن لا ندعو بأن تضيق صدورهم عن قتال قومهم، بل نقول: اللهم ألق بأسهم بينهم[٨].

---

(١) انظر : الصحاح ٦/ ١٣٩ (شكه). وانظر أيضًا: مصادر تخريج المثل.

(٢) قوله: "قال ولم... فقال" ساقط من: ب.

(٣) قال الإسفراييني: «ولا بد في الماضي المثبت من (قد)، ويجوز حذفه لفظًا خلافًا لسيبويه، وتأويلُه قولَه تعالى: ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ بـ(قومًا) يفترّ عن ضعف ؛ لما أن صفة الموطئة في حكمها لا سيما والموصوف محذوف، وتأويل المبرد بالدعاء يبطله ما بعده » . لباب الإعراب ٣٢٨-٣٢٩.

(٤) النساء : ٩٠.

(٥) لم ترد هذه الآية في (الكتاب)، وممن عزاه إلى سيبويه ابن بابشاذ وابن الشجري، ولم يرتض هذه النسبة ابن خروف ولا ابن مالك ، والرأي معزو للأخفش في كتب النحويين. انظر: أمالي ابن الشجري ٣/ ١٣، وشرح الجمل لابن خروف ١/ ٣٨٥، وشرح التسهيل ٢/ ٣٧٣. للمزيد في المسألة ينظر: الأصول ١/ ٢٥٤، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/ ٨٩، والإنصاف ٢٥٢-٢٥٨، والتبيين ٣٨٦-٣٩٠.

(٦) يوسف: ٢.

(٧) انظر: المقتضب ٤/ ١٢٤-١٢٥.

(٨) انظر: الإيضاح العضدي ٢٨٧-٢٨٨، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٤٦-١٤٧، وكشف الإعراب ٩٨٥.

« **مررت برجل معه صقر صائداً به غداً**[١] »[٢]؛ أي: مقدراً الصيد به غداً ، وهو من الهاء المتصل بـ(معه)[٣]، ونظيره : ﴿ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴾[٤]، و﴿ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمۡ وَمُقَصِّرِينَ ﴾[٥].

أما[٦] العطف فلأن المتقدم هو الفاعل ولا يصلح عطفه عليه لا لفظًا ولا معنى[٧]، والمفعول ولا يصلح أيضًا عطفه عليه معنى؛ إذ ليس الغرض أنك أخذت المثمن والصاعد؛ إذ الصاعد هو الثمن، والدرهم ولا يصح العطف عليه لا لفظا ولا معنى أيضًا؛ لأنه لم يرد [٣٥/ب] أخذه بدرهم فصاعدا، وإنما الغرض أنه أخذ بعضه بدرهم، وبعضه بأكثر، والعطف يوجب أن يكون مأخوذا بدرهم والزائد جميعًا[٨].

وعلى تقدير أن يجوز المراد هذا لم يصح الفاء؛ لأن بعض ثمن الشيء باعتبار كونه ثمنا لا يكون عقيب بعض، لا تقول: اشتريته بدرهم فرُبْعٍ.

وأما الحال فظاهر الامتناع عن الفاعل والمفعول معنى وكذا لفظًا ؛ إذ الحال لا تعطف على صاحبها، وكذا عن الدرهم لتنكره، ولمكان الفاء، فإذًا وجب أن يحمل على

---

(١) ساقط من: ب.

(٢) قال الإسفراييني: « ولا تقع مستقبلاً لمنافاته الحال ، وقولهم : (مررت برجل معه صقرٌ صائداً به غداً) متأول » . لباب الإعراب ٣٢٩.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٤٩-٥٠، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٩٦، والأصول ٢/ ٣٨.

(٤) الزمر: ٧٣.

(٥) الفتح: ٢٧.

(٦) هذه الكلمة بداية سقط من ب ، وينتهي عند قوله : "في البعض".

(٧) قال الإسفراييني: « ويضمر عامله نحو قولك للمرتحل : (راشداً مهديًا) ، ومنه : أخذته بدرهم فصاعداً؛ أي: فذهب الثمن صاعداً؛ إذ لا يصح عطفه على ما قبله، ولا يصلح حالاً منه، ومنه المثل : (أتميميًا مرة وقيسيًا أخرى) فيمن يراهما حالين . ومثله :

أفي الـــولائم أولادًا لواحـــدةٍ وفي العيـــــادةِ أولادًا لعَـــــلاَّتِ

وكذا:

أفي السلم أعيارًا جفاءً وغلظةً وفي الحـربِ أشـباه النسـاء العـوارك

ويحمل عند سيبويه على المصدر » . لباب الإعراب ٣٣٠-٣٣١.

(٨) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣١٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٩٩، وشرح اللباب للفالي ٤٢٢.

محذوف؛ أي: فذهب الثمن على هذه الحال؛ أي: في البعض[١].

« **اتميميًّا مرةً وقيسيًّا اخرى** » مثل يضرب للمتلون الذي لا يستقر على حالة واحدة، وليس بسؤال[٢] مسترشد عن أمر، وإنما هو على طريق التوبيخ. وأورده الزمخشري في الحال[٣]، وليس بقوي؛ لأنه لم يُرد أنه يتحول في حال كونه تميميًا، وإنما يريد أنه يتنقل هذا التنقل المخصوص من التميمية إلى القيسية ، فوجب أن يُحمل على المصدر لا على الحال ، وهو مذهب سيبويه في الجميع[٤].

بنو العلات: أولاد الرجل من النسوة شتى[٥].

والأعيار: جمع عير، وأراد أنهم سفهاء[٦]، كما في المثل : «معيوراء تكادَمُ»[٧]؛ أي: أنهم سفهاء تهارَشُ.

« ﴿لَارَيْبَ فِيهِ﴾ »[٨] جاز أن يكون حالاً مؤكدة مقررة لما سبقها من قوله : ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾؛ لأنه لما عظم أمر الكتاب المنزل بأن كنى عنه بـ ﴿ ذَٰلِكَ﴾، وهو إشارة إلى البعيد تبعيدًا لرتبته في الشرف، وأخبر عنه بـ ﴿ ٱلْكِتَٰبُ﴾ مطلقًا معرفًا بلام الجنس إيذانًا بأنه[٣٦/ أ] الذي يستأهل أن يُسمَّى كتابًا ، وأن غيره من الكتب بالنسبة إليه كلا كتاب = كان ذلك لا محالة مما يحوم الشك حوله، فأكد بـ﴿ لَارَيْبَ ﴾[٩].

---

(١) هنا نهاية السقط من: ب المبدوء بقوله: "أما العطف".

جميع ما تقدم ذكره في هذه المسألة أورده ابن الحاجب بلفظ قريب في: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣١٢.

(٢) قوله: "اتميميًا ... بسؤال" ساقط من: ب.

(٣) انظر: المفصل ٨٣.

(٤)انظر: الكتاب ١/ ٣٤٣-٣٤٥، والمقتضب٣/ ٢٦٤، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣١٣.

(٥) انظر: تهذيب اللغة ١/ ١٠٥ (علّ).

(٦) عير القوم : سيدهم . انظر: الصحاح ٢/ ٤٧٤ (عير). وانظر البيت في: الكتاب ١/ ٣٤٤، والمقتضب ٣/ ٢٦٥.

(٧) انظر: المستقصى ٢/ ٣٤٦. والتكادم: التعاض.

(٨) قال الإسفراييني عن حذف عامل الحال: « ويلزم ذلك في المؤكدة وهي المقررة لمضمون جملة اسمية نحو : زيد أبوك عطوفًا؛ أي: أحقه. وتقع جملة اسمية ولا تصدر بالواو لاتحادها بما قبلها نحو : هو الحق لا شك فيه، ونحو قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَارَيْبَ فِيهِ ﴾ على أحد الوجوه » . لباب الإعراب ٣٣١.

(٩) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١/ ٧٠، والتبيان ١/ ١٥، والكشاف ١/ ١٤١-١٤٢.

وقيل: إن ﴿ ذَٰلِكَ﴾ مبتدأ، و﴿ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ وصف[١]، و﴿ لَارَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ خبر[٢].وقيل: ﴿ الٓمٓ﴾ مبتدأ، و﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ خبر، و﴿ لَارَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ خبر ثان. مع وجوه أُخَر[٣].

قد جاء في كلام المحدثين: (قاطبة الناس) و(كافتهم)، إلا أن بعضهم استهجنه[٤]، وألزمهما النصب والإفراد كما في (طرًّا)[٥].

[التمييز:]

« **هو ما يرفعُ الإبهامَ المستقرَّ عن ذاتٍ** »[٦]، هذا ما ذكره بعض حذاق المتأخرين[٧]؛ فقوله: « **عن ذات** » احتراز عن الحال، فإنه رفع الإبهام، ولكن عن غير ذات.

وقوله: « **المستقر**[٨]» احتراز عن نحو : أبصرت عينًا جارية ؛ فإنه يرفع الإبهام عن ذات لاحتمالها[٩] الجارية والمبصرة وغيرهما، فإذا قلت: (جارية) بيَّنت ذاتًا مبهمة، ولكنه ليس بمستقر في وضعه، وإنما وقع الإبهام عند المخاطب لحصول الاشتراك وهو موضوع دال على ذات معينة في كل موضع يطلق فيه، بخلاف (عشرون)؛ فإنه لم يكن دالاً على ذات معينة في أصل وضعه. وأما نحو (رجع القهقرى) وشبهه؛ فإنه بيان لهيئة الرجوع لا لذات الرجوع، فخرج بقوله : «عن ذات »[١٠].

---

(١) في ب بعدها: له.

(٢) في ب: خبره.

انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٧٨، والبيان ١/ ٤٥، والتبيان ١/ ١٥.

(٣) انظر : البحر المحيط ١/ ١٦١، والدر المصون ١/ ٨٩.

(٤) قال الإسفراييني: « ومن الأسماء ما يلزم النصب على الحال، نحو: (طُرًّا) ومثله (كافةً) و(قاطبةً) ، واستهجن إضافتهما » . لباب الإعراب ٣٣١.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٣٧٦-٣٧٧، والمقتضب ٣/ ٢٣٨، والأصول ١/ ١٦٣.

(٦) قال الإسفراييني: «ومنها التمييز ، وهو ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة » . لباب الإعراب ٣٣٢.

(٧) هذا تعريف ابن الحاجب. انظر : شرح المقدمة الكافية ٢/ ٥٢١.

(٨) في ب: مستقرا.

(٩) في ب: لاحتماله.

(١٠) ذكره ابن الحاجب بلفظ قريب جدًا . انظر: شرح المقدمة الكافية ٢/ ٥٢١-٥٢٢.

« **فإن الإفرادَ لم يلزمْ هناك** »[(١)]؛ فإنها تحمل على الأعداد المضافة للجموع تارة ، فيقال: كم رجالٍ عندي، كما يقال: ثلاثة رجال، وعلى المضافة للمفرد أخرى نحو: كم رجلٍ، كما يقال: مائة رجل، وكذلك عند الفصل نحو: كم عندي رجلاً أو رجالاً[(٢)]. [٣٦/ ب]

« ﴿ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ ﴾[(٣)] **فيمن قرأ غير مضاف[(٤)] محمولٌ على البدل**»[(٥)]؛ إذ لو حُمل على التمييز لزم الشذوذ من وجهين: جمع مميز مائة ونصبه، وأما في الإضافة فلا يلزم إلا الأول.

وأما ما ذكره أبو إسحاق من أنه يلزم أن يكونوا قد لبثوا تسعمائة[(٦)] فغير لازم ؛ لأن ذلك مخصوص بأن يكون المميز[(٧)] مفردًا، أما[(٨)] إذا كان جمعًا فيكون القصد فيه[(٩)] كالقصد في وقوع التمييز جمعًا نحو: ثلاثةٌ أثوابًا، على أنه وارد على قراءة حمزة[(١٠)] والكسائي؛ فإنهما قرأا بالإضافة، ولا وجه لقراءتهما سوى التمييز[(١١)].

---

(١) قال الإسفراييني: « وفي العدد يفرد البتة إلا في (كم) الخبرية ؛ فإن الإفراد يلزم هناك » . لباب الإعراب ٣٣٣.

(٢) هذه الفقرة: "فإن الإفراد ... أو رجالاً" ساقطة من: ب.

(٣) الكهف: ٢٥.

(٤) انظر: السبعة ٣٩٠، والنشر ٢/ ٣١٠.

(٥) قال الإسفراييني: « ونحو (ثلاثمائة) إلى (تسعمائة) ليس بقياس ... وقد ينصب على التمييز نحو : ثلاثةٌ أثوابًا. ونحوُ : إذا عاش الفتى مائتين عامًا .....

وقوله تعالى : ﴿ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ ﴾– فيمن قرأ غير مضاف – محمول على البدل ، وإلا يلزم شذوذان ، وفي الإضافة واحد » . لباب الإعراب ٣٣٤-٣٣٥.

(٦) في ب بعدها: سنة.

(٧) في ب: التمييز.

(٨) في ب: وأما.

(٩) ساقط من: ب.

(١٠) حمزة بن حبيب الزيات (٨٠-١٥٦هـ): الكوفي التيمي، أحد القراء السبعة، تلقيت قراءته بالقبول. انظر: تقريب التهذيب ٢٧١، والأعلام ٢/ ٢٧٧.

(١١) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٧٩، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٥٣، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٨٨.

قيل: سفه نفسه: امتهنها واستخف بها[١]، وفي الحديث: « الكِبر أن تسفهَ الحقَّ وتغمصَ الناسَ[٢]»[٣].

لا يكون دلالة جواز تقديم المميز على عامله قاطعة بالبيت[٤] إلا فيمن أنث الضمير في (تطيب)، فيكون في (كاد)[٥] ضمير الشأن، وفي (تطيب) ضمير سلمى؛ أي : وما كاد الشأن تطيب سلمى نفسًا بالفراق؛ فقدَّم (نفسًا)، ولو ذكَّر الضمير فيه على أن يكون ضمير الحبيب فتحتمل أن يكون في (كاد) أيضًا ضمير الحبيب، ويكون هو عاملاً في التمييز على معنى: وما كاد الحبيب نفسًا تطيب بالفراق؛ أي: ما[٦] كاد نفس الحبيب تطيب بالفراق[٧].

[المستثنى :]

أي[٨]: لا[٩] أحد يعصم من أمر الله إلا من رحمه الله، فامتنع إيقاعه موقع الأول نحو: لا يعصم إلا المرحوم، فإن المرحوم ليس بعاصم، إنما هو المعصوم، بخلاف: ما جاءني أحد إلا حماراً ، فإنه يصح أن يقول: ما جاءني إلا حمار.

---

(١) قال الإسفراييني: « ويلزمه التنكير على الأعرف ، ويحتج للآخر بقوله تعالى: ﴿ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾ فيمن قرأ بالنصب». لباب الإعراب ٣٣٨.

(٢) انظر: المعجم الكبير ٢/ ٦٩ من حديث ثابت بن قيس، وكنز العمال ٣/ ٨٢٨، والنهاية ٣/ ٣٨٧.

(٣) هذه الفقرة: "قيل سفه ... وتغمص الناس" ساقطة من: ب.

(٤) قال الإسفراييني: « ولا يجوز تقديمه على عامله مطلقًا خلافًا للمازني والمبرد فيما كان العامل فعلاً نحو قوله:

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسًا بالفراق تطيبُ

فيمن أنَّث الضمير في (تطيب) » . لباب الإعراب ٣٣٩.

(٥) في ب: كان.

(٦) في ب: وما.

(٧) البيت من الطويل ، لقيس العامري، وقيل للمخبل بن ربيعة، وقيل أعشى همدان. انظر: المقتضب ٣/ ٣٧، والأصول ١/ ٢٢٤، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٣٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٢١-٤٢٣.

(٨) قال الإسفراييني: « وهو منصوب بعد (إلا) غير الصفة في كلام موجب، ومنقطعًا ممتنعًا إيقاعه موقع الاسم الأول، نحو : ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾ ». لباب الإعراب ٣٤٠. والآية في سورة هود: ٤٣.

(٩) قوله : "أي لا" بداية سقط كبير في ب، وينتهي عند قوله: "من الظروف".

وفي الآية وجوه أخر تخرج المستثنى عن أن يكون منقطعًا[١]:

أحدها: أن يكون على حذف المضاف على معنى: [٣٧/أ] إلا مكان مَن رحمه الله.

والثاني: أن يكون العاصم بمعنى: ذي العصمة؛ أي: لا ذا عصمة من أمر الله إلا المرحوم.

والثالث: أن يكون ﴿ رَّحِمَ ﴾ مسندًا إلى ضمير ﴿ مَن ﴾ والمفعول متروك؛ أي: لا عاصم إلا الراحم، وعلى هذا فجائز في ﴿ مَن ﴾ أن يكون منصوب المحل على الاستثناء، أو مرفوعه على البدل من المستكن في الخبر، وهو إما: ﴿ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ ﴾، أو محذوف؛ أي: للخلق، أو في الوجود.

وأقول: ويحتمل - والله أعلم - أن يكون مستثنى أو بدلاً من متعلق الخبر المحذوف - أعني الخلق - كما يقال: لا مرور بأحد إلا زيدًا أو إلا زيدٍ.

فإن قلت : فهل يجوز أن يكون استثناء مفرغًا منصوب المحل على المفعولية كما يقال: لا يعصم اللهُ إلا الأنبياء مثلاً؟ فالجواب : لو كان الأمر على هذا لنصب عاصما لكونه مضارعًا للمضاف نحو: لا ضاربًا زيدًا ، وإذ وقع الاتفاق على فتحه عُلم أنه لا يجوز ولا يتعلق واحد من الطرفين – أعني: ﴿ ٱلۡيَوۡمَ ﴾، و﴿ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ ﴾- به لذلك ، بل الثاني خبر أو وصف ، والأول يتعلق به ، ولا يجوز أن يكون الأول خبرًا أو وصفًا لامتناع الخبر عن غير الحدث بالزماني من الظروف[٢].

« إلا أوَارِيُّ لأيًـا مـا أبَيّنهـا ..... »[٣]

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٥٤-٥٥، والكشاف ٣/ ٢٠٢.، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٠٠.

(٢) هنا نهاية السقط من ب المبدوء بقوله :"أي لا أحد".

(٣) قال الإسفراييني معددًا وجوه نصب المستثنى: « ومطلقًا في اللغة الحجازية نحو: ما جاءني أحد إلا حمارًا، وفي تميم جاز رفعه على البدل. ورُوي قوله :

إلا أوَاريُّ لأيًا ما أبَيُّنها .....

مرفوعًا ومنصوبًا » . لباب الإعراب ٣٤٠-٣٤١.

وقبله :

وقفْـــتُ فيهـــا أصـــيلالاً أســـائلها عيَّت[١] جوابًا وما بالربعِ من أحدِ[٢]

«إلا أواري » وهي[٣] جمع الإري وهو محبس الدابة، وقد يسمى الآخية أريًا، وهو حبل تُشد به[٤] الدابة[٥]؛ فمن نصب فعلى[٦] الاستثناء المنقطع على معنى: لكنَّ بها أواري، أو على أنه جعل الأواري [٣٧/ب] والنؤى[٧] من جملة الآخذين مجازًا فاستثناها.

ومن رفع فعلى البدل من محل (أحد)، ولا يكون إلا على هذا الوجه الثاني، وتمام البيت:

..... والنُّـؤى كـالحوضِ بالمظلومـةِ الجلَـدِ

والمظلومة : الأرض التي لم تحفر قط ثم حفرت ، وذلك التراب الظليم. والجلَد: الأرض الصلبة[٨].

عدا وخلا[٩] إذا صُدّرا بـ(ما) لم يصلحا إلا للفعلية؛ لأن (ما) بشهادة فحوى الكلام لا يحتمل إلا أن تكون مزيدة، ولا تزاد في صدر الحروف، أو مصدرية بمعنى (عدو زيد) أي: وقت عدوه، كما يقال: خفوق النجم، ولا يخفى استدعاؤها الفعل. قالوا: إن التقدير: عدا بعضهم زيدًا، وكذا الباقي. قلت: ويحتمل أن يكون التقدير: عدا

---

(١) في ب: أعيت.

(٢) الشاهد من البسيط ، للنابغة . انظر: الديوان ١٤-١٥، والكتاب ٢/ ٣٢١، والمقتضب ٤/ ٤١٤، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/ ٧٢، والأصول ١/ ٢٩٢.

(٣) في ب: وهو.

(٤) في ب: بها.

(٥) انظر : تهذيب اللغة ١٥/ ٣١٠ (أرا).

(٦) في ب: "نصبها على" بدلاً من : "نصب فعلى".

(٧) في ب: "النوى والأواري" بدلاً من: "الأواري والنوى".

(٨) انظر: جمهرة اللغة ١/ ٤٤٩ (جلد).

(٩) قال الإسفراييني معددا وجوه نصب المستثنى : « وبعد (ما خلا) و(ما عدا) و(ليس) و(لا يكون) بعد كل كلام، نحو: جاءني القوم أو جاؤوني ما عدا زيدًا، وما خلا زيدًا، وليس زيدًا، ولا يكون زيدًا، وهذه أفعال مضمر فاعلوها ». لباب الإعراب ٣٤١.

المجيء أو عدمه بمعنى: جاوزه وفاته، بإضمار المدلول عليه بالفعل. والمنصوب بعدهما – أعني: عدا وخلا – مفعول حقيقة، ولا ينافي المفعولية الاستثناء من: عداك ذم وخلاك ذم؛ أي: جاوزك وباعدك. وفي (ليس) و(لا يكون) ليس الجائي زيدًا، والمنصوب خبر حقيقة، وجاز أيضًا أن يقدر في (عدا وخلا) ذلك[١].

«..... ولا سيَّما..... »[٢]

الرفع في البيت[٣] على أنه خبر مبتدأ محذوف، و(ما) موصولة أو موصوفة، والتقدير: ولا[٤] مثل شيء هو يوم بدارة جلجل.

والجر على أن يكون (ما) صلة، و(سي) مضاف إلى (يوم)؛ أي: لا[٥] مثل يوم.

والنصب قيل: على أن (لا سيما) بمعنى (إلا). وليس بصواب لفساد المعنى ولمكان الواو؛ فإنك لا تقول: جاءني القوم وإلا زيدًا ؛ فالصواب أن يقال : (ما) نكرة غير موصولة ولا موصوفة، و(يومًا) منصوب على التمييز ، كما في: [٣٨/ أ] «سرعان ذا إهالة »[٦] أو على الظرف.

ويجوز[٧] الجر على أن يكون نكرة غير موصوفة، و(يوم) بدل منه، والنصب على أن يكون (ما) نكرة غير موصوفة أيضًا، و(يومًا) إما منصوب بفعل مضمر؛ أي: أعني يومًا، أو على التمييز على معنى: ولا مثل صالح من يوم؛ أي: صالح يوم، كما

---

(١) قوله : "عدا وخلا" إلى قوله: " وخلا ذلك" ساقط من: ب.

(٢) قال الإسفراييني: « وجائز فيه الرفع والجر بعد (لا سيما) ، ورويت الوجوه الثلاثة في قوله:

..... ولا سيما يومًا بدارة جُلجُلِ »

لباب الإعراب ٣٤٤.

(٣) البيت من الطويل، لامرئ القيس. انظر البيت والأقوال في إعرابه في: الديوان ١٠، وإعراب النحاس ٤/ ٢٣٨، وتهذيب اللغة ١٣/ ١٢٣ ، والمفصل ٨٧، وشرح التسهيل ٢/ ٣١٨، وشرح المفصل ٢/ ٨٥٠٨٦.

(٤) في ب: لا.

(٥) في ب: ولا.

(٦) انظر المثل في: جمهرة الأمثال ١/ ٤٤٠، ومجمع الأمثال ١/ ٤٢٧، والمفصل ١٤٦، والمقتصد ١/ ٥٧٥. وسيرد مرة أخرى في: ص١٥٤.

(٧) هذا بداية سقط في: ب ، وينتهي عند قوله: "هذا للتفخيم".

تقول: عندي سحق عمامةٍ؛ وإن كان الجر أكثر، أو موصوفة أو موصولة ، وانتصابه على الظرف على معنى : ولا مثل صلاح أو الصلاح الذي في يوم بدارة جلجل، وجاز الإلغاء على أن الصفة أو الصلة هي التي بعده وتنكيره على هذا للتفخيم[١].

المانع الآخر في الآية[٢] هو أن الآية رد على المشركين الذين يقولون: مع الله إله[٣] آخر، فقيل لهم: لو كان مع الله إله آخر لفسدت السماء والأرض، ولكن لم تفسد، فلم يكن معه إله آخر .

وهذا المعنى لا يتلخص[٤] إلا بجعل (إلا) وصفًا، ولو جعل استثناء لكان المعنى: لوكان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا؛ لكن اللازم منتفٍ ، فيلزم انتفاء الملزوم، فللخصم أن يقول: جاز أن يكون انتفاء اللازم بانتفاء الاستثناء لا بانتفاء آلهة[٥]؛ إذ لا يلزم من انتفاء المجموع انتفاء كل واحد من أجزائه.

لا يقال: هذا أيضًا لازم من وجه آخر وإن لم يجعل (إلا) للاستثناء إذ جاز أن يكون الانتفاء بانتفاء الظرفية؛ لأنا نقول: وعلى هذا التقدير فقد انتفى ما قاله الخصم؛ لأن كل من ثبت معه آلهة[٦] فإنما يثبتها فيهما، فيلزم[٧] إفحامه[٨].

« **ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمرًا**»[٩] لا بد من رفع [٣٨/ ب] أحدهما لإسناد الفعل

---

(١) هذا نهاية السقط من: ب المبدوء بقوله : "ويجوز الجر".
وتنظر الوجوه الإعرابية المحتملة في مصادر تخريج البيت السابقة.

(٢) قال الإسفراييني: « و(إلا) تحمل على (غير) في الوصفية كما يحمل عليها (غير) في الاستثناء ، وذلك إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور، نحو قوله تعالى : ﴿ لَوۡكَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ لتعذر الاستثناء ؛حيث لا يعلم دخوله فيه ، وفي الآية مانع آخر » . لباب الإعراب ٣٤٥. والآية في سورة الأنبياء:٢٢.

(٣) في النسختين: "إلهًا"، ولا وجه للنصب.

(٤) في ب: يتخلص.

(٥) في ب: الآلهة.

(٦) في ب: الآلهة.

(٧) في ب: فلزم.

(٨) انظر: الكتاب ٢/ ٣٣١-٣٣٢، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٢٠٠، والمقتضب ٤/ ٤٠٨، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٨٨، وشرح المقدمة الكافية ٢/ ٥٥٨.

(٩) قال الإسفراييني: « وتقول: (ما أتاني إلا زيدً إلا عمرًا)؛ ترفع أحدهما لإسناد الفعل إليه، وتنصب الثاني إذ لا يمكن رفعه على البدلية، ولا على الفاعلية مؤوّلا كلامك على (تركني الناس وراء زيد إلا عمرًا) ». لباب الإعراب ٣٤٦.

إليه، ولا يجوز في الآخر إلا النصب؛ لأن البدلية قد تعذرت؛ لأن البدل إنما يجوز حيث يجوز الاستثناء ، ولا يصح استثناء أحدهما عن الآخر. ولا يجوز أيضًا أن يقال: إن (إلا) بمعنى (غير)، فيبدل منه؛ لأن (إلا) لا تجري مجراه إلا تابعًا، فلم يبق إلا أن ينصب على الاستثناء على التأويل المذكور[١].

وسبيله[٢] أن يجمع المثبت على حدة[٣]، ويجمع المنفي على حدة، ثم ينقص المنفي من المثبت، فما بقي فهو المقر به، فالمثبت عشرة وثمانية وستة وأربعة واثنان، والمجموع ثلاثون، والمنفي تسعة وسبعة وخمسة وثلاثة وواحد، والمجموع خمسة وعشرون، فإذا نقصت الأقل من الأكثر بقي خمسة[٤].

[اسم (إن) وأخواتها[٥]:]

يعني[٦]: لو لم نقدر ضمير الشأن وأعملنا (إن) في (مَن) الشرطية لكنا قد زحلفنا أداةَ الشرط عن الصدر ، بخلاف ما إذا قدرنا الشأن، وجعلناه اسمه، فـ(من) واقعة من جملته في الصدر غير متقدم شيء عليها[٧].

«فليت كِفافًا كان خيرُك كلُّه ..... »[٨]

جاز أن يكون (كفافًا) خبر (كان) مقدمًا ، و(خيرك) مرفوع بأنه اسمه ، ولا بد

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٣٣٨، والمقتضب ٤/ ٤٢٤، والأصول ١/ ٢٨٣.

(٢) هنا بداية سقط من: ب ، وينتهي عند قوله: "بقي خمسة".

(٣) قال الإسفراييني: « نحو : له عليّ عشرة إلا تسعة إلا ثمانية، وهكذا إلا الواحد، فاللازم خمسة، ولو ذكرت بعده: إلا اثنين إلا ثلاثة، وهكذا إلى التسعة فاللازم واحد » . لباب الإعراب ٣٤٦.

(٤) هنا نهاية السقط من: ب المبدوء بقوله: "وسبيله".

(٥) قال الإسفراييني: « ومنها الاسم في باب (إن) نحو: إن زيدًا قائم، ولا يحذف إلا إذا كان ضمير الشأن، نحو :

إنَّ من لامَ في بني بنت حسا ن ألُمْه وأعْصِهِ في الخطوبِ ».

لباب الإعراب ٣٤٦-٣٤٧.

(٦) هنا بداية سقط من: ب ، وينتهي عند قوله: "شيء عليها".

(٧) هنا نهاية السقط من: ب المبدوء بقوله: "يعني لو".

(٨) قال الإسفراييني : « ولا يُحذف إلا إذا كان ضمير الشأن نحو ... ونحو :

فليت كِفافًا كان خيرُك كلُّه وشرُّك عنّي ما ارتوى الماء مُرتوِ

على أحد التأويلين » . لباب الإعراب ٣٤٨.

من تقدير ضمير الشأن ؛ لئلا يكون (ليت) داخلاً على الفعل ، والتقدير : ليته كان خيرك كله كفافًا عني؛ أي: مكفوفًا[١].

و(شرُّك) جاز فيه الرفع عطفًا على (خيُرك)، وعلى هذا يجوز أن يكون (مرتو) منصوب المحل، و(عنِّي) متعلق به، والتقدير: وكان شرُّك مرتويًا عني؛ يعني: مكفوفًا[٢] ؛ لأن من ارتوى عن شيء[٣] كفَّ عنه. [٣٩/ أ]

وعلى هذا يكون (الماء) مرفوعًا بفاعلية (ارتوى) مجازًا ؛ كما يقال في عكسه : ماء صادٍ؛ أي: مدة ارتواء الماء. وجاز أن يكون - أعني مرتو - مرفوع المحل بالفاعلية لـ(ارتوى)، و(الماء) منصوب لا غير؛ أي: ما استقى الماء.

وقيل: معناه ارتوى من الماء ، فحذف (من)، وأوصل الفعل إليه ، كما في : ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ﴾[٤]، والمعنى: ليته كان خيرك وشرك مكفوفين[٥] عني مدة ارتواء مرتو من الماء؛ لأن[٦] (كفافًا) مصدر يستوي فيه الاثنان[٧] والجمع ، نحو : رجلان عدل[٨].

وجاز فيه - أعني في (شرك) - النصب عطفًا على اسم (ليت) ، و(مرتو) مرفوع المحل بالخبرية، و(الماء) مرفوع لا غير؛ أي: ليته كان خيرك كفافًا عني، وليت شرك مرتو عني ما ارتوى الماء . وهذا معنى قول أبي علي: إن حملت العطف على (كان) كان (مرتو) في موضع[٩] النصب، وإن حملته على (ليت) نصبت قوله: (وشرك)، و(مرتو) مرفوع[١٠].

---

(١) انظر البيت والأعاريب التي فيه في: أمالي ابن الشجري ١/ ٢٧١، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٨٤-١٨٥، وأمالي ابن الحاجب ٣/ ١١٩، ومغني اللبيب ٣/ ٥٣٣، وشرح أبيات المغني ٥/ ١٨٠.

(٢) في ب: معكوفًا.

(٣) في ب بعدها: فقد.

(٤) الأعراف : ١٥٥.

(٥) في ب: معكوفين.

(٦) في ب: لا.

(٧) في ب: الواحد والاثنان.

(٨) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٨٥.

(٩) في ب: محل.

(١٠) انظر: الإيضاح العضدي ١٦٠.

وذكر عبد القاهر في البيت وجهًا آخر يخرجه عما نحن فيه، وهو أن يكون (كفافًا) اسم (ليت) ، وفي (كان) ضميره ، و(خيرك) منصوب بالخبرية ، وكذا (شرك) على معنى : فليت شيئًا مكفوفًا[١] كان هو خيرك كله وشرك[٢].

[خبر (كان) وأخواتها[٣]:]

أي[٤]: يتقدم الخبر عامله وإن كان فعلا لا يتقدم المبتدأ، نحو: الذي يقوم كان زيد؛ فـ(الذي) مبتدأ وفي (كان) ضميره، و(يقوم) خبر مقدم ، والجملة صلة للذي ، و(زيد) خبر ، و(يقوم) لو كان خبر المبتدأ – نحو: زيد يقوم- لما تقدمه لحصول الإلباس، وقد تقدم (كان).

أي[٥]: إذا قال: (فإذا كانتا) جاز أن يريد صغيرتين أو [٣٩/ب] كبيرتين أو عاقلتين أو مجنونتين ، فإذا قيل: (اثنتين) أفاد أن المراد ما هو أعم من جميع ذلك[٦].

قوله عليه السلام : «كلُّ مولودٍ يُولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يُهوِّدانه»[٧] جاز فيه أربعة أوجه[٨]:

أحدها : أن يكون في (يكون) ضمير المولود، و(أبواه) مرفوع بالابتداء ، و(هما) أيضًا مرفوع بالابتداء ، و(اللذان) بالخبرية ، والجملة – أعني (هما اللذان) - مرفوعة

---

(١) في ب: معكوفًا.

(٢) انظر : المقتصد ١/ ٤٦٧.

(٣) قال الإسفراييني : « ومنها الخبر في باب (كان) نحو : كان زيد منطلقًا ... وأمره على نحو أمر خبر المبتدأ؛ لكنه يتقدم معرفة ، ويتقدم عامله فعلاً؛ لأنه يتقدم المبتدأ ، نحو: الذي يقوم كان زيدٌ ». لباب الإعراب ٣٤٩.

(٤) هنا بداية سقط من: ب ، وينتهي عند قوله: "جميع ذلك".

(٥) قال الإسفراييني : « ولا يكون إلا حيث يفيد، وقوله تعالى: ﴿فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ فإنما جاز ؛ لأن الأول لا يفيد العدد مجردًا عن الصغر والكبر ». لباب الإعراب ٣٤٩. والآية في سورة النساء:١٧٦.

(٦) هنا نهاية السقط من: ب المبدوء بقوله: "أي يتقدم".

(٧) ورد الحديث بهذه الرواية (حتى يكون أبواه) من حديث أبي هريرة في : مسند الإمام أحمد ١٤/ ٢٣٣ ، رقم الحديث (٨٥٦٢).

(٨) قال الإسفراييني : « وقوله عليه السلام: (حتى يكون أبواه هما اللذان يُهوِّدانه) رُوي مرفوعًا ومنصوبًا، وفيه أربعة أوجه ». لباب الإعراب ٣٤٩-٣٥٠.

المحل بخبرية (أبواه)، و(أبواه) مع خبره في موضع النصب على الخبرية لـ(يكون).

الثاني: أن يكون (هما) ضمير الفصل لا محل له من الإعراب ، و(اللذان) خبر (أبواه) ، والجملة خبر (كان).

والثالث: أن يكون (أبواه) مرفوعًا بأنه اسم (يكون)، و(هما اللذان) جملة منصوبة المحل[١] على الخبرية.

والرابع: أن يكون (أبواه) اسمًا لـ(يكون)، و(هما) ضمير الفصل، و(اللذين)[٢] خبره ، وعلى هذا لا يجوز في (اللذين) إلا النصب.

هذا ما ذكره أبو علي[٣]، وللزيادة عليه مجال ؛ لأنه جاز في (يكون) أربعة أوجه: أن تكون زائدة بدليل الرواية الأخرى: « فأبواه »[٤]، وأن تكون ناقصة، واسمه إما ضمير المولود، أو ضمير الشأن، أو (أبواه)، وعلى الوجوه فـ(هما) إما مبتدأ أو بدل من (أبواه) أو ضمير فصل، فهذه ثلاثة في أربعة يكون[٥] اثني عشر.

جاز في مثل: « **إن خيراً فخيرٌ** » أربعة أوجه[٦]: نصب[٧] الاسمين، ورفعهما[٨]، ونصب الأول ورفع الثاني، وعكسه. والتوجيه ظاهر[٩].

---

(١) ساقط من: ب.

(٢) في ب: واللذان.

(٣) انظر: الإيضاح ١٣٩. وانظر أيضًا: الكتاب ٢/ ٣٩٣-٣٩٤، والمقتصد ١/ ٤١١-٤١٢.

(٤) هذه رواية البخاري ومسلم. انظر: صحيح البخاري ، كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين، ص٢٦٨، رقم الحديث (١٣٨٥). وصحيح مسلم، كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة وحكم موتى أطفال الكفار وأطفال المسلمين، ص١١٥٧، رقم الحديث ٦٧٥٥.

(٥) في ب: فيكون.

(٦) قال الإسفراييني : « ويحذف عامله في مثل: (الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيراً فخير، وإن شراً فشر)، ويجوز في مثله أربعة أوجه. ومنه : قد قيل ذلك إن حقًا وإن كذبًا ». لباب الإعراب ٣٥٠.

(٧) في ب: رفع.

(٨) في ب: ونصبهما.

(٩) انظر: الكتاب ١/ ٢٥٨، والأصول ٢/ ٢٤٨، والمفصل ٩١، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٩٥.

وعده ابن مالك حديثًا في : شواهد التوضيح ٧١. ولمزيد من التخريج ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٩٥ هـ١.

قـد قيـل ذلـك إن حقًـا وإن كـذبًا .....[١]

قاله النعمان[٢] بن المنذر للربيع بن زياد[٣] العبسي[٤]، [٤٠/أ] وكان صديقًا له ونديمًا ، فدخل لبيد بن ربيعة وهو يتغدى معه ، فقال في أبيات :

مهلاً أبيتَ اللعنَ لا تأكلْ معهْ

إنَّ اسـتَه مـن بـرصٍ مُلمَّعـهْ

وإنَّـه يـدخلُ فيهـا أصـبعهْ

يـدخلها حـتى يُـواري أشـجعهْ

كأنَّـه يطلـب شـيئًا ضـيّعهْ[٥]

فلما سمع النعمان رفع يديه من الطعام، وقال: أكذاك أنت ؟ فقال: واللات[٦]، لقد كذب ابن الفاعلة ، قال النعمان : لقد خبث عليّ طعامي، فقام الربيع وهو يقول:

لـئن رحلْـت ركـابي إنَّ لي سـعةً ... مـا مثلهـا سـعةً عرضًـا ولا طـولا

ولـو جمعْـتَ بـني لخـمٍ بأسْـرهمُ ... ما وارثوا[٧] ريشةً من ريش سَمْويلا

فـابرقْ بأرضـك يـا نعمـانُ متَّكئًـا ... معَ النِّطاسيِّ طَورًا وابن توفيلا

ثم قال: لا أبرح أرضك حتى تبعث إليَّ من يفتشني، فتعلم أن الغلام كاذب، فقال النعمان:

شرِّد برجلِك عـني حيـثُ شئتَ ولا ... تكثـرْ علـيَّ ودعْ عنـك الأبـاطيلا

---

(١) من البسيط . انظر: الكتاب ١/ ٢٦٠، وجمهرة الأمثال ٢/ ٩٨، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٩٦.

(٢) في ب: نعمان.

(٣) الربيع بن زياد ، أمه فاطمة بنت الخرشب، كانوا يسمونه الكامل ، وهو أحد فرسان العرب في الجاهلية، قاد عبسًا في حرب داحس والغبراء. انظر: المحبر ٢٩٩ ، ٣٩٨ (في الحديث عن أمه).

(٤) في ب: القيسي.

(٥) تنظر الأبيات وقصتها في: ديوان لبيد ٣٤٣، والفاخر ١٢٧-١٢٨، وشرح القصائد السبع ٥٠٨-٥٠٩، وجمهرة الأمثال ٢/ ٩٨، والزاهر ٢/ ١٧٩-١٨٤.

(٦) في ب: والله.

(٧) في ب: وازنوا.

قـد قيـلَ ذلـك إن حقًـا وإن كـذبًا فمـا اعتـذارُك مـن شـيءٍ إذا قـيلا

أراد[١] بالنطاسي رُوميًّا، وابن تُوفيل رومي آخر كانا ينادمان النعمان[٢].

[اسم (لا) النافية للجنس:]

قالوا[٣]: وفي قول النحويين: (نفي الجنس) تجوز ؛ لأن المنفي ليس هو الجنس بل هو حكمه؛ لأن المنفي في (لا رجل في الدار) ليس هو (الرجل) بل (كونه في الدار).

إنما بني المفرد لأنه تنزل مع (لا) منزلة شيء واحد كـ(خمسة عشر) ؛ لأن (لا) أفادت ههنا على الخصوص في نفس الاسم معنى؛ بأن جعله عامًّا تستغرق جميع أفراده، [٤٠/ب] فجعلوهما كشيء واحد، وضمنوا الاسم معنى (من) الاستغراقية، ولم يبنوا المضاف والمضارع له كراهة أن يجعلوا ثلاثة أشياء أو أكثر شيئا واحدا[٤].

تأويل قوله[٥]: «**لا هيثم الليلة** »[٦]: لا مثلَ هيثمٍ، أو (لا حادي)[٧]؛ بتنكير العلم على طريقه الثاني المذكور في تنكيره[٨].

---

(١) هنا بداية سقط من: ب ، وينتهي عند قوله: "شيئًا واحدًا".

(٢) انظر: شرح القصائد السبع ٥٠٨-٥٠٩.

(٣) قال الإسفراييني: « ومنها المنصوب بـ(لا) التي لنفي الجنس، وهو المنفي المضاف أو المضارع له نحو : لا غلام رجلٍ ، أو لا خيرًا من زيد عندنا. والمفرد مبني على ما ينصب به» . لباب الإعراب ٣٥١.

(٤) هنا نهاية السقط من: ب المبدوء بقوله: "أراد بالنطاسي".

(٥) في ب: قولهم.

(٦) قال الإسفراييني : « وحق المنفي بها أن يكون نكرة ، ومثل : (لا هيثمَ الليلة للمَطيّ) متأول. فإن وقع بعدها معرفة وجب رفعها والتكرير ... وقولك : (لا نولك) محمول على (لا ينبغي) كما حمل (يذر) على (يدع) ». لباب الإعراب ٣٥٢.

(٧) انظر: الكتاب ٢/ ٢٩٦، والمقتضب ٤/ ٣٦٢، والأصول ١/ ٣٨٢.

(٨) في ب تقديم وتأخير ؛ إذ وردت هذه الفقرة متقدمة، وذلك بعد الحديث عن وجوه إعراب حديث (كل مولود يولد على الفطرة) ، وذلك في ص١١٢.

ذكر الإسفراييني طريقي تنكير العلم ، قال : « وطريق تنكير العلم أن يُتأول بواحد من الأمة المسماة به نحو : هذا زيد ورأيت زيدًا آخر، أو يكون صاحبه قد اشتهر بمعنى من المعاني ، فيجعل بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى نحو قولهم : لكل فرعون موسى » . لباب الإعراب ٢١٨.

أما[١] الرفع فلأنها في المعرفة لا تفيد الاستغراق لاستحالته، فلا تعمل فيه، وكذا عند الفصل تعذر البناء، وأما التكرار فلأنه جواب من يقول: أزيد فيها أم عمرو؟ أو أرجل فيها أم امرأة؟ ، فيلزم في الجواب ذكرهما، ولو كان السؤال عن واحد لكان الجواب أن يقال: لا أو نعم[٢].

(لا نولك أن تفعل كذا) ، قال أبو علي : لم يكرروا[٣] (لا) فيه ؛ لأنه بمنزلة (لا ينبغي لك) ، فأجروها مجراها حيث كانت بمعناها ، كما أجروا (يذر) مجرى (يدع) ؛ لاتفاقهما في المعنى[٤]. أراد أن (نولك) لما كان بمعنى الفعل الذي هو (ينبغي) لم يُكرروه وإن كان معرفة ، كما لم يُكرروا الفعل في (لا ينبغي لك أن تفعل كذا)، كما أنهم قالوا: يدع، والأصل (يودِع) مكسور الدال، فحذفوا[٥] الواو كما في (يعد) فصار (يدع) ، ثم فتحوا الدال لأجل حرف الحلق، ولم يوجد في (يذر) حرف حلقي[٦] يستحق به أن يفتح عينه، إلا أنهم حملوه[٧] على (يدع) لاتفاقهما في المعنى[٨].

ومعنى النول العطاء في الأصل، فقولهم: (لا نولك أن تفعل كذا): أي[٩]: ما أعطيت أن تفعل كذا، وإذا لم يعط ذلك لا ينبغي له فعله[١٠].

« **جاز**[١١] **فتحهما** »[١٢] على أن كليهما لنفي الجنس، ورفع الثاني على أن

---

(١) هنا بداية سقط من: ب ، وينتهي عند قوله: "أو نعم".

(٢) هنا نهاية السقط من: ب المبدوء بقوله: "أما الرفع".

(٣) في ب: تكرر.

(٤) انظر: الإيضاح العضدي ٢٦٢.

(٥) في ب: فحذف.

(٦) في ب: حلق.

(٧) في ب: حملوا.

(٨) انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٢، والأصول ١/ ٣٩٥.

(٩) ساقط من: ب.

(١٠) في ب تقديم وتأخير ؛ إذ وردت هاتان الفقرتان متقدمتين أيضًا، وذلك بعد الحديث عن تأويل قولهم : (لا هيثم الليلة) بلا فاصل. انظر ص ١١٤ ح٩٢١.

(١١) هنا بداية سقط من: ب ، وينتهي عند قوله: "وأحد عشر حكمًا".

(١٢) قال الإسفراييني: « وأجاز المبرد الرفع من غير التكرير في المعرفة والنكرة، نحو : لا زيد في الدار ، ونحو: لا

الثانية مزيدة [٤١/ أ] غير عاملة، والاسم بعدها مرفوع محمول على محل (لا) مع المنفي، أو بمعنى (ليس) والمرفوع اسمه، أو للنفي وقد رفع الاسم بعدها على الابتداء من غير تكرار كما هو مذهب المبرد[١]، ونصب الثاني على أن الثانية أيضًا مزيدة ، ونصب الاسم بالعطف على لفظ المنفي، ورفعهما على أن كليهما غير عاملة، أو بمعنى (ليس)، أو الأولى بمعنى (ليس) والثانية غير عاملة على مذهب أبي العباس، أو بالعكس من هذا، ورفع الأول وفتح الثاني؛ على أن الأولى إما بمعنى (ليس) أو على مذهب أبي العباس، فالوجوه خمسةٌ صورةً وأحدَ عشرَ حكمًا[٢].

المتمنِّية[٣]: اسم امرأة مدنية عشقت فتى من بني سليم يُقال له نصر بن الحجاج، وكان أحسن أهل زمانه صورة، فضنيت من حبه، ثم لهجت بذكره، حتى صار ذكره هجيراها، فمر عمر بن الخطاب – رضي الله عنه[٤] – ذات ليلة بباب دارها، فسمعها تقول رافعة عقيرتها :

ألا سبيلَ إلى خمرٍ ....[٥]

البيت، فقال عمر: من هذه المتمنية؟ فعرف خبرها، فدعاه عمر وأمره به، فحلق جمته، ثم تأمله، فقال: أنت محلوقًا أحسن، فقال: وأي ذنب لي في ذلك؟ قال: صدقت، الذنب لي أن تركتك في دار الهجرة، ثم أركبه جملاً، وسيّره إلى البصرة[٦].

رجل عندك. وإن كرر النكرة معها من غير فصل جاز فتحهما، ورفع الثاني ونصبه، ورفعهما، ورفع الأول على ضعف وفتح الثاني، نحو : لا حول ولا قوة إلا بالله ». لباب الإعراب ٣٥٣.

(١) انظر: المقتضب ٤/ ٣٥٩-٣٦٠.

(٢) هنا نهاية السقط من: ب المبدوء بقوله: "جاز فتحهما".

(٣) قال الإسفراييني: « وإذا دخل الهمزة على (لا) لم تغير العمل، ومعناها الاستفهام ... أو التمني، نحو قول المتمنية:

ألا سبيل إلى خمرٍ فأشربَها أم لا سبيل إلى نصر بن حجاجِ ».

لباب الإعراب ٣٥٤-٣٥٥.

(٤) قوله: "رضي الله عنه" ساقط من: ب.

(٥) من البسيط. انظر: سر الصناعة ١/ ٢٧١، وشرح المفصل ٧/ ٢٧.

(٦) انظر: غريب الحديث لابن قتيبة ٢/ ٥٤٤، والمستقصى ١/ ١١٩.

تمامه[١]:

..... يدلُّ على مُحصَّلةٍ تبيتُ[٢]

المحصلة: المرأة التي تحصل تراب المعدن. وتبيت: أي تبيت تفعل كذا ، ورُوي : (ألا رجلٌ) بالرفع ، ورُوي: (ألا رجلٍ) بالجر؛ بمعنى: أما من رجل[٣].

[خبر (ما) و(لا) المشبهتين بـ(ليس)[٤]:]

نحو: ما إنْ زيدٌ قائمٌ؛ [٤١/ ب] لأن (إنْ) هذه لا تزاد بعد (ليس) ، فبدخولها قد بعدت (ما) من (ليس)، فلم تعمل عملها.

كأن المعنى في: ليس زيدٌ قائمًا: ما يكون زيد قائمًا، فعملها لما فيها من معنى الكون وهو باق بعد النفي والإثبات، وأما (ما) فليس فيها من تضمن معنى الكون شيء، وعملها لما فيه من النفي المضمن إياه (ليس)، ولم يبق من الإثبات، فلم يعمل.

[لات[٥]:]

مذهب أبي عبيدة[٦] أن التاء من جملة (حين)، و(حين) و(تحين) لغتان، وعلى

---

(١) هذه الكلمة هي بداية سقط كبير من: ب ، وينتهي بقوله: "سوف تفعل".

ذكر الإسفراييني في تعداد المعاني التي تكون بعد دخول همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس قول الشاعر :

ألا رجلاً جزاه الله خيرًا .....

لباب الإعراب ٣٥٧.

(٢) من الوافر ، عزي إلى عمرو بن قعاس . انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٨، وإصلاح المنطق ٤٣١، والأصول ١/ ٣٩٨، وشرح التسهيل ٢/ ٧١، وخزانة الأدب ٣/ ٥٣، وشرح أبيات المغني ٢/ ٩٤.

(٣) انظر: خزانة الأدب ٣/ ٥٣-٥٥، وشرح أبيات المغني ٢/ ٩٤-٩٩.

(٤) قال الإسفراييني: « فإذا زيدت (إنْ) أو تقدم الخبر بطل العمل، وكذا إذا انتقض النفي بـ(إلا) بخلاف (ليس) فإنهما عملتا للنفي، وقد انتقض، و(ليس) للفعلية وهي باقية». لباب الإعراب ٣٥٧.

(٥) قال الإسفراييني: « و(لا) المكسوعة بالتاء هي المشبهة بـ(ليس) إلا أنهم أبوا أن يعملوها إلا في (حين) نحو: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ ؛ أي: ليس الحين حين مناص، ويدل على أن التاء ليست من جملة (حين) قوله: (حنت ولات هنّت وأنى لك مقروع)». لباب الإعراب ٣٥٧-٣٥٨.

(٦) أبو عبيدة (١١٠-٢٠٩هـ) : معمر بن المثنى ، عالم بالشعر والغريب والأخبار والأنساب ، أخذ عنه الجرمي والتوزي وأبو حاتم السجستاني ، له (مجاز القرآن) . انظر : نزهة الألباء ٩٥-١٠١، وإنباه الرواة ٣/ ٢٧٦-٢٨٧.

هذا فـ(لا) لنفي الجنس[١].

[نصب المضارع:]

« **والجزم أحسن** »[٢]، وجاز الرفع أيضًا لكون الشرط ماضيا، ولم يجز النصب إذا كان الشرط مضارعا؛ لأن الإعمال والإلغاء لا يجتمعان.

إذا كانت حرف ابتداء كان ما بعدها مستقبلاً ، فأكدوا اتصاله بما قبلها بالسببية حيث فات الاتصال اللفظي بخلاف ما إذا كانت جارة.

« **وجاز الإظهار** »[٣] نحو :جئتك لأن تكرمني ؛ إذ لا فساد في ظهور الاسم بعد اللام الجارة، وقصد الفرق من أول الأمر بينها وبين لام الجحود بالإظهار.

« **نحو:** ﴿ لِّأَكُن لِّأَسْجُدَ ﴾[٤] »[٥] قيل: التزم الإضمار ههنا طلبًا للتطابق بين النفي والإثبات، فإن قولنا: (لم أكن لأفعل) نفي لقول القائل : سوف تفعل[٦].

« **كأنك والٍ علينا** »[٧] مؤول بالنفي؛ أي: لست بوالٍ علينا ؛ لأنه لما شبهه

---

(١) نسبة الرأي إلى أبي عبيدة مشهورة ، وممن عزاه إليه ابن الحاجب وأبو حيان وابن هشام، وكلامه مخالف لذلك. انظر: مجاز القرآن ٢/ ١٧٦، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٦٤، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢١٠، والتذييل والتكميل ٤/ ٣٨٨ ، ومغني اللبيب ٣/ ٣٥٨.

وعزي الرأي إلى أبي عبيد، وذكره في كتابه. انظر: الغريب المصنف ١/ ٣٥٠-٣٥١، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٥١-٤٥٢، وتهذيب اللغة ١٥/ ٥٤٩ (آن)، والإنصاف ١/ ١٠٨، والتبيان ٢/ ١٠٩٧.

(٢) قال الإسفراييني عن (حتى) : « وجاز الفصل على قبح، نحو: انتظرْ حتى – إن قسم شيء – تأخذَ ؛ بالنصب عند الأخفش، والجزم أحسن، ولو قلت: حتى إن يقسم شيء فالجزم ليس إلا. وإن كان حالا حقيقة أو حكاية كانت حرف ابتداء». لباب الإعراب ٣٥٩.

(٣) قال الإسفراييني : « ولام (كي) نحو : جئتك لتكرمني، وجاز الإظهار، ولزم مع (لا) نحو : لئلا تعطيني». لباب الإعراب ٣٥٩.

(٤) الحجر: ٣٣.

(٥) قال الإسفراييني: « ولام الجحود ، وهي المزيدة لتأكيد النفي لـ(كان) نحو: ﴿ لِّأَكُن لِّأَسْجُدَ ﴾، ولا يجوز الإظهار». لباب الإعراب ٣٦٠.

(٦) هنا نهاية السقط من: ب المبدوء بقوله: "تمامه".

(٧) قال الإسفراييني : « والفاء بشرط السببية ، والوقوع في جواب الأشياء الستة ... ونحو : (كأنك والٍ علينا فتشتمَنا) متأول ». لباب الإعراب ٣٦٠.

بالوالي علم أنه ليس بوالٍ ؛ لوجوب التغاير بين المشبه والمشبه به[١].

لا[٢] يقال : الأسدَ الأسدَ فيأكلَك[٣]، ولا هلم إلينا فتصيبَ خيراً، [٤٢/أ] ولا غفر الله له فيسعدَ؛ لفقدان لفظ الأمر، والظاهر مع الكسائي[٤] لو ساعده الاستعمال[٥].

« **ومحلُّه الرفعُ إذا كانَ لغيرِ مَن له الأولُ** »[٦]؛ أي: محل الفعل المنصوب الواقع بعد الفاء ؛ لأنه إذا كان منصوبًا بإضمار (أن) لا محالة يكون في تقدير مصدر ، فلا بد له من موضع من الإعراب ، فيقدر في الأول أنه في تقدير اسم ، ويعطف هذا[٧] عليه ، فإن كان الثاني لغير من له الأول فمحله الرفع؛ إذ لا يمكن في الأول إلا تقدير مصدر مسند إليه الكونُ أو الحصولُ؛ ليتأتى عطف الثاني عليه نحو: لا تدن من الأسد فيأكلَك؛ أي: لا يكن منك دنو فأكل منه.

وإن كان له جاز النصب أيضًا[٨] بتقدير مصدر مفعول للفعل[٩]، نحو: ما تأتينا فتحدثنا؛ أي: ما تفعل إتيانًا فحديثًا.

والحكم في التمني بخلافه، فلا يجوز إلا النصب كان له أو لغيره نحو: ليتك تأتيني فأحدثك؛ إذ التقدير: ليت إتيانًا منك فتحديثًا مني. أما إذا قلت: ليته يأتيني فأحدثك؛ فالرفع ؛ أي: ليته يكون إتيان منك فحديث مني، ولو قلت: فتحدثني[١٠] جاز الوجهان.

---

(١) انظر: الأصول ٢/ ١٨٥، والتسهيل ٢٣١، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٧٤.

(٢) هنا بداية سقط من: ب ، وينتهي عند قوله: "ساعده الاستعمال".

(٣) قال الإسفراييني: « ولا يكون أسماء الأوامر، ونحو: الأسد الأسد، والدعاء بمنزلة الأمر خلافًا للكسائي. وقيل إن الدعاء إذا كان بلفظ الأمر فهو بمنزلته». لباب الإعراب ٣٦١.

(٤) انظر: الأصول ٢/ ١٨٦.

(٥) هنا نهاية السقط من: ب المبدوء بقوله: "لا يقال".

(٦) قال الإسفراييني: « ثم إن كان قبلها اسم يصح عطفه عليه فلا إشكال في محله، وإلا فالرفع إذا كان لغير من له الأول، إلا إذا كان متمنى (ليت) غير داخلة على ضمير الشأن فالنصب، وفيما عداهم الوجهان». لباب الإعراب ٣٦١-٣٦٢. ويلحظ هنا اختلاف النسختين في أول النص.

(٧) ساقط من: ب.

(٨) ساقط من: ب.

(٩) في ب: الفعل.

(١٠) في ب: فحدثني.

أي[١]: ليس ﴿ فَتَكُونَ ﴾[٢] جوابًا لقوله: ﴿ فَتَطْرُدَهُمْ ﴾[٣]، وليسا أيضًا بجوابين لقوله: ﴿ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ ﴾ أو لقوله: ﴿ وَلَا تَطْرُدِ ﴾ ، بل الأول - أعني : ﴿ فَتَطْرُدَهُمْ ﴾ - للنفي؛ أي: ما عليك من حسابهم من شيء فتطردهم ، والثاني - أعني ﴿ فَتَكُونَ ﴾ - لقوله: ﴿ وَلَا تَطْرُدِ ﴾.

أي[٤]: كسرت كعوبه إلى الاستقامة، أو إلا الاستقامة، ولعله [٤٢/ب] للاستثناء المفرغ في الإثبات كما يقال: قرأت إلا يومَ كذا، والمصدر بعدها منزل منزلة الظرف؛ أي: أهم بكسره في جميع الأوقات إلا وقت استقامته، وعلى هذا قولهم: لألزمنك أو تعطيني حقي[٥].

« **وإذا انتفى الشرطُ فالاستئنافُ أو الاشتراكُ إن أمكن** » مثاله: ما تأتينا فتحدثنا؛ إن لم يجعل الأول سبب الآخر ترفع الثاني إما على سبيل الاستئناف على: ما تأتينا فأنت تجهل أمرنا فتحدثنا بما لا يحدثه العارف بأحوالنا، أو على الاشتراك بين تأتينا وتحدثنا؛ أي: فما[٦] تحدثنا مثل: ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾[٧]؛ أي: فلا يعتذرون، وفي قوله: ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ ﴾[٨] الاشتراك بين: ﴿ تَلْبِسُوا ﴾ و ﴿ وَتَكْتُمُوا ﴾،

---

(١) هنا بداية سقط من: ب ، وينتهي عند قوله: "تعطيني حقي".

(٢) الأنعام: ٥٢. والآية بتمامها: ﴿ وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ۖ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾.

(٣) قال الإسفراييني: « ولا يجاب للجواب ولا للشيء الواحد بجوابين، وقوله تعالى: ﴿ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ ﴾ فالأول للنفي قبله، والثاني للنهي السابق». لباب الإعراب ٣٦٢.

(٤) قال الإسفراييني: « و(أو) بشرط معنى (إلى) و(إلا) نحو قوله:

وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما

ومحله النصب أو الجر بحسب اختلاف التفسير. وإذا انتفى الشرط في الثلاثة الأخيرة فالاستئناف أو الاشتراك إن أمكن». لباب الإعراب ٣٦٢.

(٥) هنا نهاية السقط من: ب المبدوء بقوله: "أي ليس".

(٦) في ب: كما.

(٧) المرسلات: ٣٦.

(٨) البقرة: ٤٢.

وفي: ﴿تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾[١] جاز الأمران .

وفي قوله:

ألم تسـألِ الربـعَ القـواءَ فينطـقُ .....[٢]

الاستئناف لا غير.

قال بعضهم: ليست الواو في البيت للجمع[٣]؛ لأنها إنما تنصب بعد الأشياء الستة وليس منها ههنا سوى النفي، ولو قُدِّر الجمع بها بين المنفي وبين ما بعدها لفسد المعنى لإفادة نفي النفع والغضب، والغرض أن الذي يغضب منه صاحبه لا يقوله، وهذا عكسه، ولا يجوز أن يجعله في سياق (وما أنا) لتأخير المنفي، وشرطه التقديم على الواو، فتكون عاطفة لـ(يغضب) على الشيء؛ فالمعنى: وما أنا للشيء ولغضب صاحبي بقؤول، ويحتاج إلى حذف مضاف؛ أي: لقول الشيء؛ لأن الغضب لا[٤] يقال فيه [٤٣/أ] مقول[٥].

هكذا ذُكِرَ إلا أنَّ فيه نظرًا ؛ لأن حذف المضاف إنما يكون حيث لا إلباس ولا يتأتى الحمل على الظاهر[٦].

وقولنا : (ما أنا للشيء الذي ليس بنافعي بقائل) معناه: ما أنا للكلام الذي ليس بنافعي بقائل ؛ لأن (الشيء) عام ، وبقرينة قولنا : (بقائل) تبين أن المراد منه الكلام ،

---

(١) الفتح: ١٦.

(٢) صدر بيت من الطويل .انظر: ديوان جميل ٩١، والكتاب ٣/ ٣٧، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٤٦، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٠٥.

(٣) قال الإسفراييني : « والواو في قوله :

وما أنا للشيء الذي ليس بنافعي ويغضبُ عنه صاحبي بقؤولِ

قيل : إنه للعطف دون الجمع ، وإلا يفسد المعنى ، أو يلزمه تقدمه المنفي ، وفي العطف أيضًا نظر ، فالأولى تقدير التأخير ، والرفع أظهر ». لباب الإعراب ٣٦٣-٣٦٤.

(٤) لم ترد كلمة (لا) في كلام ابن الحاجب المطبوع المنقول عنه هذا النص. انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٧.

(٥) ذكره ابن الحاجب في : الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٧.

(٦) ينظر الحديث عن البيت المستشهد به في: الكتاب ٣/ ٤٦، والمقتضب ٢/ ١٩، والمنصف ٣/ ٥٢، والمفصل ٢٥٠.

فلا حاجة إلى تقدير القول[١].

[الإضافة[٢]:]

قال أبو علي: «وقد زعموا أن بعض العرب يجعلون (واحد أمه) و(عبد بطنه) نكرة ، وإن كان الأكثر أن يكون معرفة »[٣].

قال عبد القاهر: والضمير[٤] المتصل بـ(بطن) و(أم) لا يجوز أن يعود إلى نفس (واحد) و(عبد)؛ لأن المضاف يكتسي من المضاف إليه التعريف، فإذا كان تعريف (أم) بإضافتها إلى ضمير الواحد كان التماس تعريف الواحد منها محالاً، وكان بمنزلة أن يُعرَّف الشيء بنفسه، وشبَّهه بالرجل يستميح إنسانًا، فيقول: أعطني شيئًا ثم اطلبه مني لأعطيكه، وإذا كان كذلك وجب أن يعود الضمير إلى شيء غير (عبد) و(واحد) نحو أن يقول: (زيد عبد بطنه)، فيكون تعريف (عبد) بغير ضميره.

فإذا[٥] قلت: (جاءني واحد أمه وعبد بطنه) جاز أن يكون معرفة؛ بأن يكون تقدم الذكر، فيكون ذلك كناية عنه، فكأنك إذا قلت: (جاءني واحد أمه) قلت: جاءني الكامل النبيه الذي عرفت، وإذا جعلت نكرة فعلى أنه يُوصف به نكرة محذوفة كما في البيت؛ كأنه قال: رُبَّ إنسان [٤٣/ب] واحد أمه، بمنزلة قولك: رُبَّ إنسان عزيز مُعظَّم ؛

---

(١) في ب ورد بعدها هذا النص: « وأيضًا لو عطفنا عليه (ويغضب) على تقدير: وتقول أن تغضب، لكنا قد أوقعنا القول على الغضب، فوقعنا فيما هربنا منه. وإن قيل: إضافة القول إلى الغضب ليست من إضافة المصدر إلى المفعول، بل من إضافة الشيء إلى الشيء بأدنى ملابسة بينهما، والقول ما كان مغضوبًا منه أضيف إلى الغضب = فنقول: هذه الملابسة تنبئ عنها كلمة (عنه)، فلا حاجة إلى الإضافة، ألا تراك لا تكاد تقول: إليك يوم خرجت فيه؛ لأنك لَمَّا صرَّحت بالنسبة الحاصلة بين (اليوم والخروج) بقولك (فيه) لم تأتِ تضيف إليه؛ فإذًا في تقدير المضاف ههنا تعسف. ويكاد يكون من إضافة الموصوف إلى الصفة، واحتمال تقدير التقديم والتأخير أهون منه، والرفع أظهر من النصب؛ ليكون (ويغضب) عطفًا على أصله الذي ».

(٢) قال الإسفراييني: « وقد يُجعل قولهم : (واحد أمه) و(عبد بطنه) و(نسيج وحده) نكرة، منه قوله:

أماويّ إني ربَّ واحدِ أمِّه قتلتُ فلا غُرمٌ عليَّ ولا جدلُ ».

لباب الإعراب ٣٦٥.

(٣) الإيضاح العضدي ٢٧٩. بتصرف. وانظر: الحلبيات ٢٤٥.

(٤) في ب: الضمير.

(٥) في ب قبلها: قال.

لأن (رُبَّ) لا تدخل على المعارف[١].

إضافة اسم إلى اللقب بمنزلة إضافة[٢] المسمى إلى اسمه، فإذا قلت: (سعيد كرز) فكأنك قلت: سعيد هذا اللقب؛ أي: الشخص المختص بهذا اللقب[٣].

البيتان للمتلمس[٤]، قصيرٌ صاحبُ جذيمة الأبرش، وقصة جذيمة والزباء الرومية مشهورة ، وأن قصيراً توصل بجدع أنفه إلى أن استخدمته الزباء، ثم استخلصته، حتى تمكن، فأدرك منها ثأره[٥].

وبيهس: هو الذي يُلقَّب بنعامة، وهو رجل من بني فزارة، وكان[٦] يُحمّق، وهو سابع سبعة أخوة، فأغار عليهم ناس من أشجع بينهم وبينهم حرب، فقتلوا إخوته، فجعل يلبس القميص مكان السراويل، والسراويل مكان القميص، فإذا سئل عن ذلك قال :

البسْ لكلِّ حالةٍ لَبوسَها إمَّا نعيمها وإمَّا بُوسَها

فتوصل بما صوره من حاله عند الناس إلى أن طلب بدماء إخوته، وقصته مشهورة أيضًا[٧].

---

(١) انظر: المقتصد ٢/ ٨٧٧-٨٧٨.

(٢) ساقط من: ب.

(٣) قال الإسفراييني : « وإضافة المسمى إلى اسمه في قولهم : (سرنا ذات مرة) ليست منه، وكذا إضافة الاسم العلم غير المضاف إلى اللقب نحو (سعيد كرز) ، وفي المضاف لا يجوز إلا الإجراء نحو (هذا عبدُ الله بطةُ) ، وقد جاء في المفرد أيضًا نحو قوله :

ومِنْ طلَبِ الأوتارِ ما حزَّ أنفَه قصيرٌ وخاضَ الموتَ بالسيف بيهسُ
نعامةُ لما صرَّع القومُ رهطَه تبيَّن في أثوابه كيف يلبسُ »

لباب الإعراب ٣٦٦-٣٦٧.

(٤) المتلمس: جرير بن عبد المسيح، من بني ضبيعة، من الشعراء المقلين في الجاهلية. انظر: الشعر والشعراء ١/ ١٧٩-١٨٤.

(٥) البيتان من الطويل، للمتلمس. انظر: ديوانه ١١٣، ١١٦. وعزي إلى عدي بن زيد، وهو في ملحقات ديوانه ٢٠٠. وانظر: الفاخر ٦٠، وشرح ديوان الحماسة ٢/ ٦٥٩.

(٦) في ب: كان.

(٧) ذكر المرزوقي كل ما سبق بلفظ قريب جداً . انظر: شرح ديوان الحماسة ٢/ ٦٥٩.

وقال المرزوقي[١]: و(ما) في (ما حزَّ قصير) زائدة[٢]. وأقول: الأولى أن تجعل مصدرية ، وهي مع ما في[٣] حيزها مرفوعة المحل بالابتداء ، والخبر في الظرف المقدم عند الخليل؛ أي: من طلب الأوتار حزٌّ قصير أنفه.

قال: ومحل (كيف) النصب [٤٤/أ] على أنه مفعول (تبين) [٤]. قلت: محل (كيف) النصب على الحال أو على المصدر والعامل(يلبس)، والجملة – أعني (كيف) مع ما عمل فيه – ساد مسد المفعول، ولا يجوز أن يكون مفعولاً لـ(تبين) حقيقة، وإلا يلزم إخلاء (كيف) عن الصدر.

«أنـا الـذي قتّلـتُ بكـرًا بالقنـا .....» [٥]

قياسه (أنا الذي قتل)؛ بعود الضمير إلى (الذي)، إلا أنه لما كان خبرًا عن (أنا) جاز عود ضمير المتكلم إليه[٦]. ونظيره قوله :

أنا الَّذي سَمَّتْني أُمِّي حَيْدَرَهْ[٧]

---

(١) أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي(٠٠٠ – ٤٢١هـ)، من أهل أصبهان، أخذ عن الفارسي، من مصنفاته (شرح ديوان الحماسة) و(شرح المفضليات). انظر: معجم الأدباء ٢/ ١٨-١٩، وإنباه الرواة ١/ ١٤١.

(٢) شرح ديوان الحماسة ٢/ ٦٦٠.

(٣) ساقط من: ب.

(٤) شرح ديوان الحماسة ٢/ ٦٦٠.

(٥) تحدث الإسفراييني عن جواز (الضاربا زيدٍ) و(الضاربو زيدٍ) وعدم جواز (الضارب زيدٍ) ؛ إذ لا تخفيف ، ثم ذكر خلاف الفراء في المسألة بقول الشاعر: (الواهبُ المائةِ الهجان وعبدِها) والقياس ألا يجوز، كما لا يجوز: الواهب عبدِها. وذكر تفريق بعضهم بين الصورتين؛ إذ الأول مباشر، والثاني تابع، ويحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع، ونظر له بخلو المعطوف عن ضمير الموصوف، وكذا في الموصول، وأن بعضهم لم يجزه في (الذي) نحو : لا اللذين قعدا، ثم قال: « ولم يستبعده بعضهم حملاً على المعنى كما في قوله :

أنا الذي قتلت بكرًا بالقنا وتركْت تغلبَ غيرَ ذاتِ سنامِ

وعلى هذا جاز: الضارب الرجلِ وزيدٍ ». لباب الإعراب ٣٧٠-٣٧١.

(٦) البيت من الكامل، عزي للمهلهل بن ربيعة وليس في ديوانه. انظر: المقتضب ٤/ ١٣٢، والأصول ٢/ ٣٠٩، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٦٤.

(٧) من الرجز ، لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه. انظر: الديوان ٧٧ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ١١٥ ،٢٩٧، ٤٠٧، ٢/ ٦١١، ٦٤٢، ٨٦٩، ٣/ ١٠٧٨، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٤١١، وخزانة الأدب ٦/ ٦٢.

أي[١]: أن الموصول لما جعل خبراً عن ضمير المتكلم أعيد إليه ضمير المتكلم لكونه في معناه، وإن كان اللفظ على الغيبة، كذلك ههنا لما جعل (اللذين) كناية عن الأخوين المضافين إلى ضمير الموصوف جاز عود الضمير منه إليه معنى وإن خلا عنه لفظاً[٢].

« **أعلاقــــةً أمَّ الوليـــد**..... .....[٣] »[٤]

العَلاقة: بالفتح للحب[٥] والخصومة، وبالكسر للسوط[٦] والقوس وغيرهما[٧].

والثَّغام: بالفتح نبت يكون في الحبل يبيضّ إذا يبس[٨]، ويُشبَّه به الشيب ، الواحدة ثغامة[٩].

ويُقال: أخلس النبات إذا اختلط رطبه ويابسه، وأخلس رأسه إذا خالط السوادُ البياضَ[١٠].

و(ما) في البيت وإن حكم بأنها كافة إلا أن ذلك لا يعجبني، فإن (بعد) في البيت على معناه الأصلي من اقتضاء الإضافة إلى شيء، وهي في المعنى مضاف إلى ما بعده؛ كأنه قيل: بعد حصول رأسك أشمط كالثغام المخلس، فما ذكرت [٤٤/ ب] أقرب إلى الصواب إن شاء الله.

---

(١) هنا بداية سقط من: ب ، وينتهي عند قوله: "عنه لفظاً".

(٢) هنا نهاية السقط من: ب المبدوء بقوله: "أي أن الموصول".

(٣) من الكامل، عزي إلى المرار. انظر: الكتاب ١/ ١١٦، ٢/ ١٣٩، والأصول ١/ ٢٣٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٦١، وتهذيب اللغة ١٥/ ٤٦٦ (فنن).

(٤) قال الإسفراييني : «وتضاف أسماء الزمان إلى الجملتين، و(آية) و(ذو) إلى الفعلية نحو أتيتك زمنَ الحجاجُ أمير، وقول الشاعر : أعَلاقةً أم الوليدة بعدما أفنانُ رأسك كالثَّغام المُخلِسِ

وليست (ما) بكافة عن الإضافة ، بل مُهيئة للإضافة إلى الجملة ». لباب الإعراب ٣٧٤.

(٥) في ب: الحب.

(٦) في ب: السوط.

(٧) انظر: لسان العرب ١٠/ ٢٦٢ (علق).

(٨) في ب: يلبس.

(٩) انظر: أساس البلاغة ١/ ١٠٩ (ثغم).

(١٠) انظر: أساس البلاغة ١/ ٢٦١-٢٦٢ (خلس)

«فرِشْـــني بخـــيرٍ ....[١] »[٢]

البيت أنشده الجوهري، يُقال: رشت فلانًا؛ أي: أصلحت حاله، مستعار من: رشت السهم ؛ إذا ألزقت عليه الريش[٣].

وقال آخر:

فرِشــني بخــيرٍ طالمــا قــد بــريتَني وخــيرُ المــوالي مــن يــريشُ ولا يــبري[٤]

وقوله: «لا أكونن ومدحتي» مما يصلح حجة لمن يُجوِّز تصدر خبر (كان) بالواو[٥]. والعَسيل: مكنسة العطار التي يجمع بها العطر[٦].

« **ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً** »[٧] من قول قيس بن ثعلبة، قاله لابن أخيه عامر بن ذهل حين خنقه؛ يعني: إنه وإن أشبه أباه خَلقًا لم يشبهه خُلقًا، فذهب قوله مثلاً يضرب في موضع التهمة[٨].

ولو[٩] لم يُقدَّر (تك) وعطف (بيضاء) على (سوداء) لزم العطف على عاملين؛

---

(١) من الطويل. انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٨٠، والزاهر ١/ ٢٥٠، وشرح التسهيل ٣/ ٢٧٣.

(٢) قال الإسفراييني: « ولا يجوز إضافة المضاف، ولا تقديم المضاف إليه، ولا الفصل بينهما مطلقًا في سعة، وبغير الظرف ضرورة، كقوله :

فرِشْني بخَيرٍ لا أكونن ومِدْحتي كناحتِ يومًا صخرةٍ بعَسيلِ »

لباب الإعراب ٣٧٦.

(٣) انظر: الصحاح ٣/ ١٩٨ (ريش).

(٤) من الطويل، عزي إلى سويد بن صامت وإلى عمير بن الحباب. انظر: البيان والتبيين ٤/ ٦٦، والصحاح ٣/ ١٩٨ (ريش)، ٥/ ٢٩ (عسل)، ولسان العرب ٦/ ٣٠٩ (ريش).

(٥) من الطويل، يعزى إلى عمير بن الحباب وسويد بن الصامت. انظر: الصحاح ٣/ ١٩٨ (ريش)، وربيع الأبرار ١/ ٤٨٨، وأساس البلاغة ١/ ٤٠٢ (ريش)، ولسان العرب ٦/ ٣٠٩ (ريش).

(٦) انظر: الزاهر ١/ ٢٥٠، والصحاح ٥/ ٢٩ (عسل).

(٧) قال الإسفراييني: « وقد يترك المضاف إليه على إعرابه إذا كان لفظ المضاف المحذوف مذكور سابقًا مضافًا إلى شيء آخر كقراءة من قرأ: ﴿ والله يريد الآخرةِ ﴾، ومنه: ما كلُّ سوداء تمرةً ولا بيضاء شحمة؛ أي: ولا كل بيضاء فيمن لا يُجوّز العطف على عاملين ». لباب الإعراب ٣٧٨-٣٧٩.

(٨) انظر: الكتاب ١/ ٦٥، والأصول ٢/ ٧٠، والمستقصى ٢/ ٣٢٨. والقصة في المستقصى باختلاف.

(٩) هنا بداية سقط من: ب ، وينتهي عند قوله: "عطف عليهما".

أعني (ما) و(كل)؛ فإن (كل) جر (سوداء)، و(ما) نصب (تمرة)، و(بيضاء) و(شحمة) عطف عليهما[١].

[اجتماع الشرط والقسم[٢]:]

إنما كان الجواب للقسم عند تصدر الكلام به؛ لأن تقدمه دليل توفر العناية به، فلا يلغى، وإنما اشترط المضي في فعل الشرط نحو: والله إن أتيتني أو لم تأتني لا آتيك[٣]؛ لأن الشرط لما ألغي استحسن ألا يكون حرفه عاملاً لفظًا أيضًا.

ونظير ما كان القسم مقدرًا وقد لُفظ بما يدل عليه قولُه تعالى : ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ﴾[٤] وأمثاله، فإن اللام الموطئة تدل على تقدير القسم قبلها.

ونظير ما لم يكن ملفوظًا بما يُدَلُّ به[٥] عليه قولُه [٤٥/أ]: ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾[٦]، ولولا تقدير القسم لما ساغ حذف الفاء من ﴿ إِنَّكُمْ ﴾، فإن ذلك من ضرورات الشعر، لا تقول في السعة: إن أتيتني إني آتيك.

وإن توسطا وتقدم[٧] الشرط جاز اعتبارهما نحو: إن[٨] تأتني والله لا آتيك ، وإن تأخر الشرط فإلغاء أحدهما نحو: أنا والله إن[٩] أتيتني لآتينك؛ بإلغاء الشرط، ويلزمه

---

(١) هنا نهاية السقط من: ب المبدوء بقوله: "ولو لم".

(٢) قال الإسفراييني : « وإذا اجتمع الشرط والقسم فإن تصدر الكلام بالقسم فالجواب له بشرط المضي في فعل الشرط لفظًا أو حكمًا ، مذكورًا كان القسم أو مقدرًا ، ملفوظًا بما يدل عليه أو غير ملفوظ به ، نحو: ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ﴾ ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ ﴾. وإن تصدَّر بالشرط فجائز اعتبارهما ، وإلغاء القسم نحو: إن تأتني والله لا آتك ، أو فواللهِ لا آتيك، ولا وجه لحذف الفاء لما قد سلف. وهذا الحكم إن توسطا وتقدم الشرط، وإن تأخر فإلغاء أحدهما ويعود الشرط المذكور جذعًا » . لباب الإعراب ٣٨٥-٣٨٦.

(٣) في ب: لآتيك.

(٤) الحشر: ١٢.

(٥) ساقط من: ب.

(٦) الأنعام: ١٢١.

(٧) في ب: "توسط أو تقدم" بدلاً من : "توسطا وتقدم".

(٨) في ب قبلها: أنا.

(٩) ساقط من: ب.

المضي، أو تقول: أنا والله إن تأتني آتك؛ بإلغاء القسم[١].

[الصفة:]

«جـاؤوا بمـذقٍ[٢].....»[٣]

أي : بمذق مقول فيه هذا القول، لزرقته لأنه سَمار[٤]. وقبله:

حتـى إذا جـنَّ الظـلامُ واختـلطْ[٥]

وكذا قول أبي الدرداء[٦]: «اخبر تقلِه »[٧]؛ لأن المفعول الثاني لـ(وجدت) خبر في الحقيقة ؛ فالمعنى: مقولاً فيهم[٨] هذا المقال[٩]، قال الميداني : «ويُروى : (وجدت الناسُ) بالرفع على وجه الحكاية للجملة، كما في قوله :

سمعْت الناسُ[١٠] ....[١١]

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٨٤، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ١٣٠، والمفصل ٢٥٦، وشرح التسهيل ٣/ ٢١٥-٢١٦، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٨٣.

(٢) في ب تتمته: "هل رأيت الذئب قط".

(٣) قال الإسفراييني : والنكرة توصف بالجملة الخبرية ، ونحوُ : جاؤوا بمذق هل رأيت الذب قط متأول. ونظيره : (وجَدْت الناس اخبر تقلِه) و(بئس مقام الشيخ أمْرِس أمرِس) » . لباب الإعراب ٣٨٨-٣٨٩.

(٤) السمار: اللبن الرقيق. انظر: الصحاح ٢/ ٣٦٦ (سمر).

والمذكور في شرح البيت أنه لونه كلون الذئب ، وأن فيه غبرة وكدرة. انظر: المصادر في الهامش الآتي.

(٥) من الرجز ، عزي للعجاج. انظر: أمالي الزجاجي ٢٣٧، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٤٠٧، وشرح التسهيل ٣/ ٣١١، والمقاصد النحوية ٣/ ١١٩، وشرح أبيات المغني ٥/ ٧. وخزانة الأدب ٢/ ١٠٩، ٣/ ٣٠.

(٦) أبو الدرداء: عويمر بن مالك الأنصاري الخزرجي (...-٣٢) صحابي أسلم يوم بدر، وشهد أحدًا، وقد ولي قضاء دمشق في خلافة عمر رضي الله عنه، وقبره فيها. انظر: الثقات ٣/ ٢٨٥-٢٨٦، والإصابة ٧/ ٥٦٥-٥٦٧.

(٧) انظر: الزهد لابن مبارك ٢٢٥، وعيون الأخبار ٢/ ٣، ومجمع الأمثال ٢/ ٤٢٨، وشرح التسهيل ٣/ ٣١١، ولسان العرب ١٥/ ١٩٨(قلا).

(٨) في ب : مقول فيه.

(٩) في ب: المثل.

(١٠) في ب تتمة الشطر الأول: ينتجعون غيثا.

(١١) صدر بيت من الوافر ، لذي الرمة ، والبيت بتمامه:

سمعت الناس ينتجعون غيثًا فقلت لصيدحَ انتجعي بلالا

قال: ومن نصَب (الناس) نصبه بـ(اخبر)، وجعل (وجدت) بمعنى (عرفت)؛ أي: عرفت هذا المثل، قال: والهاء في (تقلِه) للسكت بعد حذف العائد؛ أي: اخبر الناس تقلهم[١].

قلت : وجائز أن يكون عائد إلى (الناس) على لفظه ؛ لأنه اسم للجمع كالقوم والفريق والرهط ، والمثل يضرب في ذم الناس وسوء معاشرتهم.

وأما[٢] قولهم:

بئس مقامُ الشيخ أمرِسْ أمرِسْ[٣]

فالمعنى: بئس مقام الشيخ المقام الذي يُقال فيه: أمرس أمرس[٤]، وهو أن يعجز عن الاستقاء [٤٥/ ب] لضعفه، يُقال: مرس الحبل يمرس إذا وقع في أحد جانبي البكرة ،فإذا أعدته إلى مجراه قلت: أمرسته، يضرب لمن يحوجه الأمر إلى ما لا طاقة له به أو يُربأ عنه[٥].

وفي بعض الكتب[٦]: بئس مقام الشيخ مقولاً له: أمرس، فيكون الأمر واقعًا موقع الحال على التأويل المذكور[٧].

انظر : ديوان ذي الرمة ٣/ ١٥٣٥، والعين ١/ ٢٣٣ (نجع) ، والمقتضب ٤/ ١٠، والجمل للزجاجي ٣٢٩ ، وخزانة الأدب ٩/ ١٦٧.

(١) مجمع الأمثال ٢/ ٤٢٨. بتصرف يسير.

(٢) في ب: أما.

(٣) من الرجز . انظر: مجالس ثعلب ١/ ٢١٣، وجمهرة اللغة ٢/ ٧٢١ (مرس)، وتهذيب اللغة ١٢/ ٤٢٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٤٠٧.

(٤) في ب وردت (أمرس) مرة واحدة بلا تكرار.

(٥) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٠٧.

(٦) في ب بعدها: أن التقدير.

(٧) ممن قدّره بهذا ابن الشجري والأنباري. انظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٠٧، والإنصاف ١/ ١١٧.

« **كأنَّك من جِمالِ بني أُقيشٍ**[(١)] ..... »[(٢)]

القعقعة: تحريك الشيء اليابس الصلب مع صوت مثل السلاح وغيره[(٣)].

والشنُّ: القربة البالية وهم يحركونها إذا أرادوا حث الإبل على السير لتفزع فتسرع. ويقال في المثل لمن لا يتخضع لما ينزل به من حوادث الدهر ولا يروعه ما لا حقيقة له: ما يقعقع له بالشنان[(٤)].

[العطف:]

« **استنَّت الفصالُ حتى القَرعى** »[(٥)] يُقال: استن الفرس إذا قمص[(٦)]، القرعى جمع القريع، وهو من القرَع بالتحريك: بَثْر أبيض يخرج بالفصال، ودواؤه الملح وجُباب ألبان الإبل، وهو شيء يعلوها كالزبد ولا زبد لألبانها، إذا لم يجدوا ملحًا نتفوا[(٧)] أوباره ونضحوا جلده بالماء ثم جروه على السبخة[(٨)]، ومنه المثل: « أحرُّ من القرع »[(٩)]، قال الميداني: يضرب – يعني: « استنت الفصال »[(١٠)]– لمن يتكلم مع من لا ينبغي أن يُتكلَّم بين يديه لجلالة قدره[(١١)].

---

(١) شطر البيت ساقط من: ب. وهو من الوافر ، للنابغة الذبياني . انظر: ديوانه ١٢٦.

(٢) قال الإسفراييني: « ومن حق الوصف أن يصحب الموصوف إلا إذا ظهر أمره فيحذف، إما جوازًا كقوله...

كأنَّك من جِمال بني أُقيشٍ يُقعقع خلف رجليه بِشَن » .

لباب الإعراب ٣٩١.

(٣) انظر: العين ١/ ٦٤ (قع).

(٤) انظر: الصحاح ٦/ ٩ (شن).

(٥) قال الإسفراييني: « و(حتى) للغاية ، والمعطوف بها جزء من المعطوف عليه، إما أفضله نحو: مات الناس حتى الأنبياء ، أو دونه نحو : (استنَّت الفِصال حتى القرْعى) ». لباب الإعراب ٣٩٩.

(٦) انظر: أساس البلاغة ١/ ٤٧٨(سنن).

(٧) في ب: نقّوا.

(٨) انظر: العين ١/ ١٥٥ (قرع)، وجمهرة الأمثال ١/ ٩٨، والمستقصى ١/ ١٥٨.

(٩) انظر: إصلاح المنطق ٤٣، وفصل المقال ٢٨٨، والمستقصى ١/ ٦٣.

(١٠) قوله: "يعني: استنت الفصال" ساقط من: ب.

(١١) مجمع الأمثال ١/ ٤٢٣.

« فلـــو[١] أنَّ البكـــاءَ يـــردُّ شـــيئًا ..... [٢] » [٣]

البيت لمتمم بن نويرة[٤]، وأنشده الجوهري هكذا: [٤٦/ أ]

ولـــو أنَّ البكـــاءَ يـــردُّ شـــيئًا بكيـــت علـــى يزيـــد أو عَفَـــاق

همـــا المـــرءان إذ ذهبـــا جميعًـــا لشـــأنهما بحـــزنٍ واشـــتياق[٥]

وعلى هذا لم يبق في البيت حجة. وعفاق: اسم رجل أكلته باهلة في قحط أصابهم[٦].

« إنَّ بهـــا اكْتَـــلَ أو رزامـــا»[٧]

وقبله:

خـــلِّ الطريـــقَ واجتنـــب أرمامـــا

---

(١) في ب: ولو.

(٢) من الوافر. انظر: ديوان متمم بن نويرة ١٢٤، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٣٥، والصحاح ٤/ ٢٨٤ (عفق)، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٧٦، وخزانة الأدب ٧/ ١٣١.

(٣) قال الإسفراييني: « و(أو) و(إما) لأحد الشيئين أو الأشياء مبهمًا، ويقال: إنها للشك في الخبر، والتخيير أو الإباحة في الأمر. ويتوهم أنها في النهي في مثل قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ بمعنى الواو ؛ إذ الامتثال لا يحصل بالانتهاء عن أحدهما، وهي على أصلها، وإنما جاء التعميم من جهة النهي المتضمن لمعنى النفي ، ولكنها بمعناها في نحو قوله:

فلو أنَّ البكاء يرُدُّ شيئًا بكيت على بُجيرٍ أو عِفاقِ

على المرأين إذ هلكا جميعًا لشأنهما بشَجوٍ أو اشتياقِ

وإلا قيل: على المرء، وكذا قوله :

إنَّ بها أكتل أو رَزاما

خُوَيربِين يُنفقان الهاما

حيث لم يقل : (خُويربًا)، وعند الخليل انتصاب (خويربين) على الشتم » . لباب الإعراب ٣٩٩-٤٠٠.

(٤) متمم بن نويرة : أبو نهشل، من ثعلبة بن يربوع، رثى أخاه مالكًا، شاعر فارس شريف . انظر : طبقات فحول الشعراء ١/ ٢٠٤-٢٠٩، والشعر والشعراء ١/ ٣٣٧-٣٤٠.

(٥) في ب: واحتراق.

(٦) انظر: جمل من أنساب الأشراف ١٢/ ٢٠١ (٥١٧٥)، والصحاح ٤/ ٢٨٣ (عفق).

(٧) من الرجز، لرجل من أسد. انظر: العين ٤/ ٢٥٦ (خرب)، والكتاب ٢/ ١٤٩، والمقتضب ٤/ ٣١٥، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٧٦.

إنَّ بهـــا أكتـــلَ أو رزامـــا[١]

البيتان لم يدعا لشارح مقامًا، قالوا: أراد أكتل ورزاما؛ فلذلك قال: خويربين، ولو كانت (أو) على بابها لقال: خويربًا، كما تقول: زيد أو عمرو جالس ، ولا تقول: جالسان ، قال سيبويه: سألت الخليل عن قول الأسدي :

إن بها اكتل أو رزاما

خويربين .....

فزعم أن (خويربين) نصب على الشتم ، كما انتصب: ﴿ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴾[٢] على الشتم[٣]، وأكتل ورزام[٤]: لصان يقطعان الطريق بأرمام وهو موضع ، وينقفان هام من يمر بهما أي: يفلقان[٥]. وخويرب: تصغير خارب ، وهو لص الإبل[٦].

قول[٧] من قال: إن الواو جزء من (إما) الثانية[٨]= فيه نظر[٩]؛ لأنه حينئذ لا يكون (إما) بانفرادها من حروف العطف كما ذهب إليه الفارسي، وكذا قوله: إن الواو لعطف الثانية على الأولى ؛ لأن عطف الحرف على الحرف ممنوع، وعلى تقدير صحته فالأولى ليست للعطف، فلا تكون الثانية أيضًا للعطف، فيصح مذهب الفارسي[١٠].

---

(١) قوله: "أو رزاما" ساقط من: ب.

(٢) المسد : ٤.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ١٤٩-١٥٠.

(٤) في ب بعدها: اسم.

(٥) انظر: العين ٤/ ٢٥٦ (خرب)، وجمهرة اللغة ١/ ٢٨٨ (خرب)، وتهذيب اللغة ٧/ ٣٦٠(خرب) ، ٩/ ١٨٨ (نقف).

(٦) جميع ما تقدم ذكره ابن الشجري بلفظ قريب في: أمالي ابن الشجري ٣/ ٧٦-٧٧.

(٧) في ب: وقول.

(٨) ممن قاله ابن الحاجب في : الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٠٢.

(٩) قال الإسفراييني : « ولم يعد الفارسي (إمّا) من حروف العطف؛ لمجيئها قبل المعطوف عليه ، ودخول العاطف عليها ، وأجيب بأن المتقدمة ليست منها باتفاق، ويشهد لكون الثانية منها قيام (أو) مقامها، والواو إما جزء منها، أو لعطفهما على المتقدمة . وفيه نظر » . لباب الإعراب ٤٠١.

(١٠) انظر: الإيضاح العضدي ٢٩٧. وانظر: أمالي ابن الشجري ٣/ ١٢٦.

« كيـــف رأيـــت زَبـــرًا[١] »[٢]

قالته صفية[٣] بنت عبد المطلب[٤]، وقد جاءها [٤٦/ب] صبي يطلب الزبير[٥] ليصارعه، فصرعه الزبير[٦]، فقالته[٧] صفية، وهذا رواية سيبويه، وروى غيره: «أم قرشيًا صقرا»[٨].

وإنما دخلت (أو) بين الإقط والتمر؛ لأنها لم ترد أن تجعل التمر[٩] عديلاً للإقط؛ بمعنى (إيهما) ، ولكنها جعلتهما كاسم واحد ، وعادلت بينه وبين قرشي؛ أي: أحد هذين رأيته أم قرشيًا؟[١٠].

---

(١) من الرجز. انظر: الكتاب ٣/ ١٨٢، والمقتضب ٣/ ٣٠٣، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١١١.

(٢) قال الإسفراييني: « و(أم) للاستفهام يليها متصلة أحد المستويين، والآخر الهمزة لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما ... ولو قلت: الحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية؟ فالمعنى : أأحدهما أفضل أم ابن الحنفية؟ ومنه قولها:

كيـــف رأيـــت زبَـــرا
أأقطًـــــا أو تمـــــرا
أم قرشـــيًا صـــارمًا هزبـــرا »

لباب الإعراب ٤٠٣-٤٠٤.

(٣) ساقط من: ب.

(٤) صفية بنت عبد المطلب (٠٠٠-٢٠هـ): أم الزبير بن العوام، عمة النبي صلى الله عليه وسلم، وشقيقة حمزة، أسلمت وهاجرت إلى المدينة ، وكانت مشهورة بالشجاعة، ودفنت بالبقيع. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد ١٠/ ٤١، وأسد الغابة ٧/ ١٧١-١٧٢.

(٥) الزبير بن العوام (٠٠٠-٣٦هـ): ابن عمة الرسول، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، شهد المشاهد كلها، أسلم وهو ابن (١٢) سنة، وهاجر إلى الحبشة والمدينة. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد ٣/ ٩٣-١٠٥، وأسد الغابة ٢/ ٣٠٧-٣١١.

(٦) في ب: زبير.

(٧) في ب: فقالت.

(٨) تابع الإسفراييني ابن الشجري في نسبة الرواية إلى سيبويه. وفي المسألة خلاف. انظر: أمالي ابن الشجري ٣/ ١١١، وتحصيل عين الذهب ٤٥٠-٤٥١. وللمزيد من التحقيق في الرواية ينظر: الكتاب ٣/ ١٨٢ هـ١، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١١١ هـ٣.

(٩) في ب: الهمزة.

(١٠) قوله: "أم قرشيا" ساقط من: ب.

وزَبْرٌ: مكبر الزُّبَير، ويحتمل أن يكون منقولاً من مصدر: زبرت الكتاب، أو زبرت الرجل إذا انتهرته، أو زبرت البئر إذا طويتها، وأن يكون بمعنى العقل[١].

[حكم العطف على عاملين[٢]:]

تمسك بعضهم في جواز العطف على العاملين[٣] بقوله تعالى : ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴾[٤]، ووجه التمسك به أن (الليل) مجرور بواو القسم، و(إذا) منصوب المحل بالظرفية لفعل القسم المقدر، والواو الثانية للعطف، وليس باستئناف قسم؛ لأنه أقسم بهذه الأشياء على شيء واحد، نص على ذلك الخليل وسيبويه[٥]، فيكون مثل قولهم: إن في الدار زيداً والحجرة عمراً، حذو القذة بالقذة.

والأحسن عندي أن (إذا) ههنا قد انسلخ عن الظرفية، ويكون منصوب المحل بدلاً من (الليل)، كأنه قيل: والليل وقت غشيانه كما في قول الشاعر:

وبعد غدٍ يا لهفَ نفسي من غدٍ إذا راحَ أصحابي ولست برائحِ[٦]

حيث أبدل (إذا) من (غد) ، ويكون هناك مضاف محذوف ، نحو : وغشيان الليل إذا يغشى، و(إذا) ظرف لهذا المضاف، ولا يحسن إعمال فعل القسم [٤٧/أ] فيه؛ إذ القسم مطلق[٧] وليس بمقيد بوقت من الأوقات لصحة الكلام واستقامته في النهار.

---

(١) انظر: أمالي ابن الشجري ٣/ ١١١، وتحصيل عين الذهب ٤٥٠.

(٢) قال الإسفراييني : « والعطف على عاملين لا يصح مطلقًا عند سيبويه ، ويصح عند الفراء. وإذا تقدم المجرور وتأخر المرفوع أو المنصوب فيهما صح عند الأكثرين، نحو : في الدار زيد والحجرةِ عمرٌو. وقوله تعالى : ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴾ لا ينتهض حجة لجوازه؛ لما أن (إذا) بدل ، أو معمول لمضاف مقدر قبل المقسم به، وليس بظرف لفعل القسم ؛ لفساد المعنى، وجعله حالاً لا يدفع الفساد بل يزيده. واعتذار الزمخشري ينقضه قوله: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ﴾. ويصح عطف معمولي عامل واحد فصاعدًا على مثلهما، نحو: أعطيت زيدًا درهمًا وعمرًا دينارًا، وأصبح زيدٌ قائمًا وبكرٌ قاعدًا » . لباب الإعراب ٤١١-٤١٢.

(٣) في ب: عاملين.

(٤) الليل: ١-٢.

(٥) انظر: الكتاب ٣/ ١٠٥، والمقتضب ٢/ ٣٣٦-٣٣٧، ومعاني القرآن وإعرابه ٥/ ٦١، وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ٢٥٣، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٣٣٢-٣٣٣.

(٦) من الطويل، يعزى للطرماح، وليس في ديوانه. انظر: شرح الحماسة للمرزوقي٣/ ١٢٦٦، والبحر المحيط٨/ ١٧٩.

(٧) في ب: مطلقا.

وذكر بعض المتأخرين أن (إذا) حال، والعامل فعل القسم المقدر، نحو: أقسم بالليل حاصلاً وقت غشيانه[١].

وهذا لا يندفع به الفساد؛ فإن القسم بالليل لم يقع في حال غشيانه، بل هو مطلق، وفيه فساد آخر وهو الإخبار عن الليل بظرف الزمان، والإخبار به لا يكون إلا عن الحدث، لا تقول: الليلُ وقتَ الغشيان[٢].

واعتذر الزمخشري عن الآية بأن الواو القسمي لما التزم معها حذف الفعل جرت مجرى النائب للفعل ؛ فكأنه لنيابته عن الباء يعمل الجر في الاسم المقسم به، ولنيابته عن الفعل يعمل النصب في الظرف، فلا يكون هذا إذًا من باب العطف على عاملين بل من عطف معمولي عامل واحد على مثلهما، وذلك جائز وفاقًا، نحو: أعطيت زيدًا درهمًا وبكرًا دينارًا[٣].

وهذا لطيف جدًا؛ لكن يرد عليه ما ذكره بعض حذاق المتأخرين أنه يلزم على هذا أنه لا يجوز: أقسم بالليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى؛ حيث صرح بالعاملين ، وليس هناك شيء ناب عنهما ، وعمل عملهما، ولكن جاز هذا بدليل مجيئه في التنزيل، وهو قوله تعالى : ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ ١٥ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ ١٦ وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ ١٧ وَٱلصُّبۡحِ إِذَا تَنَفَّسَ ﴾[٤].

---

(١) المقصود هو ابن الحاجب. انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٩٠-٤٩١.

(٢) انظر: شرح المقدمة الكافية ٣/ ٩٥٣، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٤٣، وشرح الكافية للرضي٢/ ١/ ٤٣٣-٤٣٤، ٢/ ٢/ ١١٩٨، ومغني اللبيب ٢/ ٨٤، ١٠٨-١١٠.

(٣) انظر: الكشاف ٦/ ٣٨١-٣٨٢.

(٤) الليل: ١٥-١٨.

المقصود هو ابن الحاجب. انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٤٧-١٤٨.

[الأفعال الناقصة[١]:]

الجواب عن قول من قال: إن الاسم والخبر [٤٧/ب] لـ(كان) ليسا بمبتدأ وخبر في الأصل في البيت لما أن قولنا: (موقف منك الوداع) لا يصح على أن يكون (موقف) مبتدأ، و(الوادع) خبرًا[٢]؛ لما ذكره[٣] = أن يُقال بعد تسليم ما ذكره: لو أراد مريد إيراد هذا المعنى بطريق النفي[٤] المطلق من غير تقيد بزمان لا بد من أن يقول: (ما موقف منك الوداع)، ويكون (موقف) مبتدأ، و(الوداع) خبرًا لا سيما في تميم، ولا يستقيم المعنى الأصلي[٥] إلا هكذا بعين ما ذكره[٦]، فيكون الكلام الأصلي مبتدأ وخبرًا[٧].

«..... أظبيٌ كانَ أمَّك أم حمارُ»[٨]

قلب من جهة المعنى ؛ لأن المقصود أن يستفهم عن أمه أضعيفة هي أم قوية، لا

---

(١) قال الإسفراييني: «وهما على شرائطهما في باب الابتداء، وزعم بعض المنتمين إلى هذه الصنعة أن بناء الكلام على بعضها من غير تقدير دخول المبتدأ والخبر سائغ بدليل قوله :

..... ولا يكُ موقفٌ منكِ الوداعا

وليس بمحمول على الضرورة؛ إذ لا يتم المعنى المقصود إلا هكذا؛ إذ لو عرَّفهما لم يؤد أنه لم يرخِّص أن يكون ما سوى ذلك من المواقف وداعًا، ولو نكَّرهما لم يؤد أن يكون الوداع قد كره إليه حتى صار نصب عينيه ، ولو عرَّف الأول ونكَّر الثاني لجمع الهجنتين » . لباب الإعراب ٤١٩-٤٢٠.

(٢) في ب بعدها: "ولا يصح الكلام مع (يك) إلا أن يكون (موقف) اسمًا ، و(الوداع) خبرًا".

(٣) قال الإسفراييني: « والجواب بعد تسليم جميع ما ذكر أنه لو أراد إيراد هذا المعنى بطريق النفي دون النهي لا بد أن يقول : ما موقفٌ منك الوداعُ بعين ما ذكره ، على أن المقصود ألا يكون الوداع موقفًا منهيًا ، فيكون من باب القلب ، مثلما في قول الآخر : ..... يكون مزاجها عسلٌ وماءُ

وجعل سيبويه قوله : ..... أظبيٌ كان أمَّك أم حمارُ

منه، إلا أنه قلب من جهة المعنى فقط، وإلا فالاسم والخبر معرفتان. وقيل: إن بني دارم وبني نهشل يقولون: قائم كان عبدَ الله، وعلى هذا فهو نظير الأول ». لباب الإعراب ٤٢١-٤٢٢.

(٤) في ب: نفي.

(٥) في ب: المقصود.

(٦) في ب: ذكر.

(٧) انظر: الكتاب ٢/ ٢٤٣، والمقتضب ٤/ ٩٤، والأصول ١/ ٨٣، والمفصل ٢٦٥، وشرح التسهيل ١/ ٣٥٦، وارتشاف الضرب ٢/ ٩٥٢.

(٨) من الوافر ، لخداش بن زهير . انظر: شعره ٦٦، والكتاب ١/ ٤٨، والمقتضب ٤/ ٩٤، والمفصل ٢٦٥.

أن يستفهم عن أحدهما - أعني الظبي أو الحمار - هل هو أمه؟ فيكون من باب القلب على ما ترى، فلعل سيبويه إنما أورده لتأنيس ورود القلب في كلامهم.

« **حراجيجُ لا تنفكُّ إلا مُناخةً**»[١] على الخسف أو يرمي بها بلدًا قفرا[٢]

اعتذر بعضهم عنه بأن (مناخة) منصوبة على الحال، و(على الخسف) هو الخبر، وهو ضعيف للوجهين المذكورين في المتن[٣]، وبعضهم يُقدِّر التمام في (تنفكُّ)؛ أي: حراجيج لا تنفصل عن جهد ومشقة إلا في حال إناختها على الخسف أو رمي البلد القفر بها؛ أي: تنتقل من شدة إلى شدة[٤].

[أفعال المقاربة:]

« **عسى الغُوَيرُ أبْؤسًا** »[٥] أصله[٦] فيما يُقال من الزباء حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق إليها، ومعه الرجال، وكان الغوير على طريقه: «عسى الغوير أبؤسًا »؛ أي: لعل الشر يأتيكم [٤٨/أ] من قبل الغار. وجاء رجل إلى عمر - رضي الله عنه - يحمل لقيطًا، فقال عمر: «عسى الغوير أبؤسًا »، قال ابن الأعرابي: إنما عرَّض بالرجل؛ أي: لعلك صاحب اللقيط. يُضرب للرجل يقال له: لعل الشر يأتي من

---

(١) قال الإسفراييني : «وما في أوله الحرف النافي لاستمرار الفعل بفاعله في زمانه، ولدخول النفي فيها على النفي جرت مجرى الإثبات، ومن ثم لم يجز: ما زال زيد إلا قائمًا، وخُطِّئ ذو الرمة في قوله:

حراجيج لا تنفكُّ إلا مُناخةً .....

والاعتذار بجعله حالاً ، و(على الخسف) خبرًا = ضعيف ؛ لما أن الاستثناء قلما يجيء في الإثبات ، ويُقدَّر المستثنى منه بعده . وتقدير التمام في (تنفك) أحسن منه » . لباب الإعراب ٤٢٣-٤٢٤.

(٢) عجز البيت ساقط من: ب.

(٣) في قول الإسفراييني: « لما أن الاستثناء المفرغ قلما يجيء في الإثبات، ويقدر المستثنى منه بعده » .

(٤) ممن قدر التمام الفراء والفارسي وابن الشجري وابن مالك. انظر البيت وأقوال العلماء فيه في: ديوان ذي الرمة ٣/ ١٤١٩، والكتاب ٣/ ٤٨، ومعاني القرآن للفراء ٣/ ٢٨١، والحلبيات ٢٧٣، ٢٧٨، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٥٨، وشرح التسهيل ١/ ٣٥٧-٣٥٨.

(٥) قال الإسفراييني: « وفي الخبر بينها تفاوت ؛ فخبر (عسى) يأتي فعلاً مضارعًا مع (أن)... وخبر (كاد) بدونها . ونحو : (عسى الغوير أبؤسًا) و : (ما كدت آيبا) شاذ » . لباب الإعراب ٤٢٦-٤٢٧.

(٦) في ب: وأصله.

قِبلك[١].

ونصب (أبؤسًا) على تقدير (أن يصير أبؤسًا)، أو على تقدير: (أن يكون[٢] أبؤسًا)[٣].

وقال أبو علي: جعل (عسى) بمعنى (كان)، ونزَّله منزلته[٤]. ولعله أراد أنهم جعلوا لـ(عسى) مرفوعًا ومنصوبًا كما يكون ذلك لـ(كان)، لا أن يكون (عسى) بمعنى (كان).

[حروف الجر:]

« **وإنَّ حديثًا منكِ** .... »[٥]

أي : إن حديثًا[٦] حاصلاً منك على الاستقرار. ويُروى: « لو تبذلينه »[٧].

والعوذ: الحديثات النتاج من الظباء والإبل والخيل ، واحدها[٨] عائذ مثل حائل وحول، ويجمع أيضًا على عوذان مثل راع[٩] ورعيان، تقول: هي عائذ بيّن العؤوذ[١٠]، وذلك إذا انقضى من ولادتها عشرة أيام أو خمسة عشر يومًا[١١]، ثم هي مطفل بعد،

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٥١، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٤١٥، والمقتضب ٣/ ٧٠، والأصول ٢/ ٢٠٧، وغريب الحديث لأبي عبيد ٤/ ٢١٨-٢٢٠، والمستقصى ٢/ ١٦١، والمفصل ٢٧٠.

(٢) ساقط من: ب.

(٣) في ب تقديم وتأخير؛ إذ وردت هذه الفقرة والتي تليها قبل قصة المثل لا بعده.

(٤) انظر: الإيضاح العضدي ١١٧-١١٩، والحلبيات ٢٥٠.

(٥) قال الإسفراييني : « فمنها (من) لابتداء الغاية في المكان ، نحو : سرت من البصرة ، ونحو:

وإن حديثًا منكِ لو تعلمينه جنى النحلِ في ألبانِ عُوذٍ مطافلِ »

لباب الإعراب ٤٣٠.

(٦) قوله: "منك أي إن حديثًا" ساقط من: ب.

(٧) البيت من الطويل، لأبي ذؤيب الهذلي. انظر : ديوان الهذليين ١٤٠، والمستقصى ١/ ٢١١.

(٨) في ب: جمع.

(٩) في ب : "كراع" بدلاً من: مثل راع.

(١٠) قوله: "تقول هي عائذ بين العؤوذ" ساقط من: ب.

(١١) انظر: الصحاح ٢/ ١٩٤ (عوذ).

والجمع المطافل والمطافيل، وعلى هذا فأجروا المطافل على العوذ من باب تسمية الشيء بما يؤول إليه[١]، والبيت لأبي ذؤيب[٢]، وبعده :

مطافيلَ أبكارٍ حديثٍ نتاجُها تُشابُ بماءٍ مثلِ ماءِ المفاصلِ

والبكرة: المرأة التي ولدت بطنًا واحدًا، وبكرها ولدها، وكذلك البكر من الإبل[٣]. والمفاصل جمع المفصل، قال الأصمعي: هو منفصل الحبل من الرمل ويكون[٤] بينهما رَضْراض وحصى صغار يصفو ماؤه ويبرق[٥]. [٤٨/ ب]

(من) في « **ما جاءني من رجلٍ** »[٦] للاستغراق وليست مزيدة؛ لأنك إذا قلت: (ما جاءني رجل) جاز أن يكون استغراقًا، وجاز ألا يكون؛ بدليل صحة قولك: (ما جاءني رجل بل رجلان)، فإذا أدخلت (مِن) تمحض للاستغراق، كما أنك إذا قلت: (يضرب) جاز أن يكون مستقبلاً ، وجاز أن يكون حالاً ، فإذا أدخلت السين أو سوف تمحض للاستقبال ، ولا قائل بأن السين مزيدة[٧].

وأما[٨] إذا قلت: (ما جاءني من أحد) فـ(مِن) مزيدة هنا؛ لأن (أحدًا) إذا استُعمل بعد النفي فلا يكون إلا للاستغراق، لا تقول: ما جاءني أحد بل اثنان ، فـ(مِن) مزيدة مؤكدة لمعنى الاستغراق[٩].

---

(١) انظر: تهذيب اللغة ١٣/ ٣٤٨ (طفل)، والصحاح ٥/ ٩ (طفل).

(٢) قوله: "والبيت لأبي ذؤيب" ساقط من: ب.

أبو ذؤيب الهذلي: خُويلد بن خالد، جاهلي إسلامي، مات أيام عثمان رضي الله عنه . انظر : طبقات فحول الشعراء ١/ ١٢٤، والشعر والشعراء ٢/ ٦٥٣، والاشتقاق ١٧٨.

(٣) انظر: الصحاح ٢/ ٢٣٤ (بكر).

(٤) في ب: يكون.

(٥) ذكره بهذا اللفظ الجوهري. انظر: الصحاح ٥/ ٦٥ (فصل).

(٦) قال الإسفراييني : « وللاستغراق في : ما جاءني من رجلٍ، ومزيدة في : ما جاءني من أحد ، يرجع إليه » . لباب الإعراب ٤٣١.

(٧) في ب: زائدة.

(٨) في ب: فأما.

(٩) انظر: الكتاب ٤/ ٢٢٥، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٢٣-١٧٢٥، ومغني اللبيب ٤/ ١٦٣-١٦٤.

لو كان الباء مستقرًا في البيت[١] - أعني (ديار التي)- لزم أن يكون: هي كادت تحل ومعها غيرها، وليس المعنى على ذلك، وإنما: هي كادت تحلنا[٢].

« **رجعَ بِخُفَّي حُنين** »[٣]؛ أي: رجع ومعه[٤] خفاه، وهذا مثل في الخيبة بعد طول الغيبة، وقصته معروفة[٥].

قالوا: إن هذا الباء لا يكون إلا مستقرًا لصحة تفسيره بالحال[٦]، قلت : ولا مانع من الإلغاء أيضًا، كما في[٧] الاستعانة، فإذا قلت: (اشترى الفرس بسرجه) جاز أن يكون الباء متعلقًا بـ(اشترى) على جهة المصاحبة كما في: (كتبت بالقلم)؛ فإن وجوه التعلق مختلفة[٨].

إنما قيل[٩]: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ﴾[١٠]؛ لأن المرتقب مما أخبر الله في صحة وقوعه وأنه [٤٩/أ] لا مرية في كونه بمنزلة الماضي[١١].

---

(١) قال الإسفراييني : « والباء للإلصاق ؛ إما مكملة للفعل في نحو: مررت بزيد ، وبه داء. ومنه : أقسمت بالله، وبحياتك أخبرني، قسمًا واستعطافًا، ولا يكون مستقرًا إلا أن يكون الكلام خبرًا أو للتعدية، ولا يكون أيضًا مستقرًا على ما ذكر ، يوضح ذلك قوله:

ديارُ التي كادت ونحن على مِنًى تَحِلُّ بنا لولا نجاء الركائبِ » .

لباب الإعراب ٤٣٢-٤٣٣.

(٢) البيت من الطويل، لقيس بن الخطيم. انظر ديوانه ٧٧. وانظر: الأصول ٣/ ٤٦٦، والإيضاح العضدي ١٩٦، وشرح التسهيل ٢/ ١٣٣.

(٣) قال الإسفراييني : « وللمصاحبة، نحو: (رجع بخفي حنين)، وتسمى الحال، قالوا : ولا يكون إلا مستقرًا ولا صادًّ عن الإلغاء عندي » . لباب الإعراب ٤٣٣-٤٣٤.

(٤) في ب: معه.

(٥) انظر: الفاخر ٨١، وتهذيب اللغة ٣/ ٤٤٨-٤٤٩ (حنن)، والمستقصى ٢/ ١٠٠.

(٦) قاله الرضي. انظر: شرح الكافية ٢/ ٢/ ١١٦٣.

(٧) في ب بعدها: باء.

(٨) انظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٢/ ١١٦٣.

(٩) قال الإسفراييني : « و(رُبَّ) للتقليل... ويلزمه المضي، ونحو ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ﴾ متأول » . لباب الإعراب ٤٣٧.

(١٠) الحجر: ٢.

(١١) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٨٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ١٧١، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٦٥، ٣/ ٤٩.

جاز ألا يكون واحد من الكاف و(مِثْل) مزيداً[١]، ويكون سوق الكلام لنفي المثل بطريق الكناية؛ لأن الذي لا يشبه مثله شيء كان مثله معدومًا لا محالة؛ إذ لو كان موجودًا لكان هو مشابهًا له ، وإلا لم يكن مثله[٢].

(كذا) مركب في الأصل من كاف التشبيه و(ذا)، إلا أنهما بعد التركيب جريا مجرى كلمة واحدة بمعنى الكناية عن العدد ، فلا يحسن أن يُقال: إن (ذا) مرفوع المحل وزيدت عليه الكاف ؛ إذ لو كان كذلك لجاز أن يقال: (عندي ذا درهمًا)؛ بمعنى كذا درهمًا[٣].

[وقوع (عن) اسمًا[٤]:]

قال الأصمعي: سماهيج جريرة في البحر تُدعى بالفارسية (ماش ماهي)، فعربتها العرب، وأنشد:

يـا دارَ سـلمى بـينَ داراتِ العُـوْجْ
جـرَّتْ عليهـا كـلُّ ريـحٍ سـيهوجْ
هوجـاءُ جـاءت مـن جبـالِ يـأجوجْ
مـن عـن يمـينِ الخـطِّ أو سمـاهيجْ[٥]

يقال: ريح سيهوج وسيهج؛ أي: شديدة[٦].

---

(١) قال الإسفراييني: « والكاف للتشبيه ... وتكون مزيدة في المنصوب نحو : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ﴾ ، وقيل (المثل) صلة ، ويحتمل ألا يكون كل واحد منهما صلة ، وسوقُ الكلام لنفي المثل بطريق الكناية... وفي المرفوع نحو : (عليه كذا درهمًا) ، وليس بذاك » . لباب الإعراب ٤٤٠-٤٤١. والآية في سورة الشورى: ١١.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٣٩٥، والبيان ٢/ ٣٤٥، والكشاف ٥/ ٣٩٨-٣٩٩.

(٣) انظر: سر الصناعة ١/ ٣٠٣، ومغني اللبيب ٣/ ٥٧.

(٤) قال الإسفراييني: « و(عن) للبعد والمجاوزة ، نحو : رميت عن القوس... وتكون اسمًا في نحو:

من عن يمين الخطِّ أو سماهيجْ »

لباب الإعراب ٤٤٢.

(٥) انظر: الإيضاح العضدي ٢٧٣، والمقتصد ٢/ ٨٤٦، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٨٤، ومعجم البلدان ٣/ ٢٧٨.

(٦) انظر: الصحاح ١/ ٤٧٨(سهج).

[(إلا) الاستثنائية[١]:]

المسائل الست الجبرية هي في بيان المعادلات التي تقع بين العدد والجذور والأموال، ويتولد منها ست مسائل، ثلاث مفردة، وثلاث مقترنة، فالمفردة هذه: جذور تعدل عدداً، أموال تعدل عدداً، أموال تعدل جذوراً، والمقترنة هذه: مال وجذور تعدل عدداً، مال وعدد تعدل جذوراً، مال يعدل جذوراً وعدداً.

فهذه هي معظم [٤٩/ ب] أصول الجبر والمقابلة[٢]، وفي شرحها طول خارج عن الغرض[٣].

[عدم جواز تقديم الجزاء على الشرط[٤]:]

لا يجوز تقديم الجزاء على الشرط[٥]؛ لأحكام لفظية:

منها لزوم الجزم في : آتيك إن تأتني. ولم يرد.

ومنها لزوم دخول الفاء في قولك: أنت مكرم إن تأتني. ولم يسمع.

ومنها جواز: زيداً إن تضربْ عمراً أضربْ؛ بتقديم معمول الجزاء على الشرط؛ لأنه يقع حيث يقع عامله ، ولم يجز.

---

(١) قال الإسفراييني: «ومنها (إلا) فيمن يجعل النصب لها في الاستثناء... وبعضهم يجعلها عاملة في مثل (عشرون إلا خمسة كذا) . ومنه ما يذكر في المسائل الست الجبرية من نحو : (شيء إلا واحداً) و(أو مال إلا شيئًا يعادل كذا) ؛ لسدها مسد (تنقص) ». لباب الإعراب ٤٤٥-٤٤٦.

(٢) انظر: الجبر والمقابلة للخوارزمي ١٦ وما بعدها.

(٣) قوله: " وفي شرحها طول خارج عن الغرض" ساقط من: ب.

(٤) قال الإسفراييني: « و(إنْ) للشرط والجزاء وقد مر حكمهما ، ومن شأنها أن تلزم الفعل لفظًا أو تقديراً ... وأن شيئًا مما في حيزها لا يتقدمها كالاستفهام ، ولذا قيل في (آتيك إن تأتني): إن الجزاء محذوف ، وما تقدم كلام وارد على سبيل الإخبار ، وإلا يلزم الجزم ، ودخول الفاء ، وجوازُ: عمراً إن تضرب زيداً أضرب، وجوازُ: أضربْ غلامه إن يضرب زيد. وإن كان في حكم المعلق في نحو: أنت طالق إن دخلت الدار؛ فإن المقدم وإن لم يكن جزاء لكن حكمه حكم المعلق في الأحكام » . لباب الإعراب ٤٥٠-٤٥١.

(٥) مذهب الجمهور منع تقدم الجواب. انظر: الكتاب ٣/ ٦٦، والمقتضب ٢/ ٦٦، والأصول ٢/ ١٨٧، والإيضاح العضدي ٣٣٢، والمقتصد ٢/ ١١٢٠، والمفصل ٣٢٨، وشرح التسهيل ٤/ ٨٦-٨٧، والارتشاف ٤/ ١٨٧٩.

ومنها جواز: أضربْ غلامَه إن يضرب زيدٌ؛ لأن (أضرب غلامه) لو كان جزاء [لكان][(١)] مؤخراً عن الشرط تقديراً ، فلا يلزم الإضمار قبل الذكر، نحو : ضرب غلامه زيد. فهذه وأمثالها تدل على أن السابق قبل الشرط ليس جزاء، بل كلامًا وارداً على سبيل الإخبار قبل الشرط.

لكن يلزم عليه أن الرجل لو قال لزوجته: (أنت طالق إن دخلت الدار) وقع طلاقه وإن لم تدخل الدار؛ لأنه نجّز بالطلاق أولاً ثم علَّق، وكذا العتق وغيره من الأحكام القابلة للتعليق، والأمر بخلافه إجماعًا. ووجه التوفيق بينهما[(٢)] أن نقول: إن الأول وإن لم يجعل جوابًا إلا أنه تمهيد لجواب الشرط، وبيان عنه، فكان في حكمه معنى وإن فارقه لفظًا[(٣)].

[(إنَّ) وأخواتها[(٤)]:]

مثال ما كان المفرد منتزعًا من الوصف قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ﴾[(٥)]؛ أي: بانتفاء فقههم ؛ لأن (قومًا)[(٦)] خبر مُوطِّئ والمقصود هو الوصف.

مثال ما كان من مظان المفرد وقد استعمل فيه الجملة جوازًا [٥٠/أ] المضاف إليه المتمكن من أسماء الزمان نحو : عجبت من وقت[(٧)] أن زيدًا خرج مثلاً.

ومثال ما استعملت فيه لزومًا : اجلس حيث أنَّ زيدًا جالس[(٨)].

---

(١) زيادة من: ب.

(٢) ساقط من: ب.

(٣) جميع الأحكام السابقة ذكرها ابن الحاجب بلفظ قريب. انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٥١.

(٤) قال الإسفراييني: « (إنَّ) لتوكيد مضمون الجملة، و(أنَّ) بالفتح ... مع قلب مضمون الجملة إلى معنى ما هو في حكم المفرد، وهو الحاصل من إضافة مصدر منتزع من معنى خبر الجملة أو وصفه إذا كان موطئًا إلى اسمها، ولهذا تكسر في مظان الجمل، كالابتداء وما بعد القول، وتفتح في مظان المفردات أو ما يجري مجراها – وإن كان مما يستعمل فيه الجملة لفظًا جوازًا أو لزومًا – كمكان الفاعل والمفعول ... » . لباب الإعراب ٤٥٢-٤٥٣.

(٥) الحشر : ١٣.

(٦) في ب: قوم.

(٧) ساقط من: ب.

(٨) أجاز الكسائي فتح الهمزة بعد (حيث)، وجعله الإسفراييني هو الأصل، وهذا مخالف لمذهب الجمهور. انظر : ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٤٩، ومغني اللبيب ٢/ ٣٠٣-٣٠٥، وشرح شواهد أبيات المغني ٣/ ١٤٨.

« **أول ما أقول أني أحمد الله**»[١] لو جعلت (ما) موصولة أو موصوفة بمعنى:(أول مقولاتي)، أو (أول مقول لي)= فتحت (أنَّ)؛ لأنه في معنى : حمد الله.

وإن جعلتها مصدرية بمعنى: (أول أقوالي) كسرت حاكيًا؛ لأن الجملة المحكية تصلح [خبرًا][٢] للقول؛ كأنه قيل: أول أقوالي هذا القول الذي هو أني أحمد الله[٣].

ولا يجوز أن تُقدِّر الخبر محذوفًا على ما وهم الفارسي[٤] وتبعه غيره[٥]؛ لأن المحكي بعد القول هو القول بعينه ، فإذا قلت : (أول قولي أني أحمد الله)، ولم تجعله خبرًا = كنت كأنك قلت : أول أني أحمد الله ، فكان إخبارًا عن (أول) هذا القول ، وهو الهمزة باعتبار الحروف أو (إن) باعتبار الكلمات بالحصول ولا شك في فساده ، هكذا ذكره ابن الحاجب[٦]. قلت[٧]: ويحتمل أن يكون إخبارًا عن (أول أزمنة هذا القول) أو (عدد مراته) ، وليس بمقصود أيضًا.

إذا قلت : (إن المصطلح وأخوه مختصمان) لم يجز أية سلكت[٨]؛ لأنك لم تخل من أن تنصب (أخوه) أو ترفعه، وعلى التقديرين إما[٩] أن تُثنِّي الخبر أو تُوحِّده، فهذه أربع

---

(١) قال الإسفراييني: « ويجوز الفتح والكسر بحسب اعتبار الجملة والمفرد ، كما بعد (إذا) الفجائية ، وكما في قولهم : (أول ما أقول إني أحمد الله) على معنى : (أول مقولي حمد الله)، أو (أول أقوالي : إني أحمد الله)، لا على حذف الخبر مع الكسر لفساد المعنى » . لباب الإعراب ٤٥٣-٤٥٤.

(٢) زيادة من: ب.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ١٤٣، والأصول ١/ ٢٧٢، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٢٢٣.

(٤) انظر: الإيضاح العضدي ١٦٣-١٦٤.

(٥) انظر: المفصل ٢٩٨.

(٦) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٦٥-١٦٦.

ابن الحاجب (٥٧٠-٦٤٦هـ) : عثمان بن عمر ، جمال الدين . نحوي ، أصولي ، فقيه ، من مصنفاته (الكافية) و(شرح المقدمة الكافية) و(الإيضاح في شرح المفصل). توفي بالإسكندرية انظر : البلغة ١٤٣، وبغية الوعاة ٢/ ١٣٤-١٣٥.

(٧) ساقط من: ب.

(٨) قال الإسفراييني: « وتقول : إن المصطلح هو وأخوه وعمرًا مختصمان، ولو لم تأت بالمعطوف الثاني لم يسد كلامك أية سلكت ؛ لما لا يخلو من فساد أو أكثر » . لباب الإعراب ٤٥٦.

(٩) في ب: فإما.

صور لا يصح واحد منها:

-لأنك لو[١] قلت: (إن المصطلح وأخاه مختصمان)، فرفعت بـ(المصطلح) [٥٠/ب] ضمير الموصول - أعني اللام -، ونصبت (أخاه) لعطفك إياه على اسم (إن)، وأخبرت عنهما بـ(مختصمان) رافعًا بها[٢] ضميرهما = فقد وحَّدت فاعل (المصطلح) المقتضي شيئين فصاعدًا، وذلك فاسد. ولو زعمت أنك نصبته على أنه مفعول معه لزم توحيد الخبر لتوحيد الاسم.

- ولو قلت: (إن المصطلح وأخاه مختصم) بالعطف لزم توحيد فاعل (المصطلح) و(المختصم)، وكلاهما فاسد، ولو كان مفعولاً معه لزم الثاني دون الأول.

- ولو قلت : (إن المصطلح وأخوه مختصمان) فلو رفعت (أخوه) بالعطف على المستكن في (المصطلح)[٣] = ففيه استقباح وفساد؛ أما الاستقباح فالعطف على المستكن بدون التأكيد، وأما الفساد فللإخبار عن الواحد بالاثنين، لا تقول: ضربت زيداً وعمرو منطلقان. ولو رفعته بالعطف على محل (إن) مع اسمها يلزم العطف على المحل قبل مضي الجملة، وإنه فاسد مع توحد فاعل (المصطلح).

- ولو قلت: (إن المصطلح وأخوه مختصم)، ورفعت (أخوه) بالعطف على المستكن= ففيه الاستقباح وتوحيد فاعل (المختصم)[٤]، ولو رفعته بالعطف على محل (المصطلح) ففيه الوجوه الثلاثة من الفساد[٥].

« ولكنَّني من حُبّها ..... [٦] **»**[٧]

---

(١) في ب: إذا.

(٢) في ب: بهما.

(٣) قوله : في المصطلح" ساقط من: ب.

(٤) في ب: مختصم.

(٥) انظر: الإيضاح العضدي ١٥٦، والمقتصد ١/ ٤٦١-٤٦٣.

(٦) من الطويل ، لمجهول.

(٧) قال الإسفراييني: « و(لكنَّ) للاستدراك ... وتشايع (إنَّ) في صحة العطف على المحل ، وفي دخول اللام على الخبر ، ولكنه ضعيف ، نحو : (ولكنني من حبها لعميد) متأول ». لباب الإعراب ٤٥٧.

قال أبو علي: أصله لكن أنني، فخففت الهمزة بحذفها وإلقاء حركتها على ما قبلها، فلما لم يستقم الوزن أدغم النون الأولى في الثانية[١] الساكنة فحركها، كما في (غُضَّ)[٢].

[الحروف غير العاملة: (ما) النافية:]

« .... رأسَها [٥١/أ] ما تُقَنَّعُ[٣] »[٤]

ذكر بعض الأئمة أن (رأسها) يحتمل أن يكون من باب النصب على شريطة التفسير؛ كأنه جعل قرينة (ما) بمنزلة الاشتغال عنه بشيء آخر[٥].

[الحروف غير العاملة: (ما) الزائدة:]

« سَلَعَ مـــا..... ..... »[٦]

البيت لأمية بن أبي الصلت[٧]، وقد زاد (ما) في ثلاثة مواضع من هذا البيت[٨].

---

(١) ساقط من: ب.

(٢) لم أجده عند الفارسي، بل وجدته عند غيره كالزجاجي والزمخشري . انظر: اللامات ١٥٨، والمفصل٢٩٩، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٦١-٣٦٤. وينظر البيت في: معاني القرآن للفراء ١/ ٤٦٥، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٥٦، والمفصل ٢٩٩، وشرح التسهيل ٢/ ٢٩، ورصف المباني ٣٤٩.

(٣) من الطويل، عزي إلى الأعرج . انظر: حماسة أبي تمام ١/ ٢٠٤، وشرح التسهيل ١/ ٢٥١، ومفتاح العلوم ١٩٢، والبحر المحيط ٨/ ١٣٥.

(٤) قال الإسفراييني: « ونحو قوله:

إذا هي قامت حاسرًا مُشمَعِلةً نخيب الفؤاد رأسَها ما تُقَنَّعُ

مع شذوذه محتمل للتأويل». لباب الإعراب ٤٦٠.

(٥) ممن ذكره السكاكي. انظر: مفتاح العلوم ١٩٢.

(٦) قال الإسفراييني: « ومنها حروف الصلة سوى ما يجر منها، وهي: (إن)...و(أن)...و(ما)... وقول الشاعر:

سَلَع ما ومثلُه عُشَرٌ ما عائلٌ ما وعالتِ البيقورا» .

لباب الإعراب ٤٦٣.

(٧) أمية بن أبي الصلت: ابن أبي ربيعة الثقفي، ترهب قبل الإسلام، وفي شعره معان إسلامية . انظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ٢٦٠-٢٦٧، والشعر والشعراء ١/ ٤٥٩، والاشتقاق ٣٠٣.

(٨) من الخفيف. وعالت البيقور : أثقلت السنة المجدبة البقر بما حملتها من السلع والعشر . انظر : الديوان ٣٩٦، ٣٩٩، والحيوان ٤/ ٤٦٧، والبغداديات ٣٥٥، ومغني اللبيب ٤/ ١١١، وشرح أبيات المغني ٥/ ٢٨٣-٢٩٠.

وحكى الأصمعي أنه ذُكر عن عيسى بن عمر[١] أنه قال: ما أدري ما معنى هذا البيت، ولا رأيت أحدًا يعرف ما معناه[٢]. وقال غيره: إن أمية قال هذا البيت في سنة جدب، وكان في سنة الجدب يجمعون ما يقدرون عليه من البقر، ثم يعقدون في أذنابها وثُنن[٣] عراقيبها السلعَ والعشر - ضربين من الشجر - ثم يعلون بها في جبل وعر، ويشعلون فيه النار، ويضجون بالدعاء والتضرع، وكانوا يرون ذلك من أسباب السقيا[٤].

وفي (الصحاح): السلع شجر مرٌّ، ومنه الْمُسلَّعة، قال :

أجاعلٌ أنت بيقورًا مُسَلَّعةً ... وسيلةً لك بين اللهِ والمطرِ[٥]

والبيقور: البقر، وقبله:

سنةٌ أزمةٌ تخيلُ بالنَّا ... سِ ترى للعضاةِ فيها صَريرا
لا على كوكبٍ تنوءُ ولا ... ريحِ جنوبٍ لا ترى طُخرورا
ويسوقون باقرَ السهلِ للطو ... دِ مهازيلَ خشيةَ أن تبورا
عاقدين النيرانَ في ثُنَنِ الأذ ... نابِ منها لكي تهيجَ البحورا
سلَعٌ ما ومثلُه عُشَرٌ ما ... عائلٌ ما وعالتِ البيقورا[٦]

---

(١) عيسى بن عمر (٠٠٠-١٤٩هـ) : من متقدمي نحويي البصرة، أخذ عن ابن أبي إسحاق، من مؤلفاته (الإكمال) و(الجامع) ، ولم يصلا إلينا . انظر : أخبار النحويين البصريين ٤٩-٥٠، وطبقات النحويين واللغويين ٤٠-٤٥، ونزهة الألباء ٢٩-٣١.

(٢) ذكر ابن الشجري أن ابن قتيبة نقله في كتاب معاني الشعر . انظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٧٠. وللمزيد ينظر: تأويل مشكل القرآن ٩٤، ومغني اللبيب ٤/ ١١٢، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٧٠ ح٢.

(٣) الثنن: جمع ثنة ، وهو الشعر المحيط بالعرقوب وبالظلف وبالحافر. انظر: لسان العرب ١٣/ ٨٤ (ثنن).

(٤) النص في هذه الفقرة كلها بلفظ قريب في : أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٧٠.

(٥) انظر: الصحاح ٣/ ٥٠٤ (سلع).

والبيت من البسيط ، عزي للورل الطائي. انظر: شعر طيئ وأخبارها ٢/ ٤٩٦، والحيوان ٤/ ٤٦٨، وتهذيب اللغة ٢/ ٩٩ (سلع)، ومغني اللبيب ٤/ ١١٢، وشرح أبيات المغني ٥/ ٢٩١.

(٦) عجز البيت ساقط من: ب.

[٥١/ ب] أي[١]: السنة[٢] الجدْبة أثقلت البقر بما حملت من السلع والعشر.

[الحروف غير العاملة: همزة الاستفهام[٣]:]

نظير ما يستعمل الهمزة في الأمر: ﴿ وَسْـَٔلْهُمْ ﴾[٤]، والاستبطاء نحو : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾[٥]، والتحضيض نحو: ﴿ أَلَا تُقَـٰتِلُونَ قَوْمًا ﴾[٦]، والتقرير نحو : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا ﴾[٧]، والتسوية نحو: ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾[٨]، والتعجب نحو: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ ﴾[٩]، ونحو ذلك كالتنبيه نحو: ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا ﴾[١٠]، والتوبيخ نحو: ﴿ أَكَذَّبْتُم بِـَٔايَـٰتِى ﴾[١١]، والوعيد نحو : ﴿ أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾[١٢].

[الحروف غير العاملة : (لو):[١٣]]

مثال ما كان الثاني مثبتًا قوله عليه السلام :«نعمَ العبدُ صُهيبٌ لو لم يخف الله لم يعصه »[١٤]؛ لأن عدم العصيان ثابت.

---

(١) في ب قبلها: عالت البيقورا.

(٢) في ب قبلها: أن.

(٣) قال الإسفراييني: « ومنها حرفا الاستفهام، وهما الهمزة و(هل) » . لباب الإعراب ٤٦٧.

(٤) الأعراف : ١٦٣.

(٥) الحديد: ١٦.

(٦) التوبة: ١٣.

(٧) العنكبوت : ٦٧.

(٨) البقرة ٦، يس ١٠.

(٩) الفرقان : ٤٥.

(١٠) الضحى: ٦.

(١١) النمل: ٨٤.

(١٢) المرسلات: ١٦. وينظر خروج الأمر عن مقتضى الظاهر في: أمالي ابن الشجري ١/ ٤٠٢-٤١٠، ومفتاح العلوم ٤١٥-٤١٧، ومغني اللبيب ١/ ٩٠-٩٧.

(١٣) قال الإسفراييني: «ومنها (لو) للشرط في الماضي، على أن الثاني منتفٍ، فيلزم انتفاء الأول ، هذا أصلها، وقد تستعمل فيما كان الثاني مثبتًا ». لباب الإعراب ٤٦٨.

(١٤) اشتهر أنه من كلام عمر رضي الله عنه في كلام الأصوليين وأهل المعاني وأهل العربية، وبعضهم يرفعهم إلى النبي ﷺ كالمالقي، وذكر البهاء السبكي أنه لم يظفر به بعد البحث. انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ١٩٩، وغريب

[المصدر[١]:]

إذا قلت: (أعجبني ضرب زيد عمرًا اليوم عند بكر) فالمسألة يجوز فيها وجوه:

- أن تعلق كل واحد من الظرفين بالمصدر، وعلى هذا جاز أن يقعا بعد المصدر أي موقع شئت .

- وأن تجعل كل واحد منهما متعلقًا بـ(أعجبني)، وحينئذ لم يجز فيهما إلا أن يتقدما المصدر أو يتأخرا عن جميع صلته، ولم يجز أن توقع أحدهما أو كليهما بين بعض الصلة وبعض؛ لما ذكر من أن الفصل بالأجنبي لا يجوز، وإذا كان الظرفان معمولين لـ(أعجبني) لم يكن بينهما وبين المصدر ملابسة.

- ووجه ثالث وهو أن تعلّق أحد الظرفين بـ(أعجبني)، والآخر بالمصدر، فأيهما تعلّق بـ(أعجبني) وجب تأخيره عن صلة المصدر أو تقديمه على المصدر [٥٢/ أ] لما مر.

[الصفة المشبهة[٢]:]

أجاز سيبويه: (مررت بامرأة حسنة وجهها) بالإضافة مع الحكم عليه بالرداءة والضعف[٣]. ووجه ضعفه أنك إذا نقلت الضمير من الوجه إلى الصفة لم تحتج إلى كونه في الوجه، وذلك لأن الفعل في الأصل للوجه، فإذا كان مضافًا إلى ضمير صاحبه كان على صفة يصح معها رفعه وإجراؤه على أصله وحقيقته، فلا يحسن الجر بالإضافة وجعل الفعل لصاحبه الذي هو مستعار له من جهته، ولا كذلك (حسنة الوجه)؛ لأنك

الحديث لأبي عبيد ٤/ ٢٨٤، ورصف المباني ٣٦٠، والمقاصد الحسنة ٤٤٩، وكشف الخفاء ٢/ ٣٨٦.

(١) قال الإسفراييني: « ولا يصح تقديم شيء مما في حيِّزه عليه ؛ لأنه في تأويل (أنْ) مع الفعل، ولا الفصل بينه وبين صلته بأجنبي، فلا يجوز في: (أعجبني ضرب زيدٍ عمرًا اليومَ عند بكر) أن يجعل (اليوم) متعلقًا بـ(أعجبني) و(عند) من صلة المصدر ». لباب الإعراب ٤٧٦.

(٢) قال الإسفراييني: « وإضافة المجردة إلى المضاف مما يجيزه سيبويه مستشهدًا بقوله :

أقامت على ربعَيهما جارتا صفًا كُمَيتا الأعالي جَوْنَتا مُصطلاهما

وهو عند غيره على نحو: امرأة حسنةُ العينين نقيةُ بينِهما؛ لأن (الأعالي) معناها التثنية ». لباب الإعراب ٤٨١.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ١٩٩.

أخرجت (الوجه) بقطع ضمير (المرأة) عنه من أن يصلح فاعلا كما صلح ثمة ، فيحسن أن تجعل فعله لصاحبته وترفع ضميرها به[١]، وأنشد على هذا :

أمِن دمنتين عرَّسَ الركبُ فيهما بحقلِ الرُّخامى قد عفا طللاهما

أقامت على ربعَيهما جارتا صفًا كُمَيتا الأعالي جَونَتا مُصطلاهما[٢]

فالأصل: جون مصطلاهما، ثم نقل الضمير إلى (جون)، فالأحسن أن يقال: جونتا المصطلى، وجونتا مصطلاهما، بمثابة: حسنة وجهها. ونقل عبد القاهر أن (هما) غير عائد إلى (الجاريتين)، ولكن إلى (الأعالي) على المعنى؛ لأن الجمع ههنا معناه التثنية، كما في : ﴿صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[٣]، والمعنى: كميت الأعليين، ونظيره: هذه امرأة حسنة الوجه نقية لونه ؛ أي: لون الوجه ، وإضافة الصفة إلى شيء هو من سبب [٥٢/ ب] ما هو من سبب الأول جائز مستمر كالإضافة إلى ما هو من سبب الأول، تقول: هذا رجلٌ حسنُ وجهِ الأخِ، كما تقول: حسن الوجه[٤].

[اسم التفضيل[٥]:]

« **صُغراها شرَّاها** »، ويُروى: « مرّاها » من قول امرأة في زمن لقمان بن عاد، وكان لها زوج يُقال له: الشجي، وخليل يُقال له: الخلي، فخرجت يومًا، وتبعها لقمان، فرأى الخلي قد عرض لها، فمضيا، وقضيا حاجتهما، ثم قالت له: «إني أتماوت إذا أسندوني إلى رجمي فاتني ليلا، فأخرجني، واذهب بي إلى مكان لا يعرفنا أهله »، فلما سمع لقمان ذلك قال : «ويل للشجي من الخلي »، فأرسلها مثلاً ، ثم فعلت المرأة ما

---

(١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٢٢.

(٢) هذا البيت ساقط من: ب.

من الطويل، للشماخ . انظر : ديوانه ٣٠٨، والكتاب ١/ ١٩٩، والأصول ٣/ ٤٧٥، والمفصل ٢٢٦، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٢٤-٦٢٥، وشرح التسهيل ٣/ ٩٩.

(٣) التحريم: ٤.

(٤) انظر: المقتصد ١/ ٥٥٠.

(٥) قال الإسفراييني : « وصيغته (أفعل) إلا في الخير والشر ، يُقال منهما : خير منه وشر منه ، ولا يُقال : (أخيَر) أصلاً ولا (أشرّ) إلا في لغة رديئة، وعليها جاء قولها (: صغراها شراها) » . لباب الإعراب ٤٨٢.

قالت، وأخرجها الرجل، وانطلق بها أيامًا إلى مكان آخر، ثم تحولت إلى الحي بعد برهة، فبينا هي ذات يوم قاعدة مرت بها بناتها، فنظرت إليها الكبرى، فقالت: «إي والله »، قال الوسطى: «صدقت والله »، قال المرأة: «كذبتما، ما أنا لكما بأم، ولا لأبيكما بامرأة»، فقالت لهما الصغرى: «أما تعرفان محياها؟»، وتعلَّقت بها وصرخت، فقالت الأم عند ذلك: «صغراها شراها »، فذهبت[١] مثلاً، ثم رفعت القصة إلى لقمان، فقص عليها قصتها كيف صنعت وكيف قالت لصديقها، فقالت: «ما كان هذا في حسابي »، فأرسلتها مثلاً، ثم حكم لقمان عليها بالرجم كما رجمت نفسها في[٢] صبوتها، وحكم على الخلي [٥٣/ أ] بأن يُفرَّق بين ذكره وأنثييه كما فرق بين الشجي وأنثاه، فجُبَّ[٣].

« **أفلسُ من ابن المذلّق** »[٤]؛ أي: أشد إفلاسًا ، يُقال: أفلس الرجل فهو مفلس؛ كأنما صارت دراهمه فلوسًا وزيوفًا، وابن المذلق يُروى بالدال والذال، وهو رجل من بني عبد شمس ابن سعد بن زيد[٥] مناة لم يجد بِيتةَ ليلة، وأبوه وأجداده يُعرفون بالإفلاس، قال الشاعر في أبيه:

فإنَّـــك إذْ ترجـــو تميمًـــا ونفعَهـــا كراجـي النـدى والعـرفِ عنـد المـذلَّقِ[٦]

«أحمقُ من هبنّقة» هو[٧] ذو الودعات وبلغ من حمقه أنه جعل في عنقه قلادة من ودعة وعظام وخزف وهو ذو[٨] لحية طويلة، فسُئل عن ذلك، فقال: « لأعرِف بها نفسي، ولئلا أضل»، وتقلّد ذات ليلة أخوه بقلادته، فقال: «أخي أنت أنا، فمن أنا؟»[٩].

---

(١) في ب: فذهب.

(٢) في ب بعدها: حال.

(٣) انظر: مجمع الأمثال ١/ ٥٠٠-٥٠١. ويرواية أخرى في: تهذيب اللغة ١١/ ٢٧٥ (شر)، والمستقصى ٢/ ١٤٠.

(٤) قال الإسفراييني : «وشرطه أن يبنى مما يبنى منه التعجب ، ويُتوصل بمثل ما يُتوصل به فيه... وقد شذ: الأعطى ، والأولى، وقولهم: أفلس من ابن المذلق، وأحمق من هبنقة». لباب الإعراب ٤٨٢-٤٨٣.

(٥) في ب بعدها: ابن.

(٦) انظر: جمهرة الأمثال ٢/ ٩١، ومجمع الأمثال ٢/ ١٠١، والمستقصى ١/ ٢٧٥، وشرح المفصل ٦/ ٩٢.

(٧) في ب: وهو.

(٨) في ب : "وذو" بدلا من: "وهو ذو".

(٩) انظر: جمهرة الأمثال ١/ ٣٢٣، ومجمع الأمثال ١/ ٢٨١، والمستقصى ١/ ٨٥-٨٦.

أجاز الكوفيون: (أبيض منه وأسود) كما في التعجب، وتمسكوا بالبيتين[١]، وأجيب بأن ذلك ليس بحجة على الأصل المجمع للشذوذ[٢]، على أنه يحتمل أن يكون (أبيض) في البيتين (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء)؛ فكأنه قال: فأنت مُبيضهم، وانتصب ما بعده على التمييز[٣].

وكذا البيت الآخر، وتمامه:

جاريـــةٌ في درعِهـــا الفضـــفاضِ
أبـــيضُ مـــن أخـــتِ بـــني إبـــاضِ[٤]

أي: في درعها جسد مبيض، وما بعده [٥٣/ب] في موضع رفع على الوصفية لـ(أبيض)، كقولك: أنت كريم من بني فلان.

«أشغلُ من ذاتِ النّحيين»[٥] هي المرأة التي شغلها خوَّات بن جُبير الأنصاري[٦] بنحييها من السمن، وقضى منها ما أراد، والقصة مشهورة[٧].

« أشأمُ من البَسوسِ » يُقال: شؤم الرجل فهو مشؤوم، كما يقال: زُهي فهو

---

(١) قال الإسفراييني: «وأما ما أنشده الكوفيون من نحو قوله:

إذا الرجال شَتَوا واشتد أزمُهُمُ فأنت أبيضهم سِربالَ طبَّاخِ

وقول الآخر : أبيض من أخت بني إباض

فمع شذوذه محتمل لغير التفضيل ». لباب الإعراب ٤٨٣.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ١٢٧-١٢٨، والإنصاف ١/ ١٤٨-١٥٥.

(٣) البيت من البسيط، يعزى لطرفة بن العبد. انظر: ملحق ديوانه ١٥٠ (برواية مختلفة)، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ١٢٨، وتهذيب اللغة ١٢/ ٨٩(بيض)، والمقتصد ١/ ٣٨١، والإنصاف ١/ ١٤٩، وشرح المفصل ٦/ ٩٣.

(٤) من الرجز، عزي إلى رؤبة. انظر: ملحقات ديوانه ١٧٦، والأصول ١/ ١٠٤، والإنصاف ١/ ١٥٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٩٣، وخزانة الادب ٨/ ٢٣٠-٢٣٥.

(٥) قال الإسفراييني: « والأكثر أن يكون للفاعل، وقد جاء: (أشغل من ذات النحيين) و(أزهى من ديك) و(أشام من البسوس) و(أعذر) و(ألْوَم) » . لباب الإعراب ٤٨٤.

(٦) خوَّات بن جبير الأنصاري: (٠٠٠-٤٠هـ): بدري، وشهد أحدا والمشاهد بعدها. انظر: أسد الغابة ٢/ ١٨٩-١٩٠، والإصابة ٣/ ٣٢٢-٣٢٦.

(٧) انظر: إصلاح المنطق ٣٢٣، ومجمع الأمثال ١/ ٤٧٥-٤٧٦، والمستقصى ١/ ١٩٦.

مزهو ، والبسوس هي خالة جساس بن مرة قاتل كليب، ومن حديثه أنه كان للبسوس جار من جرم يُقال له سعد بن شمس بن مالك، وكانت له ناقة يُقال لها سراب، وكان كُليب قد حمى أرضًا من أرض العالية، فلم يكن يرعاه أحد[١] إلا إبل جساس بن مرة لمصاهرة بينهما، فخرجت ناقة الجرمي في إبل جساس [ترعى][٢] في حمى كليب، فرماها بسهم، فاختل ضرعها، فلما رأت البسوس نادت: «واذلاه »، فقال جساس: «ليقتلن غدًا جمل هو أعظم من ناقة جارك »، ولم يزل يتوقع غرة كليب، حتى تمكن من قتله، ثم نشب الشر بين تغلب وبكر أربعين سنة[٣].

« **أحنك الشاتين** »[٤]؛ أي: أشدهما أكلاً ، قالوا: إنه مشتق من الحنك[٥]، قال الجوهري : «وهو شاذ ؛ لأن الخِلقة لا يُقال فيها: (ما أفعله) »[٦].

«آبل من حُنَيف الحناتم» عدّه الزمخشري من (أفعل) الذي لا فعل له[٧]. وفي الصحاح: يقول أبل يأبل إبالة ، كما يُقال: شكس يشكس شكاسة ، فهو أبل وآبل؛ أي: حاذق بمصلحة الإبل[٨]، فعلى هذا ليس من ذلك. [٥٤/ أ]

وحُنيف الحناتم: رجل من بني تيم اللات بن ثعلبة[٩].

---

(١) في ب: "يرعاها" بدلا من: "يرعاه أحد".

(٢) زيادة من: ب.

(٣) انظر: مجمع الأمثال ١/ ٤٧٣-٤٧٤، والمستقصى ١/ ١٧٦-١٧٨.

(٤) قال الإسفراييني: « وقد جاء ولا فعل له نحو: (أحنك الشاتين)، و(آبل من حُنيف الحناتم) ». لباب الإعراب ٤٨٤.

(٥) انظر: الكتاب ٤/ ١٠٠، والأصول ٣/ ١٥٥، والمفصل ٢٢٧.

(٦) الصحاح ٤/ ٣٥٧ (حنك).

(٧) انظر: المفصل ٢٢٧.

(٨) الصحاح ٤/ ٤٠٤ (أبل).

(٩) انظر : إصلاح المنطق ٣٢٦، وجمهرة الأمثال ١/ ١٧٣، والمستقصى ١/ ١.

[أسماء الأفعال:]

« لشتَّان ما بين اليزيدين..... .....»[١][٢]

أباه[٣] الأصمعي؛ لأن (ما) إما أن تكون موصولة وإسناد (شتان) إليه، ولا يصح للزوم التعدد في فاعله، أو صلة وإسناده إلى (بين)، ولا يصح لأنه لا يسند إليه[٤].

« سرعانَ ذا إهالةٍ » قيل: إن أعرابيًا كان له شاة عجفاء فأخذ يسمنه[٥]، فرأى رغامها يسيل من أنفها، وظنه ودَكًا، فقال لأمه: «قد سمنت الشاة »، فقالت أمه: « سرعان ذا إهالة »، ونصبه على التمييز؛ يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل ظهوره[٦].

« يـا أيهـا المـاتحُ دَلـوي دُونكـا[٧]»[٨]

قيل: إن دلوي خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا دلوي[٩]. وقيل: منصوب بمضمر

---

(١) جزء من صدر بيت من الطويل، لربيعة الرقي، والبيت بتمامه:

لشتان ما بين اليزيدين في الندى يزيد سليم والأغر ابن حاتم

انظر: شعر ربيعة الرقي ٦٠، وإصلاح المنطق ٢٨١-٢٨٢، وتهذيب اللغة ١١/ ٢٧٠ (شتت)، والمفصل ١٥٣، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٨٢.

(٢) قال الإسفراييني : « و(شتان زيد وعمرو أو (ما زيد وعمرو)؛ أي: افترقا. ونحو:

لشتان ما بين اليزيدين في الندى .....

أباه الأصمعي . و(سرعان ذا إهالة) ». لباب الإعراب ٤٨٩.

(٣) في ب: وأباه.

(٤) انظر: إصلاح المنطق ٢٨١.

(٥) كذا في النسختين، والصواب: يسمنها.

(٦) في ب: وقوعه.

انظر المثل في: جمهرة الأمثال ١/ ٤٤٠، ومجمع الأمثال ١/ ٤٢٧، والمفصل ١٤٦، والمقتصد ١/ ٥٧٥.

(٧) من الرجز ، عزي إلى جاهلي من بني أسيد بن عمرو، وإلى جارية من بني مازن. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٢٦٠، ٣٢٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/ ٣٦، والإنصاف ١/ ٢٢٨، والتبيين ٣٧٥، وخزانة الأدب ٦/ ٢٠٤.

(٨) قال الإسفراييني : « وقول الشاعر : يا أيها المائح دلوي دونكا

فـ(دلوي) إما مرفوع بأنه خبر مبتدأ محذوف، أو منصوب بفعل مقدر ». لباب الإعراب ٤٩٠.

(٩) انظر مثلاً: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٢٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/ ٣٧.

يفسره الظاهر[١].

[مهما[٢]:]

قال الخليل: أصل (مهما) (ما) زيدت عليها (ما) أخرى، ثم قُلبت الألف الأولى هاء، وعند سيبويه هي مركبة من (مه) التي بمعنى (اكفف) ومن (ما) الشرطية[٣].

[العامل المعنوي: معنى الفعل[٤]:]

إذا قلت: (اليوم الخروج) فالحدث[٥] الواقع بعد الظرف فاعل عند سيبويه، ولا يُشترط الاعتماد في هذه الصورة[٦]، ولعل السر فيه أن الحدث[٧] هو أدعى للحصول والوقوع فيصرفه معناه، وإن لم يكن قويًا إلى نفسه، بخلاف الجثث؛ فإنها تستدعي مزيد قوة[٨].

---

(١) انظر مثلاً: الإنصاف ١/ ٢٣٥، وشرح المفصل ١/ ١١٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨٧.

(٢) قال الإسفراييني: « ومنه الأسماء المتضمنة لمعنى (إنْ)؛ لأنها تجزم المضارع، وهي (ما) نحو: ما تصنع أصنعْ، ويتصل بها (ما) المزيدة، فتقلب ألفها هاء نحو: مهما، على الأصح من القولين ». لباب الإعراب ٤٩١.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٥٩-٦٠. وانظر أيضًا: المقتضب ٢/ ٤٧، ومعاني القرآن وإعرابه٢/ ٣٦٩، والأصول ٢/ ١٥٩.

(٤) قال الإسفراييني: « وأما العامل المعنوي فإنه صنفان: أحدهما معنى فعل مأخوذ من غيره لدلالته عليه، وإنه يرفع إذا كان المأخوذ منه جملة ظرفية بشرط الاعتماد على ما يشترط اعتماد الصفة عليه والموصول عند سيبويه، إذا لم يكن الواقع بعده حدثًا لفظًا أو تقديراً، ومطلقًا عند الخليل، ومن غير شرط الاعتماد مطلقًا عند الأخفش ». لباب الإعراب ٤٩٣.

(٥) في ب: فالحديث.

(٦) انظر: الكتاب ٢/ ٤٩.

(٧) في ب: الحديث.

(٨) انظر: الإنصاف ١/ ٥٢-٥٥، وشرح المفصل ٨/ ١٤.

[المقتضي لرفع خبر (إن)[١]:]

(إن في الدار زيداً) جائز؛ لأن التزام التقديم لإيقاع المخالفة بين باب (إن) وبين الفعل ، والمخالفة ههنا واقعة؛ لأن الظرف [٥٤/ب] المستقر لا يقع بعد الفعل فاعلاً له. لا يُقال: فعلى هذا يلزم جواز تقديم الخبر فعلاً؛ لأنا نقول: كرهوا إيلاءه الفعل لفظًا ، كما كرهوا إيلاء الفعل الفعل[٢].

[المقتضي لرفع الفعل[٣]:]

وقوع الفعل بنفسه موقع الاسم من غير حرف يرده إلى تقديره نحو (يضرب) اقتضى له استحقاق أقوى وجوه الإعراب وهو الرفع[٤].

[المقتضي لجزم الفعل[٥]:]

ووقوعه[٦] موقعًا لا يصلح للاسم أصلاً نحو (إن تضرب أضرب) اقتضى له وجهًا من الإعراب لا يكون في الاسم وهو الجزم.

وسائر الجوازم محمول على (إنْ) ههنا؛ فإنك عسى أن تقول: زيد لم يضرب،

---

(١) ذكر الإسفراييني أن خبر (إن) ارتفع ؛ لأن (إنّ) أشبهت الفعل في أمور، فألحقت به في عملها، والتزم فيها تأخير المرفوع إيقاعًا للمخالفة ، ثم استثنى الظرف، فقال: « وأجيز تقديم الظرف ؛ لما فيه من التوسع، مع أن المخالفة معه واقعة بدون التقديم ؛ إذ الظرف المستقر لا يقع فاعلاً أصلاً، ولم يجز مع الفعل حيث كُره دخولها عليه ». لباب الإعراب ٥٠٠.

(٢) انظر: المقتضب ٤/ ١٠٩-١١٠، والإيضاح العضدي ٧٢، وعلل النحو ٢٤٠، وشرح المفصل ١/ ١٠٣.

(٣) قال الإسفراييني : « ثم إن وقوعه في أقوى مراتب المضارعة وهو وقوعه بنفسه من غير حرف يرده إلى تقدير الاسمية اقتضى له استحقاق أقوى وجوه الإعراب وهو الرفع ». لباب الإعراب ٥٠٢.

(٤) كونُ المقتضي إعراب المضارع وقوعَه موقع الاسم = مذهبُ الكوفيين ، أما البصريون فالعلة عندهم مضارعة الفعل للاسم. انظر: الكتاب ١/ ١٤، والإيضاح العضدي ٦٩، وعلل النحو ١٨٧-١٨٩، والمقتصد ١/ ١٢٠، والمفصل ٢٤٥، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٣-١٤.

(٥) قال الإسفراييني : «ووقوعه موقعًا لا يصلح للاسم أصلاً اقتضى له إعرابًا لا يكون في الاسم رأسًا وهو الجزم لما أنه لا يناسب الاسم حيث يفضي هناك وجوده إلى عدمه غالبًا ». لباب الإعراب ٥٠٢-٥٠٣.

(٦) في ب: وقوعه.

فيكون الفعل مع حرف الجزم واقعًا موقع الاسم ، فتقول: إنما جزم تشبيهًا بـ(إن)؛ لأنه ينقل المضارع إلى الماضي، كما أن (إن) تُغيِّر الماضي إلى المستقبل، وكذا (لما)، وأما لام الأمر و(لا) التي للنهي[١] فتنقلان الكلام من الإخبار والجزم إلى معنى لا يحتمل الصدق والكذب، كما أن (إنْ) تنقل الفعل من كونه مجزومًا به إلى كونه مشكوكًا معلقًا على أمر؛ فمن هذا يُعرف أن الأصل في الجوازم هو (إنْ)، وسائرها محمول عليه[٢].

[المقتضي لنصب الفعل[٣]:]

ووقوعه مع[٤] حرف ينقله إلى معنى الاسمية نحو (أريد أن تخرج) أي: خروجك = اقتضى له وجهًا من الإعراب بين الرفع في القوة والجزم، وهو إما الجر وأما النصب، فأُوثر النصب لخفته، [٥٥/أ] ولما[٥] أن ما هو أصل في عمله - أعني (أنْ) - مشبهة بناصب الاسم لفظًا ومعنى - أعني (أنَّ) المشددة - ؛ ومن هذا تبين أن أصل النواصب هو (أن)، وسائرها ملحق به ؛ لإفادتها معنى الاستقبال مثلها[٦].

وبهذا ظهر وجه اختصاص الاسم بالجر ، والفعل بالجزم .

[خاتمة:]

والله أعلم ، انتهت حواشي اللباب في علم الإعراب، بتوفيق الله الجواد الوهاب على يدي أصغر عباد الله تعالى وأحوجهم إلى مغفرته عبد الرحمن بن محمود بن

---

(١) في ب: "النهي" بدلاً من: "التي للنهي".

(٢) انظر: الإنصاف ٢/ ٥٤٩-٥٥٥، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٦٥، وشرح المفصل ١/ ٧٣.

(٣) قال الإسفراييني : «ووقوعه موقعًا لا يصلح للاسم إلا بانضمام ما ينقله إلى تقدير الاسمية أو ما أشبهه اقتضى له وجهًا من الإعراب بين الأول والثاني ، وهو إما النصب أو الجر ، فأوثر النصب لخفته ، ولما أن عامله أشبه ناصب الاسم ». لباب الإعراب ٥٠٣.

(٤) في ب: موقع.

(٥) في ب بعدها: حدّ.

(٦) انظر: المفصل ٢٤٧، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٣٠، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٥، وشرح المفصل ٧/ ١٥.

المؤيد[١]، تجاوز الله عنه سيئاته، ومحا جرائد فرطاته[٢]، يوم الأربعاء الثالث عشر من شهر الله المبارك رمضان سنة أربع وتسعين وستمائة، وقد عني بانتساخه امتثالاً للإمرة المطاعة الواجب تلقيها بالسمع والطاعة ، وما هي إلا إشارة صدرت من الحضرة الشماء المعانة، تعلوها أعنان السماء، حضرة مولانا الصدر الإمام الأعظم، علامة علماء الدنيا ، ومظهر كلمة الله العليا، فخر الحق والملة والدين، أخ الإسلام والمسلمين قدوة القضاة والحكام في العالمين، شيخ الزمان، لا زال للإسلام فخرًا، وللمسلمين ذخرًا؛ فالمأمول من كمال كرمه أن ينظر إليه بعين الرضى ويسحب على هفواته ذيل العفو والإغضاء[٣]، والحمد لله رب العالمين والصلاة على رسوله وآله أجمعين[٤].

(١) بعدها كلمة غير واضحة.

(٢) بعدها كلمة غير واضحة.

(٣) بعدها أربع كلمات غير واضحة.

(٤) وردت خاتمة الناسخ في ب على الآتي: "والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، تم والحمد لله وحده، وصلى الله على خير خلقه محمد وآله الطيبين الطاهرين وصحبه أجمعين ، وسلم كثيرًا، رب اختم بالخير بفضلك ، آمين".

الفَهارِسُ الفنِّيَّةُ

١ـ فهرس الآيات

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾	٧	الفاتحة	٨٠
﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾	٢	البقرة	١٠١، ١٠٢
﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾	٦	البقرة	١٤٨
﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ ﴾	١٣	البقرة	٦
﴿ وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ ﴾	٤٢	البقرة	١٢٠
﴿ وَلِأَبَوَيْهِ ﴾	١١	النساء	٢٠
﴿ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾	٩٠	النساء	٩٩
﴿ فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ ﴾	١٧٦	النساء	١١١
﴿ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾	٨	المائدة	٢٠
﴿ وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِىِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ۖ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَىْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾.	٥٢	الأنعام	١٢٠
﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾	٩٤	الأنعام	٤٨

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾	١٢١	الأنعام	١٢٧
﴿ إِنَّ هَـٰذَا لَمَكْرٌ مَّكَرْتُمُوهُ ﴾	١٢٣	الأعراف	٨١
﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ ﴾	١٥٥	الأعراف	١١٠
﴿ وَسْـَٔلْهُمْ ﴾	١٦٣	الأعراف	١٤٨
﴿ أَلَا تُقَـٰتِلُونَ قَوْمًا ﴾	١٣	التوبة	١٤٨
﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾	٤٣	هود	١٠٤-١٠٥
﴿ وَهَـٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ﴾	٧٢	هود	٩٤
﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾	٢	يوسف	٩٩
﴿ رَأَيْتُهُمْ لِى سَـٰجِدِينَ ﴾	٤	يوسف	٥٥
﴿ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا ﴾	١٢	الرعد	٧٦
﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ﴾	٢	الحجر	١٤٠
﴿ لَمْ أَكُن لِّأَسْجُدَ ﴾	٣٣	الحجر	١١٨
﴿ ثَلَـٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ ﴾	٢٥	الكهف	١٠٣
﴿ إِنَّ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ ﴾	٦٣	طه	٢٩

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ﴾	٢٢	الأنبياء	١٠٨
﴿ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ ﴿١٢﴾ يَدۡعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦۚ ﴾	١٢-١٣	الحج	٣٠
﴿ أَلَمۡ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيۡفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ ﴾	٤٥	الفرقان	١٤٨
﴿ أَكَذَّبۡتُم بِـَٔايَٰتِي ﴾	٨٤	النمل	١٤٨
﴿ أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّا جَعَلۡنَا حَرَمًا ءَامِنٗا ﴾	٦٧	العنكبوت	١٤٨
﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴾	٢٨	سبأ	٩٥
﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٖ ﴾	٣	ص	١١٧
﴿ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴾	٧٣	الزمر	١٠٠
﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ ﴾	١١	الشورى	١٤١
﴿ تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَ ﴾	١٦	الفتح	١٢١
﴿ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمۡ وَمُقَصِّرِينَ ﴾	٢٧	الفتح	١٠٠
﴿ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ ﴾	١٣	الحجرات	١٦
﴿ وَكُلُّ شَيۡءٖ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾	٥٢	القمر	٩٤

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾	١٦	الحديد	١٤٨
﴿ لَئِنْ أُخْرِجُواْ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ﴾	١٢	الحشر	١٢٧
﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ﴾	١٣	الحشر	١٤٣
﴿ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُفْصَلُ بَيْنَكُمْ ﴾	٣	الممتحنة	٤٨
﴿ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾	٤	التحريم	١٥٠
﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَّ ﴾	١١	الجن	٤٩
﴿ أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾	١٦	المرسلات	١٤٨
﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾	٣٦	المرسلات	١٢٠
﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴾	١-٢	الليل	١٣٤
﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ ۝١٥ ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ ۝١٦ وَٱلَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ ۝١٧ وَٱلصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ ﴾	١٥-١٨	الليل	١٣٥
﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا ﴾	٦	الضحى	١٤٨
﴿ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴾	٤	المسد	١٣٢

٢ـ فهرس الأحاديث والآثار

نص الحديث أو الأثر	رقم الصفحة
« اخشوشنوا وتمعددوا » (عمر بن الخطاب)	١٦
« أنا جُذَيلُها المحكَّكُ » (الحباب بن المنذر)	١٤
« قد بلغْتَ منَّا البُلَغين » (عائشة بنت الصديق)	١٢
« الكِبر أن تسفهَ الحقَّ وتغمصَ الناسَ»	١٠٤
«كلُّ مولودٍ يُولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يُهوِّدانه»	١١١
«نعمَ العبدُ صُهيبٌ لو لم يخفِ الله لم يعصِه »	١٤٨
«وجدْت الناسُ اخبرْ تقلِه » (أبو الدرداء)	١٢٨

٣ـ فهرس الأمثال

المثل	الصفحة
آبل من حُنَيف الحناتم	١٥٣
أتُعلِّمني بضبٌّ أنا حرشته	٤٦
أتميميًّا مرةً وقيسيًّا أخرى	١٠١
إحدى حُظَيَّات لقمان	٥٧
أحرُّ من القرع	١٣٠
أحمقُ من هبنّقة	١٥١
أحنك الشاتين	١٥٣
استنَّت الفصالُ حتى القَرعى	١٣٠
أشأمُ من البَسوسِ	١٥٢
أشبهَ شرجٌ شرجًا لو أنَّ أُسَيمرًا	٦٨
أشغلُ من ذاتِ النّحيين	١٥٢
أصبحْ ليلُ	٨٨
أطرِقْ كرى إنك لن تُرى	٨٩
أطرق كرى إن النعام بالقرى	٩٠
أطرق كرى يحلب لك	٩٠

المثل	الصفحة
أعورُ، عينيك والحجرَ	٨٨
افتدِ مخنوقُ	٨٨
أفلسُ من ابن المذلّق	١٥١
أمتٌ في الحجر لا فيك	٥٢
إن ذهبَ عَيرٌ فعَيرٌ في الرباط	٥١
إن في مِضٍّ لسيمى	٢٤
إنما أنت خلاف الضبع الراكبَ	٧٤
إيَّاكِ أعني واسمَعي يا جارة	٨٠
باءت عرار بكَحل	٢٨
به لا بظبي	٥٢
تسمعُ بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه	٦
ثُكلٌ أرأمَها ولدًا	٥١
جاء بأمّ الرُبَيق على أُرَيق	١٣
جزاء سنمار	٧٣
خيرٌ قليلٌ وفضحْتُ نفسي	٥٧
دُهْدُرَّين سعدُ القين	٨٢
دون ذاك وينفقُ الحمارُ	٩٨

المثل	الصفحة
رجعَ بِخُفَّي حُنين	١٤٠
سرعانَ ذا إهالةٍ	١٥٤
شتّى تؤوبُ الحلَبَةُ	٩٥
شخبٌ في الإناء وشخبٌ في الأرض	٥١
شرٌّ أهرَّ ذا ناب	٥٢
شرٌّ مرغوبٍ إليه فصيلٌ ريّانٌ	٥٢
صُغراها شرَّاها	١٥٠
عادت لعِترها لميس	٢٠
عسى الغُوَيرُ أبْؤسًا	١٣٧
على أهلِها تجني براقشُ	١٩
عندَ الصَّباحِ يحمدُ القومُ السُّرى	٧٩
في بطن زهمان زادُه	٥٤
في بيته يُؤتى الحكم	٥٦
في دون هذا ما تُنكرُ المرأةُ صاحبَها	٧٨
قرِّب الحمار من الردهة ولا تقل له: سأ	٢٧
كلاهما وتمرًا	٥٨
كلُّ شاةٍ برجلها معلَّقةٌ	٥٢

المثل	الصفحة
لقد حِيلَ بين العير والنزَوان	٤٨
مازِ رأسَك والسَّيفَ	٩٢
ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً	١٢٦
معيوراء تكادَمُ	١٠١
مُكرَهٌ أخوك لا بطلٌ	٥٣
مواعيد عرقوب	٧٢

٤ـ فهرس أقوال العرب

القول	الصفحة
إذا بلغ الرجلُ الستين فإيَّاه وإيَّا الشَّوابِّ	٢١
أرخصُ ما يكونُ البرُّ مدَّان بدرهم	٥٨
أشد الهلِّ	٨
افعلْ ذاك آثرًا ما	٦
افعله آثر ذي أثير	٦-٧
الأقورين	٨٣
أكلوني البراغيث	٥٥
إنَّه لواهًا من الرجال	٢٥
أيدي سبأ	٣٧
(أيٌّ) خُلِقَت كذا	٣٢
بادي بدا	٣٧
بايعته يدًا بيد	٩٦
بعت الشاء شاة ودرهمًا	٩٦
حَبْ لا مشيْتَ	٢٥
دواليك	٧٥

القول	الصفحة
رجع القهقرى	١٠٢
زعموا مطيَّةُ الكذب	٥
سواءٌ عليَّ أقمت أم قعدت	٥٣
عبد بطنه	١٢٢
علمي بزيد كان ذا مال	٥٣
فاها لفيك	٧٤
قاطبة الناس وكافتهم	١٠٢
كلَّمته فاه إلى فيَّ	٥٩، ٩٦
كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها	٣٥
لألزمنك أو تعطيني حقي	١٢٠
لا نولك أن تفعل كذا	١١٥
لا هيثم الليلة	١١٤
لكلّ فرعونٍ موسى	٤٥
ما أغفلَه عنك شيئًا	٧١
مات حتف أنفه وحتف أنفيه	٧٢
ما يكن فإني آتيك	٥٣
مررت برجلٍ سواءٌ هو والعدم	٥٣

القول	الصفحة
مررت برجل معه صقر صائداً به غداً	١٠٠
مشى البعير العِرَضنة	٧٢
من دخلَ ظفارَ حمَّرَ	٤٣
نعم السير على بئس العير	١٠
هذاذيك	٧٥
واحد أمه	١٢٢
والله ما هي بنعم الولد، نصرُها بكاءٌ ، وبرُّها سرقةٌ	١٠

٥ـ فهرس الشعر

أول البيت	آخر البيت	القائل	البحر	رقم الصفحة
قافية الهمزة				
ليت	عناءُ	أبو زبيد الطائي	الخفيف	٩
قافية الباء				
أقلي	أصابَن	جرير	الوافر	١١
فبيناه	نجيبُ	مختلف فيه	الطويل	٢١
وقد	نابُها	لقيط بن مرة	الطويل	٨١
أتهجر	تطيبُ	مختلف فيه	الطويل	١٠٤
والله	جانبُه	القناني	الرجز	٩
باءت	الألبابِ	عبد الله بن الحجاج	الكامل	٢٨
يا أمتا	لاحبِ	امرأة	السريع	٨٦
قافية التاء				
ألا	تبيتُ	عمرو بن قعاس	الوافر	١١٧
هنيئًا	استحلتِ	كثيّر	الطويل	٧٤
قافية الجيم				
ألا	حجاجِ	المتمنية	البسيط	١١٦

أول البيت	آخر البيت	القائل	البحر	رقم الصفحة
قافية الحاء				
وبعد	برائحِ	-	الطويل	١٣٤
قافية الخاء				
إذا	طباخِ	طرفة بن العبد	البسيط	١٥٢
قافية الدال				
لحا	تفقدُ	مرة	الطويل	٥٨
ووحشية	يصيدُها	-	الطويل	٧٣
فدتك	بريدُها	مزرد	الطويل	٧٧
-	لعميدُ	-	الطويل	١٤٥
ألا	مخلدِي	طرفة بن العبد	الطويل	٦
إذا ما قفلنا	نجدِ	-	الطويل	٧٨
إلا	الجلدِ	النابغة الذبياني	البسيط	١٠٦
قافية الراء				
حراجيج	قفرا	ذو الرمة	الطويل	١٣٧
يا أخت	والحضارة	سهل بن مالك	الرجز	٨٠
إني	نصرا	رؤبة	الرجز	٨٥
أنا	حيدرة	علي بن أبي طالب	الرجز	١٢٤
كيف	زبرا	صفية بنت عبد المطلب	الرجز	١٣٣
سلع	البيقورا	أمية بن أبي الصلت	الخفيف	١٤٦، ١٤٧

أول البيت	آخر البيت	القائل	البحر	رقم الصفحة
فقلت	حاذرُه	أبو سدرة	الطويل	٧٤
أجاعل	والمطرِ	الورل الطائي	البسيط	١٤٧
أعيروا	المعارُ	مجهول	الوافر	٥٠
وجدنا	المعارُ	مختلف فيه	الوافر	٥٠
فإنك	حمارُ	خداش بن زهير	الوافر	١٣٦
فرشني	يبري	مختلف فيه	الطويل	١٢٦
يا ما أميلح	والسمرِ	المجنون	البسيط	١٥
إن	بدهدارِ	ابن دارة	البسيط	٨٢
فقالوا	أثيرِ	عروة بن الورد	الوافر	٧
يا لك	بمعمرِ	طرفة بن العبد	الرجز	٨٤
قافية الزاي				
يا أيها	التنزي	رؤبة	الرجز	٨٦
قافية السين				
بئس	أمرسْ	-	الرجز	١٢٩
البس	بوسَها	بيهس	الرجز	١٢٣
ومن	بيهسُ	المتلمس	الطويل	١٢٣
أعلاقة	المخلسِ	المرار	الكامل	١٢٥
قافية الضاد				
أبيض	إباض	رؤبة	الرجز	١٥٢

أول البيت	آخر البيت	القائل	البحر	رقم الصفحة
قافية الطاء				
جاؤوا	قط	العجاج	الرجز	١٢٨
قافية العين				
يا دار	العوجْ	رجل من بني سعد	الرجز	١٤١
قفي	الوداعا	القطامي	الوافر	١٣٦
يا ليت	رواجعا	مختلف فيه	الرجز	٦٩
ويستخرج	اليتقصع	ذو الخرق الطهوي	الطويل	٧
إذا	تقنعُ	الأعرج	الطويل	١٤٦
قافية الفاء				
وعض	مجلفُ	الفرزدق	الطويل	٤٤
تواهق	رادفُ	أوس بن حجر	الطويل	٤٦
هل	خلفُ	كثيّر	البسيط	٧٩
قافية القاف				
وقاتم	المخترقن	رؤبة	الرجز	١٢
ألم	سملقُ	جميل	الطويل	١٢١
فإنك	المذلقِ	-	الطويل	١٥١
إن	فوقِه	عمرو بن أمامة	الرجز	١٩
فلو	عفاقِ	متمم بن نويرة	الوافر	١٣١

أول البيت	آخر البيت	القائل	البحر	رقم الصفحة
قافية الكاف				
يا أيها	دونكا	مختلف فيه	الرجز	١٥٤
قافية اللام				
ذريني	بأخيلا	حسان	الطويل	٤٤
قد	قيلا	النعمان بن المنذر	البسيط	١١٣
لئن	طولا	الربيع بن زياد	البسيط	١١٣
سمعت	بلالا	ذو الرمة	الوافر	٤٩، ١٢٨
وكل	الأناملُ	لبيد بن ربيعة	الطويل	١٣
إذا	أولُ	كثيّر	الطويل	٧٩
	جلجلِ	امرئ القيس	الطويل	١٠٧
وما	بقؤولِ	كعب الغنوي	الطويل	١٢١
فرشني	بعسيلِ	مختلف فيه	الطويل	١٢٦
وإن	مطافلِ	أبو ذؤيب	الطويل	١٣٨
فأوردها	الدخالِ	لبيد بن ربيعة	الوافر	٩٦
الحرب	جهولِ	عمرو بن معديكرب	الكامل	٥٩
قافية الميم				
ألست	مصرما	حسان	الطويل	١٠
أقامت	مصطلاهما	الشماخ	الطويل	١٥٠
إن	رزاما	رجل من أسد	الرجز	١٣١

أول البيت	آخر البيت	القائل	البحر	رقم الصفحة
قضى	غريمُها	كثيّر	الطويل	٤٧
يذكرني	التقدمِ	مختلف فيه	الطويل	٤٥
وأشعث	مسلمِ	مختلف فيه	الطويل	٤٦
فعاديت	مردمِ	أبو خراش الهذلي	الطويل	٧٠
لشتان	حاتمِ	ربيعة الرقي	الطويل	١٥٤
يدعون	الأدهمِ	عنترة	الكامل	٣١
أنا	سنامِ	المهلهل بن ربيعة	الكامل	١٢٤
قافية النون				
أهم	والنزوانِ	صخر بن عمرو	الطويل	٤٩
أنا	تعرفوني	سحيم بن وثيل	الوافر	١٠
كأنك	بشن	النابغة الذبياني	الوافر	١٣٠
بل	تجني	حمزة بن بيض	الخفيف	٢٠
قافية الهاء				
وقول	دَهِ	رؤبة	الرجز	٢٦
قافية الياء				
دعاهن	الصواديا	سحيم عبد بني الحسحاس	الطويل	٢٥
فلو	مواليا	الفرزدق	الطويل	٤٤
فليت	مرتوي	يزيد بن الحكم	الطويل	١٠٩

٦ـ فهرس الأعلام

أ ـ أعلام الأشخاص

الاسم ورقم الصفحة	الاسم ورقم الصفحة
الأخفش ٨، ٣١، ٣٨، ٤٨، ٦١، ٦٢، ٧١، ٩٥	أبو بكر ٣٦
الأزهري ٩٢	أبو بكر الأنباري ٣٦
الأصمعي ٦ ، ١٣، ٧١، ٩٢، ١٣٩، ١٤١، ١٤٧، ١٥٤،	بلال بن أبي بردة ٥٠
أطيط بن مرة ٨١	بيهس ٥١، ٥٤، ١٢٣
ابن الأعرابي ٥٤، ١٣٧	ابن توفيل ١١٤
أم البنين ٤٨	جذيمة ١٢٣
امرئ القيس بن حجر ٨٨	الجرمي ٧١
أمية بن أبي الصلت ١٤٦	جرير ١١
الأنباري = صاحب الإنصاف ٣٥	جساس بن مرة ١٥٣
ابن الأنباري ٥٦	الجوهري ٥٦، ٨٣، ١٢٦، ١٣١، ١٥٣
براقش ٢٠	حاتم الطائي ٨٥
البرامكة ٣٥	الحاتمي ٣
البسوس ١٥٣	ابن الحاجب ١٤٤
بشر بن أبي خازم ٥٠	الحباب بن المنذر ١٤
	حرب بن أمية ٢٦

حسان بن ثابت ١٠، ٤٤

الحكم بن صخر ٧٨، ٧٩

حمزة الزيات ١٠٣

أبو حنش ٥٤

حنيف الحناتم ١٥٣

خالد بن الوليد ٧٩

الخليل ٨ ، ٢١، ٨٩، ١٣٢، ١٣٤، ١٥٥،

خوات بن جبير ١٥٢

ابن دارة ٨٢

أبو الدرداء ١٢٨

ابن دريد ٥٤

أبو الدقيش ٨

أبو ذؤيب ١٣٩

ذو الخرق الطهوي ٧

ذو الرمة ٤٩

الربيع بن زياد ١١٣

رؤبة ١٢

الزباء ١٢٣، ١٣٧

الزبير ١٣٣

الزجاج ٣٠، ٣١، ٧١، ١٠٣

الزمخشري ٢٥، ٢٨، ٥٢، ٨٣، ٩٠، ١٠١، ١٣٥، ١٥٣

أبو زيد ١٣، ٧١

سبأ بن يشجب ٣٧

سعد بن شمس ١٥٣

ابن السراج ٨، ٣٢، ٣٩، ٦٢، ٦٣، ٦٧

ابن السكيت ٩، ٧٣

سنمار ٧٣

سهل بن مالك ٨٠

سيبويه ٣٥، ٣٦، ٤٨، ٥٥، ٦١، ٧١، ٩٣، ٩٩، ١٠١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٧، ١٤٩، ١٥٥،

السيرافي ٥٥ ، ٧١، ٩١

شقة بن ضمرة ٦

شلم ٣٩

صخر بن عمرو ٤٩

صفية بنت عبد المطلب ١٣٣

طرفة بن العبد ٨٤

الطرماح ٥٠

عامر بن ذهل ١٢٦
عائشة بنت أبي بكر ١٢
عبد القاهر الجرجاني ٨٦، ١١١، ١٢٢، ١٥٠
عبد الله الحجاج ٢٨
عبد الله بن أبي إسحاق ٤٤
عبد المطلب ٢٦
أبو عبيد ٥٦
أبو عبيدة ١١٧
أبو عثمان المازني ٣٨، ٦٣، ٦٤، ٦٧، ٦٨، ٧١
عدي بن أرطاة ٨٢
عرقوب ٧٢
عروة بن الورد ٧
عزة ٤٧، ٤٨، ٧٤
أبو العلاء المعري ٧١
علي بن أبي طالب ١٢
عمر بن الخطاب ١٦، ١١٦، ١٣٧
عمر بن عبد العزيز ٨٢
أبو عمرو بن العلاء ٥٤، ٧١
عمرو الجعدي ٥٨
عمرو بن تقن ٥٧
عنترة ٣١
عيسى بن عمر ١٤٧
الفارسي ٤٢، ٤٧، ٥٣، ١١٠، ١١٢، ١١٥، ١٢٢، ١٣٢، ١٣٨، ١٤٤، ١٤٦،
فاقرة ٥٧
الفراء ١٠، ١٥، ٣٦، ٦٩، ٩٠
الفرزدق ٤٤
قصير ١٣٧
قيس بن ثعلبة ١٢٦
كثير ٢٨، ٤٧، ٧٤، ٧٩
الكسائي٣٢، ٣٥، ٣٦، ٦٩، ١٠٣، ١١٩
كعب بن تقن ٥٧
كعب بن مامة ٨٤
كليب ١٥٣
ابن كيسان ٩٥
لبيد بن ربيعة ١٤، ١١٣
لقمان ٢٠
لقمان ٥٧

لقمان بن عاد ١٥٠، ١٥١
لقيط بن مرة ٨١
لقيم بن لقمان ٦٨
لمك ٤٤
الليث بن نصر ٩٢
المبرد ٣١، ٧١، ٩٣، ٩٩، ١١٦
المتلمس ١٢٣
متمم بن نويرة ١٣١
المتمنية ١١٦
محمد بن طلحة ٤٦
مدرك بن حصن ٨١
ابن المذلق ١٥١
مرة الأسدي ٥٧، ٥٨
مرة بن عداء ٨١
المرزوقي ١٢٤
المنذر بن ما ء السماء ٦
الميداني ١٣، ٩٠، ٩٨، ١٢٨
أبو الندى ٥٤
نصر بن الحجاج ١١٦
النطاسي ١١٤
النعمان بن المنذر ١١٣
النعمان بن امرئ القيس ٧٣
نوح ٤٤
هارون الرشيد ٣٦
هبنقة ١٥١
هشام الكلبي ٢٦
أبو هلال ٧١
هند بنت أسماء ٨٢
أبو الهيثم ٥٤
وكيع بن سلمة ٥٢
يحيى بن خالد ٣٥
يونس ٣٢

ب ـ أعلام القبائل والطوائف والمواضع

البصريون ١٥، ٣٥، ٦٩
الجمهور ٤١
ظفار ٤٣
القشيريون ٣٦
الكوفيون ١٧، ٣٥، ٣٨، ٤٥، ٥٩، ١٥٢
المتأخرون : ١٨، ٤١، ١٠٢، ١٣٥

ثبت المصادر والمراجع

أولاً : المخطوطات :

- الضوء (شرح المصباح)، لتاج الدين محمد الإسفراييني، نسخة مكتبة عارف حكمت بمكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة ، تحت رقم ٤٤٨/ ٨٠/ ١.
- العباب في شرح اللباب، لنقره كار، نسخة جامعة الإمام بن سعود الإسلامية، تحت رقم (٢٢٦٧ف).

ثانيًا: الرسائل العلمية :

- شرح الزوزني على لباب الإعراب للإسفراييني ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية بالأزهر ، إعداد فؤاد محمود سندي ، ١٤٠٦-١٩٨٥م.
- شرح الكافية في النحو، لابن فلاح اليمني ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية في جامعة أم القرى، إعداد نصار حميد الدين ، ١٤٢١هـ.
- شرح لباب الإعراب، لقطب الدين الفالي ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية دار العلوم بجامعة القاهرة ، تحقيق ودراسة عوض أحمد سالم ، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- شرح لباب الإعراب، لعلاء الدين علي بن مجد الدين البسطامي (مصنفك) ، من أول الكتاب إلى نهاية المرفوعات ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، دراسة وتحقيق عبد العزيز بن صالح العمري ، ١٤٢٨-١٤٢٩هـ.
- كشف الإعراب في شرح اللباب، لجمال الدين محمد بن محمد التبريزي الإقسرائي، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، دراسة وتحقيق موسى بن ناصر الموسى، ١٤٣٤هـ-١٤٣٥هـ.

ثالثًا : الكتب المطبوعة :

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف الزبيدي ، تحقيق د.طارق الجنابي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه ، تصنيف الإمام محمد بن إسحاق الفاكهي ، تحقيق د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش ، دار خضر ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.
- أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق د.محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد الهروي ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- ارتشاف الضرب من لسان العربي لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د.رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ /١٩٩٨م.
- أساس البلاغة ، للزمخشري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة ، تحقيق الشيخ علي معوض، وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، دون تاريخ.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد بهجت البيطار ، المجمع العلمي العربي بدمشق.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني ، تحقيق د.عبد المجيد دياب ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- الاشتقاق لابن دريد ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق د عبد الله التركي بالتعاون مع مركز هجر للبحوث، دون تاريخ.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد البطليوسي، تحقيق د.حمزة النشرتي، دار المريخ ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- إصلاح المنطق لابن السكيت ، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الرابعة.
- الأصمعيات لأبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي ، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون ، بيروت ، الطبعة الخامسة.
- الأصول في النحو لابن السراج ، تحقيق د.عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ، تحقيق زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.
- الأعلام ، تأليف خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الرابعة عشرة ، ١٩٩٩م.
- الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني، تحقيق علي مهنا وسمير جابر، دار الفكر ، بيروت.
- الإغفال لأبي علي الفارسي، تحقيق د.عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم ، المجمع الثقافي، أبو ظبي ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- أمالي ابن الشجري ، تحقيق د.محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

- الأمالي النحوية لابن الحاجب ، تحقيق هادي حسن حمودي ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ.
- الأمثال ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، حققه د.عبد المجيد قطامش ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- الأمكنة والجبال والمياه ، للزمخشري ، تحقيق د.إبراهيم السامرائي ، دار عمار ، الأردن ، الطبعة ، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مؤسسة الكتاب الثقافية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر.
- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ، تحقيق د.حسن الشاذلي فرهود ، مطبعة دار التأليف ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ، تحقيق د.إبراهيم محمد عبد الله ، دار سعد الدين ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.
- إيضاح المبهم من معاني السلم ، للشيخ أحمد الدمنهوري ، ضبطه وعلق عليه عبد السلام بن عبد الهادي شنار ، دار الفرفور ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
- البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروز آبادي، حققه محمد المصري، منشورات مركز المخطوطات والتراث، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٣٨٧م.
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري ، تحقيق د.طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- البيان والتبيين لأبي عمرو الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت.
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار التراث ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
- تاج الدين محمد بن محمد الإسفرايني (٦٨٤هـ) ومنهجه في درس النحو ، د. محمد بدري عبد الجليل ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ، الإشراف على الترجمة أ.د.محمود فهمي حجازي ، مطبوعات الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣م.
- تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك) ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، د.ت .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري ، تحقيق د.عبد الرحمن العثيمين ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ.
- التبصرة والتذكرة للصيمري ، تحقيق د.فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري ، تحقيق د.زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢م.

- التخمير لصدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق د.عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠م.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي (ستة أجزاء) ، تحقيق د.حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧-١٤٢٢هـ.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
- التعريفات ، للسيد الشريف الجرجاني ، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب لأبي القاسم الفارقي ، تحقيق د.سمير معلوف، معهد المخطوطات العربية ، القاهرة ، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- تقريب التهذيب ، لابن حجر العسقلاني ، حققه أبو الأشبال صغير أحمد الباكستاني ، دار العاصمة ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ.
- التمام في تفسير أشعار هذيل ، مما أغفله أبو سعيد السكري ، حققه أحمد ناجي القيسي وخديجة الحديثي وأحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى ، ١٣٨١/ ١٩٦٢م.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، لابن عبد البر، تحقيق مصطفى العلوي، ومحمد البكري، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف ، تحقيق خليفة محمد البديري، كلية الدعوة الإسلامية ، طرابلس ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥م.
- تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ، تحقيق عبد السلام هارون وجماعة ، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، شرح وتحقيق أ.د.عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

- الثقات ، لمحمد بن حبان البستي ، تحقيق السيد شرف الدين أحمد ، دار الفكر ، الطبعة الأولى، ١٣٩٥ هـ/ ١٩٧٥م.
- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ، لأبي منصور عبد الملك الثعالبي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- الجبر والمقابلة، للخوارزمي، حققه علي مصطفى مشرفة ، ومحمد مرسي أحمد، الجامعة المصرية ، كلية العلوم، مطبعة بول باربيه، ١٩٣٧م.
- الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق د.علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- الجمل في النحو لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق يسري عبد الغني عبد الله ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- جمل من أنساب الأشراف، للبلاذري، تحقيق د سهيل زكار، ود رياض زركلي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.
- جمهرة أنساب العرب ، لابن حزم الأندلسي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبدالمجيد قطامش، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن دريد ، تحقيق د.رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧م.
- الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق د.فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ، تحقيق بدر الدين القهوجي وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤-١٤١٩هـ/ ١٩٨٤-١٩٩٩م.
- الحدود الفلسفية للخوارزمي الكاتب ، مطبوع ضمن مجموع (رسائل منطقية في الحدود والرسوم للفلاسفة العرب) ، حققها وقدم لها د.عبد الأمير الأعسم، دار المناهل ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- الحدود والرسوم للكندي ، مطبوع ضمن مجموع (رسائل منطقية في الحدود والرسوم للفلاسفة العرب) ، حققها وقدم لها د. عبد الأمير الأعسم، دار المناهل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- حروف المعاني، صنفه أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، حققه وقدم له الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة في لبنان، ودار الأمل في الأردن، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ .
- الحماسة لأبي تمام الطائي ، تحقيق د.عبد الله عبد الرحيم عسيلان ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- الحيوان ، للجاحظ ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، ١٣٥٧هـ.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- الخصائص لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٦-١٤٠٨هـ/ ١٩٨٦-١٩٨٨م.
- خلاصة السير الجامعة لعجائب أخبار الملوك التتابعة ، لنشوان الحميري ، حققها السيد علي بن إسماعيل المؤيد وإسماعيل بن أحمد الجراقي ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، سنة ١٣٧٨هـ.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق الشيخ علي معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، المختار أحمد ديره، دار قتيبة، بيروت ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الخامسة.
- ديوان أمية بن أبي الصلت ، صنعة د.عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس ، دمشق، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٧م.
- ديوان أوس بن حجر ، تحقيق د.محمد يوسف نجم ، دار بيروت ، بيروت ، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- ديوان جميل بثينة ، جمع وتحقيق د.حسين نصار ، مكتبة مصر ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٧م.
- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق د.سيد حنفي حسنين، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- ديوان ذي الرمة، رواية أبي العباس ثعلب، حققه د.عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٤هـ.
- ديوان رؤبة بن العجاج ، اعتنى به وليم بن ألورد ألبروسي ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس ، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية ، القاهرة، ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م.
- ديوان شعر المتلمس الضبعي، تحقيق حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، ١٣٩٠هـ/ ١٣٧٠م.

- ديوان الشماخ بن ضرار ، تحقيق صلاح الدين الهادي ، دار المعارف ، مصر، دون تاريخ.
- ديوان طرفة بن العبد شرح الأعلم الشنتمري ، تحقيق درية الخطيب ولطفي السقال، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- ديوان الطرماح ، تحقيق د.عزة حسن ، دار الشرق العربي، بيروت ، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- ديوان العجاج، تحقيق د.عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- ديوان عدي بن زيد العبادي ، حققه وجمعه محمد جبار المعيبد ، دار الثقافة والإرشاد ، بغداد ، ١٩٦٥م.
- ديوان عنترة بن شداد، تحقيق محمد سعيد مولوي، دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- ديوان علي بن أبي طالب، جمعه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، دون تاريخ.
- ديوان قيس بن الخطيم ، تحقيق د.ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة ، ١٤٠١هـ/ ١٩٩١م.
- ديوان كثير عزة ، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة ، بيروت، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
- ديوان مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي، تأليف ابتسام مرهون الصفار، مطبعة الإرشاد ، بغداد، ١٩٦٨م.
- ديوان مجنون ليلى ، جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج ، مكتبة مصر ، د. ت.
- ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق محمد أبو الفضل ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة.
- ديوان الهذليين، الدار القومية للطباعة بالقاهرة، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.

- رصف المباني في شروح حروف المعاني ، تحقيق د.أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- ربيع الأبرار ونصوص الأخبار ، للزمخشري، تحقيق د سليم النعيمي ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، ١٩٧٦م.
- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لأبي القاسم السهيلي، تحقيق عبد الرحمن الوكيل ، دار الكتب الإسلامية ، مصر ، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه ، تأليف موفق الدين بن قدامة المقدس، تحقيق د.عبد الكريم بن علي النملة ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة السابعة ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- الزاهر في معاني كلمات الناس ، تأليف أبي بكر الأنباري ، تحقيق د.حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- الزهد والرقائق، لابن المبارك ، تحقيق أحمد فريد، دار المعراج، الرياض، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد ، تحقيق د.شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثالثة .
- سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، لعبد الملك بن حسين ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دون تاريخ.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلي ، دار ابن كثير ، دمشق، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس ، تحقيق د.وهبة متولي عمر ، مكتبة الشباب، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- شرح أبيات سيبويه لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي ، تحقيق د.محمد الريح هاشم ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي ، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق ، دار المأمون للتراث ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٨م.
- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق د.عبد الرحمن السيد ود.محمد بدوي ، دار هجر، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجاجي لابن خروف، تحقيق د.سلوى محمد عرب ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ.
- شرح الحدود النحوية، لجمال الدين الفاكهي، تحقيق د صالح العايد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، دون تاريخ.
- شرح ديوان جرير ، تأليف محمد إسماعيل الصاوي، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت، دون تاريخ.
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، تحقيق إحسان عباس ، وزارة الإرشاد والأنباء ، الكويت ، ١٩٦٢م.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ، تحقيق د.حسن الحفظي ود.يحيى بشير مصري ، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- شرح شواهد الشافية للبغدادي ، (مطبوع مع شرح شافية ابن الحاجب للرضي).

- شرح شواهد المغني ، للسيوطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، دون تاريخ.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر الأنباري ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الخامسة.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق د.عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، تحقيق د.رمضان عبد التواب ود.محمود حجازي ود.محمد عوني عبد الرؤوف وآخرين ، الهيئة العامة للكتاب ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ١٩٨٦-٢٠٠٤م.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م/ ١٤٢٩هـ.
- شرح اللمحة البدرية لابن هشام الأنصاري ، تحقيق د.صلاح رواي ، مطبعة حسان، الطبعة الثانية.
- شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت.
- شعر أبي زبيد الطائي، تحقيق حمودي نوري القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧م.
- شعر خداش بن زهير، صنعة د.يحيى الجبوري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٩٨٦م.
- شعر ربيعة الرقي، صنعه زكي ذاكر العاني، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٠م.
- شعر عروة بن الورد العبسي ، تحقيق د.محمد فؤاد نعناع ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

- شعر عمرو بن معديكرب الزبيدي ، جمعه ونسقه مطاع الطرابيشي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- شعر طيئ وأخبارها في الجاهلية والإسلام ، جمع د.وفاء فهمي السنديوني ، دار العلوم بالرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- الشعر والشعراء لابن قتيبة ، تحقيق أحمد شاكر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تأليف أبي نصر إسماعيل الجوهري ، تحقيق د.إميل يعقوب ود.محمد نبيل طريفي ، دار الكتب العلمية ، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٨هـ.
- صحيح البخاري ، لمحمد بن إسماعيل البخاري، اعتنى به أبو صهيب الكرمي ، بيت الأفكار الدولية ، الرياض ، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- صحيح مسلم لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، دار السلام ، الرياض، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، الطبعة الثانية.
- طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي ، تحقيق محمود محمد شاكر ، دار المدني ، القاهرة.
- الطبقات الكبير، لابن سعد ، تحقيق د محمد علي عمر ، مكتبة الخانجي، مصر. دون تاريخ.

- علل النحو، لأبي الحسن محمد الوراق، تحقيق د. محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق د.مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة ، طهران ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٩هـ.
- عيون الأخبار، لابن قتيبة الدينوري ، تحقيق د.محمد الإسكندراني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية ، لابن الخباز ، تحقيق حامد محمد العبدلي ، دار الأنبار ، بغداد ، د.ت.
- غريب الحديث لابن قتيبة، تحقيق د عبد الله الجبوري، وزارة الأوقاف العراقية، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧م.
- غريب الحديث، لأبي عبيد ، تحقيق حسين شرف، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق د.المختار العبيدي ، المجمع التونسي للعلوم والآداب ، ودار سحنون ، تونس ، الطبعة الثانية ، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- الفائق للزمخشري ، تحقيق علي بن محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩٩هـ.
- فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة لتاج الدين الإسفراييني ، تحقيق د.عفيف عبدالرحمن، جامعة اليرموك ، الأردن ، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨١م.
- الفاخر في الأمثال ، للمفضل بن سلمة الكوفي ، تحقيق د.قصي الحسين ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣م.

- فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه للأسود الغندجاني، تحقيق د.محمد علي سلطاني ، دار قتيبة ، دمشق ، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ، لأبي عبيد البكري ، تحقيق د.قصي الحسين ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- فصول البدائع في أصول الشرائع، لشمس الدين محمد الفناري الرومي، تحقيق محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- فهرس مخطوطات مركز إحياء الميراث الإسلامي ، سيد أحمد حسيني أشكوري، ١٤٢٤هـ (فارسي).
- فهرس الكتب العربية الموجودة بالدار لغاية شهر سبتمبر سنة ١٩٢٥م ، دار الكتب المصرية بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٤٥هـ/ ١٩٢٦م.
- فهرس المكتبة الأزهرية ، مطبعة الأزهر ، ١٩٤٩م.
- الفهرست ، لابن التديم ، اعتنى بها وعلق عليها الشيخ إبراهيم رمضان ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب لنور الدين الجامي ، تحقيق د.أسامة طه الرفاعي ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، العراق ، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- الكامل ، لأبي العباس المبرد ، حققه وعلق عليه محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- الكامل في التاريخ ، لابن الأثير، تحقيق أبي الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون ، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

- الكشاف، للزمخشري، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي معوض، مكتبة العبيكان ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- كشاف اصطلاحات الفنون ، للتهانوي ، وضع حواشيه أحمد حسن ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لإسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، تحقيق الشيخ يوسف محمود الحاج، مكتبة العلم .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة ، دار العلوم الحديثة ، بيروت ، مصورة عن طبعة أستانبول ، ١٣٦٠هـ.
- كنز العمال في سنن الأقوال والأعمال، لعلاء الدين علي بن المتقي بن حسام الدين الهندي، تحقيق بكري الحياني وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٠م.
- اللامات لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق د.مازن المبارك ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- لباب الإعراب لتاج الدين الإسفراييني ، تحقيق بهاء الدين عبد الوهاب ، دار الرفاعي، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، تحقيق د.عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر ببيروت، ودار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- لسان العرب لابن منظور ، دار صادر ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- ما بنته العرب على فعال، للصغاني، تحقيق د. عزة حسن، مطبوعات مجمع اللغة العلمي بدمشق، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م.

- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج، تحقيق د.هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري ، تحقيق د.عبد الحميد الزوي ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤م.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى ، تحقيق د.محمد فؤاد سزكين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- مجالس العلماء للزجاجي ، تحقيق عبد السلام هارون ، وزارة الإعلام ، الكويت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٤م.
- مجمع الأمثال ، للميداني ، قدم له وعلق عليه نعيم حسين زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- مجمل اللغة لابن فارس ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- المحبر ، لمحمد بن حبيب، دار الآفاق الجديدة، بيروت، تحقيق د إيلزة ليختن، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، دون تاريخ.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها لابن جني ، تحقيق علي الجندي ناصف ود.عبد الرحيم النجار ود.عبد الفتاح شلبي ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لابن عطية الأندلسي ، تحقيق عبدالسلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- المخصص لابن سيده ، تحقيق لجنة إحياء التراث الإسلامي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، مصورة عن طبعة المطبعة الأميرية ، القاهرة.
- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية.

- المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دار الحكمة ، دمشق، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة.
- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي ، تحقيق د.حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ودار المنارة ببيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- مسائل خلافية ، لأبي البقاء العكبري ، حققه وقدم له محمد خير الحلواني ، دار الشرق العربي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- المسائل الشيرازيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د حسن هنداوي، كنوز أشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
- المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي ، تحقيق ودراسة د.محمد الشاطر أحمد ، مطبعة المدني ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م.
- المسائل العضديات لأبي علي الفارسي ، تحقيق د.علي جابر المنصوري ، عالم الكتب، بيروت ، الطعبة الأولى ، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي ، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، بغداد ، ١٩٨٣م.
- المستقصى في أمثال العرب ، للزمخشري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
- مسند الإمام أحمد ، تحقيق شعيب الأرناؤوط، وعادل مريشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- المصباح في النحو، للمطرزي، تحقيق مقبول علي النعمة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

- معاني القرآن للأخفش ، تحقيق د. هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- معاني القرآن للفراء بتحقيق الشيخ محمد علي النجار وآخرين ، دار الكتب المصرية ، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، تحقيق د.عبد الجليل عبده شلبي ، دار الحديث، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- معجم الأدباء، لياقوت الحموي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- معجم البلدان ، لياقوت الحموي ، تحقيق فريد الجندي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د.ت.
- معجم البلدان والقبائل اليمنية ، لإبراهيم أحمد المقحفي ، دار الكلمة بصنعاء ، المؤسسة الجامعية ببيروت ، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
- معجم الشعراء ، للمرزباني ، صححه وعلق عليه أ.د. ف.كرنكو ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- المعجم الكبير ، للطبراني، حققه حمدي عبد المجيد السلفي وآخرون، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة.
- معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، للجواليقي ، تحقيق أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٢هـ.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق وشرح د.عبداللطيف الخطيب ، المجلس الوطني للثقافة ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

- مفتاح السعادة ومصباح السيادة لأحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبري زاده، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٢٢هـ.
- مفتاح العلوم ، للسكاكي ، حققه وقدم له د.عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- المفضليات ، اختيار المفضل الضبي ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة السابعة.
- المفصل في علم العربية لأبي القاسم الزمخشري ، دراسة وتحقيق د.فخر صالح قدارة ، دار عمار ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ.
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، لمحمد بن عبدالرحمن السخاوي ، تحقيق عبد الله محمد الصديق، دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ، لبدر الدين العيني ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٦هـ.
- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د.كاظم بحر المرجان ، وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ، ١٩٨٢م.
- المقتضب للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت .
- المنصف لابن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، القاهرة ، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.
- النحو وكتب التفسير ، تأليف إبراهيم رفيدة ، الدار الجماهيرية ، ليبيا ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٠م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري، تحقيق د.إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار ، الأردن ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، أشرف على تصحيحه علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم ، تأليف صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ، تحقيق محمد عايش ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير ، دار الفكر ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ.
- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون ، مؤلفه إسماعيل باشا البغدادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ، تحقيق د.عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان ، تحقيق د.يوسف علي طويل ود.مريم قاسم طويل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٧ ـ فهرس المحتويات

المقدمة: ٣-٤

التمهيد:

المبحث الأول: تاج الدين الإسفراييني:حياته، وآثاره:

أولاً: حياته ٦

ثانيًا: آثاره ٦-٧

المبحث الثاني: كتابه (لباب الإعراب): قيمته، وشروحه وحواشيه:

أولاً: قيمته ٧-٨

ثانيًا: شروحه وحواشيه ٨-٩

المبحث الثالث: منهج الإسفراييني في (حواشي اللباب) ١٠-١٢

التحقيق:

أولاً: مقدمة التحقيق:

أولا: اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه:

١/ اسم الكتاب ١٤-١٥

٢/ توثيق النسبة ١٥-١٦

ثانيًا: وصف النسختين المخطوطتين: ١٦-١٧

ثالثًا: منهج التحقيق ١٧-١٨

ثانيًا: نماذج من النسختين المخطوطتين ١٩-٢٦

ثالثًا: موضوعات التحقيق:

تعريف الكلمة ٢
تعريف الاسم ٣
من علامات الاسم: جواز الإسناد ٥
من علامات الاسم دخول: حرف التعريف ٧
من علامات الاسم: دخول حرف الجر ٩
من علامات الاسم: التنوين ١١
من علامات الاسم: الجمع ١٢
من علامات الاسم: التصغير ١٣
من علامات الاسم: النسب ١٦
الفعل المضارع ١٦
صيغتا التعجب ١٧
حكم المضاف إلى ياء المتكلم ١٨
الإعراب التقديري بحركة ١٨
الضمير ١٩
الضمير المنفصل للمرفوع ٢١
الضمير المنفصل للمنصوب ٢١
الأسماء المبنية ٢٢
أسماء الأصوات والأصوات المحكيَّة ٢٥
إعراب أسماء الأفعال ٢٧
الأسماء المعدولة ٢٧
أسماء الإشارة ٢٩

(مَنْ) الموصولة ٣٠
(ذا) الموصولة ٣٠
(أي) الموصولة ٣٢
حكم الموصول مع صلته ٣٣
مسألة في الإخبار ٣٣
مسألة في الإخبار ٣٤
ما لزم الإضافة إلى الجملة: (إذا) الفجائية ٣٥
ما جاء على لفظ الحرف لفظًا وتقديرًا ٣٦
بناء (الآن) ٣٧
المبني العارض ٣٧
الغايات ٣٨
صرف (أيّ) و(أيّة) ٣٨
الممنوع من الصرف:
المنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ٣٩
المنع من الصرف للوصفية والعدل ٣٩
المنع من الصرف للتعريف والعدل ٤٠
المنع من الصرف للعلمية والعدل ٤٢
المنع من الصرف للتعريف والعدل: وزن (فَعَال) ٤٣
المنع من الصرف للوصف ووزن (أفعل) ٤٣
المنع من الصرف للعلمية والعجمة ٤٤
صرف ما لا ينصرف ٤٥
حكم العلم الممنوع من الصرف إذا نُكِّر ٤٥
فواتح السور ٤٥

الفاعل ٤٦
نائب الفاعل ٤٨
المبتدأ ٤٩
الإخبار بـ(الذي) أو اللام ٦٠
الإخبار عن المضاف إلى الأعداد ٦١
الإخبار عن الضمير في (ويحه رجلاً) ٦٣
امتناع الإخبار عن الضمير الذي يستحقه غير الموصول ٦٣
امتناع الإخبار عن الموصول بدون صلته ٦٤
الإخبار بعد تتالي الموصولات ٦٤
الإخبار عن الاسم المعطوف عليه ٦٦
الإخبار عن البدل ٦٧
الإخبار عن الاسم المرفوع المتنازع عليه ٦٧
الإخبار عن المفعول المتنازع فيه ٦٨
خبر (إنَّ) وأخواتها ٦٨
خبر (لا) النافية للجنس ٧٠
المضارع المرفوع ٧٠
المفعول المطلق ٧٠
المفعول له ٧٦
المفعول فيه ٧٧
المفعول معه ٧٩
المفعول به ٧٩
المنادى ٨٤
تابع المنادى ٨٤

النِّدبة ٨٧

حذف حرف النداء ٨٧

إلحاق الزيادة بآخر (هن) في النداء ٨٨

الترخيم ٨٩

التحذير ٩٢

الاشتغال ٩٣

الحال ٩٤

مجيء الحال جملة فعلها ماض بغير (قد) ٩٩

التمييز ١٠٢

المستثنى ١٠٤

اسم (إن) وأخواتها ١٠٩

خبر (كان) وأخواتها ١١١

اسم (لا) النافية للجنس ١١٤

خبر (ما) و(لا) المشبهتين بـ(ليس) ١١٧

لات ١١٧

نصب المضارع ١١٨

الإضافة ١٢٢

اجتماع الشرط والقسم ١٢٧

الصفة ١٢٨

العطف ١٣٠

حكم العطف على عاملين ١٣٤

الأفعال الناقصة ١٣٦

أفعال المقاربة ١٣٧

حروف الجر ١٣٨
وقوع (عن) اسمًا ١٤١
(إلا) الاستثنائية ١٤٢
عدم جواز تقديم الجزاء على الشرط ١٤٢
(إنَّ) وأخواتها ١٤٣
الحروف غير العاملة: (ما) النافية ١٤٦
الحروف غير العاملة: (ما) الزائدة ١٤٦
الحروف غيرالعاملة: همزة الاستفهام ١٤٨
الحروف غير العاملة : (لو): ١٤٨
المصدر ١٤٩
الصفة المشبهة ١٤٩
اسم التفضيل ١٥٠
أسماء الأفعال ١٥٤
مهما ١٥٥
العامل المعنوي : معنى الفعل ١٥٥
المقتضي لرفع خبر (إن) ١٥٦
المقتضي لرفع الفعل ١٥٦
المقتضي لجزم الفعل ١٥٦
المقتضي لنصب الفعل ١٥٧
خاتمة: ١٥٧

الفهارس الفنية:

١ـ فهرس الآيات ١٦٠
٢ـ فهرس الأحاديث والآثار ١٦٤
٣ـ فهرس الأمثال ١٦٥
٤ـ فهرس أقوال العرب ١٦٩
٥ـ فهرس الشعر ١٧٢
٦ـ فهرس الأعلام ١٧٨
ثبت المصادر والمراجع ١٨٢
٧ـ فهرس المحتويات ٢٠٤